الدكتور

محمد أحمد خلف الجبوري

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

من الانقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية

1987– 2007م

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

من الانقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية

1987- 2007 م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2019/9/5137)

الجبوري، محمد أحمد
موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية/ محمد أحمد الجبوري- عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع 2019
(   ) ص.
ر. أ. : (2019/9/5137)
الواصفات: / الاحوال السياسية/ / السياسة الخارجية/ / الأحزاب السياسية/ / القضية الفلسطينية/ / الولايات المتحدة الأمريكية/ / اسرائيل/ / فلسطين/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

دار غيداء للنشر والتوزيع
تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 5353402 6 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
www.darghaidaa.com
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي : 95667143 7 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com
E-mail: info@darghaidaa.com

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

من الانقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية

1987- 2007م

الدكتور

محمد أحمد خلف الجبوري

فلسفة في التأريخ الحديث

الطبعة الأولى

2020م- 1441هـ

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

((لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ الـلـه ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَفْقَهُونَ ﴿13﴾ لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي قُرىً مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْقِلُونَ ﴿14﴾))

سورة الحشر ((الآيتان: 13 -14))

الاهداء

إلى أهلي

إلى أحبتي

إلى أصدقائي

الفهرس

الفصل الثاني: تطورات القضية الفلسطينية بين عامي 2000- 2004م والموقف الأمريكي منها

الفصل الثالث التطورات في الأراضي الفلسطينية 2004- 2007م والموقف الأمريكي منها

الملاحق

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من بُعث رحمةً للعالمين سيدنا محمد وعلى آلهِ وصحبه الطيبين الطاهرين..

أولا: نطاق الكتاب:

يُعد الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) والذي ما يزال قائماً حتى يومنا هذا من أطول الصراعات في تاريخ العالم الحديث ومن أخطرها أيضا، ليس على منطقة الشرق الأوسط فحسب بل على العالم بأسره، ومن أبرز أسباب ذلك السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة هذا الصراع وبما ينسجم ومصلحتها ومصلحة (اسرائيل) حليفها القوي في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما بعد تفردها في إدارة العالم وهيمنتها على مقدراته ومنظماته الأممية بعد عقد التسعينيات من القرن العشرين، والذي شهد انهيار الاتحاد السوفيتي المنافس الأبرز لها في إدارة العالم.

شهد هذا الصراع العديد من التحولات البنيوية والسياسية نتيجة تدخل القوى الدولية والاقليمية في ادارته، وارتبطت مكونات هذا الصراع واتجاهاته السياسية بمدى التدخل الغربي في صياغة ملامح العلاقة بين طرفي الصراع، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية عمدت إلى تثبيت مجموعة من الحقائق السياسية التي ترتبط من حيث المبدأ بتعزيز نفوذها في المنطقة والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية التي ترتبط وبشكل مباشر بالحفاظ على أمن (اسرائيل) وتقوية العلاقة معها وعلى مختلف الصعد والميادين، السياسية منها والاقتصادية والأمنية، لهذا حاولت الولايات المتحدة وعلى مدى سنين طويلة من ادارتها لهذا الصراع وباستراتيجية سياسية ثابتة لجميع الادارات الأمريكية المتعاقبة بإفراغ جوهر الصراع وعزله عن محيطه العربي وحصره بصراع فلسطيني- (اسرائيلي) بحت، دون ان يكون للطرف العربي أي دور مباشر فيه، لاسيما بعد فترة الثمانينيات من القرن الماضي، بحيث أصبح دور العرب في هذا الصراع دوراً هامشياً وعاجزاً عن القيام بواجبه فيما يتعلق بالدفاع عن القضية الفلسطينية ومساندتها.

شهدت الساحة الفلسطينية في ثمانينيات القرن الماضي تنامي قوى فلسطينية تعمل خارج منظمة التحرير الفلسطينية، وترفع شعار قيام الدولة الاسلامية كاستراتيجية واضحة لسياستها والتي تناقض سياسة المنظمة بشكل عام والتي توصف بالعلمانية، لتصبح العلاقة ما بين الطرفين

جوهر المسألة الداخلية على صعيد السياسة الفلسطينية، وبرز ذلك بوضوح في العلاقة التنافسية ما بين حركتي فتح التي تعد العمود الفقري للمنظمة وما بين حركة حماس، ليتزايد موقف كل طرف من القضية الفلسطينية وسُبل حلها، وتمحور الصراع والتنافس ما بين الحركتين حول دخول حركة حماس في اطار المنظمة من عدمه وطريقة علاقتها بالسلطة الفلسطينية التي تشكلت عام 1994م بموجب اتفاق أوسلو عام 1993م ليتعزز التنافس والتناحر ما بين الطرفين، السلطة ممثلة بحركة فتح وحركة حماس على اعتبار ان متطلبات اتفاق أوسلو الأمنية وجدت لحماية (اسرائيل) بأيدي فلسطينية وهو ما ترفضه حماس، مما شكل تحدي وتطور خطير على الساحة الفلسطينية، زاد منه الضغوط الأمريكية التي مورست على السلطة لتنفيذ تلك الالتزامات، مما شكل بداية للانقسام الفلسطيني الذي وصل إلى حد الاقتتال الداخلي اواسط التسعينيات من القرن العشرين.

رغم كل المحاولات التي بذلت لاحتواء الموقف وإنهاء الانقسام لكن ما يلبث ان يعود مجدداً، والسبب الرئيس في ذلك هو الضغط الذي كانت تمارسهُ الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن على السلطة الفلسطينية في محاولة للحد من نشاط حماس التي قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2006م، وكان فوزها في الانتخابات نقطة فاصلة وحاسمة في تعزيز الانقسام على الأرض، وكان للجهود الأمريكية في زيادة حدة الانقسام عن طريق خطط وضعت لدعم وتقوية حركة فتح على حساب حركة حماس.

من هنا جاء اختيار موضوع الدراسة (موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية 1987- 2007م) بغية الوقوف على جوهر السياسة الأمريكية وعدم جديتها في إيجاد حل عادل ودائم للصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) بل أن جميع مشاريعها وحلولها للتسوية هي حلول آنية، وغالبا ما تلقى معارضة وعدم تطبيق من (اسرائيل)، وكان لضغط اللوبي اليهودي دور مباشر في رسم تلك السياسة الأمريكية التي طرحت فكرة قيام الدولة الفلسطينية وفي أكثر من مرة لكن دون أن يكون هناك أمل لقيامها، ليأتي الانقسام والصراع ما بين حركتي فتح وحماس ليقضي على آمال الشعب الفلسطيني في قيام دولتهم على جزء بسيط من أرض فلسطين، وجاء اختيار مدة الدراسة 1987- 2007م كونها مرحلة مصيرية ومفصلية مهمة، إذ شهدت بداية التنافس والصراع بين حركتي فتح وحماس للسيطرة على الساحة الفلسطينية، والذي كان في تصاعد مستمر في عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة

لينتهي عام 2007م بسيطرة حركة حماس على قطاع غـزة وتـشكيل حكـومتين مختلفتـين جوهريـاً وعقائـدياً وانعكس تأثيره على مجمل القضية الفلسطينية.

اشتملت هذه الدراسة على تمهيد وثلاثة فصول بواقع ثلاثة مباحـث لكـل فـصل وبـصيغة ترابطيـة بحيث يكون أحدهما مكملاً للآخر.

تم التطرق في التمهيد والذي عنون بـ (موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القـضية الفلـسطينية 1948- 1987م) إلى الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية للمدة ما بين عامي 1948- 1987م، وفيـه لخـصت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ اعترافها بـ(اسرائيل) بعد الاعلان عن قيامها عـام 1948م في عهد الرئيس ترومان، وكيف أن الادارات الأمريكية المتعاقبة ومع تطورات هـذا الـصراع تحـاول افراغـه مـن بعده السياسي إلى البعد الانساني وعده مجرد قضية لاجئين، محاولـة تقـديم مـشاريع وحلـول جزئيـة، دون الضغط على (اسرائيل) من أجل الوصول إلى حل دائم وعادل لهذه القضية.

وتناول الفصل الأول الذي عنون بـ (تطورات القـضية الفلـسطينية 1987- 2000م والموقـف الأمـريكي منها) تطورات القضية الفلـسطينية للمـدة مـا بـين عـامي 1987- 2000م، في المبحـث الأول تـم اعطـاء نبـذة تاريخية عن نشأة وتأسيس حركتي فتح وحماس بوصفهما قطبي الصراع في الساحة الفلسطينية، فـضلاً عـن أهداف ومبادئ كل حركة من أجل الوقوف على طبيعـة وسياسـة كـل مـن الحـركتين والعلاقـة بيـنهما، وفي المبحث الثاني تم تناول انتفاضة عام 1987م التي كانت البداية للإعلان عن قيام حركة حماس، وشـكل ذلـك بداية التنافس ما بين حركتي فتح وحماس، ومحاولة كل منهما قيادة الـشارع الفلـسطيني والـسيطرة عليـه واثبات الوجود فيه، وكان للتطور الذي شهدته القضية الفلسطينية والمتمثل بالمفاوضـات والاتفاقـات التـي وقعتها حركة فتح ممثلـة بمنظمـة التحريـر مـع (اسرائيـل) مـادة المبحـث الثالـث مـن هـذا الفـصل، تلـك الاتفاقات التي كان لها مردود سلبي على طبيعة العلاقة بين فتح وحماس لدرجـة أن وصـلت لحـد الاقتتـال فيما بينهما، وتمت الاشارة في هذا المبحث أيضا إلى أهم محاولات التوصل للاتفاق مـا بـين الحـركتين لوضـع حد لهذا الصراع لكن دون جدوى.

وتحت عنوان (تطورات القضية الفلسطينية بين عامي 2000- 2004م والموقف الأمريكي منها) تناول الفصل الثاني بمباحثه الثلاثة التطورات والمستجدات التي شـهدتها القـضية الفلـسطينية بعـد عـام 2000م، تـم التطـرق في المبحــث الأول إلى انتفاضــة الأقــصى والتــي شــكلت نقطــة لالتقــاء

الفصائل الفلسطينية وتوحدها لا سيما حركتي فتح وحماس تحت اسم الجبهة الوطنية الاسلامية، والتي كان من أبرز نتائجها شعور الجانبين الأمريكي و(الاسرائيلي) بخطورة تطور الموقف هذا، فكان لابد من التحرك لإعادة الانقسام والصراع ما بين الحركتين، لتأتي أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001م لتلقي بظلالها على القضية الفلسطينية، وتم تناول ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل، لتتغير معادلة الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) ولتتغير العلاقة ما بين حركتي فتح وحماس، لاسيما بعد تبني إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن قانون مكافحة الارهاب وادراج عدد من الفصائل الفلسطينية ومنها حركة حماس على لائحة الارهاب وبضغط من اللوبي اليهودي، لتنأى السلطة الفلسطينية بنفسها عن ذلك وليعود الصراع والانقسام مجدداً إلى الساحة الفلسطينية، وفي المبحث الثالث تم التناول الرؤية الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) عن طريق طرح بوش الابن لحل الدولتين بموجب خارطة الطريق التي تبنتها اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، روسيا، الولايات المتحدة)، والتي دعت إلى تطبيقها للوصول إلى حل دائم بإقامة الدولة الفلسطينية مع نهاية عام 2005م، ولا يتم ذلك إلا عن طريق الشروع في اصلاح السلطة الفلسطينية في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى (التطورات في الأراضي الفلسطينية 2004 - 2007م والموقف الأمريكي منها)، تناول المبحث الأول فيه السياسة (الاسرائيلية) تجاه الأراضي الفلسطينية للمدة ما بين 2004- 2005م، والتي تمثلت ببناء الجدار الفاصل حول الضفة الغربية وإعلان خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة عام 2005م، وحقيقة الأمر ان هذه الاجراءات في جوهرها تهدف لتكريس الانقسام الفلسطيني ولمنع قيام الدولة الفلسطينية التي ستكون أحد نتائج تطبيق خارطة الطريق، وتناول المبحث الثاني التطورات السياسية والانقسام الفلسطيني 2006- 2007م، وكان من أبرز الاحداث التي شهدتها هذه المرحلة الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006م وفوز حماس فيها والأسباب التي كانت وراء هذا الفوز، وما شهده هذا الحدث من نتائج وتطورات على الارض والتي انتهت بالصدام المسلح وسيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو عام 2007م، وفي المبحث الثالث تم عرض الموقف الأمريكي من الانقسام الفلسطيني 2006- 2007م، عن طريق الوقوف على خطط الإدارة الأمريكية وحلولها ليس لوأد هذا الانقسام بل لتعزيزه، من هذه الخطط والحلول خطة ابرامز عام 2006م، وخطة

دايتون عام 2007م، ومؤتمر انابوليس عام 2007 كذلك، وهـذه الخطـط جميعهـا كانـت تـصب في مـصلحة طـرف وتقويته على حساب طرف آخر، والطرف المقصود هنا هو حركة فتح والـسلطة الفلـسطينية التـي سـعت الإدارة الأمريكية إلى دعمها وتقويتها سياسياً ومادياً ومعنوياً بالضد من حركة حماس ومحاولة اسـقاطها وعزلهـا سياسـياً واقتصادياً.

اعتمد الكاتب اسلوب المنهج التاريخي في تناوله للحقائق والأحداث وبـشكل زمنـي متسلـسل، ولجـأ إلى طريقة السرد التاريخي في عرضه للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية وتطوراتها في هذه المدة مـع محاولـة تحليل بعض المواقف واستنباط أبرز الأهداف والغايات المستترة خلفها وهو هدف هذه الدراسـة وغايتهـا، ومـن الطبيعي أن تضم هذه الدراسة مجموعـة مـن التوضـيحات والتعريفـات في هوامـشها لأبـرز الشخـصيات وأهـم الأحداث التي وردت فيها.

ولا يُخفى على أحد أن مهمة كل باحث في دراسة ما ستعترضها جملة مـن المـشاكل والمعوقـات، فمن المعوقات والصعوبات التي واجهت هذه الدراسـة انهـا تزامنـت مـع الأحـداث التـي تلـت تحريـر مدينة الموصل من سيطرة داعش، بعد معاناة دامت لثلاث سنوات تحت سيطرة هـذا التنظـيم المجـرم، ولا يُخفى على أحد أيضا ما قام به هذا التنظيم الغاشم بحرقه كميـات كبـيرة مـن الكتـب وغيرهـا مـن المصادر، كذلك حرقه عدد من المكتبات المهمة في هذه المدينة لا سيما المكتبة المركزية لجامعة الموصـل، تلك المكتبة العريقة والمميزة بما تحويه من كتب عربية وأجنبية ورسائل وأطاريح، فـضلا عـن مجموعـة كبيرة من الدوريات والمجلات والصحف والمطبوعات الحكومية وغيرها، ومما يذكر في هذا الجانب أيـضا غلق المكتبة العامة المركزية في الموصل أبوابها بوجه الباحثين نتيجة الأضرار التي لحقت ببنيانهـا وبعـثرة جميع محتوياتها لاسيما قسمي المخـزن والنـوادر، فـضلاً عـن ذلـك أن طبيعـة الاجـراءات الأمنيـة التـي فرضتها الظروف التي نتجت عـن عمليـات التحريـر لاسـيما مـسألتي التـدقيق الأمنـي وتـشابه الأسـماء أوجدت صعوبة كبيرة في عملية التنقل والسفر داخـل العـراق وخارجـه، خـصوصاً إلى العاصـمة بغـداد، لكن هذا لم يحل دون سعي الباحث للسفر إلى بغداد التي زارها مرات ثلاث ووقف فيها على مجموعـة مهمة من المصادر، ولم يوفق الباحث في الحصول على الوثائق غـير المنـشورة لعـدم توفرهـا لا سـيما مـا يتعلق منها بمدة دراسته على الرغم من مراجعاته لـوزارة الخارجيـة العراقيـة ودار الكتـب والوثـائق في بغداد، وحاول الباحث التواصـل عـن طريـق شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنـت) بالمكتـب الـسياسي

لحركة حماس أو مع عدد من قيادات الحركة، لكنه لم يلقَ تجاوبا في طلبه، دون معرفة سبب ذلك؟ ولسان حاله يسأل؟ هل أن السبب هو سرية الأمر ام لإجراءات أمنية تخص الحركة.

ثانيا: نظرة في المصادر:

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر المتنوعة التي حصل عليها الباحث والتي تخص فترة دراسته، وهي على النحو الآتي:

1- الوثائق المنشورة:

تعد الوثائق سواء أكانت غير منشورة أو منشورة مصدراً مهماً جداً لأي بحث أو دراسة، لما تحويه من معلومات يندر الحصول عليها من مصادر أخرى، لهذا كان لابد من الاعتماد على عدد من الوثائق المنشورة والتي منها: وثيقة الاعتراف الأمريكي بـ(اسرائيل) التي صدرت في عهد الرئيس ترومان في 14 ايار/ مايو 1948م وبموجبها كان الاعتراف الأمريكي بـ(اسرائيل) وقد صدرت بعد عشرة دقائق من الاعلان، على الرغم من نصح مستشاري ترومان له بالتريث في ذلك، وهذا دليل ناصع على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لـ(اسرائيل) ومنذ الدقائق الأولى لإعلان قيامها، ومن الوثائق المنشورة أيضا وثائق صادرة من وزارة الخارجية (الاسرائيلية) والتي تتمحور حول الموقف من بناء الجدار الفاصل وضم المستوطنات، كذلك الوثائق التي تناقش الموقف من فك الارتباط والانسحاب من غزة، وجميعها عبارة عن مناقشات جرت في الكنيست (الاسرائيلي) وهي تبين التناقض في المواقف بين الساسة (الاسرائيليين).

2- الكتب الوثائقية:

اعتمدت الدراسة على عدد من الكتب الوثائقية، منها الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية وهو سلسلة وثائقية صدرت عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية يؤرخ لأهم الأحداث والمؤتمرات والتصريحات التي تصدر عن زعماء وشخصيات تخص القضية الفلسطينية، من هذه الكتب الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972م الذي يعالج مختلف جوانب الصراع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، واحتوى الكتاب على ستة أقسام في كل قسم خمسة فصول أو أكثر يتناول فيها علاقة المنظمة بالمحيطين العربي والعالمي ونشاط حركة فتح وتنظيماتها، فضلا عن مجريات أحداث الصراع العربي (الاسرائيلي).

ومن الكتب الوثائقية المهمة كتاب الوثائق الفلسطينية الذي يصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير، وهو سلسلة وثائقية أيضا تشمل أهم التصريحات الصادرة من القادة العرب

ومواقف قادة العالم، فضلاً عن نشاطات منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني والفصائل الفلسطينية وأبرز الانشطة التي تقوم بها سواء أكانت سياسية او عسكرية، ومن الكتب الوثائقية المهمة أيضا والتي اعتمدت عليها الدراسة (Congressional records) سجلات الكونغرس التي هي عبارة عن توثيق لأبرز مناقشات الكونغرس الأمريكي، ومنها ما يخص القضية الفلسطينية ومتاحة على شبكة الانترنت، وعن طريقها يمكن التعرف على توجهات السياسة الأمريكية الداعمة لـ(اسرائيل) وبالضد من الفلسطينيين.

3- المذكرات الشخصية:

تعد المذكرات الشخصية من المصادر المهمة التي يجب على الباحث الأخذ منها بحذر وموضوعية، كونها تعبر عن رأي أصحابها التي يحاولون فيها اظهار الجوانب الايجابية لهم في مدة وجودهم في السلطة أو الحكم، دون أن يكون هناك اشارة إلى الجوانب السلبية منها، ومن المذكرات التي اعتمدتها الدراسة مذكرات محمود رياض (البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط)، إذ كان رياض يشغل منصب وزير خارجية مصر للفترة (1964- 1972م) وعاصر بداية الصراع العربي (الاسرائيلي) وأرخ في 17 فصلا وهي عدد فصول هذه المذكرات لجميع الأحداث والوقائع خصوصاً في عقد السبعينيات من القرن الماضي، كذلك مذكرات الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والتي يعرض فيها أهم أحداث البيت الابيض واسرار السياسة الخارجية الأمريكية ودوره فيها.

4- الرسائل والاطاريح:

وقف الباحث على مجموعة مهمة من الرسائل والأطاريح العربية والأجنبية ولفترات مختلفة، وكان عدد من هذه الرسائل والأطاريح معينه بشكل يسير ومقتضب في حالة تعذر الحصول على مادة دراسته من مصادرها الأصلية، لا سيما عدد من الرسائل والأطاريح لباحثين فلسطينيين وصادرة من الجامعات الفلسطينية، وتأتي أهمية هذه النوع من المصادر من أن أصاحبها قد يكونوا قريبين من الحدث ومعاصرين له وكتبوا عنه بموضوعية، فمن هذه الرسائل رسالة الباحث أحمد هشام محمد غنام (الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي حل الدولتين نموذجا 1991- 2010)، والتي نوقشت في جامعة الأزهر بغزة، ناقش فيها الباحث جملة من التغيرات التي طرأت على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وأهم المواقف للإدارات الأمريكية والمشاريع التي طرحتها من أجل حل الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي)،

وهناك أيضا دراسة وائل عبد الحميد المبحوح والمعنونة بـ(المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس 1994- 2006) التي ناقش فيها الباحث مفهوم الفكر السياسي لدى حماس وعلاقتها بالمنظمة وباقي الفصائل الفلسطينية وكيفية وصولها إلى الحكم والفوز بالانتخابات التشريعية لعام 2006 م.

5- الكتب العربية والمعربة:

اعتمدت الدراسة على عدد من الكتب العربية، منها كتاب أحمد جواد الوادية (السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001- 2010) الذي ناقش فيه السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن إلى عهد الرئيس أوباما، وفي تمهيد الكتاب عرض السياسة الأمريكية بين عامي 1917- 2000م، إذ تم عرض أبرز توجهات الرؤساء الأمريكان وأهم المحددات التي كانت ترسم تلك السياسة سواء أكانت داخلية أم خارجية، وصولا إلى أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001م، وما طرأ بعدها من تغيير على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

ومن الكتب المهمة كتاب (أزمة المشروع الوطني الفلسطيني) لعبد الاله بلقزيز الذي هو في حد ذاته دراسة نقدية لتجربة وأداء حركة فتح مروراً بالتغيرات التي طرأت على الساحة الفلسطينية، منها وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عام 2004م الذي كان يملك رؤية ثورية قادر عن طريقها استيعاب الجميع، فضلاً عن المتغيرات التي أتاحت لحركة حماس بالوصول إلى السلطة، وحاول المؤلف البحث عن حل لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني الذي أصبح معقد بسبب الصراع ما بين فتح وحماس.

واعتمدت الدراسة على عدد من الكتب المعربة منها كتاب (اللوبي الاسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية) لستيفن والت وجومير شامير، الذي ناقش فيه المؤلفان تأثير المسيحية الصهيونية التي أنتجت اللوبي اليهودي وجماعات الضغط اليهودية التي لها دور كبير في رسم سياسة الولايات المتحدة في تعاملها مع القضية الفلسطينية بما يخدم (اسرائيل)، فهو من الكتب المهمة جداً لأي باحث في هذا المجال، كذلك هناك كتاب بول فندلي (الخداع) الذي يطرح فيه الكاتب جديد العلاقات الأمريكية- (الاسرائيلية)، خصوصا وأن فندلي كان عضوا في الكونغرس الأمريكي وعلى اطلاع تام بمجريات العلاقات الأمريكية- (الاسرائيلية) الذي أوضح في كتابه زيف الحقائق التي يقدمها أعضاء بالكونغرس للدفاع عن سياسة (اسرائيل) تجاه فلسطين وانتهاكها للمعاهدات الدولية.

6- البحوث والمقالات:

هناك مجموعة مهمة من البحوث والمقالات التي استندت عليها الدراسة منشورة في عدد من المجلات العربية ذات الرصانة العلمية، منها مجلة الدراسات الفلسطينية ومجلة المستقبل العربي ومجلة السياسة الدولية ومجلة شؤون فلسطينية، وجميع هذه المجلات تعد ذات قيمة وأهمية نظراً لما تنشره من أبحاث ودراسات لكتاب من ذوي الخبرة والاختصاص والمهنية ولهم القدرة على التحليل لأهم المواقف والمتغيرات خصوصاً فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي)، كذلك اعتمدت الدراسة على عدد من المقالات الصحفية المنشورة في الصحف العربية والاجنبية، التي كانت تحوي على مقالات تحليلية للوضع في الأراضي الفلسطينية، منها صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ذات الشهرة العالمية، التي تمتاز بمصداقية في تحليل الأحداث عن طريق آراء كتابها، ومن الصحف الاجنبية صحيفة (The New York Time) وصحيفة (Washington Post) وغيرها من الصحف الاجنبية، ولا بد من الاشارة أن الأخذ من هذه الصحف يجب أن يتم بحذر، نظراً لانحياز العديد من كتابها في آرائهم وتعاطفهم ودفاعهم عن (اسرائيل) وتحاملهم على الفلسطينيين، فضلاً عن البحوث والمقالات المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

7- الموسوعات:

تعد الموسوعات من المصادر المهمة لما تحويه من سيرة وتراجم لأبرز الشخصيات والحركات والأحزاب والأحداث والتعريف بها بشكل مناسب، منها (موسوعة السياسة) لعبد الوهاب الكيالي وآخرون والتي تقع في سبعة أجزاء مرتبة ترتيبا هجائياً، وهي تحوي تراجم لشخصيات وتعاريف لأحزاب وأحداث مختلفة وذات فائدة علمية يمكن الأخذ منها بكل ثقة وموضوعية، ومن الجدير بالإشارة الى ان الباحث قد تحفظ على كلمة (اسرائيل) في الاطروحة، وكان المراد بها الكيان الصهيوني، وقد استخدمنا هذه التسمية توخياً للدقة في التعبير، فقد يكون الصهيوني أمريكياً أو سوفيتياً، في حين ان كلمة (اسرائيل) تشير الى كل ما له علاقة بالكيان الصهيوني القائم على أرض فلسطين منذ عام 1948م ولحد الآن.

لقد عمل الباحث جاهداً على الالتزام بالموضوعية والأمانة العلمية والدقة في تناول موضوعات دراسته، مع الالتزام بالجانب العلمي والأكاديمي في عرض الأحداث والوقائع دون التقيد بالنصوص قدر الامكان، وتم اعتماد أسلوب التحليل والتعقيب على ما ورد في الدراسة

من أحداث وبتشجيع من الأستاذ المشرف الذي كان لتوجيهاته وآرائه العلمية الدور الكبير في اظهار الدراسة بهذا الشكل، وكلي أمل بأن أكون قد وفقت فيها ولو على نحو يسير، وهذا ما كان ليتم لولا فضل الله سبحانه، سائلا إياه ان يوفقنا في ما نسعى إليه وأن يكون لنا عونا في أعمالنا، فهو ولي ذلك والقادر على كل شيء.

المؤلف

تمهيد

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية (1948- 1987م):

يعد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقضية الفلسطينية جزءً من اهتمامها بالصراع العربي-(الإسرائيلي) ومنطقة الشرق الأوسط[1] وجزءً من اهتماماتها الدولية بصورة عامة، وقد جرى تحديد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على أساس ما انتجته سياسة الحرب الباردة[2] منذ خمسينيات القرن الماضي والتنافس الشديد بين المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وقد حاول كل منهما جاهداً بسط نفوذه على هذه المنطقة المهمة استراتيجيا واقتصادياً[3].

---

(1) الشرق الأوسط: مصطلح استخدم لأول مرة عام 1902م من قبل ضابط بحري يدعى (الفرد ماهان)، وقد جاء استخدامه وتوظيفه وفقا لاعتبارات جغرافية وسياسية، وفي عام 1909م صدر في لندن كتاب بعنوان (مشاكل الشرق الأوسط) لمؤلفه هاملتون، وفي عام 1921م أنشأ ونستون تشرشل وزير الدولة لشؤون المستعمرات آنذاك إدارة الشرق الأوسط لتشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وكثر استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية ليشمل دولاً عربيةً عدة، من ليبيا إلى بلدان الخليج العربي فضلا عن تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان، للمزيد ينظر، ثامر كامل محمد، "الكيان الصهيوني والتحديات الشرق أوسطية"، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ع 19، 2001م، ص ص 15-16؛ عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د. ت)، ص 456.

(2) الحرب الباردة: استخدم هذا المصطلح لأول مرة من قبل الملك الإسباني (خوان ايمانوئيل) في القرن السابع عشر، وقد أصبح استخدامه شائعاً منذ بداية عام 1947م، ويتفق معظم المؤرخون على هذا التاريخ كبداية للحرب الباردة والتي أخذت تمثل حالة من الصراع بين المعسكرين الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وقد نتج عن هذا التوتر الكثير من الأزمات بين الطرفين والتي كادت ان تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة، منها أزمة حصار برلين 1948- 1949م وحرب فيتنام (1959- 1975م) وأزمة الصواريخ الكوبية 1962م وغيرها من الأزمات، للمزيد ينظر، تشارلس أ. د، برتش، الحرب الباردة وما بعدها، ترجمة فاضل محمد زكي، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1976م)، ص 35.

(3) هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي 1967- 1973م، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، (بيروت، 1982م)، ص 59؛ زياد أبو عمر، "المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 2، ع 8، خريف 1990م، ص 11.

كان الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي والعسكري لـ(اسرائيل) ناجماً عن التزامات سياسية ودينية، فقد تعاطفت الولايات المتحدة الأمريكية مع انشاء دولة لليهود الذين تعرضوا للاضطهاد والعداء، وجاء ذلك من إيمان الشعب الأمريكي وساسته بالنبوءات التوراتية التي تقضي بإعادة اليهود إلى أرض آبائهم واجدادهم في فلسطين حسب زعمهم، فمنذ العام 1814م انطلقت أولى الدعوات الأمريكية الانجيلية لتوطين اليهود في فلسطين، وبقى الالتزام الديني بالدرجة الأولى يربط الادارات الأمريكية مع (اسرائيل) تماشيا مع تحقيق النبوءات التوراتية التي يؤمنون بها، كذلك ايمان كل رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين الذين يؤمنون بأن أحدهم هو من سيقود معركة هرمجدون التي ستحدث، وأنه سيتم انقاذ ما يتبقى من اليهود ليكونوا شعب الله المختار الذي سيعمل مع المسيح (عليه السلام) بإعمار الأرض واعادة بنائها[1].

ان الولايات المتحدة كدولة كانت تنظر لـ(اسرائيل) منذ نشأتها على انها دولة ديمقراطية موالية لها، كذلك فإن وجود لوبي يهودي[2] قوي في الولايات المتحدة مارس دوراً مهماً في المحافظة على الدعم الأمريكي لـ(اسرائيل) وعلى مستوى جميع الادارات والرؤساء الأمريكان[3].

(1) يوسف العاصي الطويل، البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود واسرائيل واثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة (1948-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم والآداب، جامعة الازهر- غزة، 2011م، ص ص 66 - 77.

(2) اللوبي اليهودي (جماعات الضغط اليهودية): يستخدم هذا المصطلح كعبارة تختزل في شكل مناسب الائتلاف المتألف من أفراد ومنظمات تعمل بنشاط لصياغة السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موالٍ لـ (اسرائيل)، اذ ان مختلف أجزاء اللوبي تعمل للتأثير في السياسة الأمريكية بوسائل مختلفة، وهناك الكثير من المنظمات التي تشكل جزءاً من اللوبي على رأسها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الاسرائيلية (ايباك) والمسيحيين المتحدين من أجل اسرائيل، والمنظمة الصهيونية في أمريكا والاتحاد الأمريكي للأشخاص المتقاعدين وغيرها، وهناك اكثر من ثمانين منظمة يهودية تكرس نشاطها وعملها لتأييد (اسرائيل)، للمزيد ينظر، ستيفن والت وجون مير شايمر، اللوبي الاسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، (بيروت، 2007م)، ص ص 172 - 180.

(3) مذكرات جيمي كارتر، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي، (بيروت، 1985م)، ص3؛ أبو عمر، المقاربة الأمريكية ...، المصدر السابق، ص 30.

لذلك عمدت الولايات المتحدة على تسخير ثقلها الدبلوماسي والسياسي لتسوية الصراع العربي-(الاسرائيلي) بهدف تحقيق رؤيتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط لا سيما المحافظة على امن (اسرائيل)، اذ قدمت العديد من مشاريع التسوية، التي دائماً ما كانت تنسجم مع مصالحها ومصالح (اسرائيل) والحفاظ على امن الأخيرة بالدرجة الأولى، فأمن (اسرائيل) أصبح مرتبطاً بصورةٍ مباشرة بأمن الولايات المتحدة، وصار التزاماً على الادارات الأمريكية المتعاقبة تحقيقه، والأهم من ذلك انه أصبح جزءً من البرنامج الانتخابي لأي رئيس وشعاراً يتمسك به، من هنا يمكن القول: ان السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- (الاسرائيلي) مرت بتطورات كثيرة بعد العام 1947م، والتي يمكن تحديدها بعوامل ثلاثة هي:

1. الدور الحيوي الذي يمكن ان تلعبه (اسرائيل) في منطقة الشرق الأوسط وارتباط مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
2. تأثير اللوبي الصهيوني وما تشكله جماعات الضغط اليهودي على سياسات الادارات الأمريكية ورسمها بما يخدم (اسرائيل) وأمنها.
3. التعاطف العام من قبل الشعب الأمريكي والذي يعود إلى أسباب دينية وتاريخية [1].

امتازت السياسة الأمريكية مع بداية قيام (اسرائيل) وظهور المشكلة الفلسطينية عام 1948م بقدر من التوازن ظاهرياً فيما يخص الصراع العربي- (الاسرائيلي)، اذ طرحت العديد من المبادرات الأمريكية التي حاولت عن طريقها ردم الهوة بين العرب و(اسرائيل)، طمعاً منها باستمالة العرب وتكوين تحالف دولي ضد الاتحاد السوفيتي، كما أن الإدارة الأمريكية حاولت النظر إلى القضية الفلسطينية نظرة تقليدية على اعتبار انها انتهت وتم تصفيتها بقيام (اسرائيل) عام 1948م[2].

---

(1) سعودي، السياسة الأمريكية ...، المصدر السابق، ص 60.

(2) أحمد هشام محمد غنام، الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي حل الدولتين نموذجاً 1991- 2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2013م، ص 22.

كان هاري ترومان (Harry.S.Truman) (1945- 1953م)[1] من أكثر الرؤساء الأمريكيين تأييداً للمطالب الصهيونية، ففي شهر آب/ اغسطس عام 1945م طلب ترومان رسمياً من كليمنت أتلي (Clement Attlee) رئيس الحكومة البريطانية رفع القيود المفروضة على هجرة اليهود من أوربا الى فلسطين، والسماح بإدخال مائة ألف يهودي الى فلسطين، وكان لجهوده الفضل الاكبر في قيام (اسرائيل) حتى ان احد الحاخامات اليهود أشار اليه "لقد وضعك اللـه في رحم أمك كي تعيد انشاء اسرائيل"، وعندما أُعلن عن قيام (اسرائيل) كان ترومان أول رئيس في العالم يعترف بها[2]، وبعد اعترافه بها تعهد بإقامه ارتباط قوي وفريد بين (اسرائيل) والولايات المتحدة والاستمرار بدعمها حتى تستطيع ان تقف على قدميها وتؤمن حياة شعبها، وأعلن البيت الابيض عن التزام ترومان شخصياً بضمان بقاء دولة (اسرائيل) قوية ومزدهرة[3].

بعد الاعلان عن قيام (اسرائيل) وما سببته العصابات (الاسرائيلية) من قتل وتدمير وتهجير للفلسطينيين أصبحت الإدارة الأمريكية تنظر إلى القضية الفلسطينية على انها قضية لاجئين الأمر الذي دعاها إلى تقديم مشاريع ومبادرات من أجل توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية التي نزحوا اليها وبذلك تكون إدارة ترومان أول من طرح فكرة التوطين للاجئين في الدول العربية فاتحةً الباب لمن بعدها من الادارات لتطوير هذه الفكرة، ففي يوم 25 نيسان/

---

(1) هاري ترومان: ولد في 8 أيار/ مايو 1884م في لامار بولاية ميزوري، الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة، اختاره روزفلت نائباً له عام 1944م وخلفه بعد موته في العام التالي دون ان تكون له خبرة في اتخاذ القرارات القومية والدولية، أيد فكرة قيام الأمم المتحدة واصدر في صيف عام 1945م قرار باستخدام القنبلة الذرية ضد اليابان، بالنسبة للقضايا العربية لعب ترومان دورا في تأييد الحركة الصهيونية وفي دعم قيام (اسرائيل)، توفي عام 1972م، للمزيد ينظر، عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د. ت)، ص 724.

(2) لما أعلنت (اسرائيل) عن قيام دولتها قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بعشر ساعات في 15 أيار/ مايو 1948م، سارع ترومان إلى الاعتراف بها، على الرغم من نصيحة مستشاريه بالتريث في الأمر وأنه بتصرفه هذا يخالف الأعراف الدبلوماسية والتي تتضمن طلب الدولة التي قامت حديثاً بالاعتراف بها من باقي الدول، للمزيد ينظر، الطويل، البعد الديني ...، المصدر السابق، ص 102، ينظر، وثيقة اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بـ (اسرائيل) في الملحق رقم (1).

(3) مروان بحيري، "من ترومان إلى كيسنجر السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 29، 1981م، ص 77.

أبريل 1949م تقدمت إدارة ترومان بخطة جورج مارك لتوطين نصف مليون لاجئ في الدول العربية وبتكلفة اجمالية تصل إلى 250 مليون دولار تقدم الولايات المتحدة نصفها [1].

من جانبها قدرت هيئة الأمم المتحدة عدد اللاجئين الفلسطينيين في الشتات الذين اجبروا على ترك بيوتهم وقراهم حتى كانون الأول/ ديسمبر 1949م بـ (750) الف نسمة، الأمر الذي استدعى اهتمام العديد من الجهات بقضية اللاجئين ومنها الإدارة الأمريكية، فقد عبر جورج مكفي (Goorge.C.Megphe) مساعد وزير الخارجية الأمريكية في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي عن قلقه بشأن العلاقة بين وجود اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[2].

من الواضح ان السياسة الأمريكية سعت الى رسم جملة من الأهداف في منطقة الشرق الأوسط، أهمها حماية مصالحها النفطية وعدم وقوع المنطقة تحت النفوذ السوفيتي، فضلا عن المحافظة على أمن (اسرائيل) ووجودها، اذ وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ان وجود (اسرائيل) يسهم في تدعيم وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

لذلك وعن طريق لجنة التوفيق الدولية[3]، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية خطة مكفي لتطوير الاقتصاد والتي نصت على ان تقوم التسوية السياسية بين العرب و(اسرائيل) على أساس حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق عملية توطين شاملة في إطار برنامج عام لتطوير منطقة الشرق الأوسط مع تعهد الولايات المتحدة بتغطية أغلب نفقات البرنامج، وبالمقابل تسمح (اسرائيل) بعودة مائة الف لاجئ إلى ديارهم لتذليل العقبات السياسية، وبمقتضى هذه الخطة تلقت الدول التي استقبلت اللاجئين عونا مالياً ومساعدة تقنية من وكالة

(1) الطويل، البعد الديني ...، المصدر السابق، ص 105.

(2) غنام، الدور الأمريكي ...، المصدر السابق، ص 22.

(3) لجنة التوفيق الدولية، هي لجنة شكلها مجلس الامن الدولي بموجب القرار 194- 3 في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948م، وكانت أول محاولة دولية لتسوية الصراع العربي- (الاسرائيلي)، تألفت اللجنة من ممثلين من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، للمزيد ينظر، ليلى سليم القاضي، "مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي- الاسرائيلي (1948- 1972)"، مجلة شؤون فلسطينية، ع22، بيروت، 1973، ص48؛ جان ايف أوليبيه، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948- 1951، ترجمة نصير مروة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1991م)، ص ص 17- 21.

تديرها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا)، تأسست في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949م، لكن الخطة جوبهت برفض الدول العربية لتعارضها مع القرار 194 الذي صدر في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1949م والذي نص على حق عودة اللاجئين إلى ديارهم لأن الخطة تحرمهم من هذا الحق[1].

من الملاحظ ان سياسة الولايات المتحدة والدول الداعمة لـ(اسرائيل) حاولت تفريغ محتوى القضية الفلسطينية وتحويلها إلى قضية لاجئين متبعة في ذلك أسلوب المساعدات المادية والمغريات التي يمكن ان تُمنح للدول التي استقبلت اللاجئين واستخدام أسلوب الضغط وحق النقض (الفيتو) ضد استصدار أي قرار ينص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، كذلك سعت (اسرائيل) وبدعم من الولايات المتحدة إلى الحصول على اعتراف العرب بها كشرط أساسي للموافقة على عودة اللاجئين الذين لا يتجاوزون بضعة الاف في حال موافقة (اسرائيل) عليهم قياساً بالعدد الكبير لهم في داخل وخارج الا راضي الفلسطينية، ولا تزال قضية اللاجئين تراوح في مكانها منذ العام 1948م دون أي حل لهذه المشكلة.

ومنذ بداية عقد الخمسينيات وفي عهد الرئيس دوايت أيزنهاور(Dwight. D. Eisenhower) (1953- 1961م)[2] ووزير خارجيته جون فوستر دلاس (John.F. Dulas)[3]

---

(1) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع تسوية القضية الفلسطينية 1947- 1982، دار الجيل للنشر، ط1، (عمان، 1983م)، ص 47.

(2) دوايت دايفيد أيزنهاور : ولد في 14 تشرين الأول / أكتوبر عام 1890م، الرئيس الأمريكي الرابع والثلاثون كان قائداً لقوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، انتخب رئيساً عام 1953م، وهو الرئيس الوحيد الذي دخل في خلاف مع (اسرائيل) ابان العدوان الثلاثي (فرنسا، بريطانيا، اسرائيل) على مصر عام 1956م، وواصل تحديه لـ (اسرائيل) حين طالب من الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية عليها اذا لم تنسحب من سيناء، توفي في آذار/ مارس عام 1969م، للمزيد من التفاصيل ينظر، حسين شريف، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي 1980- 1995، الهيئة المصرية العامة للكتب، ج 4، (القاهرة، 1996م)، ص 345؛ الكيالي، موسوعة السياسة، ج 1، ص 433.

(3) جون فوستر دلاس: سياسي أمريكي ولد في مدينة واشنطن عام 1888م، درس القانون، عمل مستشاراً للرئيس الأمريكي ولسن، كان أحد أعضاء الوفد الأمريكي في أول اجتماع عقدته الأمم المتحدة عام 1945م، عمل في وزارة الخارجية الأمريكية للمدة من 1950- 1951م، وفي عام 1953م عينه الرئيس الأمريكي آيزنهاور وزيراً للخارجية وبقي في منصبه حتى وفاته عام 1959، للمزيد ينظر، لبنى ناجي محمد، جون فوستر دلاس ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية 1888- 1953م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 2018م، ص ص 25- 50.

حرصت الإدارة الأمريكية على التقرب من العرب وكسب ودَهُم إلى جانبها وحرصا منها ان تقف الدول العربية إلى جانب الاتحاد السوفيتي في ظل ما عرف بالحرب الباردة آنذاك، وضمن هذا الإطار جاءت المشاريع الأمريكية للتسوية تباعاً والتي كانت في الأساس تقوم على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون الدخول في حل أسباب الصراع الجوهرية وافراغه من بعده السياسي والنظر إلى القضية الفلسطينية على انها قضية لاجئين فقط [1]، الأمر الذي استدعى الرئيس أيزنهاور ايفاد مبعوثه ايريك جونستون (Arek Jonestowon) إلى المنطقة العربية التي زارها مرات ثلاث كان اخرها في خريف عام 1955م وقدم مشروع اقتصادي لاستثمار مياه نهر الأردن عرف بمشروع تحويل نهر الأردن [2] بصورة مشتركة مع (اسرائيل) بإقامة سدود وقنوات ومحطات كهربائية، فشكلت الدول العربية المعنية بالمشروع (مصر، سوريا، لبنان، الأردن) لجنة فنية لدراسته فوجدت ان هذ المشروع يخدم (اسرائيل) بالدرجة الأولى فتم رفضه من قبل هذه الدول[3].

يظهر ان المشروع كان يخدم (اسرائيل) بالدرجة الأولى من ناحيتين، الأولى: ربطها مع الدول العربية بمشاريع اقتصادية وهذا يعني اعتراف وتطبيع للعلاقات معها وهو ما كانت ترفضه الدول العربية، والثانية: ان (اسرائيل) كانت ستستفيد من ذلك المشروع وبشكل كبير لا سيما فيما يتعلق بالري والطاقة، والتي كانت بأمس الحاجة اليهما في تلك المدة، اذ لم يكن الهدف من المشروع توطين اللاجئين وتقديم الدعم المادي لهم وإنما هي محاولة لدمج (اسرائيل) في المنطقة العربية عن طريق هذه المشاريع.

لم يكن الاخفاق الذي مُنِيَ به مشروع جونستون بكاف لأحداث تغييرات في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والتي ظلت تنظر اليها على انها قضية لاجئين ينبغي حلها عن

---

(1) غنام، الدور الأمريكي ...، المصدر السابق، ص 19.

(2) في عام 1952م عهد إلى شركة تشارلز مين الأمريكية وضع دراسة مخطط هندسي لاستثمار مياه نهر الأردن في مجالي الطاقة والري استثماراً مشتركاً أنهته في 31 اب / أغسطس 1953م، وتم بعد ذلك ايفاد جونستون إلى المنطقة للقيام بالمفاوضات والوساطة اللازمة، للمزيد ينظر، المصدر نفسه، ص 23.

(3) الهور والموسى، مشاريع تسوية ...، المصدر السابق، ص ص 50 - 52.

طريق التوطين؛ لذلك عرض وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس خطة لحل الصراع العربي الاسرائيلي في الخطاب الذي القاه في 26 اب/ أغسطس 1955م والذي تضمن ثلاث نقاط رئيسة أبرزها: وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطيني وتأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى وطنهم الأول في حدود الممكن، او توطينهم في المناطق العربية التي يتواجدون فيها، ولكي يتحقق ذلك لابد من القيام بمشاريع اقتصادية بغية استصلاح المزيد من الأراضي واقامة مشاريع الري اللازمة لذلك، بحيث يُمَكن اللاجئون من الاستقرار والعمل، ومن أجل تنفيذ ذلك تقوم (اسرائيل) بتعويض اللاجئين في الوقت الذي يتم فيه تمويلها بقرض دولي تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية[1].

سعى جون كينيدي (Jone.F.Kennedy) (1961- 1963م)[2] إلى تأسيس علاقة وطيدة ووثيقة بين الولايات المتحدة و(اسرائيل)، وكان أول بوادر ذلك تدشينه برنامج المبيعات العسكرية لـ (اسرائيل) بعد حصوله على 80% من اصوات الناخبين اليهود، ففي آب/ أغسطس عام 1960م قال امام المؤتمر القومي للمنظمة الصهيونية الأمريكية (Zionist rganization of America) ان الصداقة لـ(اسرائيل) ليست امراً حزبياً بل هي التزام قومي واضاف: " ان اسرائيل ليست قضية بين الجمهوريين والديموقراطيين انما هي قضية ترتبط ارتباطاً

---

(1) خلدون ناجي معروف، مشاريع الحلول السلمية لحل أزمة الشرق الأوسط دراسة في الدبلوماسية الاسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1978م، ص ص 85 - 91.

(2) جون كينيدي: ولد في 29 ايار/ مايو 1913م، الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة، تولى الرئاسة من 20 كانون الثاني/ يناير 1961 حتى اغتياله في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963م، أصبح عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي 1953- 1960م، اتسمت مدة رئاسته بالتوتر مع الدول الشيوعية لا سيما كوبا، ففي عهده حدثت أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962م والتي كادت تؤدي إلى حرب نووية مع الاتحاد السوفيتي حليف كوبا، اغتيل على يد (لي هارفي أوزوالد) أثناء زيارته لولاية دلاس، وقد اغتيل قاتل كينيدي كذلك على يد رجل يهودي يدعى (جاك روبي)، ولا تزال أسباب اغتياله مجهولة، للمزيد ينظر، الكيالي، موسوعة السياسة، ج 5، ط 2، (بيروت، 1990م)، ص ص 358- 359؛ ادوارد زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، (لندن، 2006م)، ص ص 244- 250.

وثيقاً باستراتيجية الولايات المتحدة وان اسرائيل لم تولد لتختفي وان ترومان أول من اعترف بها وسأواصل انا السير في هذا الطريق"[1].

رغم ما قطعه كينيدي والدعم الذي أعطاه لـ(اسرائيل) أبقى على باب الدبلوماسية مفتوحاً فعادت الدبلوماسية الأمريكية لتنشط وتطرح مشاريعها المتعلقة بالتسوية مع (اسرائيل) والتي أخذت مجدداً نزع الصبغة السياسية عن القضية الفلسطينية في محاولة منها لإظهارها كمشكلة تتطلب حلولاً فنية يضعها مختصون بعد دراستهم لها بموضوعية من أجل وضع الحلول المناسبة لها[2].

من هذا التصور كلف الرئيس كينيدي رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام[3] جوزيف. أي. جونسون (Joseph.E.Johnso) للقيام بدراسة جديدة عن اللاجئين، اذ اعتبر ان أساس المشكلة يقوم على عدم التوافق بين موقف الحكومات العربية التي ترفض مناقشة اية تفاصيل تتعلق بالتسوية مالم توافق (اسرائيل) على قرارات الأمم المتحدة منها القرار 194 الخاص بعودة اللاجئين وموقف (اسرائيل) الرافض لعودتهم لأسباب أمنية تمنعها من الموافقة على استيعاب اعداد كبيرة منهم ؛ لذلك اقترح جونسون في 2 تشرين الأول/ اكتوبر 1962م مشروعاً للتسوية مكون من ثلاث نقاط أبرزها أن يُعطى اللاجئون الفلسطينيون فرصة الاختيار الحر وبمعزل عن أية ضغوط ومن أية جهة بين العودة إلى فلسطين أو التعويض والذي رفضته (اسرائيل) جملةً وتفصيلا بينما لم ترفضه الدول العربية على الرغم من تمسك الأخيرة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة جميعها فيما يخص قضية اللاجئين[4].

---

(1) أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001- 2011م، مركز الزيتونة للدراسات، (بيروت، 2013م)، ص 33.

(2) غنام، الدور الأمريكي ...، المصدر السابق، ص ص 29 - 30.

(3) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: تأسست في العام 1910م، واتخذت من واشنطن مقراً لها، وهي شبكة عالمية من مراكز البحث في السياسات، ولديها أكثر من مئة خبير في عشرين دولة، تعمل المؤسسة على دعم قضية السلام، عن طريق التحليل وتطوير الأفكار السياسية الحديثة، للمزيد ينظر ـ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، على الرابط الآتي، https://www.asfarifoundation.org.uk.

(4) معروف، مشاريع الحلول ...، المصدر السابق، ص ص 104- 105؛ الهور والموسى، مشاريع تسوية ...، المصدر السابق، ص 61.

لو قدر للمشروع أن يُطبق من خلال ممارسة الضغط على (اسرائيل) سواء من مجلس الامن أو عن طريق الدول الداعمة لها لوجد أن أغلب اللاجئين الفلسطينيين يرغبون بالعودة دون الموافقة على أي تعويض حتى وان وجد داره مهدماً وهو ما تخشاه (اسرائيل) التي سعت ومنذ بداية قيامها إلى أحداث تغيير ديموغرافي بما يتناسب وحجم سكانها آنذاك، الأمر الذي دفعها لرفض المشروع وما زالت ترفض أي مشروع يتطرق إلى حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

وفي محاولة من قبل الإدارة الأمريكية وبناءً على تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (Central Intelligence Agency) ومن أجل زرع بذرة الشك والريبة ما بين الفلسطينيين والأردنيين نبه التقرير إلى ما يشكله الراديكاليين الفلسطينيين من خطر على نظام الحكم في الأردن الذي كان يخشى حسب التقرير من قيام (اسرائيل) بشن هجوم وشيك على الأردن في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960م من أجل ضرب الفلسطينيين وهو ما كان يخشاه الملك حسين[1] من (الاسرائيليين) والفلسطينيين الذين أصبحوا يشكلون خطراً على حكمه[2].

من الملاحظ ان التحذير والتحريض الأمريكي للأردن جاء بنتائجه عندما قام الأردن بشن حرب ضد المقاومة الفلسطينية على أراضيه مما عرف في حينها بأحداث أيلول/ سبتمبر الأسود عام 1970م، فهذه الوثيقة قد يكون تبعها وثائق أخرى تحرض الأردن على القيام بعمل عسكري ضد الفلسطينيين وهو ما دفع الأردن بأخذها على محمل الجد.

(1) الملك حسين بن طلال: ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ولد في عمان عام 1935م، تلقى علومه في الاسكندرية، كان مع جده الملك عبدالله عندما اغتيل عام 1951م، تولى العرش عام 1953م بعد ان تنازل والده عن العرش له، تزوج من ابنة أحد الضباط الانكليز وانجب منها عدة أولاد، سمى أخيه الأمير الحسن بن طلال ولياً للعهد عام 1965م، عندما أعلنت مصر وسوريا الوحدة عام 1958م سعى لإنشاء الاتحاد العربي الهاشمي مع ابن عمه الملك فيصل الثاني ملك العراق في شباط / فبراير عام 1958م الذي انهار بقيام ثورة 14 تموز/ يوليو 1958م في العراق، فطلب ملك الأردن انزال قوات بريطانية في الأردن، كان له العديد من المواقف على الصعيدين العربي والدولي، للمزيد ينظر، الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2، ص ص 541- 542.

(2) للمزيد ينظر، الملحق رقم (2) الوثيقة الصادرة من، C. I. A ,No. 1700 / 66 , In 15 December 1966.

وكان من نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967م والنكسة التي لحقت بالعــرب أن توسـعت (اسرائيـل) في الأراضي المجاورة واحتلـت أراضي جديـدة لم تكـن تحلـم أن تطالهـا، وقـد بلغـت مـساحة هـذه الأراضي الجديدة أربعة أضعاف الأراضي التي كانـت قـد احتلتهـا عـام 1948م، كـما أدت نكـسة حزيـران/ يونيـو إلى تشريد أكثر من مليون شخص من الأراضي التي سيطرت عليهـا، فـضلاً عـن اخـضاع مليـون ونـصف المليـون شخص إلى الحكم العسكري (الاسرائيلي) المباشر، وهو ما زاد في تفاقم المشكلة بحيث تعـسر ايجـاد الحلـول لها على الرغم من صدور قرار مجلس الامن المـرقم 242 في تـشرين الثـاني/ نـوفمبر 1967م والـذي أكـد عـلى ضرورة انسحاب (اسرائيل) إلى حدود ما قبل 5 حزيران/ يونيو 1967م [1].

ويبدو ان الدول العربية قبل حرب عام 1967م كـانت تنظر إلى الـصراع العـربي- (الاسرائـيلي) نظـرة شمولية عامة تتمحور حول هدف جوهري واحد هو تحرير فلسطين؛ لكن بعد توسع (اسرائيل) وسـيطرتها على أراضٍ في سوريا (هضبة الجولان) ومصر (سيناء) وفلسطين (الضفة الغربية) راحت كل دولة تهتم فـيما سوف تحققه مع (اسرائيل) سواء بالمفاوضات او الحرب بمعزل عن الدول الاخرى، فأصبح الحل معها جزئيـاً يخص كل بلد دون غيره.

وفي عهـد الـرئيس لينـدون جونـسون (Lindon.B.Johnson) (1963- 1969)[2] لم يطـرأ

(1) في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1967م أصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم 242 بعد اجتماعات اسـتغرقت 107 سـاعات منفصلة وعلى مدار 32 جلسة، وقد نص القرار على اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وانسحاب (اسرائيـل) مـن أراضي احتلت حسب ما ورد في النص الانكليزي، في حين وردت ترجمـة القـرار في اللغـات الاربعـة المعتمـدة (الفرنـسية والروسية والاسبانية والصينية) بالأراضي المحتلة الأمر الذي يؤكد دعم بريطانيـا وحلفائهـا لــ (اسرائيـل)، فترجمـة الـنص تتيح لـ (اسرائيل) التملص من تطبيق القرار كاملاً وقد تنسحب من أراضي لا تُشكل لها أهميـة اسـتراتيجية، وبخـصوص هذا الموضوع جرت مناقشة بين وزير خارجيـة مـصر محمـود ريـاض آنـذاك ومنـدوب بريطانيـا اللـورد كـارادون حـول التفسير البريطاني لهذا القرار، للمزيد ينظر، محمود رياض، مذكرات محمود رياض البحث عن السلام والصراع في الـشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، (بيروت، 1981م)، ص ص 144- 149.

(2) ليندون جونسون: الرئيس الأمريكي السادس والثلاثون، ولد في 27 آب / أغـسطس 1908م، تـولى الرئاسـة بعـد اغتيال جون كينيدي عـام 1963م والـذي كـان جونـسون نائبـاً لـه، اسـتمرت رئاسـته حتـى عـام 1969م، وفي

تغيير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، فقد تعاملت معها كسابقاتها من الادارات الأمريكية كقضية لاجئين، فالرئيس جونسون كان يعتقد بأن القضية الفلسطينية سوف تحل في إطار تسوية عربية-اسرائيلية شاملة دون فصلها وحلها كقضية سياسية حلاً جذرياً وبصورة منفردة بوصفه أنه لا يوجد من يمثل الشعب الفلسطيني على الرغم من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية [1]، وبعد ظهور المنظمة تغيرت الأمور كثيراً فقد أصبح للفلسطينيين قوة تجمعهم ومظلة سياسية لهم الأمر الذي ساهم في دفع القضية الفلسطينية إلى الظهور على السطح بشكل فاعل وكبير[2].

عهده ازداد تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام (1959- 1975م)، وقد حالت الانتصارات الفيتنامية دون تجديد الولاية له بسبب الخسائر الكبيرة التي مُنيَ بها الأمريكان والتي شكلت عقدة نفسية للشعب الأمريكي إلى يومنا هذا، ناصب جونسون العداء للعرب لاسيما لعبد الناصر الذي بلغ ذروته عام 1967م، فبعد تحريضه لـ(اسرائيل) بشن العدوان قام بتزويدها بكميات هائلة من الأسلحة، فضلاً عن المعلومات الاستخباراتية، توفي في 22 كانون الثاني / يناير 1973م، للمزيد ينظر، عبد الوهاب الكيالي وأخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د. ت)، ج2، ص120؛ شريف، الشرق الأوسط ....، المصدر السابق، ص 441؛ زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة...، المصدر السابق، ص ص 251- 261.

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: منذ انشاء الجامعة العربية عام 1945م قررت الدول المؤسسة أن يكون لفلسطين مندوب يمثلها في الجامعة على الرغم من خضوعها للانتداب البريطاني، وجاء ذلك الطلب للتأكيد على عروبة فلسطين في مواجهة الغزو والاستيطان الصهيوني، ولما انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في 13 كانون الثاني / يناير عام 1964م أصدر قراراً بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن ارادة الشعب الفلسطيني، وقد كلف المؤتمر أحمد الشقيري مندوب فلسطين في الجامعة العربية بالاتصال بأبناء فلسطين لهذه الغاية، وبالفعل قام الشقيري بجولة في العديد من الدول العربية التي تضم جاليات فلسطينية، فتم الاتفاق على وضع أسس وميثاق منظمة التحرير، وفي المؤتمر الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس للفترة من 28 / 5 إلى 2 حزيران / يونيو عام 1964م، إذ تم الاعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، للمزيد ينظر، عبد القادر ياسين ومجموعة باحثين، منظمة التحرير الفلسطينية التاريخ- العلاقات- المستقبل، باحث للدراسات، (بيروت، 2009م)، ص ص 22- 23.

(2) غنام، الدور الأمريكي ...، المصدر السابق، ص 31.

بعد ظهور منظمة التحرير كانت فكرة اجراء اتصالات مباشرة بينها وبين واشنطن تراود الساسة الأمريكان وبشكل مستمر لسبب مهم هو دفع المنظمة إلى الاعتدال بشأن السلام مع (اسرائيل) وفتح الطريق امام اجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين و (الاسرائيليين)، وهذا الأمر ما كان ليكون لولا تمكن المنظمة من اثبات وجودها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على الرغم من محاولة الملك حسين تأدية هذا الدور بدلاً عنها، وقد أظهرت المنظمة نوع من التجاوب والاستعداد للتفاوض مع الولايات المتحدة حتى من دون أن يكون هناك اعتراف من الأخيرة بها [1].

وبالانتقال إلى عهد الرئيس ريتشارد نيكسون (Richard.M.Nixon) (1969- 1974م)[2]، اذ لم يحظَ سوى بما نسبته 15 % من أصوات الناخبين اليهود في انتخابات عام 1968م، لذلك اعتبر نفسه أقل التزاماً تجاه الناخبين اليهود من أي رئيس اخر سبقه، فقدم مشروع سكرانتون نسبة إلى حاكم ولاية بنسلفانيا الأمريكية وليم سكرانتون (William.W.Scranton) الذي أوفده إلى المنطقة للقيام بهذه المهمة، فزار الأردن أواخر عام 1968م وقدم مشروعاً لحل أزمة الشرق الأوسط تضمن ضم الضفة الغربية إلى الأردن ومنع دخول أية قوة أردنية محاربة إلى الضفة الغربية بعد اعادة الأخيرة إلى الأردن باستثناء وجود قوة شرطة مهمتها الحفاظ على الامن، مع احتفاظ (اسرائيل) بمراكز أمنية في مثلث نابلس جنين قلقيلية لتشكل حزام أمني لها، وأن تعيد (اسرائيل) للأردن القدس القديمة ووضع الاماكن

---

(1) الوادية، السياسة الخارجية ...، المصدر السابق، ص 34.

(2) ريتشارد ميلهوس نيكسون: الرئيس الأمريكي السابع والثلاثين، ولد عام 1913م في ولاية كاليفورنيا، تولى الرئاسة للفترة 1969- 1974م، أقام جسراً جوياً مع (اسرائيل) في حرب تشرين الأول / اكتوبر 1973م لنقل الأسلحة والمعدات لدعمها في المعركة، اضطر إلى الاستقالة في 9 آب/ اغسطس 1974م اثر فضيحة ووترغيت بعد اتهامه بالتجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي في مبنى ووترغيت، وقد تمت محاكمته بسببها وكانت النتيجة أن أصدر الرئيس فورد عفواً عنه، توفي يوم 22 نيسان/ أبريل عام 1994م، للمزيد ينظر، محمد جمال الدين حسين العلوي، الصراع العربي- الصهيوني في السياسية الخارجية الأمريكية 1973- 1979م، دراسة تاريخية سياسية، مركز الدراسات الاقليمية، (الموصل، 2012م)، ص 27؛ شريف، الشرق الأوسط ...، المصدر السابق، ص 443.

المقدسة تحت سلطة دينية مشتركة، وقد جوبه المشروع بالرفض من قبل الطرفين العربي و (الاسرائيلي) على حد سواء[1].

وفي 13 كانون الاول/ ديسمبر عام 1972م وضعت الولايات المتحدة مشروعاً جديداً للتسوية عرف بـ (ملف التسوية) وهو اخر مشروع قدم في عهد الرئيس نيكسون، وطرحت التسوية الأمريكية للقضية الفلسطينية على أساس المقترح الذي نادى به الملك حسين في مشروع المملكة المتحدة[2] عن طريق دمج غزة بالكيان الفلسطيني سواء أكان هذا الكيان مستقلاً أو مرتبطاً بالمملكة المقترحة، كذلك خير المشروع اللاجئين الفلسطينيين في أي بلد أو الواقعين تحت الاحتلال (الاسرائيلي) عن طريق استفتاء تجريه لجنة تابعة للأمم المتحدة حول الاستقرار في الدولة الفلسطينية سواء أكانت مستقلة أم مندمجة مع الأردن أو حق العودة إلى الأراضي التي احتلتها (اسرائيل) لكن دون العودة إلى المواطن الاصلية التي لم يعد أكثرها قائماً، فرفض المشروع رفضاً قاطعاً من قبل (اسرائيل)[3].

وفي12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975م سمحت وزارة الخارجية الأمريكية بنشر وثيقة عُدت من أكثر التصريحات وأوسعها شمولاً من أي تصريحات تدلي بها إدارة أمريكية حيال القضية الفلسطينية، ففي شهادة قدمها هارولد ساوندرز (Harold.H. Saunders) نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في إدارة الرئيس جيرالد فورد (Gerald Ford) (1974-

---

(1) الهور وموسى، مشاريع تسوية...، المصدر السابق، ص 111؛ غنام، الدور الأمريكي ...، المصدر السابق، ص32.

(2) تقدم الملك حسين في 15 اذار / مارس 1972م بمشروع المملكة العربية المتحدة والذي يقضي بأن يصبح الأردن مملكة عربية متحدة تتكون من قطرين قُطر فلسطين ويضم الضفة الغربية وأي أرض فلسطينية اخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها بالانضمام اليها، وقُطر الأردن ويضم الضفة الشرقية لنهر الأردن وتكون عمان عاصمة مركزية للملكة المقترحة، بينما القدس تكون عاصمة قطر فلسطين، لكن لم يكتب لهذا المشروع النجاح بعد أن رفضته (اسرائيل) ورفضه العرب ومنظمة التحرير، للمزيد ينظر، محمد صقر واخرون، المعاهدة الأردنية الاسرائيلية (دراسة تحليلية)، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط2، (عمان، 2002م)، ص20؛ معروف، مشاريع الحلول ...، المصدر السابق، ص ص 220- 222.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1976م)، ص 153.

1977م)[1] أمام مجلس النواب الأمريكي تحدث ساوندرز عن تطلعات الفلسطينيين ومصالحهم المشروعة، واشارت الوثيقة إلى الانتقال من اعتبار الفلسطينيين مجرد لاجئين إلى النظر اليهم على انهم شعب له هويته السياسية الواضحة، وتناولت الوثيقة مختلف المواقف الفلسطينية من مسألة التسوية، واشارت إلى تلميح نسب إلى المنظمة بموافقتها على امكانية التعايش في دولتين جنباً إلى جنب فلسطين و (اسرائيل)، ويمكن النظر إلى ذلك على ان هناك رغبة حقيقية وأكيدة من قبل الفلسطينيين في الدخول بمفاوضات مباشرة مع (اسرائيل) مما قد يؤدي إلى حصول انفتاح أمريكي على المنظمة وتقبل فكرة تمثيلها للفلسطينيين [2].

وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1975م زار ياسر عرفات [3] موسكو وعشية مغادرته

(1) جيرالد فورد: ولد في 14 تموز/ يوليو 1913م، هو الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ولولاية واحدة فقط للفترة ما بين عامي 1974- 1977م في أعقاب استقالة الرئيس نيكسون، في عهده تم التوقيع على اتفاقية هلسنكي والتي تمثل خطوة نحو الانفراج في الحرب الباردة، وشهد عهده أسوء أزمة اقتصادية، من أكثر قراراته جدلاً منحه عفواً رئاسياً عن نيكسون في فضيحة ووتر غيت، توفي عام 2006، للمزيد ينظر، الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، ص 624؛ زاوتر، رؤساء الولايات ...، المصدر السابق، ص ص 270- 274.

(2) هارولد ساوندرز، الجدران الاخرى عملية السلام العربية الاسرائيلية، ترجمة حسن عبد الفتاح، معهد المشاريع الأمريكية، (واشنطن، 1985م)، ص 65؛ العلوي، الصراع العربي ...، المصدر السابق، ص ص 90- 92، وينظر أيضا، ليلى بارودي ومروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نيكسون- فورد- كارتر- ريغان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1984م)، ص ص 41- 95.

(3) ياسر عرفات: هو محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة، من مواليد 1929م في مدينة القدس، والده من عائلة القدوة المنتشرة ما بين غزة وخان يونس والتي كانت على صلة وثيقة بعائلة الحسيني التي تنسب اليها والدته، بعد وفاة والدته انتقل للعيش عند خاله في القدس مع أخوه فتحي ثم انتقلوا إلى القاهرة، كان له اهتمام بالأمور العسكرية والسياسية وكثيراً ما كان يهرب من المدرسة ويتسلل إلى الاماكن التي يرتادها رجال السياسة، اشترك هو ورفاقه بحرب 1948م، وبعد ثورة تموز / يوليو 1952م بمصر استقر هناك وأخذ يدرب رفاقه من الطلاب الفلسطينيين على السلاح، فاز برئاسة اتحاد الطلاب الفلسطينيين بمصر، وبعد تخرجه أصبح رئيساً لرابطة الخريجين الفلسطينيين، في عام 1957م ترك مصر للعمل في الكويت، وهناك أسس مع رفاقه النواة الأولى لحركة فتح التي انتخب رئيساً للجنتها التنفيذية عام 1968م، كما انتخب رئيساً للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1973م، للمزيد ينظر، الكيالي، موسوعة السياسة، ج 7، ص ص 381- 383.

للعاصمة السوفيتية اتصل سعيد حمامي[1] ممثل منظمة التحرير في لندن بالصحفي (الاسرائيلي) المعتدل يوري أفنيري والحماس بادٍ في صوته قائلاً: من المتوقع ان يحدث أثناء الزيارة تغير علني في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية وان عرفات سيقول انه مستعد لنوع من الاعتراف المتبادل مع (اسرائيل) وطلب مني حمامي ان أهيء الرأي العام الاسرائيلي لهذا الحدث، وعشية المؤتمر الصحفي قال يوري: "اخبرني حمامي انه بإمكاني ان اعلن من مصادر مقربة من المنظمة انها مستعدة للاعتراف بـ(اسرائيل) كحقيقة واقعة مقابل ان توجه لها الدعوة لحضور مؤتمر جنيف "الذي كان من المزمع عقده في تلك المدة وقد المحت (اسرائيل) إلى امكانية مقاطعة المؤتمر بسبب توجيه الدعوة للمنظمة لحضور المؤتمر بصفة مراقب، وفعلا فقد تم استبعاد المنظمة من حضور المؤتمر من قبل الإدارة الأمريكية التي خضعت لضغوطات وزير الخارجية (الاسرائيلي) إسحق رابين (Yitzhak Rabin)[2] الذي قرر مع نظيره وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر (Kissinger Henry.A.)[3] تدمير المنظمة في لبنان وهو ما حدث فعلاً

(1) سعيد حمامي: ولد في يافا عام 1941م، وانتقل الى عمان مع اسرته عام 1948م، اذ اتم دراسته الثانوية هناك ليلتحق بعدها بجامعة دمشق ويحصل على شهادة البكالوريوس في الادب الانكليزي، التحق بـ (فتح) وتفرغ للعمل في الثورة الفلسطينية، وأصبح عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني منذ دورته الخامسة عام 1969م، عين عام 1972م في مكتب الجامعة العربية في لندن ممثلا لمنظمة التحرير الفلسطينية فيها، كان من ابرز الناشطين الفلسطينيين في لندن، اغتيل يوم 4 كانون الثاني / يناير عام 1978م، للمزيد ينظر، بعد 40 عاماً على اغتياله من هو سعيد الحمامي، على الرابط الآتي، https://arabic.sputnikennews.com.

(2) إسحق رابين: ولد في القدس في 11 آذار/ مارس عام 1922م ونشأ في تل ابيب إذ درس الزراعة، انضم إلى منظمة البالماخ الصهيونية عند تأسيسها، واشترك مع موشيه دايان في مهام لصالح الحلفاء عندما غزت سوريا عام 1941م، تولى منصب نائب قائد البالماخ عام 1947م، وفي عام 1954م أُرسل إلى بريطانيا للدراسة في كلية الاركان وتولى القيادة الشمالية لـ (اسرائيل) للفترة من 1956- 1959م، ارتبط اسمه بالخطة (الاسرائيلية) لحرب عام 1967م، شغل منصب رئيس الوزراء 1974- 1977م وعين رئيساً لحزب العمل في شباط / فبراير 1992م، وفي حزيران/ يونيو من العام ذاته أصبح رئيساً للوزراء، انتهت حياته على يد متطرف صهيوني يدعى ايغال عامير في 4 تشرين الأول/ نوفمبر عام 1995م، للمزيد ينظر، جوزيف الخوري طوق، الاتفاقات العربية الاسرائيلية اتفاق غزة أريحا وماذا بعد، ك 1، دار انابوليس، ط 2، (بيروت، 2000م)، ص 28 .

(3) هنري الفريد كيسنجر: يهودي أمريكي من أصل ألماني، ولد عام 1923م، هاجر مع أسرته الى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1938م، حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفرد عام 1954م، عينه الرئيس نيكسون مستشاراً للأمن القومي، ثم اختاره وزيراً للخارجية، وتولى وزارة الخارجية في عهد الرئيس الامريكي فورد، كان له دور في تعزيز الدور اليهودي والصهيوني لدى الرؤساء الامريكان من ديمقراطيين وجمهوريين، للمزيد ينظر، عبد الرزاق خليفة رمضان اللهيبي، هنري كيسنجر ودوره في الصراع العربي الاسرائيلي 1923- 1977، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 1، (عمان، 2019م)، ص ص 52- 101.

بعد عام 1975م[1].

كان الموقف الأمريكي من الشعب الفلسطيني ونضاله سلبياً بصورة عامة، وان أغلب التصريحات الرسمية كانت لا تخرج عن الإطار المبهم لها، والتي تؤكد بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار مصالح الفلسطينيين، دون أن يكون هناك تحديد دقيق وواضح لهذه المصالح، فبعد العام 1975م أصبحت التصريحات أكثر وضوحاً بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم دون التجاوب مع المصالح المشروعة للفلسطينيين، ان هذه التصريحات التي أشارت إلى حقوق وتطلعات الفلسطينيين هي ما كان ينتظره العرب من الإدارة الأمريكية [2].

ان مثل هذه الاشارة من قبل الإدارة الأمريكية إلى الشعب الفلسطيني وتطلعاته تعد خطوة مهمة، فقد تم الاعتراف ولأول مرة وبوضوح بأن الشعب الفلسطيني كشعب وليس مجرد أفراد لاجئين في دول مختلفة، وان هذا الشعب يشكل قوة سياسية ينبغي اخذها بعين الاعتبار في اية تسوية، وان السلام المنشود يجب ان لا يلبي طموحات مصر والأردن وسوريا و(اسرائيل) فحسب بل عليه أيضا ان يلبي طموحات ومصالح الشعب الفلسطيني، هذه التصريحات جاءت على لسان جوزيف سيسكو (J0seph. J. Sisco) مساعد وزير الخارجية الأمريكية التي أدلى بها للتلفزيون (الاسرائيلي)، وأشار إلى ان المسألة الفلسطينية التي حددها قرار مجلس الامن 242 في تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين اتخذت طابعاً سياسياً أكثر مما كانت عليه[3].

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية ايجاد نقاط تقارب مع الادارات الأمريكية بالشكل الذي يمكنها من الحصول على الاعتراف بها كممثل رسمي ووحيد للشعب الفلسطيني؛ لان

---

(1) يوري افنيري، "صديقي العدو" جريدة القبس، الكويت، ع 5351، في 6 نيسان/ أبريل 1978م؛ حسين سراج، "عدوي الذي أحببته وأحبني قصة الاتصالات السرية بين الفلسطينيين والاسرائيليين"، مجلة اكتوبر، القاهرة، ع 536، في 1 شباط/ فبراير 1987م.

(2) العلوي، الصراع العربي...، المصدر السابق، ص 37.

(3) المصدر نفسه، ص 37.

الادارات الأمريكية المتعاقبة منذ تأسيس المنظمة عام 1964م كانت ترفض الاعتراف بها او التعامل معها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وكانت تصفها بأنها منظمة ارهابية، وقد واتت المنظمة الفرصة من أجل حصولها على جدية في التعامل معها من قبل الإدارة الأمريكية عندما ساهمت في أجلاء الرعايا الأمريكان من لبنان ابان الحرب الاهلية اللبنانية، اذ كان للمنظمة دور مباشر في الاشراف على عملية الأجلاء بحراً[1] على اعتبار ان الترتيبات الفعلية للعملية جرت في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الفلسطينيين، الأمر الذي جعل إدارة الرئيس الأمريكي فورد تعرب عن امتنانها للمنظمة عبر رسالة شفهية وجهتها الخارجية الأمريكية ونقلها وزير خارجية مصر إسماعيل فهمي إلى المنظمة، مما أدى إلى امتعاض الساسة في تل ابيب والخشية من حصول تقارب أمريكي مع المنظمة وقد يقود إلى الاعتراف بها فيما بعد[2].

وعندما وصل جيمي كارتر (Carter Jimmy) (1977- 1981م)[3] إلى كرسي الرئاسة الأمريكية بذل جهوداً غير عادية لدعم (اسرائيل) والحفاظ على أمنها، إذ توجت تلك الجهود بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر[4].

---

(1) في يوم 16 حزيران / يونيو 1976م تم اغتيال السفير الأمريكي فرنسيس ميلوي مع المستشار الاقتصادي للسفارة روبرت ورينغ وسائق السفير زهير المغربي في محلة الرملة البيضاء بعد خطفهم من محلة البرير، على اثرها قامت الإدارة الأمريكية بتنظيم عمليتين لأجلاء الرعايا الأمريكيين بحراً من بيروت، الأولى في 20 حزيران/ يونيو والثانية في 27 تموز/ يوليو، وقد بذلت منظمة التحرير جهوداً وتعاوناً في عملية الأجلاء الأولى، للمزيد ينظر، مروان بحيري، الولايات المتحدة الأمريكية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1979م)، ص ص 356 - 358.

(2) العلوي، الصراع العربي ...، المصدر السابق، ص 115.

(3) جيمي كارتر: الرئيس الأمريكي التاسع والثلاثون، ولد في أول تشرين الأول/ اكتوبر 1924م، تولى الرئاسة الأمريكية لولاية واحدة للفترة من 1977- 1981م، يعد مهندس اتفاقية كامب ديفيد التي أنهت حالة الحرب ما بين مصر و (اسرائيل)، وبذلك حقق كارتر أمن (اسرائيل) من جراء تلك المعاهدة، كما تعهد لـ (اسرائيل) بعدم الدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وعدم الاعتراف بها، للمزيد ينظر، شريف، الشرق الأوسط ...، المصدر السابق، ص 450؛ نكتل عبد الهادي عبد الكريم محمد، موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية الفلسطينية 1978- 1993، دار المعتز، (عمان، 2016م)، ص 102.

(4) اتفاقية كامب ديفيد: جاءت تسميتها من منتجع كامب ديفيد الخاص بالرؤساء الأمريكان، وقعت هذه الاتفاقية في 17 ايلول/ سبتمبر 1978م بعد محادثات ثنائية مباشرة بين الطرفين المصري

من الملاحظ ان الإدارة الأمريكية وجدت ان حل الصراع العربي (الاسرائيلي) كحل جذري وعام يصعب تنفيذه لاختلاف التوافق ما بين الاطراف العربية الذي لا زالت تعاني منه، فوجدت ان الحل الجزئي بعقد صلح منفرد ما بين كل طرف عربي على جهة أسهل من جمع العرب على طاولة واحدة لتوقيع الصلح مع (اسرائيل) وهو ما حدث فعلاً بدايةً مع مصر ونجحت في ذلك، ومن أجل تفكيك المواقف العربية وتجزئتها لكي يسهل الانفراد بها وبالقرار العربي.

وصف سايروس فانس (Cyras Vance) وزير الخارجية الأمريكية آنذاك سياسة كارتر تجاه الشرق الأوسط قائلاً: " لم يكن محلا للسؤال أن حجر الأساس في سياسة كارتر حيال الشرق الأوسط سيبقى هو التزاماً بأمن اسرائيل"[1].

مع بداية تولي كارتر الإدارة الأمريكية وجد ومستشاريه صعوبة في اقناع العرب الذين كانوا متمسكون بالحل العسكري بأن الأراضي المحتلة لا يمكن استعادتها والمسألة الفلسطينية لا يمكن حلها الا عن طريق قبول عربي بـ (اسرائيل) بحدود كاملة وآمنة وعلاقات سياسية واقتصادية طبيعية ومفتوحة معها، ولم تكن الدول العربية حتى تلك الملتزمة بتسوية شاملة مهيأة نفسياً بعد لقبول مبادرة السلام الحقيقي، فتلك الدول كانت تنظر لعملية السلام انها محاولة لإنهاء حالة الحرب مع (اسرائيل)، وانها- اي تلك الدول- كانت تريد وساطة أمريكية كونها كانت تتوقع من الأخيرة ان تمارس ضغوطاً على (اسرائيل) لتحقيق سلام عادل وشامل[2].

و(الاسرائيلي) وبإشراف شخصي من الرئيس كارتر، وقد مهد لتلك المفاوضات تصريح الرئيس المصري محمد انور السادات امام مجلس الشعب المصري انه مستعد للذهاب إلى الكنيست (الاسرائيلي) لمناقشة (الاسرائيليين) أنفسهم، الأمر الذي لاقى تجاوبا من الولايات المتحدة والتي رحبت بهذه الاشارة ومن ثم أدت دور الوسيط ما بين الطرفين، وساطة انتهت بالتوقيع الاتفاقية التي لا زالت مصر متمسكة بها رغم ما مرت به من أحداث سياسية، للمزيد ينظر، محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية العربية الاسرائيلية عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق، ك 2، ط 9، (القاهرة، 2004م)، ص 343؛ Henry Kissinger , The white house years , Brown and company (Boston , 1979) , p 361.

(1)Mary sexlon , Dubois , The wages of principle and power: cyrus.R.vance and the making of foreign policy in the Carter administration , degree of Doctor of philosophy in History , washing ton , 2009. p 5.

(2) مذكرات سايروس فانس، خيارات صعبة، المركز العربي للمعلومات، ط 2، (بيروت، 1984م)، ص9.

وجدت الإدارة الأمريكية ان هناك مجالاً للمساومة حول طبيعة السلام التي تسعى إلى تحقيقه مع العرب، أما فيما يخص المسألة الفلسطينية التي عدها العرب جوهر النزاع العربي- (الاسرائيلي)، فهي مسألة متجذرة في التاريخ وتحمل الكثير من العواطف والتحيز والخوف والكراهية، فلا يمكن أن تجري مفاوضات ولا سلام في المدى القريب ولا البعيد ولا يتحقق أمن (اسرائيل) أو استقرار في الشرق الأوسط دون معالجة المشكلة الفلسطينية كمشكلة رئيسة، ورغم هذا التفاؤل من قبل الإدارة الأمريكية فيما يخص عملية السلام فإن إسحق رابين نسف تلك الجهود مسبقاً عندما أشار انه لا يمكن مطلقاً أن تقبل (اسرائيل) بوجود دولة فلسطينية مستقلة، وأشار أيضا أن العرب انفسهم لم ينشؤوا دولة للفلسطينيين عندما كانوا يسيطرون على الضفة الغربية وقطاع غزة قبل حرب عام 1967م، كما أن الزعماء العرب كانوا يقبلون البحث بما هو أقل من دولة فلسطينية في الضفة والقطاع كجزء من تسوية شاملة لحل المشكلة الفلسطينية[1].

دعت الإدارة الأمريكية رئيس الوزراء (الاسرائيلي) إسحق رابين لزيارة واشنطن مطلع اذار/ مارس 1977م، وعن تلك الزيارة ذكر رابين أنه لم تكن هناك فائدة من رفض تلك الدعوة على الرغم من إدراكه بأنه لا يستطيع التعهد بشيء حول المواقف (الاسرائيلية) التي يكون لها اثر على المدى البعيد[2]، بينما أشار كارتر أثناء استقباله لرابين أنه يسعى لسلام يمكن لـ (اسرائيل) أن تحصل فيه على حدود امنة ويمكن الدفاع عنها، وأكد كارتر في يوم 16 اذار/ مارس 1977م وفي حديث له في ولاية (ماتسوتشاس) أن عملية السلام في الشرق الأوسط يجب أن ترتكز على عناصر رئيسة ثلاث وهي: اعتراف الدول العربية بـ(اسرائيل) والحدود المشتركة والثابتة، والانسحاب (الاسرائيلي)، واعطاء وطن للفلسطينيين، مؤكداً على وجوب أن يكون هناك وطن للاجئين الفلسطينيين الذين تحملوا المعاناة لسنوات طويلة [3].

ان تصريحات كارتر هذه أثارت عدداً من التساؤلات منها: ما الغاية التي كان كارتر ينشدها من وراء هذه التصريحات المؤيدة للشعب الفلسطيني لا سيما فيما يتعلق بإقامة دولته،

---

(1) فانس، خيارات صعبة، المصدر السابق، ص 13.

(2) مذكرات إسحق رابين، ترجمة دار الجليل، القسم الثاني، (عمان، 1993م)، ص ص 207- 209.

(3) فانس، خيارات صعبة، المصدر السابق، ص 28.

وبالعودة إلى الظروف السابقة وبالنظر إلى طريقة تعامل الادارات الأمريكية السالفة مع القضية الفلسطينية يصبح في حكم المؤكد ان إدارة كارتر كانت تريد بدء الحوار مع منظمة التحرير وهي بذلك تهدف إلى أخذ زمام المبادرة من الاتحاد السوفيتي، وتدعم تلك التصريحات بتقديم كارتر توصيات لجورج شولتز (Goorg Sholtiz) من أجل أخذ زمام المبادرة من السوفييت واقناع الزعماء العرب بأن أمريكا سوف يكون لها دور في عملية السلام بعد أن ملت الشعوب العربية من زيف وخداع السياسة الأمريكية[1].

يتبين أن سياسة الإدارة الأمريكية وجدت ان الحل الجزئي للصراع العربي- (الاسرائيلي) هو أقرب الطرق للحل المنشود مع امكانية تجاهل حقوق وطموح الشعب الفلسطيني الذي أصبح يشكل عبء على الدول العربية أكثر مما يشكله على القادة الفلسطينيين.

بعد تولي رونالد ريغان (Ronald. W Regan) (1981- 1989م)[2] الرئاسة الأمريكية أصبح هناك فجوة في العلاقة ما بين منظمة التحرير والإدارة الجديدة والتي حاولت ايجاد نقاط خلاف مع المنظمة بعدما حاولت الأخيرة التقرب منها في عهد كارتر واثبات حسن نواياها تجاه الولايات المتحدة واسهاماتها في أجلاء الرعايا الأمريكان من لبنان كما أشير سابقاً، لكن إدارة ريغان ومستشاريه ما لبثوا أن عادوا يهاجمون في تصريحاتهم منظمة التحرير بوصفها منظمة ارهابية، وقد أشار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في أحد خطاباته إلى هذه التصريحات المعادية للمنظمة، والتي منها: تصريحات ريغان التي وصف فيها المنظمة بأنها منظمة

---

(1) خضر زهران، " كارتر يخلخل باب الشرق الأوسط " جريدة الرأي العام، الكويت، ع 8378 في 26/ 3/ 1987م، (د. ص)؛ " من أين تأتي هذه الحروب التحولات العربية في كتاب لدومنيك شوفاليه "، مجلة الاسبوع العربي، لبنان، ع 1428 في 23/ 2 / 1987، (د. ص).

(2) رونالد ويلسون ريغان: الرئيس الأمريكي الاربعون، ولد عام 1911م، شغل منصب الرئيس لولايتين رئاسيتين للفترة 1981-1989م، خريج كلية ايريكا في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، عمل بالتمثيل ثم أصبح حاكماً لولاية كاليفورنيا قبل انتخابه رئيساً، عُرف بعلاقته الوطيدة مع زعماء الصهيونية، اذ انه أحد الرؤساء المحسوبين على اليمين المتصهين وكانت لهو توجهات دينية قوية تجاه (اسرائيل)، وقد تجسد ذلك بوضوح حين تم في عهده عقد أول اتفاق استراتيجي بين الولايات المتحدة و (اسرائيل) والذي أصبح مرتكزاً للعلاقة بين الطرفين فيما بعد، توفي في 5 حزيران/ يونيو عام 2004م، للمزيد ينظر، الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2، ص 873؛ شريف، الشرق الأوسط ...، المصدر السابق، ص 452.

ارهابية، وتصريحات الكساندر هيغ (Alexander Haig)[1] وزير الخارجية الأمريكية آنذاك التي هاجم فيها المنظمة وسوريا معاً، وتصريحات مستشار الامن القومي في الإدارة الأمريكية جون ألن التي قال فيها: "ان من حق اسرائيل اتباع المطاردة الساخنة ضد الفلسطينيين وتصفيتهم"[2].

من هنا وكنتيجة لتنامي وتعاظم قوة المنظمة عسكرياً لا سيما بعد تلقيها الدعم العسكري واللوجستي من دول عربية عديدة، واتخاذ قوات المنظمة من لبنان قاعدة عسكرية فعلية تمكنت عن طريقها مهاجمة القرى والمستوطنات في شمال (اسرائيل) مما شكل هاجساً أقلق الحكومة (الاسرائيلية) وحليفتها الإدارة الأمريكية، أعطت بموجبها الضوء الاخضر لـ(اسرائيل) لشن هجوم عنيف على جنوب لبنان[3].

جاء التواطؤ العربي من جهة سوريا، فبعد ان أوفدت الولايات المتحدة مبعوثها فليب حبيب إلى سوريا الذي أقنع الرئيس السوري حافظ الأسد بإعلان وقف اطلاق النار وسحب القوات السورية من سهل البقاع مما فسح المجال أمام القوات (الاسرائيلية) لإطباق الحصار على بيروت ولمدة تزيد على الثمانين يوماً بدءً من 4 حزيران/ يونيو لغاية 26 أيلول/ سبتمبر عام 1982م، رافق هذا الحصار قصف عنيف جداً على بيروت الغربية براً وجواً وبحراً استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة والقنابل العنقودية[4].

هنا جاء الدور الأمريكي أو المرحلة الثانية من المخطط الأمريكي (الاسرائيلي) بالضغط على الاطراف العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، اذ أوفدت الولايات المتحدة

---

(1) الكساندر هيغ: ولد في كانون الأول/ ديسمبر عام 1924م، وهو سياسي وعسكري أمريكي، تخرج من جامعة تاون عام 1961م، كان معاوناً لهنري كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون، ثم شغل منصب القائد العام لحلف الناتو من عام 1974-1979م، شغل منصب وزير الخارجية لأقل من عامين، من كانون الثاني/ يناير 1981 لغاية عام 1982م في عهد الرئيس ريغان، للمزيد ينظر، موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط الآتي،

www.history.stat.gov/departmenthistory/people.

(2) من خطاب السيد ياسر عرفات أمام المؤتمر الاستثنائي لوزراء الخارجية العرب، الوثائق الفلسطينية لعام 1981م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1982م)، ص 233.

(3) أنتاولي أجارشيف، التآمر ضد العرب، ترجمة فهد كم نقش، دار التقدم، (موسكو، 1988م)، ص ص95 - 105.

(4) محمد حمزة، حرب الاستنزاف دراسة في التحليل السياسي والتوثيق العسكري للحرب الفلسطينية اللبنانية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي في لبنان 1982- 1984م، دار الجليل للنشر، ط 1، (عمان، 1985م)، ص 30.

الأمريكية مبعوثها فليب حبيب من أجل طرح المشروع الأمريكي والذي يقضي بضرورة انسحاب قوات المنظمة من لبنان، بعد الطلب منها نزع أسلحتها الأمر الذي رفضته قوات المنظمة وحصلت الموافقة على الخروج من بيروت الغربية حفاظاً على أرواح المدنيين الأبرياء، واتخذت قرار المغادرة والتوجه إلى تونس كقاعدة بديلة، فتم أجلاء قوات المنظمة بإشراف مباشر من قوات البحرية الأمريكية[1].

إن ما جرى على الساحة اللبنانية في صيف عام 1982م نتيجة لاتفاق أطراف عربية منها سوريا ولبنان مع الولايات المتحدة و(اسرائيل) على تصفية وجود منظمة التحرير الفلسطينية وكوادرها العسكرية، ومن أجل اقناع الفلسطينيين أنه لا يوجد من يمثلهم وأن هذه المنظمة هي التي سببت القتل والدمار لهم، كل هذه المواقف ليس لشيء سوى الابقاء على حدود لبنان وسوريا آمنة وعدم الدخول في مواجهة جديدة مع (اسرائيل)[2].

بعد النجاح الذي حققته الإدارة الأمريكية و (اسرائيل) في اخراج المنظمة من لبنان وتشتيت الجهد العربي بين مؤيد ومعارض للسياسة الأمريكية، طرح ريغان ما عرف بمشروع ريغان للسلام في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 2 أيلول/ سبتمبر 1982م، والذي تحدث فيه قائلاً " ان الحرب اللبنانية والاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان أثبت أموراً عدة منها نتيجتان أساسيتان لعملية السلام الأولى: ان الخسائر العسكرية التي لحقت بالمنظمة لم تقلل من رغبة الشعب الفلسطيني بالحل العادل لما يطالب به، والثانية: ان الانتصارات التي حققتها اسرائيل في لبنان جعلت قواتها في المرتبة الأولى في المنطقة وأنها لا تستطيع وحدها جلب سلام دائم مع جيرانها، وأن السلام في الضفة والقطاع لا يعني قيام دولة فلسطينية مستقلة ومن ثم فإن الولايات المتحدة لا تؤيد انشاء دولة فلسطينية فيهما "[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص 71.

(2) للمزيد عن حرب (اسرائيل) عام 1982م وتفاصيلها ينظر، محمد خواجة، اسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان عام 1982، تقديم الرئيس نبيه بري، دار الفارابي، ط 1، (بيروت، 2011م)، ص ص 23 - 203.

(3) مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر، ترجمة محمد محمود دبور وآخرون، الأهلية للتوزيع والنشر، ج 1، ط1، (عمان، 1994م)، ص193؛ غسان سلامة واخرون، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، (بيروت، 1991م)، ص 176.

وأشار أيضا إلى أن الإدارة الأمريكية لا تؤيد (اسرائيل) في توسيع مستوطناتها ولا يحق لها ضم الضفة الغربية والقطاع اليها أو ابقاء السيطرة عليهما، وان تجميد النشاط الاستيطاني من أولى المهام التي تجلب ثقة العرب بجدية المفاوضات مع (اسرائيل)، وان وضع القدس يجب ان يُقر في مفاوضات الوضع النهائي[1].

حاولت الإدارة الأمريكية الجديدة ايجاد بديل للفلسطينيين بتقديم خيارات لهم، وقد تمثل ذلك بالاقتراح على سكان الضفة والقطاع بإعطائهم الحكم الذاتي أو الانضمام إلى الأردن وعدم المطالبة بإعلان دولة فلسطينية، ووعدت إدارة ريغان بتجميد المستوطنات في الأراضي المحتلة [2].

أشار خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ان ما طرح من قبل الإدارة الأمريكية عن الخيار الأردني هو محاولة من قبل تلك الإدارة للضغط على الفلسطينيين ومنظمة التحرير بأن هناك بديلاً عنهم في رسم مستقبل الضفة والقطاع، على الرغم من تأييد الملك حسين بأنه ملتزم بقرار قمة الرباط عام 1974م التي أكدت أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ لكن ما يحاك في السر هو ضغط الإدارة الأمريكية على الأردن لإعلان الوصاية على الأراضي الفلسطينية، هذه الضغوط على الأردن والفلسطينيين يقابلها ضغوط (اسرائيلية) على الإدارة الأمريكية من أجل عدم حصول منظمة التحرير على اعترافها الأمر الذي يجعل الإدارة الأمريكية تتخلى عن ادعائها بضرورة ايجاد حل عادل والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني[3].

وجدت منظمة التحرير نفسها في معزل عن محيطها العربي والذي يمثل دول الطوق العربي (سوريا، لبنان، الأردن، مصر)، فعلاقتها مع الأردن كانت صدامية على طول الخط، كما أن محاولة الأردن بقبول المقترحات الأمريكية بضم الضفة إلى الأردن زاد من حدة الخلاف الأردني الفلسطيني، وتخلي سوريا ومصر عن دورهما في الصراع العربي (الاسرائيلي) ومحاولة كل منهما تحقيق مكاسب على حساب باقي الاطراف العربية، الأمر الذي جعل المنظمة

(1) الهور وموسى، مشاريع تسوية ...، المصدر السابق، ص ص 209 - 210.

(2) أنتاولي أجارشيف، التآمر ضد ...، المصدر السابق، ص 107.

(3) حديث صحفي للسيد خالد الحسن، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981، المصدر السابق، ص ص95- 96.

تشعر أنها أصبحت خارج إطار ما سمي عقد مؤتمر دولي للسلام إذا لم توافق على الشروط الأمريكية المتمثلة بالاعتراف بـ (اسرائيل) والتخلي عن فكرة تدمير وازالة (اسرائيل)، مع ما حصل من انشقاقات داخل المنظمة بسبب أحداث لبنان عام 1982م وما ترتب عليها [1].

مع الجمود الذي أصاب الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية اندلعت انتفاضة عام 1987م، وتشير جميع الدلائل على مقدرة منظمة التحرير على إثارة الشارع الفلسطيني، الأمر الذي جعل القضية تدخل حيز اهتمام الإدارة الأمريكية و (اسرائيل) وضرورة ايجاد حل عاجل وجذري لها من جراء ما سببته الانتفاضة[2].

(1) " الحسين الحل في الشرق الأوسط قاعدته الأرض مقابل السلام"، جريدة السياسة الكويتية، الكويت، ع6911 في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987م، (د. ص).

(2)Don peretz , " The Palestinian uprising " , Foreign Affairs , Vol. 66 , No.5 , 1988. p. 64 .

الفصل الأول

تطورات القضية الفلسطينية 1987- 2000م

والموقف الأمريكي منها

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن نشأة وتأسيس حركتي فتح وحماس:

أولاً/ حركة فتح:

أ- النشأة والتأسيس

ب- الأهداف والمبادئ

ثانياً/ حركة حماس:

أ- النشأة والتأسيس

ب- الأهداف والمبادئ

المبحث الثاني: انتفاضة عام 1987م (انتفاضة الحجارة):

أولاً/ الدلالات التاريخية لانتفاضة عام 1987م

ثانياً/ الأسباب غير المباشرة للانتفاضة

ثالثاً/ الأسباب المباشرة للانتفاضة

رابعا/ بروز حركة حماس ودورها في انتفاضة عام 1987م

خامساً/ الموقف الأمريكي من الانتفاضة

المبحث الثالث: المفاوضات والاتفاقات الفلسطينية- الاسرائيلية وأثرها على الواقع الفلسطيني:

أولاً/ المفاوضات والاتفاقات الفلسطينية- الاسرائيلية 1990- 2000م

أ- مؤتمر مدريد

ب- اتفاق أوسلو

ثانياً/ انعكاسات الاتفاقات الفلسطينية- الاسرائيلية على العلاقة بين حركتي فتح وحماس

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن نشأة وتأسيس حركتي فتح وحماس

مرت الثورة الفلسطينية بالعديد من المراحل ولا سيما في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي حتى منتصف عقد الستينيات، الأمر الذي أدى إلى تبلور نهج الثورة والمقاومة فيها، كما شهدت هذه المرحلة نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية كحركة منضوية تحت لواء الحركة القومية العربية، وظلت الحركة الوطنية الفلسطينية رغم امكانياتها المحدودة وقلة الدعم العربي المقدم لها تواجه بصورة منفردة خطر الحركة الصهيونية وأطماعها التوسعية في أرض فلسطين، وقبل قيام (اسرائيل) حصل اتفاق بين الدول العربية على عقد اجتماع في دمشق في 12 نيسان/ أبريل 1948م من أجل التوصل إلى اتفاق على حل القضية الفلسطينية عسكرياً ان اقتضى الأمر[1]، فيما كانت الحركة الصهيونية تتلقى الدعم المباشر من حكومة بريطانيا والتي توجت سياستها هذه بإعلانها إنهاء انتدابها على فلسطين الذي تزامن مع الإعلان عن قيام (اسرائيل) في 15 أيار/ مايو 1948م والذي سبق إعلان انتهاء الانتداب بعشر ساعات كما أشير سابقاً[2].

اندلعت حرب عام 1948م ودخلت الجيوش العربية أرض فلسطين وأحرزت انتصارات في عدد من الجبهات الأمر الذي استدعى مجلس الأمن الدولي وبضغط من بريطانيا والولايات المتحدة القوة الصاعدة حديثاً على المسرح الدولي إلى استصدار هدنة بموجب القرار رقم 50 في 29 أيار/ مايو 1948م، والذي كان لصالح العصابات (الاسرائيلية) التي أخذت تعيد تنظيم صفوفها وتجمع الأسلحة والذخائر من معسكرات الانكليز بعد انسحابهم منها وترك ما فيها من أسلحة ومعدات (للإسرائيليين)[3].

قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قبول قرار مجلس الأمن السالف الذكر في

---

(1)Jill Khadduri , Palestine and the Arab- Israeli conflict , (Beirut , 1974) , p. 304.

(2) عماد مصباح محمد مخيمر، ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013م، ص 26.

(3) طاهر خلف البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين (1936- 1948م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983م، ص 43.

حزيران/ يونيو 1948م بوقف اطلاق النار والدخول في مفاوضات من أجل ايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية [1].

هذا الأمر انعكس على مجمل الصراع العربي- (الاسرائيلي)، لا سيما بعد نجاح العصابات الصهيونية من استعادة زمام المبادرة وبدأت بشن هجوم ما أدى إلى هزيمة الجيوش العربية واستيلاء هذه العصابات على المزيد من الأراضي وتهجير الألاف من الفلسطينيين من أراضيهم وقراهم ومدنهم [2].

وعلى الرغم من الهدنة وقرار وقف اطلاق النار الا ان العصابات الصهيونية ارتكبت بحق الفلسطينيين ما يقرب من اثنتين وتسعين مجزرة مروعة وبشعة، وهو ما أثر سلباً في نفوس الفلسطينيين ومن ثم شعورهم بعجز الحكومات العربية عن الدفاع عنهم أو تمثيلهم مستقبلاً وأنه لا بد من ايجاد حركة وطنية تمثلهم وتستطيع تحمل مسؤولية الدفاع عنهم[3].

وعلى ما يبدو أن الأنظمة العربية عالجت القضية الفلسطينية حتى العام 1948م بمعزل عن الفلسطينيين أنفسهم، مع تسويق فكرة أن الخطر الصهيوني هو خطر على الامة العربية بكاملها وليس على فلسطين وحدها وان وجود (اسرائيل) في فلسطين حسب رأيهم أصبح عائقاً في تحقيق الوحدة العربية التي كانت ولا زالت شعارات بعيدة عن التطبيق على أرض الواقع.

من الملاحظ أنه مع التجاذبات السياسية سواء على الساحة العربية عموماً أو الفلسطينية خصوصاً أظهرت العديد من الحركات والفصائل الفلسطينية المدعومة من هذا الطرف أو ذاك والتي كان لها دور مباشر في رسم السياسة الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي أثرت بشكل مباشر سواء أكان ايجابياً أو سلبياً عليها، وهو ما أدى في النهاية إلى حدوث انقسام فلسطيني سواء داخل الفصائل والحركات نفسها أو مع بعضها البعض إلى درجة الصدام المسلح كما سنرى في هذه الدراسة.

---

(1) وثائق الجامعة العربية، وثائق فلسطين، وثيقة رقم 19، مج 2، (القاهرة، 1945م)، ص ص 159- 160.

(2) البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين ...، المصدر السابق، ص 44.

(3)Chazi falah , " The 1948 Israeli- Palestinian war and it Aftermath " , Annals of the Association of American geographers , Vol , 86 , No , 2 , 1996 , p. 262.

ان أبرز حركتين ظهرتا على الساحة الفلسطينية هما حركتا فتح وحماس، وأدى الانقسام فيما بينهما إلى التأثير على مجمل القضية الفلسطينية، وللوقوف على ذلك لا بد من اعطاء نبذة تاريخية عن نشأة وتأسيس وأيديولوجية وأهداف ومبادئ كل منهما وكما يلي:

أولا/ حركة فتح:

أ- النشأة والتأسيس:

على الرغم من أن خسارة حرب عام 1948م وما نجم عنها فقدان الفلسطينيين لأرضهم مع الزيادة في أعداد اللاجئين الفلسطينيين بعد تشريدهم، وتلاشي الخلايا الثورية كافة والتي كانت تنادي بمقاومة العصابات الصهيونية، وتشتتها داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، لكن سرعان ما تم توحيدها مستفيدة من تصاعد المشاركة السياسية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي سوريا ولبنان ومصر وبقية البلدان العربية، هذه المشاركة أسهمت في بلورة فكرة حركة ثورية وتنظيم العمل الفدائي بحركة تأخذ على عاتقها الدفاع عن فلسطين وهي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) [1].

إن الظروف التي كانت تمر بها الأراضي الفلسطينية صعبة جداً نتيجة لممارسات سلطات الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني، ولم يبقى سوى الضفة الغربية التي أصبحت خاضعة لإدارة السلطات الأردنية، وقطاع غزة أصبح بدوره خاضعاً للإدارة المصرية، وكان النشاط الأبرز على الساحة الفلسطينية لجماعة الأخوان المسلمين الذين أثبتوا دورهم في حرب 1948م، وكان هذا من أبرز الأسباب التي دفعت الشباب الفلسطيني للنظر إليهم على انهم الجماعة الوحيدة ذات الصبغة الدينية التي تتبنى شعار الجهاد المقدس لتحرير فلسطين[2].

تشير الدلائل إلى أن هناك قيادات من حركة فتح نشأت في البداية بين أحضان جماعة

---

(1) كمال علاونة، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الميزان من الانطلاقة إلى الآن 1965 - 2009، شبكة الاسراء والمعراج، 1 / 1 / 2009، على الموقع الالكتروني، www.israj.net.

(2) محسن محمد صالح، فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، (ماليزيا، 2002م)، ص222.

الأخوان وتبنت شعاراتها، وهم كل من: خليل الوزير [1]، عبد الفتاح حمود، يوسف عمير، سليمان حمد، أما ياسر عرفات فقد كان مؤيداً ومحسوباً على التيار العام للأخوان المسلمين، اذ شارك مع أفرادهم في حرب 1948م وتدرب في معسكراتهم في مصر أيام المقاومة المصرية للإنكليز، كما دعمه الأخوان لرئاسة رابطة طلبة فلسطين في مصر في منتصف الخمسينيات[2].

عقب الاجتياح (الاسرائيلي) لقطاع غزة أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م وتشريد الالاف من أبناء الشعب الفلسطيني مجدداً، ولجوء أعداد منهم إلى مصر، وهو ما أسهم في توفير فرص جديدة لهم لإكمال دراستهم والانخراط في الجامعات المصرية، وكنتيجة لذلك تبلور لدى هؤلاء الشباب الدارسين فكرة وجود هيئة أو رابطة تجمعهم وتجعلهم يحملون الهوية الفلسطينية، فكانت رابطة طلبة فلسطين الدارسين في مصر عام 1956م[3].

يمكن القول أن هذه الرابطة التي ترأسها ياسر عرفات هي النواة الأولى لبداية تشكيل حركة فتح، على اعتبار انها مكان تجمع والتقاء الشباب الفلسطيني ومن مختلف مدن فلسطين والذين لم يكن لهم هم سوى ايجاد من يمثل ويحمل هويتهم الفلسطينية الضائعة.

(1) خليل إبراهيم محمود الوزير (أبو جهاد): ولد في الرملة عام 1935م ودرس فيها، لجأ مع أهله بعد النكبة إلى غزة وأكمل دراسته فيها ثم التحق بجامعة الاسكندرية، عمل مدرساً في السعودية والكويت بين عامي 1958- 1963م، الأمر الذي مكنه مع عدد من المناضلين من تأسيس حركة فتح في الكويت، تفرغ عام 1963م للعمل الوطني بطلب من قيادة فتح وأصبح مسؤولاً عن مكتبها في الجزائر، كان له دور في رص صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، وساهم بالعديد من العمليات لعل أبرزها: عملية سافوي وعملية كمال عدوان، يعد الرجل الثاني في حركة فتح، وهو ما أثار حفيظة (اسرائيل) التي شعرت بخطورته ودوره البارز في قيادة وتوجيه انتفاضة عام 1987م، فأرسلت وحدة خاصة من الكوماندوز (الاسرائيلي) وبإشراف مباشر من قبل ايهود باراك الذي كان نائب رئيس الاركان الذي خطط لعماية الاغتيال يوم 16 نيسان/ أبريل 1988م في تونس، للمزيد ينظر، الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2، ص 629؛www.wikipedia.org.

(2)Helen cobban , The Palestinian Liberation organization , Cambridge university press , 1984. pp. 23. 24.

(3) محمد شهيل يوسف أحمد، حركة التحرير الوطني الفلسطيني وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (11993 - 2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ص 23.

بعد أن أكمل هؤلاء دراستهم في مصر توجهوا إلى دول الخليج التي كانت تستقطب الكفاءات العلمية لا سيما من الفلسطينيين الذين عرف عنهم بوجود نسبة عالية جداً من حملة الشهادات في صفوف الشباب وكانت الكويت إحدى الدول التي قدر لها ان يتواجد فيها مجموعة من الشباب الذين كانوا أعضاء في رابطة طلبة فلسطين منهم صلاح خلف [1]، وخليل الوزير وياسر عرفات ويوسف عميرة وغيرهم، وكانت هذه المجموعة من أنشط المجموعات الفلسطينية العاملة في الخارج [2]

تم انشاء النواة الأولى في تشرين الأول/ اكتوبر 1957م في منطقة الصليبخات في الكويت، وقد ذكر خليل الوزير أن اللقاء الأول لحركة فتح كان في النصف الأخير من عام 1957م، وكان مجموع أعضاء هذه النواة لا يزيد عن خمسة مناضلين من مختلف أنحاء فلسطين من الذين يحملون معهم تجربة نضالية، فكانت الكويت هي موقع اللقاء الأول، وما أن تم عقد اللقاءات والحوارات الثنائية والثلاثية حتى تعاهد أولئك المناضلون أن يعملوا معاً في حركة تحرير فلسطين، وهكذا كانت القاعدة التنظيمية الأولى التي أصبح لها ارتباط مع تنظيمات أخرى في مصر وغزة والأردن والعراق ولبنان والسعودية[3].

بعد أن تم الاتفاق ما بين الأعضاء الخمسة على تشكيل الحركة لم تكن لديهم رؤية واضحة تجاه تسميتها أو أهدافها ؛ لذا من الطبيعي ان يرجع الأعضاء إلى تنظيم الأخوان

(1) صلاح خلف (أبو أياد): ولد بمدينة يافا عام 1933م، اضطرت عائلته العودة إلى غزة مسقط رأسها بعد نكبة 1948م وفيها أكمل دراسته الثانوية، غادر بعدها إلى مصر ليكمل دراسته الجامعية هناك، ثم انتقل إلى الكويت عام 1957م ليعمل مدرساً فيها، وهناك اتيحت له الفرصة مع رفاقه لإنشاء حركة فتح، بدأ اسمه يبرز بصفته قيادياً في اللجنة المركزية للحركة، حكم عليه بالإعدام في الأردن اثر معارك أيلول الأسود واطلق سراحه بوساطة عبد الناصر، نشر في عام 1978م مذكراته بعنوان (فلسطيني مشرد)، تعرض منذ العام 1970م لأكثر من محاولة اغتيال، وفي 15 كانون الثاني/ يناير 1991م اغتاله الموساد بواسطة العميل حمزة أبو زيد في تونس، للمزيد ينظر، الكيالي، موسوعة السياسة، ج 3، ص 339؛ سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين)، مراجعة الأب الياس الخوري ومي زيادة العاقوري، دار الجيل، ط1، (بيروت، 1988م)، ص ص 176- 177 .

(2)Alan Hart , Arafat Apolitical Biography , Indiana University press , 1989 , pp. 123- 124.

(3) أكرم حجازي، بعد نصف قرن الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس الأولى، 1999م، ص ص 158- 159.

المسلمين في غزة من أجل بلورة الفكرة، فقدم خليل الوزير صورة عن طبيعة انشاء الحركة إلى زعيم تنظيم الأخوان في غزة هاني بسيسو[1] وعن فكرة انشاء حركة لا تحمل طابعاً اسلامياً في مظهرها وتركز على تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح، لكن قيادة الأخوان لم تستجب لهذا التصور، وذلك للحفاظ على امن الجماعة والتركيز على الاعداد والتربية للأعضاء والحفاظ على مسيرة الجماعة التي كانت في حالة تصادم مع الحكومة المصرية في ذلك الوقت [2].

جاء القرار من قبل مجموعة غزة بأنه يجب العمل على تشكيل حركة فلسطينية مستقلة، وأصبحت لديهم قناعة بعدم جدية العمل عن طريق الأطر والمؤسسات الحزبية الشائعة، ورأت المجموعة أنه يجب ترك الارتباط مع تنظيم الأخوان، وان تكون هناك حركة جديدة ذات صبغة علمانية وتتسع لكافة الفلسطينيين بغض النظر عن انتماءاتهم وعقائدهم، وان جماعة الأخوان لم تعد اطاراً قابلاً للعمل معهم في ظل المطاردة المصرية لها في داخل مصر وقطاع غزة؛ لذا فقد وجدوا ان من مصلحة الشعب الفلسطيني ان يقوم بإزالة أسباب الصدام مع الأنظمة العربية القائمة آنذاك وخصوصاً في مصر[3].

ذكر صلاح خلف انه في 10 تشرين الأول/ اكتوبر 1959م تم عقد الاجتماعات السرية لما يقرب من خمسين عضواً من أجل الاتفاق على إعلان تأسيس الحركة، وكانوا هؤلاء المجتمعين

(1) هاني مصطفى نعمان بسيسو: ولد في غزة عام 1929م من عائلة كريمة ومعروفة في فلسطين هي عائلة بسيسو، أنهى دراسته الثانوية بغزة عام 1947م وحصل على منحة دراسية للدراسة في جامعة القاهرة التي تخرج منها عام 1951م من كلية الحقوق، نشط في مجال الدعوة في غزة ثم في مصر والعراق، انضم الى جماعة الاخوان أثناء تواجده في مصر، أُرسل عام 1963 الى فلسطين ليكون أول مراقب عام للاخوان في فلسطين، توفي في السجن عام 1970م بعد ان اعتقلته السلطات المصرية في عهد الرئيس عبد الناصر، للمزيد ينظر، هاني مصطفى بسيسو أول مراقب عام للاخوان في فلسطين، الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الاخوان المسلمين، على الرابط الآتي، Index.phpcikhwanwiki.com.

(2) محمد الحسن آخرون، موقف الاسلاميين من قضية فلسطين، مكتبة الغزالي، ط 1، (قطر، 1995م)، ص 204؛ مخيمر، ممارسة السلطة، ...، المصدر السابق، ص 37؛ صالح، فلسطين سلسلة دراسات...، المصدر السابق، ص 223.

(3) حجازي، بعد نصف قرن ...، المصدر السابق، ص 160.

ممثلين للعديد من المجموعات الفلسطينية والقادمين من مختلف الدول العربية من أجل التشاور لبلورة صيغة تنظيمية للحركة[1].

لقد اتسمت المدة من عام 1959 إلى عام 1964م بمرحلة اعداد الكوادر وتنظيمها في حركة فتح، وذلك بدمج العديد من الفصائل والمنظمات الفلسطينية التي كانت تنشط في دول عربية عدة، من هذه المنظمات (جبهة التحرير الوطني الفلسطيني) و(منظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين) و(جبهة ثوار فلسطين) و(قوات الجهاد المقدس) و(جبهة تحرير فلسطين) و(حركة الشباب الثوري الفلسطيني) و(الهيئة العامة لدعم الثورة)، وقد بلغ مجموع تلك المنظمات التي انظّمت أو أيّدت حركة فتح ما بين 35- 40 منظمة [2].

في العام 1959م أصدرت حركة فتح مجلة (فلسطيننا نداء الحياة) التي كانت تصدر في بيروت وأشار خالد الحسن أن مجلة فلسطيننا كانت في الأصل مجلة لبنانية يملكها توفيق حورية من طرابلس، وكانت مرخصة ولها صندوق بريدي وعنوان محلي يسهل توزيعها بالبريد بشكل رسمي ومن أجل الابقاء على سرية الحركة وأعضائها، قامت الحركة بالتفاوض مع صاحب المجلة وحصلت منه على امتياز اصدارها باسم فلسطيننا، الأمر الذي أدى إلى قيام السلطات اللبنانية بملاحقة المطبعة لمنع طبع المجلة، الا أن ذلك لم يحل دون استمرارية صدورها بعد ان تمكن أعضاء الحركة من اصدارها حين قاموا بتجزئة الطباعة في أكثر من مكان ثم جمعها وطبعها في مكان واحد، فأصبحت المجلة المنبر الاعلامي للحركة والتي كانت تنشر عن طريقها أفكار الحركة من دون الإشارة الصريحة إلى تسميتها، وقد استمرت المجلة بالصدور حتى عام 1964م[3].

---

(1) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، دار الجيل للنشر، ط 2، (عمان، 1996م)، ص 55.

(2) ليلى ياسر عبد الغني بني نمرة، المقاومة الشعبية من وجهة نظر التنظيمات الفلسطينية وأثر ذلك على التنمية السياسية حركة فتح نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2014م، ص 78.

(3) شهيل، حركة التحرير الوطني ...، المصدر السابق، ص 14؛ بني نمرة، المقاومة الشعبية ...، المصدر السابق، ص 84؛ حجازي، بعد نصف قرن ...، المصدر السابق، ص ص 135- 136.

شهد العام 1964م اتخاذ قرارين مهمين، الأول: تم عقد اجتماع تأسيسي للحركة من ممثلي الفصائل التي قررت الانضمام إلى الحركة، وتم الاتفاق على تسميتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني وتم اختصارها (حتوف) ثم ازيلت الواو لتصبح حتف ؛ لكن مدلولها اللغوي جعل القيادة تقرر قلب الكلمة لتصبح فتح من الفتح المبين ؛ لأنه حسب رأي أنصارها هي ثورة حتى النصر والفتح المبين [1].

أما القرار الثاني، فبعد الإعلان عن تأسيس الحركة حاول قادتها التواصل مع جماعة الأخوان المسلمين في قطاع غزة التي اشترطت عليهم تعيين ثلاثة من الأخوان في قيادات الحركة الخمسة، وهو ما اعتبره قادة الحركة تدخل ومحاولة من جماعة الأخوان بفرض الاملاءات عليهم، ونظر قادة الحركة إلى عدم قدرة الجماعة على تولي القيادة خصوصاً أنهم كانوا يعانون من ظروف صعبة نتيجة لملاحقتهم ومطاردتهم في مصر، كذلك امتلكت الحركة الجرأة على تولي زمام الأمور والقيادة مما جعلها ترفض طلب جماعة الأخوان ؛ وبالتالي فإن كل من حركة فتح وجماعة الأخوان أمرت أفرادها بالتميز والانضمام اما للحركة أو للجماعة بعد أن كان قسم من أنصارهما لديهما ارتباط مع الاثنين، فكان القرار الفصل، بأن تصبح حركة فتح حركة علمانية تختلف ايديولوجياً وعقائدياً عن جماعة الأخوان وهو ما شكل نقطة خلاف وانقسام انعكس على العلاقة بينهما فيما بعد[2].

لم يبق أمام قادة فتح وانصارها الا تحديد موعداً للإعلان عنها وبدء العمل العسكري، فتم عقد اجتماع في الكويت في بداية خريف عام 1964م حضره ما بين 40- 50 عضواً ممثلين عن القيادات السياسية للحركة، وبعد هذا الاجتماع تم عقد اجتماعين سريين أواخر آب؟ اغسطس ومطلع أيلول/ سبتمبر عام 1964م، غلب عليه طابع الانقسام حول تاريخ الانطلاقة، وقد انقسمت الحركة إلى تيارين، الأول: تيار العقلانيين بزعامة عبدالله الدبان وعادل عبد الكريم، وقد رفض أنصار هذا التيار فكرة الإعلان عن الحركة في الوقت الراهن على اعتبار انها لا زالت ضعيفة وقليلة العدد ولا تملك التجهيزات الكاملة للقيام بأي عمل عسكري، في حين

(1) نضال الفطافطة، فتح النشأة والتاريخ، على الرابط الآتي، https://pulpit.alwatanvoice.com.

(2) عبدالله أبو عزة، مع الحركة الاسلامية في الدول العربية، دار القلم للنشر والتوزيع، (الكويت، 1986م)، ص ص 71- 96؛ صالح، فلسطين سلسلة دراسات، المصدر السابق، ص 224.

كان التيار الثاني والذي سمي بتيار العمليين المجانيين والذي تزعمه ياسر عرفات وأبو يوسف النجار وخليل الوزير وكان يرى أن الوقت مناسب للإعلان عن الحركة وأنها على حد رأي عرفات تنمو وتتطور إلى حركة جماهيرية في غضون أشهر، فتم التصويت ما بين رأي التيارين، وكانت النتيجة الاتفاق على عدم الإعلان عن الحركة في الوقت الراهن [1].

وفي تشرين الأول/ اكتوبر 1964م عُقد اجتماع ثاني في دمشق حضره ثلاثون عضواً من مختلف مناطق الضفة والقطاع الذين كانوا يمثلون الحركة، فتم الاتفاق على نقطة واحدة وهي، البدء بانطلاق الحركة والجهاد من عدمه، واتفق المجتمعون على اطلاق تسمية العاصفة التي تتبناها الحركة ان نجحت أول عملية عسكرية لها، وبعد مناقشات واراء تم الاتفاق على تحديد يوم الأول من كانون الثاني/ يناير 1965م لبدء العمل العسكري وانشاء قوات العاصفة التي نجحت بأول عملية وهي تفجير نفق لتحويل مياه نهر الأردن في منطقة عليبون يوم 7 كانون الثاني/ يناير 1965م [2].

صدر البيان الرسمي الأول للحركة في 28 كانون الثاني/ يناير 1965م الذي أُعلن فيه وبشكل رسمي تبني حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) للعمليات الفدائية داخل الأراضي المحتلة، وبهذا ظهرت الحركة وقادتها على الرغم من بقاء أسماء القيادات سرية واختصارها على الالقاب[3].

تُعد معركة الكرامة[4] في 21 اذار/ مارس 1968م حدثاً فاصلاً في تاريخ حركة فتح، اذ فتحت الباب أمام الجماهير للانخراط في صفوفها بعد الانتصار الذي حققته ضد

---

(1) خلف، فلسطيني بلا هوية، المصدر السابق، ص ص 76- 77.

(2) أمجد محمود منصور جلاد، دور الفصائل الفلسطينية في اقامة الوحدة الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2016م، ص 80؛ صالح، فلسطين سلسلة دراسات، المصدر السابق، ص 224؛ عمر رشاد سليم ناصر، حركة فتح الاشكاليات والتحدي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2015م، ص 24.

(3) بني نمرة، المقاومة الشعبية ...، المصدر السابق، ص 84؛ شهيل، حركة التحرير الوطني ...، المصدر السابق، ص 15.

(4) معركة الكرامة: معركة جرت صباح يوم 21 اذار/ مارس 1968م بين قوات الثورة الفلسطينية ووحدات من الجيش الأردني من جهة والقوات (الاسرائيلية) التي حاولت العبور إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن من أجل

(اسـرائيل)، واختير ياسر عرفات متحدث رسمي للحركة، وفي الوقت نفسه تواصلت المفاوضات مع منظمـة التحرير الفلسطينية وباقي الفـصائل الفدائيـة بغيـة الانـضمام ودمجهـا في منظمــة التحريـر الفلـسطينية، وكانت فتح تنظر بعين الشك وعدم الارتياح للقـائمين عـلى المنظمـة ؛ لكنهـا وافقـت عـلى الـدخول فيهـا في محاولة منها لامتلاك واجهة سياسية رسمية تشكل غطاءً لها وتنتزع اعترافاً عربياً بها وبنـضالها ؛ لـذا بـدأت بالتغلغل والدخول في لجان المنظمة لكون الأخيرة تعد جهة رسمية تتلقى الـدعم مـن دول عربيـة عديـدة، على عكس حركة فتح التي كانت مطاردة وغير مرغوب بأعضائها وعناصرها في عدد من الدول العربية [1].

بدأت حركة فتح بوضع خطة استراتيجية للتغلغل والسيطرة على المنظمة عن طريق السيطرة عـلى لجانها، وجاءت هزيمة حزيران/ يونيو 1967م لتظهر مدى ضعف قيادة المنظمة وفشلها، فطالب أنصار فـتح في المنظمة من أحمد الشقيري تقديم استقالته مـن رئاسـة المنظمـة في 14 كـانون الأول/ ديـسمبر 1967م مـا اضـطره للـتخلي عـن منـصبه وتعيـين يحيـى محمـود أحـد أعـضاء اللجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحريـر الفلسطينية[2].

كان هناك تخوف من عدد مـن قـادة الحركـة داخـل المنظمـة أنـه في حالـة الـسيطرة عـلى الأخـيرة سـيكون هنـاك خـروج عـن الـنهج الثـوري للحركـة وتخليهـا عـن أسـلوب الكفـاح المـسلح والانخراط في العمل السياسي الذي لا جدوى منه في الوقت الراهن لتحرير فلسطين، وفرضت حركة فتح سيطرة تامـة عـلى المنظمـة، وأثنـاء دورة المجلـس الـوطني الفلـسطيني الخامـسة عـام 1969م

ايقاف هجمات الفدائيين الفلسطينيين باتجاه الضفة الغربية التي احتلتها بعـد حـرب حزيـران/ يونيـو=1967م، جـرت المعركة في بلدة أو قرية الكرامة وحققت فيها قوات الثورة الفلسطينية النصر بعد معركة استمرت لأكـثر مـن 16 سـاعة واجبرت القوات (الاسرائيليـة) عـلى الانـسحاب رغـم حجـم القـوة المهاجمـة واسـتخدام الطـائرات فيهـا، الا ان القـوات (الاسرائيلية) لم تتمكن من تحقيق أهدافها، وقد شكلت هذه المعركة نقطة انطلاق لحركة التحرير الـوطني الفلـسطيني (فتح) والتي أثبتت وجودها على الأرض وتبنيها لأسلوب الكفاح المسلح مما عزز ثقة الجماهير الفلـسطينية بهـا بعـد أن كانت محبطة بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967م، للمزيد ينظر، برهان جراز، " ذكرى الكرامة "، جريدة الحياة الجديـدة الفلسطينية، ع 5525، في 21 آذار/ مارس 2011م.

(1) شهيل، حركة التحرير الوطني ...، المصدر السابق، ص 24.

(2) ناصر، حركة فتح الاشكاليات ...، المصدر السابق، ص ص 62- 65.

انتخب ياسر عرفات رئيساً للمنظمة وبقي في منصبه حتى وفاته عام 2004م [1] وهو ما سيرد ذكره لاحقاً .

ب- الأهداف والمبادئ:

في مؤتمرها الثاني عام 1968م أنهت حركة فتح صياغة وثيقة مبادئ واهـداف للحركـة، وتـم اقراراهـا في المؤتمر الثالث الذي عقدته عام 1971م وفي المـؤتمر الرابـع عـام 1980م مـع بعـض التعـديلات عليهـا، وقـد ركزت حركة فتح منذ نشأتها على تحرير فلسطين والتمسك بالهوية الوطنية فجعلت منها ركيزة أساسـية في صياغة تلك الأهداف والمبادئ والتي يمكن أن نجملها بمايلي:

1. لا يمكن استرداد فلسطين الا عن طريق حرب شعبية ونضال عسكري طويل الأمد.
2. تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً.
3. لمعركة التحرير الأولوية على اية تناقضات فكرية أو سياسية أو اجتماعية ؛ لـذلك لا بـد مـن اسـتبعاد الايدولوجيات والمبادئ حتى ينشغل الجميع بمعركة المصير فـلا ايـديولوجيات اسـلامية أو يـسارية أو قومية[2].
4. اقامة دولة فلسطين مستقلة وديمقراطية ضمن مطامح الأمة العربية من أجـل وحـدتها وذات سـيادة تحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة.
5. تحرير فلسطين هو الطريق لتوحيـد الأمـة العربيـة وليـست الوحـدة العربيـة هـي الطريـق لتحريـر فلسطين.
6. ضرورة تحرير الارادة الفلسطينية والمحافظة على استقلاليتها في القرار وفي القتـال، أي تحقيـق القـرار الوطني الفلسطيني المستقل.
7. حركة فتح حركة وطنية ثورية تسعى لمساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها من أجل تحرير أوطانها وتقرير مصيرها [3].

(1) صالح، فلسطين سلسلة دراسات ...، المصدر السابق، ص 225.
(2) صالح، فلسطين سلسلة دراسات ...، المصدر السابق، ص 224.
(3) بني نمرة، المقاومة الشعبية ...، المصدر السابق، ص 85.

8. الكيان الصهيوني مؤسسة عنصرية عسكرية متكاملة دخيلة غازية، وان قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود وبحقوق متساوية على أنقاضه أمر حتمي، وأضاف المجلس الثوري لحركة فتح بعد حرب 1973م مبدأ يقول ان الشعب الفلسطيني وحده له الحق في ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين حتى يتم تحريره [1].

حاولت القيادة السياسية لحركة فتح المتمثلة بالصف الأول من قادتها المحافظة على التماسك التنظيمي لها عن طريق توظيف الخلفيات الفكرية المختلفة في تطوير العلاقات والاستفادة من اتجاهات الأنظمة المتناقضة، بل حاولت القيادة في حركة فتح أن تلعب لعبة تبادل الادوار اذا ما شعرت أن هناك معارضة داخلية من أنصار الحركة أو خارجية من بقية الفصائل الفلسطينية العاملة معها داخل المنظمة، وقد أسهم ذلك في امتصاص النقمة على القيادة سواء من أنصارها أو من الشعب الفلسطيني عامة، كما مكنها ذلك من استمرار فرض سيطرتها على المنظمة وقراراتها المصيرية [2].

لكن رغم هذه السياسة التي اتبعتها حركة فتح فإنها لم تحل دون حصول انشقاقات في داخلها أو وجود حالة من المعارضة السياسية لها من قبل باقي الفصائل الفلسطينية تصل إلى حد الاقتتال كما في حالة حماس [3].

ثانياً/ حركة حماس:

أ- النشأة والتأسيس:

تعد فلسطين جزءً مهماً من العالمين العربي والاسلامي، الأمر الذي أدى إلى اهتمام جماعة الأخوان المسلمين بها كقضية دينية قبل كونها قضية سياسية، ونظراً لارتباط حركة حماس بجماعة الأخوان المسلمين كان لابد من البحث عن نشاط الجماعة وتأسيسها في فلسطين، ان البدايات الأولى لجماعة الأخوان المسلمين في فلسطين تعود إلى منتصف الثلاثينيات من القرن

---

(1) جلاد، دور الفصائل الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 81.
(2) صالح، فلسطين سلسلة دراسات ...، المصدر السابق، ص 225.
(3) شهيل، حركة التحرير الوطني ...، المصدر السابق، ص 25.

الماضي، عندما أوفد الأخوان عبد الرحمن البنا شقيق حسن البنا [1] عام 1935م والأستاذ محمد أسعد الحكيم إلى فلسطين لبث أفكار الاخوان ونشاطاتهم، ومن ثم زيارة المرشد العام للأخوان المسلمين حسن البنا شخصيا إلى فلسطين في بداية الاربعينيات، وقد جاء اهتمام جماعة الأخوان بفلسطين فضلاً عن نشر أفكارهم هناك أيضا للوقوف بوجه الأطماع الصهيونية التي كانت في بداية محاولتها لاغتصاب فلسطين، اذ عقد الاخوان المسلمون في مصر مؤتمر مع اندلاع ثورة عام 1936م، وأعلنوا فيه عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للشيخ عز الدين القسام وأسسوا اللجنة المركزية العامة لمساعدة فلسطين، وكانت هذه بداية تغلغل الحركة الى فلسطين [2].

فتم جراء هذه الزيارات تأسيس جماعة الأخوان المسلمين في فلسطين، وكانت على ارتباط بجماعة الأخوان في مصر بالرغم من وجود تباين في تبعية كل من قطاع غزة الذي كان يتبع للإدارة المصرية والضفة الغربية التي كانت تتبع للأردن، الا ان ذلك لم يمنع من أن يمارس الأخوان نشاطهم بكثافة عالية هناك، ففي عام 1943م قام سعيد رمضان أحد قادة الأخوان بافتتاح أول فرع للجماعة في القدس باسم جمعية المكارم التي انضم جماعة الاخوان تحت لوائها وأقاموا هيكل تنظيمي لهم في فلسطين، وبمساعدة الجماعة الام في مصر تم افتتاح فروع عديدة للأخوان في فلسطين ليصل العدد عام 1947م إلى 25 فرع، وكان أعضاء هذه الفروع

---

(1) حسن البنا: ولد عام 1906م في منطقة المحمودية من محافظة البحيرة من اسرة دينية، فأبوه الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الملقب بالساعاتي مأذون وامام البلدة وأزهرياً متصوفاً على الطريقة الشاذلية، أسس حسن البنا أثناء دراسته الاعدادية في المحمودية جمعية منع المحرمات، بعد العام 1927م انتقل للتدريس في الاسماعيلية فانتقد التأثير الأوربي في حياة الناس، وفي عام 1928م أعلن البنا عن تأسيس جماعة الاخوان المسلمين، وجاءت التسمية من البنا على أنهم أخوة في خدمة الاسلام فهم اخوان مسلمون، وأصبح الاخوان المسلمين تنظيم عالمي، اغتيل حسن البنا في العام 1949م، للمزيد ينظر، عبد الغني عماد، الحركات الاسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2013م)، ص 120.

(2) عواد جميل عبد القادر عودة، اشكالية العلاقة بين فتح وحماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 2004- 2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2011م، ص 101.

يتراوح ما بين 12- 20 الف عضو وتخضع بشكل كامل لإشراف جماعة الأخوان في مصر، وقد سمي الحاج أمين الحسيني [1] قائداً محلياً للأخوان في فلسطين [2].

كانت جماعة الأخوان في فلسطين قد نشطت منذ نشأتها في مجالات الدعوة والتربية والتوعية الاسلامية والتعريف بالخطر الصهيوني وبالمؤامرة التي تحاك ضد فلسطين والتعبئة للجهاد، ودلت القرارات الصادرة عن مؤتمرهم (مؤتمر حيفا الأول في 18 تشرين الأول/ اكتوبر 1946م ومؤتمر حيفا الثاني في 18 تشرين الأول/ اكتوبر 1947م) على قوة الجماعة ومتابعتها للأحداث ومضمونها الجهادي[3].

وعند اندلاع حرب 1948م شارك الأخوان المسلمين الفلسطينيين في الحرب إلى جانب كتائب المتطوعين من جماعة الأخوان من مصر، الا ان حداثة تنظيمهم وعدم نموه واستقراره بشكل مناسب وقوي جعل مشاركتهم محدودة بسبب قدراتهم وامكاناتهم المتواضعة، ومع ذلك شكلت شُعب الأخوان قوات غير نظامية منذ بداية الحرب وعملت في أماكن تواجدها تحت قيادة القوات العربية هناك[4].

(1) الحاج أمين الحسيني: زعيم وطني فلسطيني ولد في القدس عام 1896م، تخرج من الكلية الحربية بإسطنبول وانضم للجيش العثماني ثم إلى قوات الشريف بن الحسين في ثورة 1916م، شارك في ثورة القدس عام 1920م ضد الانكليز وصدرت بحقه أحكام قاسية، عاد إلى فلسطين عام 1921م لينتخب مفتياً لبيت المقدس، عارض سياسة الوطن القومي لليهود المدعوم من بريطانيا، ترأس المؤتمر الاسلامي عام 1931م، حاولت بريطانيا القبض عليه عام 1937م بتهمة التحريض على الثورة ففر إلى لبنان ثم العراق، وفي العراق أدى دوراً مهماً في ثورة مايس 1941م، اضطر إلى الهرب إلى روما وبرلين بعد فشل الثورة، توفي في عام 1975م، للمزيد ينظر، الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ص335.

(2) وائل عبد الحميد المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) 1994- 2006م دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2010م، ص 32.

(3) محسن محمد صالح وآخرون، حركة المقاومة الاسلامية (حماس) دراسة في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 2، (بيروت، 2015م)، ص 25.

(4) عبدالله أبو عزة، مع الحركة الاسلامية ...، المصدر السابق، ص 75.

بعد نكبة عام 1948م كان الأخوان المسلمين من أكثر التيارات شعبية في الوسط الفلسطيني في الفترة ما بين 1949- 1955م لاسيما في قطاع غزة التي أصبحت قاعدة أساسية لهم وأصبح عدد الفروع للأخوان في غزة وحدها 11 فرعاً [(1)].

من الملاحظ ان قرب غزة من مصر وارتباط جماعة الأخوان بالجماعة الام جعل نشاطهم فيها يكون بشكل كبير ومؤثر، الأمر الذي مكّن حركة حماس فيما بعد من السيطرة وفرض نفوذهم عليه.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1956م وعلى أثر العدوان الثلاثي على مصر، ذلك العدوان الذي شاركت فيه فرنسا وبريطانيا إلى جانب (اسرائيل) رداً على تأميم المصريين لقناة السويس عام 1955م، احتلت (اسرائيل) قطاع غزة ضمن ما احتلته من أراضي في ذلك العدوان، وقد استمر احتلال القطاع حتى السابع من اذار/ مارس 1957م، فما كان من جماعة الأخوان، الا العمل في الكفاح السري إلى جانب الشيوعيين والاحزاب القومية في تشكيل جبهة المقاومة الشعبية لمواجهة سلطات الاحتلال والمتعاونين معهم [(2)].

بعد نكبة حزيران/ يونيو 1967م والاحتلال (الاسرائيلي) لباقي الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع فضلاً عن احتلاله لهضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية، تغير مفهوم الكفاح العربي من تحرير فلسطين إلى ازالة آثار العدوان، وهنا أخذ التيار الاسلامي يستعيد نشاطه وسط الفلسطينيين وتزايد الاتجاه نحو التيار الاسلامي بعد أن رأت الجماهير فشل الآيديولوجيات القومية والعلمانية واليسارية في حل قضية فلسطين، فأسهمت جماعة الأخوان المسلمين بتبني العمل الفدائي للفترة من 1968- 1970م تحت مظلة وغطاء حركة فتح عبر ما عرف بمعسكرات الشيوخ في الأردن، اذ وفرت حركة فتح الدعم والتدريب لهذه المعسكرات وتقديم الخبرة والسلاح لجماعة الأخوان، وقد تم تدريب أكثر من 3000 متطوع من جماعة الأخوان شاركوا في العديد من العمليات الفدائية، وفي الوقت الذي أيدت فيه جماعة الأخوان

---

(1) سعود محمد حسن الراشدي، الحركات الاسلامية في فلسطين حماس انموذجاً 1987- 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2010م، ص 47.

(2) ربعي المدهون، "الحركة الاسلامية في فلسطين 1928- 1987م" مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع 187، 1988م، ص 22.

سواء في مصر أو في الأردن وباقي البلاد العربية الالتحاق بمعسكرات الشيوخ، عارضت جماعة الأخوان في فلسطين ذلك على اعتبار أن العمل العسكري سابق لأوانه، وتركت حرية الالتحاق لأعضاء الجماعة في فلسطين [1].

وفي عقد السبعينات لم يكن هناك دور بارز ومؤثر لجماعة الأخوان في فلسطين، والسبب يعود إلى ظهور حركة فتح وتزعمها للنضال والكفاح المسلح، مما أدى إلى تراجع عمل الجماعة في فلسطين، فضلاً عن التضييق الذي تعرض له جماعة الأخوان في مصر وسوريا والأردن، لهذا اقتصر عمل جماعة الأخوان في فلسطين في المدة ما بين 1970- 1975م على بناء المساجد وتوعية الجيل الجديد وتعميق العقيدة في نفوس الشباب لمواجهة الخطر الصهيوني، فضلاً عن تأسيس المؤسسات والجمعيات الخيرية منها المجمع الاسلامي الذي أسسه الشيخ أحمد ياسين[2] عام 1973م مع عدد من القيادات بعد أن حازوا على ترخيص تأسيسه من الإدارة المدنية (الاسرائيلية) في غزة مستفيدين من علاقة الحاج هاشم الخازندار وهو من كبار تجار غزة ومن المقربين لجماعة الأخوان مع الإدارة المدنية (الاسرائيلية) [3].

(1) صالح، حركة المقاومة الاسلامية ...، المصدر السابق، ص ص 29- 30؛ المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي ...، المصدر السابق، ص 33؛ الحسن، موقف الاسلاميين، ...، المصدر السابق، ص ص229- 231.

(2) الشيخ أحمد ياسين: ولد الشيخ أحمد اسماعيل ياسين عام 1938م في قرية الجورة جنوب مدينة غزة، وفي عام 1948م هاجر إلى غزة، أصيب بشلل في الاطراف السفلية على اثر سقوطه على رأسه أثناء القيام بتدريبات كشفية وعمره حينذاك 15 عاماً، أكمل تعليمه الجامعي في جامعة عين شمس في القاهرة، ثم عاد إلى غزة فعمل معلماً وخطيباً ورئيساً للمجمع الاسلامي في غزة، اعتقلته (اسرائيل) بتهمة حيازة أسلحة والتحريض ضدها وحكم عليه بالسجن 13 عاماً، وافرج عنه عام 1985م بموجب صفقة لتبادل الأسرى مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ثم أعتقل مرة أخرى عام 1989م بتهمة قيادة انتفاضة عام 1987م وأصدرت محكمة عسكرية الحكم عليه بالسجن مدى الحياة، أفرج عنه عام 1997م بصفقة تبادل عميلين (إسرائيليين) ألقي القبض عليهما في الأردن بتهمة محاولة اغتيال خالد مشعل، وكان الشيخ ياسين قد تدهورت صحته بسبب سوء المعاملة التي تلقاها في السجن، في 22 اذار/ مارس 2004م اغتيل الشيخ ياسين بعد خروجه من صلاة الفجر بواسطة صاروخ أطلقته طائرة (اسرائيلية) وهو على كرسيه مقعد، للمزيد ينظر، مركز الاعلام الحربي، شهيد فلسطين أحمد ياسين شهادات من وحي الشهادة، سلسلة دراسات فلسطينية (3)، ط1، (الجيزة، 2004م)، ص7.

(3) حسين شاهين، " جدلية الآيديولوجي الوطني وأثرها في خيارات حركة حماس السياسية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، ع 41- 42، 2004م، ص 113.

بدأ المجمع الاسلامي يمارس نشاطه باستقطاب الشباب والطلاب عن طريق نشر الأفكار في الجامعات بوساطة أشخاص ينتمون للحركة الاسلامية الفلسطينية، وقد استطاع هؤلاء التأثير على الكثير من الطلاب، وهو ما ساعدهم على منافسة القوى الوطنية الفلسطينية الاخرى في انتخابات اتحادات الطلبة، الأمر الذي مكنهم من السيطرة على بعض الاتحادات الطلابية لجامعة غزة وجامعة القدس وجامعة الخليل وجامعة النجاح في الضفة الغربية، فضلاً عن تمكن الاسلاميين من السيطرة على اتحاد نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين، وهو ما أدى إلى ظهورهم على الساحة الفلسطينية من جديد [1].

وجاء الإعلان عن انشاء الجامعة الاسلامية في غزة عام 1978م لتشكل المرحلة الأولى من مراحل والتنافس ما بين حركتي فتح وحماس في محاولة كل منهما السيطرة على إدارة الجامعة وهويتها وآليات ادارتها لتشكل احدى القواعد المؤسسية عند الحركة الاسلامية في فلسطين، الاَّ انَّ الغلبة كانت للإسلاميين بعد أن بنوا قاعدة شبابية وجماهيرية واسعة مكنتهم من أن يلعبوا دوراً في الأحداث والقضايا السياسية فيما بعد [2].

لم يقتصر نشاط الاسلاميين على الداخل الفلسطيني فحسب بل امتد ليشمل تأثيرهم على الطلبة الفلسطينيين الدارسين في الخارج، فشكلت قائمة الحق الاسلامية، القائمة الأقوى في انتخابات اتحاد طلبة فلسطين في جامعة الكويت للفترة 1978- 1979م [3].

ومع مطلع ثمانينيات القرن الماضي بدأ التيار الاسلامي في فلسطين يزداد نشاطاً لأسباب عديدة مباشرة وغير مباشرة منها:

1. قيام الثورة الاسلامية في إيران 1979م واطاحتها بنظام الشاه.
2. تصاعد نشاط الحركات الاسلامية في عدد من البلدان العربية في الوقت الذي كان هناك انحسار للحركات القومية على الساحة العربية لا سيما بعد النجاح الذي حققه الاخوان المسلمين في الأردن في الانتخابات البرلمانية.

(1) المبحوح، المعارضة في الفكر ...، المصدر السابق، ص 35.
(2) المصدر نفسه، ص 36.
(3) صالح، حركة المقاومة الاسلامية ...، المصدر السابق، ص 31.

3. زيادة دعم البلدان العربية لاسيما الخليجية منها ذات التوجهات الاسلامية مثل السعودية وقطر للمقاتلين الأفغان في تصديهم للغزو السوفيتي، ودعمهم للحركة الاسلامية في فلسطين لمواجهة الاحتلال (الاسرائيلي).

4. تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها لدى الداخل الفلسطيني بعد خروجها من لبنان وترك مواقعها هناك عقب الاجتياح (الاسرائيلي) للبنان عام 1982.

5. ممارسات الاحتلال (الاسرائيلي) ومحاولته التأثير على الشعب الفلسطيني عن طريق نشر الفساد والرذيلة بين الشباب، فضلاً عن زيادة نشاط المتطرفين اليهود من ذوي الاتجاهات الدينية المتزمتة.

كل ذلك أسهم في أن ينبري الاسلاميين هناك لمواجهة تلك المخططات[1].

ظهرت بوادر تأسيس الجهاز العسكري للحركة الاسلامية (مجد) في قطاع غزة على يد الشيخ أحمد ياسين عام 1981م، فضلاً عن ارسال عدد من أعضائها للتدريب في عدد من الدول العربية، وقد قاد الجهاز العسكري في مراحله الأولى عبد الرحمن تمراز ثم صلاح شحادة لكن انكشاف أمر الاخيرة عن طريق أحد تجار السلاح أدى إلى قيام (اسرائيل) بضرب الجهاز وتفكيكه واعتقال الشيخ ياسين عام 1984م [2].

وعلى الرغم من تأسيس الحركة الاسلامية للجهاز العسكري، الاَّ أنها لم تكن مشغولة بالمواجهة العسكرية مع قوات الاحتلال بل كانت مشغولة بالتنديد بعلمانية حركة فتح وإلحادية فصائل اليسار الفلسطينية في الوقت الذي كانت تخوض فيه فصائل المنظمة وعناصرها صراعاً مع قوات الاحتلال وتعرض عناصرها للمطاردة والاعتقال، فقد شن عناصر الحركة الاسلامية من أنصار المجمع الاسلامي هجوماً على عدد من المؤسسات القريبة من الحركة الوطنية الفلسطينية وعدد من مقار فصائل اليسار الفلسطيني مثل حرق مقر جمعية الهلال الاحمر لقطاع غزة وإحراق مكتبتها العامة بدعوى أنها تحوي على كتب شيوعية [3].

---

(1) المبحوح، المعارضة في الفكر ...، المصدر السابق، ص 36.

(2) المدهون، الحركة الاسلامية ...، المصدر السابق، ص 27.

(3) شاهين، جدلية الآيديولوجي ...، المصدر السابق، ص 113؛ المدهون، "الحركة الاسلامية ... "، المصدر السابق، ص31.

في صيف عام 1985م اتخذت قيادة الأخوان قراراً باستغلال أي حدث للاشتراك في المواجهة مع الاحتلال (الاسرائيلي)، فتم اعادة ترميم الجهاز العسكري وبنائه عام 1986م تحت مسمى المجاهدون الفلسطينيون، وبدأت تشكيلات الجماعة بالعمل على جمع السلاح وتخزينه وتدريب عناصرها واعادة بناء الجهاز الأمني مجدداً [1].

حاولت الحركة الاسلامية الإعلان عن نفسها عندما حدثت مواجهات في جامعة بيرزيت، وقد استشهد أثناء المواجهة مع قوات الاحتلال اثنين من عناصرها، الا ان قيادة الحركة إرتأت التريث في الإعلان وخولت جماعة الأخوان الأم في الخارج جماعة الأخوان في فلسطين اختيار التوقيت المناسب للعمل العلني، فكانت انتفاضة عام 1987م لتعلن الحركة الاسلامية عن نفسها [2] كما سيرد لاحقاً.

ب- الأهداف والمبادئ:

غالباً ما تختزل أسماء الحركات والتنظيمات مساحة لا بأس بها من طبيعتها، وتشير أحياناً إلى جزء هام من مقاصدها، وأهداف حماس من اسمها هي حركة مقاومة اسلامية فلسطينية تسعى لإزالة الاحتلال عن أرض فلسطين وهذا هو فكر الحركة وتوجهها، وفلسطين في نظر الحركة وقادتها وقف اسلامي لجميع المسلمين إلى يوم القيامة كما ورد في ميثاقها، وعليه فإن الأهداف لدى حركة حماس تستدعي الانتباه إلا ان هذه الحركة فضلاً عن كونها حركة تحرر وطني فهي كما وصفتها المصادر بأنها حركة اسلامية تتعاطى مع الحياة في جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية [3].

إن حماس وعن طريق تصريحات قادتها تبين رؤيتها لطبيعة الصراع مع (اسرائيل) وماهيته، وهي تؤكد أن الاحتلال لأي بلد يولد المقاومة، وان هذه المقاومة تتناسب طردياً في

---

(1) صالح، حركة المقاومة الاسلامية ...، المصدر السابق، ص 31؛ الحسن، موقف الاسلاميين ...، المصدر السابق، ص 239.
(2) صالح، حركة المقاومة الاسلامية ...، المصدر السابق، ص 33 .
(3) صالح، فلسطين سلسلة دراسات ...، المصدر السابق، ص 240؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، ميثاق حركة حماس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مج 14، بيروت، ع 13، شتاء 1993م، ص 3.

عنفها مع عنف الاحتلال، أي أن ظهور حماس كان نتيجة وليس سبب، والسبب هو تواجد الاحتلال (الاسرائيلي) على أرض فلسطين[1].

إن أهداف حركة حماس تنبع من الفكر الاسلامي ومن التجربة التاريخية الاسلامية وتجربة كفاح الشعب الفلسطيني منذ أوائل القرن الماضي وبالتجربة الأخوانية فيما بعد، غير أن حركة حماس طورت الرؤية السياسية والتجربة الواقعية لجماعة الأخوان المسلمين، فأصبح الخطاب الاسلامي للحركة من خطاب عام إلى خطاب أكثر تفصيلاً وموجه بالدرجة الأساس للفلسطينيين دون ترك الدوائر الثلاث لتحرير الأرض (الدائرة الفلسطينية، الدائرة العربية، الدائرة الاسلامية) حسب ما جاء في ميثاقها [2].

حَمَل البيان الأول لحركة حماس الذي صدر في كانون الثاني/ يناير 1988م على جملة من الأهداف الآنية (الوقتية) أو الأهداف المرحلية التي يمكن تفصيلها كما يلي:

أولا/ الأهداف الآنية: وتشمل اطلاق سراح المعتقلين ورفض سياسة الاستيطان وسياسة الابعاد والاعتقال الاداري والممارسات الهمجية ضد المدنيين والمعتقلين وسياسة المنع من السفر والمضايقات، فضلاً عن رفض نشر الرذيلة والفساد والاسقاط في شباك المخابرات ومقاومة منع جمع شمل العائلات ورفض فرض الضرائب الباهظة على الأهالي.

ثانيا/ الأهداف المرحلية: وتشمل رفض الحلول الاستسلامية ورفض مشروع الحكم الذاتي ورفض عقد المؤتمر الدولي للسلام، فضلاً عن العمل الدائم لطرد الاحتلال وتحرير الوطن والمقدسات[3].

حددت حركة حماس اولويات حكمها على ان تحرير الوطن والمقدسات وعودة اللاجئين إلى أرضهم ووطنهم واستعادة القدس واعطاء الشعب الفلسطيني كامل حقوقه يُعد من أولويات حركة حماس وقادتها، وهي بذلك متفقة مع توجهات باقي الفصائل الفلسطينية، لذلك كان قادة

---

(1) المبحوح، المعارضة في الفكر ...، المصدر السابق، ص 47.

(2) مجلة الدراسات الفلسطينية، ميثاق حركة حماس (المادة الرابعة عشر)، المصدر السابق، ص 149 .

(3) حازم محمد وهيب علي أبو رمح، الصراع بين حركتي فتح وحماس وأثره على التسوية السلمية من وجهة نظر طلبة أقسام العلوم السياسية في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة (2010 - 2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عَمان، 2011، ص 37 .

حماس يدعون إلى تحرير الأرض قبل إعلان الدولة، لتلافي الوقوع في الخطأ نفسه الذي وقعت فيه المنظمة عندما كانت تدعوا لإعلان الدولة الفلسطينية التي لا تمتلك سيادة على أي جزء من فلسطين، فكيف لدولة أن تقوم دون ان تمتلك مقومات اقامتها من السيادة على الأرض والقانون، لذلك كان قادة حماس ينظرون إلى انه يجب تحرير كامل الأرض الفلسطينية ثم بناء دولة على أسس ديمقراطية[1].

لقد بينت حركة حماس وعن طريق تصريحات قادتها استراتيجية دمج الأهداف المرحلية والأهداف الآنية من أجل توظفيها بما يخدم أدبيات وسياسة الحركة، إن الهدف العام سواء أكان لحماس أم لباقي الحركات الاسلامية هو إقامة دولة إسلامية، لكن حماس انفردت بطرحها لموضوع التحرير وإقامة دولة إسلامية، فالدولة في فكر الحركة هو ثمرة من ثمرات التحرير، كأنما الحركة أكدت أن الوصول لبناء الدولة لا يتم الا عن طريق التحرير الذي هو افضل السبل لانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني [2].

سعت حماس لتحقيق أهدافها بإتباع العديد من الوسائل المتنوعة منها التعبئة والتوجيه في المساجد باستخدام الخطب والمهرجانات السياسية وتنظيم المعارض الاسلامية وإصدار البيانات والمنشورات والكتيبات، فضلاً عن مشاركتها في الانتخابات النقابية والمهنية، كذلك عبر المؤسسات الخيرية التي ركزت على تقديم الخدمات شبه المجانية للمواطنين في الضفة والقطاع، جاء ذلك كله من أجل التعبئة للمقاومة المدنية ومن ثم التهيؤ للعمل العسكري ضد قوات الاحتلال [3].

ومن أجل الوصول إلى تلك الأهداف لجأت الحركة لتعبئة الجماهير الواسعة وفي كل المؤسسات والجامعات وصولا إلى رياض الأطفال وإدارتها بعيداً عن الأساليب التي شاعت بين فصائل منظمة التحرير القائمة على التنافس الفئوي الضيق [4].

---

(1) عماد عبد المحسن أبو الروس، تجربة حركة حماس واشكالية الجمع بين المقاومة والحكم، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة، جامعة الأقصى، غزة، 2014، ص ص 26- 28.

(2) مجلة الدراسات الفلسطينية، ميثاق حماس (المادة الثالثة عشر)، المصدر السابق، ص 148.

(3) المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي ...، المصدر السابق، ص 50.

(4) المصدر نفسه، ص 51.

ميزت حركة حماس بين اليهود بوصفهم أهل كتاب لهم أحكامهم الخاصة في كتب الفقه، ومـن ثـمَّ تحفظ حرماتهم وتصان حقوقهم المدنية وحريتهم الدينية في إطار دولة اسلامية، أما اليهـود الـذين وفـدوا من الخارج واغتصبوا فلسطين فواجب على كـل مـسلم قتـالهم لـيس لكـونهم يهـود وانمـا لكـونهم محتلـين غاصبين لأرض فلسطين، وترى الحركة أن الجهاد المقدس هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وأنه يجـب أن يستند إلى منظومة متكاملة سياسية وتربوية واجتماعية واقتصادية لتوفير شروط النهضة[1].

كـذلك أكـدت حركـة حـماس في أيـديولوجياتها عـلى أن الـشعب الفلـسطيني هـو رأس الحربـة في مواجهة المشـروع الصهيـوني، وإنه لا بد من إعداده ودعمه بكافة الوسائل ليقوم بدوره المنشود[2].

(1) صالح، حركة المقاومة الاسلامية ...، المصدر السابق، ص 240.

(2) الحسن، موقف الاسلاميين ...، المصدر السابق، ص 236؛ أبو رمح، الصراع بين حركتـي ...، المـصدر الـسابق، ص 38؛ مجلـة الدراسات الفلسطينية، ميثاق حماس (المادة الحادية عشر)، المصدر السابق، ص 148.

المبحث الثاني

انتفاضة عام 1987م (انتفاضة الحجارة)

أولا/ الدلالات التاريخية لانتفاضة عام 1987م:

استمدت انتفاضة 9 كانون الأول/ ديسمبر 1987م دلالاتها من نضال الشعب الفلسطيني والذي بـدأ منـذ الأيـام الأولى لإعـلان الانتـداب البريطـاني وبدايـة الهجـرات اليهوديـة الأولى إلى فلـسطين، وهـي رغـم بساطتها كانت تعبر عن رغبة الشعب الفلسطيني في عدم السماح لاستيطان واسـتيلاء هـؤلاء الغربـاء عـلى أراضيهم[1].

شهدت الأعوام 1920- 1922م أولى الثورات الـشعبية والمظـاهرات ضـد إجـراءات سـلطات الاحـتلال البريطاني والعصابات الصهيونية معاً، ثم تطورت ردود الأفعال حتى وصـلت إلى ذروتهـا عـام 1929م بانـدلاع ثورة البراق، وتسارعت الأحداث على الرغم من محاولات الحـاج أمـين الحـسيني مفتـي فلـسطين الـسيطرة على الوضع، لكن دون جدوى، فحـدثت مظـاهرات في يافـا يـوم 27 تـشرين الأول/ اكتـوبر 1933م وتـصدت قوات الاحتلال البريطاني لها فسقط فيها عدد من الشهداء الفلسطينيين [2].

في خضم هذه الأحداث ظهر الشيخ عز الدين القسام [3] الذي بدأ بجمع التبرعـات لـشراء الأسلحة استعداداً للقيام بثورة ضد السلطات البريطانية التي عدها الحـامي الحقيقـي لليهـود في

(1) عربي عواد، " دلالات الانتفاضة الجماهيرية في الأرض المحتلة "، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحـاث، منظمـة التحريـر الفلسطينية، بيروت، ع 10، 1980م، ص 7.

(2) طاهر خلف البكـاء، فلـسطين مـن التقـسيم إلى أوسـلو (1937- 1995م)، دار الـشؤون الثقافيـة العامـة، ط 1، (بغـداد، 2001م)، ص ص 30- 37 .

(3) الشيخ عز الدين القسام: ولد الشيخ عـز الـدين عبـد القـادر مـصطفى محمـد القـسام في 20 تـشرين الثـاني/ نوفمبر 1883م في مدينة جبلة بمحافظة اللاذقية السورية، تلقى تعليمه الابتدائي في كتاتيب المدينة، رحـل إلى مصر ودرس في الأزهر على يد الشيخ محمد عبده، ولما عاد إلى سوريا عمل مدرساً في جامع السلطان إبـراهيم 1904م، وعنـد انـدلاع الثـورة الـسورية الكـبرى ضـد الفرنـسيين عـام 1925م شـارك فيهـا القـسام، وحاولـت السلطات الفرنسية ارضائه حينما عرضت عليه منصب القضاء فـرفض، حكـم عليـه بالإعـدام غيابيـاً لاشـتراكه بالثورة، انتقل بعدها إلى فلسطين بعد اخفاق الثورة السورية، وفي عام 1932م انـضم الى حـزب الاسـتقلال في

فلسطين، وان توالي الأحداث وخطورتها دفعت القسام إلى إعلان ثورته ضد البريطـانيين واليهـود في تـشرين الثاني/ نوفمبر 1935م، ففي الوقت الذي كان فيه السياسيون الفلسطينيون يكشفون عن مـواقفهم الـضعيفة للسلطات البريطانية، غادر القسام يرافقه خمسة وعشرون رجلاً من أنصاره إلى حيفـا في 12 تـشرين الثـاني/ نوفمبر قاصدين جنين ففاجأتهم دورية بريطانية اشتبك فيها القسام ورفاقه معها حتى استشهد واثنين مـن رفاقه وأسر خمسة منهم وفر الباقون إلى الجبال[1].

بعد استشهاد القسام ورفاقه في خريف عام 1935م استغل الفلسطينيون ذلك ليعـبروا عـن غـضبهم وسخطهم على السلطات البريطانية واليهود، فكانـت ثـورة عـام 1936م والتـي سـميت بـالثورة الفلـسطينية الكبرى لطول فترة الاضراب والمواجهات مع البريطانيين والتي اسـتمرت لأكـثر مـن سـتة أشـهر، وقـد أعقـب هذه الثورة ثورات أخرى متفرقة استمرت حتى العام 1939م[2].

اضطرت بريطانيا من أجل تهدئـة الأوضـاع عـشية انـدلاع الحـرب العالميـة الثانيـة 1939-1945م إلى استمالة الدول العربية المجاورة لفلسطين من أجل الـضغط عـلى عـرب فلـسطين بغيـة إنهاء الثورة ولان الوضع الدولي لا يسمح بانشغال القـوات البريطانيـة بمـسائل ثانويـة، فحاولـت بريطانيا التخفيف من الأمر فدعت إلى عقد مؤتمر لندن (مـؤتمر المائـدة المـستديرة) بـين العـرب (مصر، الـسعودية، الـيمن، العـراق، امـارة شرق الأردن) مـن جهـة وبريطانيـا واليهـود مـن جهـة

حيفا بعد حوادث عام 1933م أخذ يجمع التبرعات لشراء الأسلحة استعداداً للإعلان الثورة ضد الاحتلال، للمزيـد ينظـر، عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917- 1936م، المؤسـسة المـصرية للكتـاب، (القـاهرة، 1974م)، ص 294؛ سعدي، معجم الشرق الأوسط ...، المصدر السابق، ص 329.

(1) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة الفكرية للدراسات والنشر، ط 2، (بيروت، 1973م)، ص 100.

(2) حسن طوالبه، الانتفاضة سنة أولى، دار الكرمل صامد، (عمان، 1990م)، ص 11؛ محمد خالد الأزعر، المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1990م)، ص ص 120- 123.

أخرى، وفي المدة ما بين شباط/ فبراير واذار/ مارس 1939م عقد المؤتمر، الذي اضطرت فيه بريطانيا فيه الى إصدار ما يعرف بالكتاب الابيض [1] في 17 أيار/ مايو من العام نفسه[2].

شهدت السنوات الأخيرة من العقد الخامس من القرن العشرين بداية العمل الثوري المسلح والمنظم ضد (اسرائيل) من خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد برزت منظمات فلسطينية تؤمن بالكفاح المسلح طريقاً وأسلوباً للمقاومة ومنها حركة فتح كما اشير سابقا.

وفي أعقاب نكبة حزيران 1967م وما نجم عنها من استيلاء اليهود على مزيد من الأراضي وتشريد الالاف من أهلها تراجعت حدة الثورات والانتفاضات داخل الأراضي الفلسطينية بسبب الأوضاع التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في أعقاب النكبة[3].

الا ان عقد السبعينيات شهد عودة الثورات والانتفاضات الشعبية الفلسطينية بعد تصاعد المد المعنوي المتمثل بالانتصار النسبي الذي حققته الجيوش العربية في حرب 6 تشرين الأول/ اكتوبر 1973م، وعقد مؤتمر الرباط عام 1974م الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فأخذت المنظمة على عاتقها تزعم وتوجيه الثورات في داخل الأراضي المحتلة ومنها ثورة عام 1976م ضد قانون الإدارة المدنية واحتفالاً بيوم الأرض[4].

---

(1) الكتاب الابيض: أو ما عرف بكتاب ماكدونالد الأبيض نسبة إلى وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد (Malcolm Macdonald) أصدرته السلطات البريطانية في 17 أيار/ مايو 1939م، وأكدت فيه بريطانيا للعرب انها غير عازمة على اقامة دولة يهودية، وانه سوف تقام دولة فلسطينية بعد عشر سنوات يتقاسم فيها العرب واليهود المسؤولية والسلطة فيها، وتحديد الهجرة في خمس سنوات بعشرة الاف مهاجر على ان لا تزيد الهجرة عن مائة الف وبعدها تتوقف هجرة اليهود إلى فلسطين الا بموافقة العرب، للمزيد ينظر، عبد التواب أحمد سعيد، العراق والقضية الفلسطينية بين (1936- 1947م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1978م، ص 49 .

(2) طوالبه، الانتفاضة سنة ...، المصدر السابق، ص 13.

(3) دياب نبهان، " الثورات الشعبية الفلسطينية بعد عدوان 1967 "، مجلة المنار، بيروت، ع 42، 1988م، ص 15.

(4) المصدر نفسه، ص ص 53- 54.

وانتفاضة نيسان/ أبريل عام 1980م التي اندلعت مع اقتراب يوم 26 ايار/ مايو الذي حددته أطراف اتفاقية كامب ديفيد كموعد لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتي [1].

توالت الأحداث بشكل تصاعدي مع أواسط عقد الثمانينيات من القرن الماضي وتحديداً العام 1986م عندما برز فيه أسلوب الصدام المباشر مع قوات الاحتلال ليكون منطلق وبداية لانطلاق ثورة أو انتفاضة الحجارة عام 1987م ونتيجة لأسباب مباشرة وغير مباشرة [2].

ثانيا/ الأسباب غير المباشرة للانتفاضة:

انفجرت الأوضاع الداخلية في فلسطين نتيجة للضغط الذي مارسته سلطات الاحتلال (الاسرائيلي) والذي تمثل بتصاعد أعمال العنف والارهاب (الاسرائيلي) الموجه ضد الفلسطينيين منذ النصف الثاني من العام 1986م، اذ نشطت الدعوات من قبل المسؤولين (الاسرائيليين) لطرد العرب خارج الأراضي المحتلة، فقد جاء على لسان نائب وزير الحرب (الاسرائيلي) (ميخائيل ديكل) " انه يتعين على الحكومة الاسرائيلية فرض القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية والقطاع، وضم هذه المناطق بصورة رسمية وطرد العرب منها"[3].

كان للاستيطان (الاسرائيلي) أثره في ولادة الشعور بالنقمة من قبل الشعب الفلسطيني فلا يوجد أمر أصعب من أن يرى المواطن الفلسطيني جرافات الاحتلال تهدم منزله من أجل بناء مستوطنة واسكان شخص لا يعرف معنى الارتباط بأرض الآباء والأجداد، فقد بدأ النشاط الاستيطاني (الاسرائيلي) منذ العام 1900م ليبلغ مجموع المستوطنات عند قيام (اسرائيل) أكثر من 300 مستوطنة، وفي الفترة من 1948- 1967م عملت لجان البناء والاستيطان على انشاء 1800 مستوطنة، كما بنت في الفترة من 1967- 1987م أكثر من 160 مستوطنة، رافق عمليات

---

(1) محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، ط 3، (بيروت، 1996م)، ص 17 .
(2) طوالبه، الانتفاضة سنة ...، المصدر السابق، ص 15 .
(3) محمود سويد، " أثر الانتفاضة في الكيان الصهيوني "، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 117- 118، بيروت، 1988م، ص 24؛ نبهان، الثورات الشعبية ...، المصدر السابق، ص 85.

البناء هذه هدم منازل الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وطرد السكان بغية اسكان اليهود القادمين من مختلف أنحاء العالم [1].

كان لهذه السياسة الاستيطانية التي اتبعتها (اسرائيل) الاثر الكبير في عدم ايجاد فلسطينيين يقبلون الدخول في مفاوضات مع (اسرائيل) بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن فشل سلطات الاحتلال في انجاز وبناء مشاريع تنموية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة [2].

ونتيجة لتلك الأوضاع داخل الأراضي المحتلة، فقد كان القادة (الاسرائيليين) يتوقعون حصول انتفاضة، واشار بنيامين بن اليعازر (Benjamin.B.Eliezer) الحاكم العسكري السابق للضفة الغربية إلى ذلك في 25 شباط/ فبراير 1986م بالقول: "انه خلال ثلاث إلى خمس سنوات سوف نواجه بانتفاضة شاملة تنتهي أما إلى ثورة أو عصيان مدني"[3].

وفي تقرير لمساعد الأمين العام للأمم المتحدة مارك غولدينغ (Mark Golding) الذي زار المناطق المحتلة في أوائل عام 1988م أشار إلى حالة البؤس واليأس التي يعيشها الفلسطينيون اذ أشار الى ان أكثر من نصف السكان الفلسطينيين لم يجدوا أمامهم سوى احتلال ينكر عليهم أبسط حقوقهم المشروعة [4].

ثالثا/ الأسباب المباشرة للانتفاضة:

بدأت حيثيات الانتفاضة بعد ظهر يوم الأحد الموافق 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 1987م وفي ميدان فلسطين وسط غزة والمعروف شعبياً بـ(ساحة التاكسيات)، اذ افتعل فلسطينيان كان أحدهما من أفراد حركة الجهاد الاسلامي مشادة كلامية بينهما سرعان ما تحولت إلى مشاجرة حامية وتماسكا بالأيدي واشهر أحدهم سكيناً ليطعن خصمه الذي سرعان ما أفلت ليحتمي بتاجر (اسرائيلي) تبين فيما بعد أنه عضو بالموساد فَقَيدهُ الشاب الفلسطيني لينهال

(1) طوالبه، الانتفاضة سنة ...، المصدر السابق، ص 20.

(2) نبهان، الثورات الشعبية ...، المصدر السابق، ص 59.

(3) الأزعر، المقاومة الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 36؛ يحزقيل درور، "المشكلة الفلسطينية مخطط عام للخروج من الورطة"، مجلة الملف، القاهرة، ع 4/ 76، 1990م، ص 301.

(4) بول فندلي، الخداع، ترجمة محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 5، (بيروت، 2005م)، ص ص 103-104.

صاحبه على التاجر اليهودي بالطعن، توفي على أثرها في الحال وسرعان ما اختفى كل من كان هناك سوى جثة (الاسرائيلي) القتيل [1].

وفي مساء يوم الثلاثاء 7 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه دهست شاحنة (اسرائيلية) سيارة فلسطينية فيها مجموعة من العمال الفلسطينيين استشهد على الفور أربعة عمال وجرح أكثر من عشرة آخرين، وتمكن السائق من الفرار والاحتماء بمركز شرطة (اسرائيلي) هناك، وبعد ما يقرب من ساعة بادرت قوات الاحتلال إلى محاصرة بلدة جباليا ومخيمها لأن معظم الضحايا كانوا من سكان البلدة وفرضت قوات الاحتلال حظراً للتجوال في البلدة والمخيم، ففهم السكان رسالة الحادثة على انها جاءت رداً على عملية اغتيال عضو الموساد، وعلى الرغم من حظر التجوال خرج سكان البلدة لتشييع جثامين الشهداء الأربعة وسرعان ما تطور الأمر إلى مصادمات واشتباكات امتدت إلى أماكن مختلفة من قطاع غزة فكانت الحادثة الشرارة الأولى لانطلاق الانتفاضة[2].

امتدت المظاهرات إلى مدن وقرى الضفة الغربية بعدما تردد صدى أنباء الاضطرابات التي جرت في القطاع، وافلت زمام المبادرة من أيدي سلطات الاحتلال، وتم عقد المجلس الوطني للمجالس العربية في (اسرائيل) وتقرر تنظيم اضراب عام في جميع المدن والقرى الفلسطينية[3].

ويظهر ان المظاهرات والاضرابات بدأت بصورة عفوية دون توجيه من قيادة منظمة التحرير أو فصائلها في بداية الأمر، وظناً من تلك القيادة ان المظاهرات سوف تستمر لبضعة أيام وتنتهي تلك المواجهات، لكن فيما بعد أصبح لدى القيادة الفلسطينية قناعة بأن التحرير واستمرار المواجهة يأتي من الداخل الفلسطيني وليس من الخارج، ولو قُدر للانتفاضة الاستمرار لأكثر من ست سنوات وهي المدة التي دامت بها الانتفاضة لتغيرت معادلة الصراع الفلسطيني (الاسرائيلي) على الأرض.

اتسعت موجة المظاهرات لتشمل أراضي 1948م، أو ما يعرفون بعرب 1948م، الواقعين داخل الشريط الأخضر أي الخاضعين للسيطرة المباشرة (الاسرائيلية) والاغلبية منهم تم منحهم

---

(1) مجلة المنار، الانتفاضة الفلسطينية، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، باريس، ع 37، 1988م، ص9.

(2) جلال السيد، " انتفاضة الحجارة والثورة المستمرة "، مجلة المنار، باريس، ع 39- 40، 1988م، ص196.

(3) مجلة المنار، الانتفاضة الفلسطينية، المصدر السابق، ص 10.

الجنسية (الاسرائيلية) ظناً من سلطات الاحتلال سلخهم عن الوطن والشعب الفلسطيني، ولم يقتصر الأمر على سكان بلدة الناصرة أو الجليل بل شمل أعضاء عرب في الكنيست (الاسرائيلي) وقسم منهم ينتمون لأحزاب (اسرائيلية)، فقد قرروا إعلان الاضراب العام تضامناً مع أبناء الشعب الفلسطيني [1].

بدأت قوات الاحتلال تعد العدة لمجابهة هذه الانتفاضة، لاسيما بعد التطور الخطير لمسار الثورة والمتمثل بانضمام عرب 48 اليها، وكان أول بوادر هذه المجابهة الخطة التي وضعها إسحق رابين عندما كان وزيراً للدفاع والتي سميت بالقبضة الحديدية، وقد عبر أعضاء في الكنيست (الاسرائيلي) من اليمين المتطرف عن تأييدهم للخطة، وطالبوا بفرض الأحكام العرفية على عرب (اسرائيل)، فغوئيلا كوهين بررت ذلك بالقول: " لن يمضي وقت طويل حتى يبدأ عرب اسرائيل في استخدام الصواريخ تجاه المستوطنات في اسرائيل "، في حين قال رئيس أركان الجيش (الاسرائيلي) السابق رافائيل إيتان: " ان أفضل ما يمكن فعله هو شحن قادة المتظاهرين في عربات ونقلهم واخراجهم من البلاد "، والواقع ان الاضراب الذي أعلنه عرب 48 اثار صدمة حقيقة في أوساط (الاسرائيليين)، ومما قاله إسحق شامير [2] (Yitzhak Shameer) بهذا الشأن " أن حكومته فوجئت بهذا الكم الهائل من الحقد تجلى في أعمال العنف التي شهدتها مدن اللّد ويافا وعكا والقدس"[3].

---

(1) السيد، انتفاضة الحجارة ...، المصدر السابق، ص 198.

(2) إسحق شامير: ولد في تشرين الأول / اكتوبر 1915م في قرية شرقي بولندا وكان اسمه الأخير (يزيز نتيزكي) وغيره إلى شامير والذي يعني بالعبرية الصخر الصوان المدبب، درس القانون في وارسو وهاجر إلى فلسطين عام 1935م، انضم إلى عصابة أركون تسامي الارهابية، واتهم باغتيال الكونت برنادوت المبعوث الأممي إلى فلسطين، وأصبح مطلوباً للسلطات البريطانية، عمل في جهاز الموساد للفترة من 1955- 1965م، انتخب رئيساً للكنيست عام 1977م، ثم رئيساً للوزراء عام 1983م، وظل في منصبه هذا حتى عام 1992م بعد ان قرر اعتزال العمل السياسي، مات عام 2012م، للمزيد ينظر، محمد شريدة، شخصيات اسرائيلية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط 1، (بيروت، 1995م)، ص ص 137- 138.

(3) نقلاً عن نيويورك تايمز، "اسرائيل مصدومة من موقف عرب 1948 في الانتفاضة الأخيرة"، جريدة الرأي العام، الكويت، ع 8651، في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1987م.

وجد الشعب الفلسطيني نفسه وهـو في خـضم الانتفاضـة محكوماً بمعادلـة طرفهـا الأول منظمـة التحرير الفلسطينية التي كانت تسعى وتراهن على الخـارج الفلـسطيني مـن أجـل الحـصول عـلى اعـتراف عـربي ودولي بأنهـا الممثـل الـشرعي والوحيـد للـشعب الفلـسطيني، والطـرف الثـاني هـو ضـغط الاحـتلال (الاسرائيلي) اليومي والمباشر، وقد تفاجأت قيادة المنظمة بالانتفاضة التي انطلقـت بـدون تخطـيط مـسبق ويوما بعد يوم أصبح لدى قيادة المنظمة رأي بـأن حقيقـة الاحـتلال يجـب ان تقـاوم عـلى الأرض المحتلـة، فأخذت على عاتقها تعبئة كوادرها ومن ثم الزج بهم في ميدان المواجهة مع الاحتلال [1].

فبدأ العمل التنظيمي للفلسطينيين بإعلان انبثاق اللجنة العليا لشؤون الأرض المحتلة التي انبثقـت عن منظمة التحرير والتي اخذت على عاتقها تأييد قرار الهيئات والمؤسـسات الوطنيـة الفلـسطينية بـإعلان الاضراب العـام داخـل الأراضي المحتلـة، كـما وجهـت اللجنـة كوادرهـا وأنـصارها بتنظـيم المظـاهرات والاعتصامات في الخارج على الصعيديين العربي والعالمي، وطالب الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلـس الوطني الفلسطيني الهيئات والمنظمات الدولية بالضغط عـلى (اسرائيل) من أجل وقف أعمال القمع تجـاه المتظاهرين واطلاق سراح المعتقلين [2].

وقد قام البناء التنظيمي للانتفاضة في عامها الأول على شبكة واسعة من اللجـان الـشعبية التي كانت تدير العمل اليومي في الأراضي المحتلة وفقاً للمهام التي تحددها قيادة الانتفاضة عبر نداءات متتالية، وقد تكونت هذه اللجان في المدن والقرى والمخيمات، وكانت عـلى نـوعين الأولى: وتسمى القوة الضاربة التي كانت تصطدم بقوات الاحتلال وشكلت نواة للجـيش الـشعبي الـذي أعلن عن تأسيسه أواخر عام 1988م، وكان أغلب سلاح هذه القـوة الـضاربة هـي الحجـارة (منهـا اشـتقت انتفاضـة الحجـارة)، والثانيـة: تـسمى اللجـان التنظيميـة وكانـت تعمـل عـلى تلبيـة الحاجات الانسانية التي يفرضها استمرار الانتفاضة، تقـوم بمختلـف الأنـشطة الحياتيـة اليوميـة،

---

(1) عدنان أبو عودة، اشكاليات السلام في الشرق الأوسط، المؤسـسة العربيـة للدراسـات والنـشر، ط 1، (عـمان، 1999م)، ص 93.

(2) جريدة السياسة الكويتية، "منظمة التحرير تناشد العالم لإنقاذ الشعب الفلـسطيني مـن المـذابح"، الكويـت، ع6952، في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1987م.

ومنها لجان التموين والاغاثة والاسعاف الطبي والاعلام والتعليم والحراسة واللجان النسائية ولجان للتضامن مع المعتقلين وغيرها من اللجان [1].

كذلك برز ضمن آليات الانتفاضة وبغية التأثير على الاقتصاد (الاسرائيلي) لجان تدعو إلى مقاطعة البضائع والسوق (الاسرائيلية) وسوق العمل (الاسرائيلي) على الرغم من انه كان ما يقرب من 100- 130 الف عامل يعملون في (اسرائيل) وهم بأمس الحاجة إلى ما يوفر لهم أبسط مقومات الحياة المعيشية لكنهم استجابوا لنداء اللجان، لكن ومع مرور الوقت وطول فترة الانتفاضة بدأ التناقص في أسلوب مقاطعة الفلسطينيين للبضائع والسوق (الاسرائيلية)[2].

رابعا/ بروز حركة حماس ودورها في انتفاضة عام 1987م:

تزامن نشوء حركة حماس والإعلان عنها مع قيام الشعب الفلسطيني بانتفاضة يوم 9 كانون الأول/ ديسمبر 1987م، وقد غدت الحركة بعد مضي وقت قصير على قيامها قوة مؤثرة على الساحة الفلسطينية، اذ اسهمت المواجهات الطلابية ذات الاتجاهات الاسلامية في الجامعات الفلسطينية مثل جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت في الضفة الغربية والجامعة الاسلامية في غزة في انضاج الظروف اللازمة لانخراط الجماهير الفلسطينية في الانتفاضة، سبق وان ذكرنا ان قيادة الأخوان المسلمين في الداخل الفلسطيني وفي الخارج وجهت كوادرها لاستغلال أي حدث من أجل الإعلان عن ظهور الحركة الاسلامية[3].

كان لبروز التيار الاسلامي بقيادة حركة حماس دور مباشر في الانتفاضة اذ قادت الحركة الجماهير في الانتفاضة في غزة ثم في الضفة الغربية قبل أن تشترك الفصائل الأخرى، اذ تم عقد اجتماع للمكتب السياسي للاخوان في غزة في 9 كانون الأول/ ديسمبر عام 1987م، وان

---

(1) مجلة الوحدة، "الانتفاضة الفلسطينية في عامها الثاني"، الرباط، ع 63- 64، 1989- 1990م، ص ص 146- 147.

(2) عمر سعادة، "الانتفاضة والقوى السياسية في اسرائيل"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع 203، 1990م، ص 20.

(3) عماد عبد الحميد الفالوجي، درب الأشواك حماس ... الانتفاضة ... السلطة، دار الشروق، (عمان، 2002م)، ص 23.

النقاش في هذا الاجتماع دار حول ضرورة وكيفية استغلال هذه الحادثة كعامل مساعد لإثارة المشاعر الدينية والوطنية والقيام باحتجاجات جماهيرية، ونتيجة لتوجه الحركة الاسلامية هذا فقد تم عقد اجتماع يومي الثالث عشر والرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر لجماعة الأخوان المسلمين في قطاع غزة بمكتبة مؤسسة المجمع الاسلامي في حي العبرة لتحديد موقف الجماعة من المشاركة في المواجهات والإعلان عن الحركة الاسلامية[1].

كان الشيخ أحمد ياسين قائد الجماعة يلتزم الصمت أثر الجدل حول المشاركة في الانتفاضة من عدمها، وأكدت جماعة الحرس القديم المعارضة للمشاركة في الانتفاضة على اعتبار ان الجماعة لم تجهز لمثل هذه المواجهات، في حين كان يرى ممثلوا الشباب في القيادة انه يجب خوض غمار الأحداث، وكانت حجتهم أن عدم المشاركة الرسمية في الانتفاضة يفقد الجماعة مسوغات بقائها، وأن المشاركة فرصة تاريخية لتكريس ما كانت تدعو اليه في أدبياتها، وان كثير من انصار الجماعة في حال عدم المشاركة سينفضون عنها ويلتحقون بالفصائل الفلسطينية الأخرى، وكان من بين الحضور إلى جانب الشيخ ياسين عبد الفتاح دخان وهو أكبر نواب المجلس التشريعي آنذاك، ومحمد شمعة والدكتور إبراهيم اليازوري وصلاح شحادة والذي أصبح فيما بعد قائداً للجهاز العسكري للحركة والدكتور عبد العزيز الرنتيسي وغيرهم، وفي النهاية تحدث الشيخ أحمد ياسين وحسم الجدل بعد أن تم التصويت لصالح رأي الشباب في المشاركة والإعلان عن اسم الحركة، وتم الاتفاق على تأسيس ذراع المقاومة للجماعة اقترح الرنتيسي أن يطلق عليها اسم (حركة المقاومة الاسلامية) ويرمز لها بالحروف الأولى حماس، وكلف الرنتيسي بصياغة أول بيان للحركة ليعلن عن انطلاقها لتحرير فلسطين [2].

لم يكن مولد الحركة وظهورها من العدم، فقد وظفت الحركة الجديدة امكانية جماعة الأخوان المسلمين التي كانت قوة كبيرة وتنظيم عالمي منظم، ان حركة الاخوان المسلمون كانت بحاجة الى ايجاد صيغة لمشاركتهم في الانتفاضة دون ان يعرضوا حركتهم للخطر، اذ وجدوا

---

(1) صالح النعامي، " مأزق السلطة "، جريدة الشرق الأوسط، ع 15615، في 21 كانون الأول / ديسمبر 2007م . www.archive.aawsat.com.

(2) توفيق يوسف واعي، موسوعة الشهداء الحركة الاسلامية في العصر الحديث، دار التوزيع والنشر الاسلامية، ط 1، (القاهرة، 2006م)، ج 1، ص 120.

أنفسهم أنهم لا يستطيعون الوقوف جانباً وعدم المشاركة في الانتفاضة وأنهم قد بدؤا الـدخول في منافـسة جدية مع فصائل منظمة التحرير، وعليه وجدت حركة الاخوان ان تـشكيل حركـة حـماس جـاء ليـوفر لهـم اطار يتحمل عن طريقه مسؤولية التغير بـالمواقف، فـإن فـشلت الانتفاضـة فـإن الاخـوان سيتنـصلون مـن المسؤولية ويحملون حماس ذلك، وان استمرت الانتفاضة ونجحت فإن بإمكـانهم تـسخير انجـازات حـماس لصالحهم وهو ما حصل فعلاً، وبعد أشهر عدة مـن انطلاقهـا أي (حركـة حـماس)، أَسـست الحركـة ذراعهـا العسكري والذي أطلق عليه المجاهدون الفلسطينيون أثناء الانتفاضة بقيادة الشيخ صلاح شحادة كما اشـير سابقاً، وقد تمكنت الحركة وذراعها الفكري مـن خطـف وقتــل الرقيـب (الاسرائـيلي) آفي ساسـبورتس (Avi Sasportas) في 3 شباط/ فبراير 1989م، والجندي ايلان سـعدون (Ilan Sa'adon) في 3 أيـار/ مـايو 1989م، الا انـه سرعان ما تم ضرب الجناح العسكري مـن قبـل سـلطات الاحـتلال، ثـم شـكلت حـماس جناحهـا العـسكري الحالي كتائب عز الدين القسام في أيار/ مـايو 1990م، وكـان القـرار بـأن لا يـتم الإعـلان عـن علاقـة الحركـة بالكتائب خوفاً من تصفية كوادرها، فظلت الكتائب تقوم بعملياتها وتستهدف العملاء لأكثر مـن عـام مـن دون ان يعرف أحد كتائب القسام هي الذراع العسكري لحماس [1].

من جانب اخر برزت الخلافات في الرؤى ما بين حركة حـماس والمنظمـة منـذ ان أصـدرت حركة حماس بيانها في اب/ اغسطس 1988م الذي اعتبرت فيه أن أرض فلـسطين وقـف اسـلامي لا يجوز للمنظمة ان تفرط فيه، فضلا عن اتخاذها موقف النقد تجاه المنظمة بسبب تبنـي الأخـيرة النهج العلماني في القضية الفلسطينية، لكن كان هناك نقطة التقاء وحيدة بين الطرفين هـي إنهـاء الاحتلال (الاسرائيلي)، الا ان ذلك لم يكن كفـيلاً بعـدم الاحتكـاك والتـصادم بـين الطـرفين بـسبب اختلاف وجهات النظر لا سيما عندما كانت حماس تنفـرد في تبنـي واصـدار قـرار بـالإضراب دون الرجوع إلى القيادة الموحدة للانتفاضة وجعل هذا باب الصراع والانقسام مفتوح ليـصل في بعـض الأحيان إلى الصدام في الشارع الفلسطيني، لتلقي مخاوف الانقسام التاريخية وأثارها بظلالها على

(1) صالح، القضية الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 106؛ النعامي، مأزق السلطة، المصدر السابق، (د. ص).

الشارع الفلسطيني ورغم ذلك بذلت جهوداً لاحتوائها على الرغم من محاولة الاحتلال تصعيدها[1].

خامسا/ الموقف الأمريكي من الانتفاضة:

شرعت الولايات المتحدة الامريكية منذ العام 1975م بتقديم تعهد لـ (اسرائيل) على لسان وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، بعدم الاعتراف أو الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ليشرعه بعد ذلك الكونغرس الأمريكي إلى قانون في عام 1980م ليظل ملزماً لأي رئيس أمريكي فيما بعد، فضلا عن ذلك اشترط القانون لبدء الحوار مع المنظمة بأنه يجب عليها الاعتراف بـ(اسرائيل) وحقها في الوجود، والقبول بقراري مجلس الأمن 242 و 338 واعتبارهما أساس ومنطلق في أي مفاوضات مستقبلية، وكذلك تعلن المنظمة نبذ الارهاب بكل أنواعه سواء أكان فردياً أم جماعياً [2].

كان لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1987م بالغ الأثر على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني، فكان مما سببته تلك الانتفاضة خلق شعور لدى الإدارة الأمريكية بعدم الرضا عن سياستها ليس دفاعاً عن الفلسطينيين، وانما عما تسببه تلك السياسة من تهديد لمصالحها في الشرق الاوسط من جراء الوضع الجديد[3].

لقد برز داخل الإدارة الأمريكية تيار يرى ان الحوار مع المنظمة يمكن ان يستخدم في ممارسة الضغط على قيادتها من أجل دفعها إلى تقديم تنازلات لا سيما فيما يتعلق بإيقاف الانتفاضة، ومن ثم ابعادها شيئاً فشيئاً عن عملية السلام، لذلك فقد كان هناك اتفاق أمريكي (اسرائيلي) على طبيعة ومجريات تلك العملية مستقبلاً [4].

---

(1) الأزعر، المقاومة الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص ص 143- 144.

(2) وحيد عبد، " الحوار الأمريكي الفلسطيني شروط الفاعلية " مجلة المنار، باريس، ع 49، 1989م، ص24.

(3) آمنة إبراهيم معبد، العلاقات الأمريكية الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى اصدار خارطة الطريق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2004م، ص 26.

(4) حسن أبو طالب، "تغيرات البيئة الدولية ومستقبل الصراع العربي- الاسرائيلي" مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع 203، 1990م، ص 85.

جاء هذا التصور الأمريكي منذ بداية الانتفاضة، وأصبح لدى الإدارة الأمريكية تصوراً لما يمكن ان تؤديه الانتفاضة من تأثير على العلاقة الأمريكية مع الدول العربية ذات الثقل السياسي والاقتصادي، وقد يهدد ذلك مصالحها في المنطقة العربية [1].

كان هناك سعي أمريكي دؤوب بغية الحفاظ على امن (اسرائيل) منذ نشوئها والدفاع عنها تجاه المخاطر التي تحدق بها، وما ان انطلقت الانتفاضة حتى عدتها الإدارة الأمريكية من أكبر المخاطر التي تهدد امن (اسرائيل)، اذ ان الانتفاضة قد استنزفت (اسرائيل) عسكرياً واقتصادياً وتراجع عدد المهاجرين اليهود اليها بشكل كبير، فضلا عن انها أبرزت (اسرائيل) إعلامياً بأنها ارهابية عبر الوسائل والأساليب التي اتبعتها في اخماد الانتفاضة[2].

ويظهر ان التحرك الأمريكي لا يكون بصورة جدية وفعالة الا عند حدوث أزمة تهدد وبشكل فعلي امن (اسرائيل)، في حين اذا كان الدور المسيطر لـ (اسرائيل) على الموقف العام فإن الإدارة الأمريكية تتصرف كأن شيئاً لم يحدث، فمع اندلاع حرب تشرين الأول/ اكتوبر 1973م بادر كيسنجر وقتها إلى القيام برحلاته المكوكية [3] من أجل احتواء الموقف العربي الذي هدد فعلاً أمن (اسرائيل) واقتصاد الولايات المتحدة عندما رفع العرب شعار النفط سلاح في المعركة[4]، والدور نفسه لعبه وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز (Gorge Sultez) مع

---

(1) أحمد سعيد نوفل واخرون، القضية الفلسطينية في أربعين عاماً، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1988م)، ص ص 423- 424.

(2) طوالبه، الانتفاضة سنة ...، المصدر السابق، ص 73.

(3) بلغ عدد الجولات التي قام بها كيسنجر في المنطقة العربية عشر جولات ابتداءً من يوم 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973 ولغاية 1 أيلول/ سبتمبر 1975م، ولكون أن السمة الغالبة على هذه الجولات هو التنقل السريع بين العواصم العربية التي يقصدها في جولاته فضلا عن (اسرائيل)، فقد أطلق على تلك الجولات الدبلوماسية صفة المكوكية، للمزيد ينظر، شريف جويد العلوان ـ تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي- الصهيوني، دار واسط للنشر، (بغداد، 1982م)، ص 72.

(4) حرصت الولايات المتحدة منذ الأسبوع الأول لحرب 1973م على تجنب أي ضغط عربي، لكن بإعلانها تعويض خسارة (اسرائيل) العسكرية أقدمت على مخاطرة كبيرة، فمنذ 13 تشرين الأول/ أكتوبرأخذت التحذيرات العربية لاسيما من مصر والسعودية تتوالى على وزارة الخارجية الأمريكية من مغبة دعم (اسرائيل) عسكرياً، وفي 17 تشرين الأول/ أكتوبر عقد وزراء النفط العرب مؤتمراً طارئاً للبحث في استخدام النفط العربي كسلاح في المعركة، وقد شارك في المؤتمر وزراء نفط عشر دول عربية من ضمنها العراق

انطلاق الانتفاضة التي هددت أمن واقتصاد (اسرائيل)، فبدأ بالتحرك هو ومساعديه تجاه الدول العربية من أجل الضغط على المنظمة في سبيل ايقاف وتطويق الانتفاضة.

وفي سياق متصل حاولت الإدارة الأمريكية ايجاد حل لا يدخل في اطار الحل الشامل للمشكلة الفلسطينية، بل هو حل جزئي لتطويق واجهاض الانتفاضة كما قال شولتز "اننا يجب البحث عن مضمون ما يمكن ان نفعله الآن لمعالجة الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة"[1]، وقد أشارت مصادر أمريكية بأن التحرك الأمريكي جاء بطلب من أصدقاء أمريكا من العرب (مصر، السعودية، الأردن) قبل أن تخلق الانتفاضة حقائق جديدة على الأرض تضر بمصالح واشنطن وحلفائها في المنطقة العربية[2].

وفي هذا الصدد قررت الإدارة الأمريكية ارسال وزير خارجيتها شولتز في زيارة رسمية إلى المنطقة العربية، وقد زارها في المدة ما بين شباط/ فبراير إلى حزيران/ يونيو 1988م أربع مرات متتالية وصفت بأنها مكوكية بغية الاطلاع على الأوضاع في المنطقة عن كثب، وقبل الزيارة أطلق شولتز أواخر شباط/ فبراير 1988م مبادر للسلام قال فيها: " ان أساس المفاوضات هو قراري مجلس الأمن 242 و338 بكل بنودها، ويجب أن تبدأ المفاوضات بين (اسرائيل) والوفد الفلسطيني- الأردني المشترك بترتيبات في الأراضي المحتلة لتحديد فترة انتقالية يتم انجازها في غضون ستة أشهر، وبعد ستة أشهر من المفاوضات تبدأ المرحلة النهائية للمفاوضات[3].

والسعودية والكويت وليبيا ...، وأوصى المجتمعون بخفض الانتاج بنسبة 5% لكل دولة من انتاج شهر أيلول لعام 1973م، كما تم الاتفاق على وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا بسبب دعمهما لـ(اسرائيل) عن طريق السماح للجسر الجوي الأمريكي- (الاسرائيلي) بالمرور في أجوائها ابان حرب عام 1973م، للمزيد ينظر، عودة ابو ردينة، " سلاح النفط من الشعار إلى الواقع "، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع 41- 42، 1975م، ص 231.

(1) مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر، المصدر السابق، ص 445.

(2) المصدر نفسه، ص 452.

(3) Bar- on Mordechai , " Israeli reactions to the Palestinian uprising " , Journal of Palestine studies , Vol , 17 , No 4 , 1988 .p. 56.

من جانب اخر حاول شولتز أن يلتقي يوم 26 شباط/ فبراير 1988م بعدد من الشخصيات مـن أبنـاء الضفة الغربية في محاولة أمريكية وبضغط من (اسرائيل) لإبعاد منظمـة التحريـرعن الـساحة الفلـسطينية وايجاد قيادة بديلـة عنهـا داخـل الأراضي الفلـسطينية للمفاوضـات مـع (اسرائيـل)، لـذلك اتـصل القنـصل الأمريكي بعدد من الشخصيات الفلسطينية وأبلغها برغبـة الـوزير الأمـريكي باللقـاء بهـا، وكالعـادة اتـصلت هذه الشخصيات بقيادة المنظمة في تونس وابلغتها بالموقف[1].

رفـضت الشخـصيات الفلـسطينية تلبيـة الـدعوة نـزولاً عنـد تعلـيمات المنظمـة، وكـان الـزعماء الفلسطينيون يريدون أن يجتمع شولتز مع مجموعة تضم متحدثين باسمهم مـن الخـارج أي مـن المنظمـة وان يكون الاجتماع في عمان او القاهرة وليس القدس، وعن هذه الـدعوة قـال حنـا سـنيورة رئـيس تحريـر جريدة الفجر وأحد القيادات المدعوة للاجـتماع: " يجـب أن يكـون لـدينا وفـد يعكـس التكـوين الحقيقـي للشعب الفلسطيني "، كذلك أكدت المنظمة على لسان المتحدث الرسمي لهـا يـاسر عبدربـه بأنـه لـن يـتم عقد لقاء بين شولتز والفلسطينيين طالما لا تعـترف واشـنطن بالمنظمـة، وفي حـال اعـتراف الإدارة الأمريكيـة بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فإن المنظمة ستعين حينها وفداً ينـاقش كافـة القـضايا مع واشنطن[2].

ويبدو أن منظمة التحرير وجهت وأصدرت تعليمات إلى القيادات الفلـسطينية بمنـع الاجـتماع مـع شولتز، ومن جانب اخر نادت بتصعيد أعمال الانتفاضة أثناء زيارة شولتز إلى المنطقة من أجل وضـع الإدارة الأمريكية أمام الأمر الواقع بضرورة التعامل مع المنظمة والتأكيد على أنه لا يوجد بديل عنهـا لا في الـداخل الفلسطيني أو في الخارج.

قضت خطة شولتز إلى عقد محادثات مباشرة بين العرب و (اسرائيل) وإعطاء حكـم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقيام بمفاوضات متشابكة (interlocking) تستهدف تسوية اقليمية دائمة، ورغم أن شولتز حاول أثناء جولته في المنطقة ان يغـير مـن لهجتـــه ويتحـــدث عـــن صراع بـــين قـــوميتين (فلـــسطينية ويهوديـــة)، الاَّ أن جـــوهر

(1) جريدة الرأي العام الكويتية، " المنظمة تحدد 14 شرطاً لوقف الانتفاضة"، الكويت، ع 8684، في 30 تموز/ يوليو 1988م.
(2) مجلة آخر ساعة، " مهمة شولتز الصعبة "، القاهرة، ع 2784، في 2 مارس/ آذار 1988 م.

موقفه المستمد من جوهر السياسة الأمريكية لم يتغير، وهو رفض الدولة الفلسطينية المستقلة التي وصفها بأنها أمر غير ممكن وغير عملي بل يؤدي إلى الاحباط والتوتر، ورفض أيضا حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ورفض التعامل والاعتراف بالمنظمة، ورفض انسحاب (اسرائيل) إلى حدود عام 1967م [1].

كما انَّ الهدف الحقيقي للمهمة الأمريكية هو نزع فتيل الوضع على الأرض والامساك بقوة الدفع التي خلقتها الانتفاضة من أجل استباق عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي قبل وقوعه في منطقةٍ تعدها الولايات المتحدة مركزاً للصراع فضلا عن ذلك رأت إدارة ريغان في الانتفاضة تهديداً سياسياً لهيمنتها في المنطقة [2].

ان ضغط الانتفاضة الذي أحرج موقف الإدارة الأمريكية الرافض للاعتراف بالمنظمة ورغبتها بعقد مؤتمر دولي للسلام يشارك فيه الفلسطينيون ضمن وفد أردني مشترك كان الشرط الأمريكي الأساس للوفد الفلسطيني بأن يكون من فلسطينيي الداخل، لكن ما لبث أن تلاشى هذا الشرط حينما عقد شولتز اجتماع مع عضوي المجلس الفلسطيني إدوارد سعيد وإبراهيم أبو اللغد، هذا اللقاء جعل شولتز يدرك بمركزية التمثيل الفلسطيني والاعتراف بشرعية المؤسسة الفلسطينية وبوحدة الفلسطينيين في الداخل والخارج ومن ثمَّ فهو اعتراف وان لم يكن ضمنياً بمنظمة التحرير[3].

مع استمرار الانتفاضة حدث تطوران هامان أسهما ولحد ما بإعطاء زخم وبروز القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، الحدث الأول تمثل بإعلان الأردن فك الارتباط بالضفة الغربية يوم 13 تموز/ يوليو 1988م، سبق ذلك الغاء الأردن خطة التنمية الخمسية للضفة الغربية ثم حل برلمان الضفتين وفك الروابط القانونية والادارية بين الأردن والضفة الغربية، وفسر الأردن

---

(1) سناء السعيد، " هل يأتي شولتز للمرة الثالثة إلى المنطقة"، مجلة المصور، القاهرة، ع 3309، في 11 مارس / آذار 1988 م.
(2) نصير عازوري، " خطة شولتز أسوأ من الكامب ومن مبادرة ريغان"، جريدة الوطن الكويتية، الكويت، ع4719، في 10 نيسان / أبريل 1988م.
(3) هشام ملحم، " لعبة الضغوط في جولة شولتز "، مجلة اليوم السابع، فرنسا، ع 205، في 11 نيسان/ أبريل 1988م.

ذلك بأن القرار جاء تماشياً مع رغبة منظمة التحرير في ابراز الهوية الفلسطينية، فضلاً عن تأكيد الأردن الالتزام بقرارات القمم العربية التي كانت تدعو إلى الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني [1].

من الملاحظ ان قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية جاء تماشياً مع القمة العربية الذي عُقد في الجزائر عام 1988م الذي أكد فيه المجتمعون من القادة العرب على دعم الشعب الفلسطيني في انتفاضته ودعم منظمة التحرير سياسياً ومادياً، الامر الذي اضطر الأردن الى اعادة ترتيب أوراقه والنظر الى القضية الفلسطينية نظرة جدية تستند الى واقع جديد تمثل في بروز منظمة التحرير على الساحة العربية وبشكل قوي.

الحدث الثاني والمهم: تمثل بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في تشرين الأول/ اكتوبر 1988م عن قيام الدولة الفلسطينية والموافقة على قبول قراري مجلس الأمن 242 و338 بوصفهما أساساً لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام، كل ذلك أسهم في اعطاء دعم معنوي لاستمرار الانتفاضة داخل الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن ان إعلان المنظمة بالموافقة على قراري مجلس الأمن عُدَّ نقطة تحول في العلاقة ما بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير على الرغم من معارضة وعدم اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية التي أعلن عنها[2].

كان جورج شولتز على يقين بأن المنظمة سوف تستوفي كل الشروط الأمريكية المطروحة عاجلاً أم أجلاً، لكنه لم يرغب في تسهيل الأمور عليها فقد اتخذت وزارة الخارجية الأمريكية في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988م بعدم منح ياسر عرفات تأشيرة دخول إلى أراضيها لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والتي خصصت من ضمن جدول أعمالها مناقشة التطورات في الأراضي الفلسطينية لا سيما الانتفاضة، ولم يتدخل الرئيس الأمريكي ريغان بقرار وزارة الخارجية الذي نفذه شولتز رغم معارضة مستشاريه له[3].

---

(1) مجلة المنار، " ماذا بعد قرارات الأردن الأخيرة "، باريس، ع 45، 1988م، ص 12.

(2) قحطان عدنان أحمد الجبوري، المسار الأردني في تسوية القضية الفلسطينية (1991- 2003م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2005م، ص 145.

(3) معبد، العلاقات الأمريكية الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 34.

أدت كل من مصر والمملكة العربية السعودية فضلاً عن دولة السويد دوراً في الوساطة والسماح لياسر عرفات بدخول الأراضي الأمريكية، وهو ما مكن منظمة التحرير بالظهور على المسرح الدولي، إذ تمكن ياسر عرفات ولأول مرة من تمثيل فلسطين والقاء كلمته في مقر الأمم المتحدة، كان هناك تلميح من عرفات بصورة غير مباشرة بالموافقة على شروط الولايات المتحدة الثلاث، وفي صباح يوم 4 كانون الأول/ ديسمبر 1988م أدلى عرفات بتصريح صحفي أشار فيه على حق كافة الدول المعنية بالصراع في الشرق الأوسط في العيش والوجود بسلام آمن، ومن ضمنهم دولة فلسطين و(اسرائيل) وغيرهما من الدول المجاورة ووفق القرارين 242 و338، أما عن الارهاب فإن المنظمة تنبذ وبشكل مطلق أشكال الارهاب كافة بما في ذلك ارهاب الأفراد والجماعات والدول، وبعد هذا التصريح لم يعد بمقدور الإدارة الأمريكية أن تتحفظ على الموقف الفلسطيني أو تتذرع بأي ذريعة لبدء الحوار مع المنظمة[1].

ومن جانبه بادر وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز مساء يوم 22 من الشهر نفسه إلى الترحيب بالخطوة التي اتخذتها منظمة التحرير فأعلنت الولايات المتحدة استعدادها للحوار مع ممثل المنظمة وان يتولى السفير الأمريكي في تونس روبرت بليترو (Robert Beltro) مهمة الاتصال بالمنظمة، فيما خول الرئيس الأمريكي ريغان وزير الخارجية شولتز بمتابعة التطورات والاتصالات مع المنظمة وعدها خطوة مهمة في عملية السلام[2].

كانت ردة الفعل (الاسرائيلية) تجاه التحرك الأمريكي سلبية، اذ اتهم إسحق شامير ووزير خارجيته موشيه آرنز (Moshe Arnz) ووزير الخارجية الامريكية جورج شولتز بأنه كان يلعب من تحت الطاولة، لذلك حذر شامير شولتز في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 1988م بأنه ستكون هناك مصاعب جمة في علاقات (اسرائيل) مع الولايات المتحدة اذا ما تحركت الخارجية الامريكية لفتح حوار مع منظمة التحرير، ولم يكن لدى شامير وارنز اهتماماً بالتسوية

(1) مظهر خزعل فيصل، دور الولايات المتحدة في التسوية العربية- الاسرائيلية منذ عام 1991م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004م، ص 65.

(2) مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر ....، المصدر السابق، ص 469.

الإقليمية مع الفلسطينيين سواء تحت مظلة القرار 242 او مشروع ريغان او مبادرة شولتز[1].

كان جورج بوش (Bush Georg. H. W)[2] نائب الرئيس الامريكي يراقب مغامرة وزارة الخارجية مع منظمة التحرير عن كثب، وما أن اقترب من الاستحقاق الرئاسي في انتخابات عام 1988م حتى علق على مبادرة شولتز في تلك الأيام بأنه مع حوار المنظمة قلباً وقالباً[3].

مع تولي الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جورج بوش الأب (1989- 1993م) أقدم رئيس الوزراء (الاسرائيلي) إسحق شامير على الإعلان في 14 أيار/ مايو 1989م عن خطة للسلام تقوم على منح الحكم الذاتي والاستقلال الاداري للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ويتمثل ذلك في اجراء انتخابات للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في مدة أمدها عام ومن ثم اختيار مفاوضين من فلسطيني الداخل يتفاوضون مع (اسرائيل) حول وضع مؤقت للأراضي الفلسطينية على أن تبدأ تسوية نهائية للقضية الفلسطينية بعد فترة انتقالية تتراوح ما بين 3- 5 سنوات [4].

وفي 6 كانون الأول/ ديسمبر 1989م أعلن وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر (Jims Biker)[5] عن مبادرة تتألف من خمس نقاط أطلق عليها خطة بيكر، من أبرز ما جاء فيها اقامة

---

(1) دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945م، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، ط 1، (القاهرة، 2009م)، ص 488.

(2) جورج هربرت ووكر بوش: ولد عام 1924م الرئيس الأمريكي الحادي والاربعين، تولى الرئاسة بعد ريغان ولفترة واحدة من 1989- 1993م، تولى رئاسة المخابرات المركزية الأمريكية ثم أصبح نائباً للرئيس قبل انتخابه، اختلفت نزعته وميوله نحو (اسرائيل) عن سلفه ريغان، عمل على ازالة خطر العراق على (اسرائيل) وقاد دول التحالف لإخراج العراق من الكويت في حرب الخليج الثانية عام 1991م، ولم يتورع عن ضرب بغداد بالصواريخ قبل ساعات من انتهاء ولايته عام 1992م، للمزيد ينظر، شريف، الشرق الأوسط ...، المصدر السابق، ص 455.

(3) ليتل، الاستشراق الأمريكي ...، المصدر السابق، ص 489.

(4) جورج قرم، انفجارات المشرق من تأميم السويس إلى غزو العراق (1956- 2003)، ترجمة نسيب عون، دار الفارابي للنشر، (د.م، د. ت)، ص 464.

(5) جيمس أديسون بيكر الثالث، ولد في 28 نيسان / أبريل 1930م، دبلوماسي وسياسي أمريكي وعضو في الحزب الجمهوري، شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد ريغان، عمل وزيراً للخارجية في عهده

حوار بين وفد فلسطيني ووفد (اسرائيلي) في القاهرة والتي سيقع على عاتقها وحدها مهمة التوفيق والاستشارة بين الطرفين، وان يستجيب أعضاء الوفد الفلسطيني لمطالب (الاسرائيليين)، وللفلسطينيين الحرية في التعبير عن رأيهم فيما يتعلق بالانتخابات والمفاوضات التي ستشارك فيها (اسرائيل) استناداً إلى خطة شامير[1] السالفة الذكر.

وفي مستهل عقد التسعينيات حدثت تطورات اقليمية ودولية كان لها الاثر الكبير على القضية الفلسطينية، ناهيك عن تطور الأوضاع على الساحة الفلسطينية سواء في الداخل الفلسطيني أو في الخارج، وهو ما أثر سلباً على القضية الفلسطينية وعزز الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني.

للمدة 1985- 1988م، ووزير خارجية في عهد بوش الاب 1989- 1993م، في اذار / مارس 1997م عين مبعوثاً خاصاً إلى الصحراء الغربية المتنازع عليها بين الجزائر والمغرب، للمزيد ينظر،www.wikipdia.org.

(1) مجلة المنار، " السلام المراوغ النقاط العشر والهدف الوحيد "، باريس، ع 58، 1989م، ص 11؛ مجلة شؤون فلسطينية، " اشتراطات على خطة بيكر "، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع 202، 1990م، ص ص 120- 121.

المبحث الثالث

المفاوضات والاتفاقات الفلسطينية- الاسرائيلية وأثرها على الواقع الفلسطيني

أولاً/ المفاوضات والاتفاقات الفلسطينية- الاسرائيلية 1990- 2000م:

مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي برزت أحداث ومتغيرات اقليمية ودولية كان لها تـأثير مباشر على القضية الفلسطينية، كان مـن أبرزهـا الاجتيـاح العراقـي للكويـت في 2 آب/ اغـسطس 1990م[(1)]، وانهيار الاتحـاد الـسوفيتي والكتلـة الـشرقية في عـام 1991م[(2)]، الأمـر الـذي جعـل الولايـات المتحـدة تنفـرد بالسيطرة على إدارة الأزمات والصراعات الدولية والاقليمية لا سيما في منطقة الشرق الأوسط ومنها القـضية الفلسطينية بما ينسجم مع مصالحها الحيوية ويخدم (اسرائيل) بالدرجة الأولى [(3)].

لقد انعكست أحداث أزمة الخليج عام 1990م على اسـتمرار الانتفاضـة الفلـسطينية التـي انـدلعت عام 1987م، فقد انشغل العالم أجمع بذلك الحدث وأخذت أخبار الانتفاضة تبتعد شيئاً فشيئاً عـن القنـوات التلفزيونية والصحف العربية والعالمية بعد ان كانت تتصدر نشرات الأخبار، فـضلاً عـن أن أحـداث الأزمـة أثرت على العلاقات الأمريكية الفلسطينية التي شهدت انفراجـاً منـذ العـام 1989م، اذ انتهـى الحـديث عـن حوار فلسطيني أمريكي أو عن مفاوضـات فلسطينية- (اسرائيلية) برعاية أمريكية والتـي كـان هنـاك تـصور لانطلاقها لولا أحداث أزمة الخليج[(4)].

(1) عبد الآله بلقزيز، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد، دار الطليعة، ط1، (بيروت، 1993م)، ص ص20- 25.

(2)Marco.A. Gandsegui. Jr and Christopher.I. clement, " Is the soviet collapse Dragging the united states down ", Latin American perspectives , Vol. 34 , No. 6 , 2007 , p. 150 .

(3) محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرهـا عـلى الأمـن القـومي العـربي، مكتـبـة مدبـولي، ط1، (القـاهرة، 2004م)، ص 62.

(4)Maha Azzam , " The culf crisis perceptions in the Muslim word " , International Affaris , Vol. 67 , no. 3 , 1991 , p. 474.

جاء هذا التغير في الموقف الأمريكي تجاه منظمة التحرير بسبب موقف الأخيرة من الأزمة، اذ ان المنظمة توسطت لحل الأزمة وفُسر لقاء ياسر عرفات مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين بأنه موقف مؤيد للعراق، الأمر الذي أدى إلى توتر علاقة المنظمة مع دول الخليج وباقي الدول العربية الرافضة لاجتياح الكويت(1).

كما حاولت وسائل اعلام أمريكية تشويه صورة المنظمة بموقفها من الأزمة، وكان بدعم من اللوبي اليهودي في أمريكا من أجل عزل المنظمة شيئاً فشيئاً والضغط عليها واستدراجها من أجل تقديم المزيد من التنازلات والموافقة على الشروط الأمريكية و(الاسرائيلية) للدخول في المفاوضات (2) وهو ما حصل فعلاً.

بعد انتهاء أزمة الخليج وجدت المنظمة نفسها في عزلة تامة عربياً ودولياً، بسبب الهجمة الشرسة التي شنت ضدها وضد عرفات شخصياً، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية وتكريساً لحالة الضغط على المنظمة وعرفات إلى التصريح بأن مشاركة المنظمة بقيادتها الحالية بالمفاوضات المستقبلية أمر صعب للغاية تقبله (3).

من جانب اخر انعكس الضغط على المنظمة وموقفها الضعيف في مواجهة الأزمة التي تمثلت بطرد دول الخليج لأكثر من 400 الف مواطن فلسطيني كانوا يعملون في مختلف القطاعات ويشكلون رافداً اقتصادياً مهماً للشعب الفلسطيني في الداخل، هذا النزوح والطرد لا يقل بؤساً عما جرى أثناء الحروب العربية (الاسرائيلية) 1948-1967م من طرد وتشريد للفلسطينيين، وهو ما جعل المنظمة عاجزة عن ايجاد حل لمشكلة هؤلاء الذين اضطروا للعودة إلى فلسطين أو الأردن مما شكل عبئاً اضافياً على الواقع الاقتصادي الفلسطيني المتدهور في ظل الانتفاضة وأزمة الخليج(4).

---

(1) سعيد زحلان روزماي، فلسطين ودول الخليج العلاقات الفعلية، ترجمة عمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2011م)، ص 156.

(2) زياد أبو عمر، " الموقف في الأراضي المحتلة"، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الاسلام والعالم، فلوريدا، ع2، 1992م، ص ص 86- 88.

(3) داؤد كتاب، " لم الشمل العربي ودعم الانتفاضة "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 61، 1991م، ص ص 96- 97.

(4) شفيق الحوت، " أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 14، 1996م، ص 32.

كان التعامل الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية بعد أزمة الخليج هو المبادرة في تحريك عملية السلام، فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى أعلن بوش الأب يوم 6 اذار/ مارس 1991م وفي خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي عن مبادرة لتسوية القضية الفلسطينية تستند على مبدأ الأرض مقابل السلام، وقال أيضا " ان السلام المطلوب اقامته لا بد ان يستند على قراري مجلس الأمن 242 و 338 وان بلورة هذا المبدأ يجب أن يتيح لإسرائيل الأمن والاعتراف بها، وان يتيح للفلسطينيين الحقوق السياسية المشروعة وآن الأوان لتطبيق ذلك ومن قبل جميع الاطراف " [1].

أصبح لدى عدد من قادة الدول العربية وتحديداً السعودية ودول الخليج ومصر قناعة بأن السياسة الأمريكية في عهد بوش الاب بدأت تخرج عن قاعدتها التقليدية المؤيدة لـ (اسرائيل) في تلك الفترة، فضلاً عن مطالبته الكونغرس تأجيل النظر بمسألة القرض الذي طلبته (اسرائيل) والبالغ عشرة مليارات دولار مدة 120 يوما من أجل الضغط على (اسرائيل) ودفعها للقبول بالمبادرة الأمريكية والدخول في مفاوضات مع الاطراف العربية، علماً ان (اسرائيل) كانت ترفض أي مبادرة تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام والدعوة لتطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338 [2].

لم يكن أمام المنظمة بسبب موقفها الذي اتسم بالضعف والعزلة بعد أزمة الخليج، الا الإعلان يوم 8 اذار/ مارس 1991م بالموافقة على المبادرة الأمريكية والترحيب بها، وجاء موقف المنظمة هذا للخروج من العزلة العربية والدولية ولمواجهة التحدي الأبرز في الأراضي الفلسطينية والذي تمثل بقيام (اسرائيل) ببناء المزيد من الوحدات الاستيطانية ومصادرة المزيد من الأراضي لاستيعاب المهاجرين من اليهود السوفييت الذين بدأت أعدادهم تزداد بالهجرة إلى فلسطين [3].

---

(1)Careol Migdalovitz , The Middle East peace Talks , Foreign Affairs , Defense and Trade Division , the Library of congress , 2006 , p. 2.

(2) مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، ط 2، (القاهرة، 2002م)، ص 714.

(3)Azzam , The culf crisis … , op. cit , p. 435.

بعد طرح المبادرة الأمريكية بدأ وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر جولاته المكوكية، ففي الفترة ما بين اذار/ مارس وتشرين الأول/ اكتوبر 1991م قام بيكر بثماني جولات مكوكية إلى المنطقة العربية، وكان الجديد في السياسة الأمريكية هو الموافقة على اشراك فلسطيني الداخل في المفاوضات، بعد أن كان هناك رفض أمريكي لأي مشاركة فلسطينية سواء من الداخل أو من الخارج، والمقصود هنا منظمة التحرير، وعدت هذه الخطوة تحولاً نوعياً في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية [(1)].

أ- مؤتمر مدريد:

طرح بيكر فكرة عقد مؤتمر دولي يضم الدول العربية و (اسرائيل) فضلا عن الفلسطينيين، وحصل على موافقة الأطراف العربية لفكرة عقد المؤتمر لكنه جوبه برفض (اسرائيل) لعقده تحت اشراف الأمم المتحدة في جنيف، فكان على الأمريكان التفكير في مكان بديل وجرى الاتفاق مع جميع الاطراف على عقده يوم 30 تشرين الأول/ اكتوبر 1991م والذي عرف بمؤتمر مدريد للسلام بعد ما تم اختيار مدريد مكاناً لعقده [(2)].

---

(1) سعيد جميل تمراز، أثر المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية على الوحدة الوطنية الفلسطينية2015- 1991، دراسة مقدمة ضمن التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو، المؤتمر العلمي الثامن لكلية الآداب، الجامعة الاسلامية، (غزة، 2016م)، ص 242؛ حوات، مفهوم الشرق أوسطية ...، المصدر السابق، ص 317.

(2) كان هناك أماكن عدة لعقد المؤتمر منها سويسرا لكن الأمريكان كانوا يدركون مدى تحسس (اسرائيل) الرافضة لعقد أي مؤتمر لبحث القضية الفلسطينية تحت اشراف الأمم المتحدة، واقترحت لاهاي لعقد المؤتمر لكن السوريين رفضوا ذلك لعدم وجود سفارة لهم هناك بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية على خلفية فرض عقوبات على سوريا عام 1989م، كانت هولندا مؤيدة لها، واقترحت روما وفلورنسا والبندقية ولشبونة ومدريد كأماكن لعقد المؤتمر، فحصل اجماع على اختيار مدريد نظراً لما تتمتع به اسبانيا من علاقات جيدة مع العرب و (اسرائيل) ومنظمة التحرير، فضلاً عن ان الاختيار جاء لتذكير العرب واليهود بالمحنة التي عاشوها سوية قبل 500 عام، عندما تعرضوا للاضطهاد والقتل بعد سقوط غرناطة 1492م، للمزيد ينظر، محمد أحمد خلف الجبوري، الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي- الاسرائيلي 1991- 2000م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2012م، ص ص 70- 71.

وجهت الإدارة الأمريكية الدعوات إلى الأطراف العربية، من ضمنهم الفلسطينيون الذين وافقوا على حضور المؤتمر، لكن الإدارة الأمريكية و(اسرائيل) رفضتا ان يكون الوفد الفلسطيني مستقلاً وإنما ضمن الوفد الأردني[1].

من الملاحظ ان اصرار الولايات المتحدة الأمريكية و(اسرائيل) على ان يكون الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني هو لزيادة الضغط على المنظمة من أجل تقديم المزيد من التنازلات بعد أن اتبعت تجاهها سياسة العزلة بسبب موقفها من أزمة الخليج، ولم يعد بإمكانها امتلاك سند قانوني أو سياسي لتفرض رؤيتها على عملية السلام في ظل المعطيات الجديدة، وبالتالي فإنها وافقت على اشراك فلسطينيي الداخل ضمن الوفد الأردني للمفاوضات مع (اسرائيل).

لذلك يمكن القول ان اصرار الإدارة الأمريكية على عدم استقلالية الوفد الفلسطيني هو لنزع الشرعية عنه وعدم اعطائه أي مسوغ قانوني للاعتراف بالفلسطينيين كوفد مستقل يمنحون جوازات سفر دبلوماسية فلسطينية أسوة بباقي أعضاء الوفود الأخرى المشاركة في المؤتمر، لأن الموافقة تعني اعتراف ضمني بالدولة الفلسطينية واعطائها صفة دولة لحضور المؤتمر وهو ما كانت ترفضه (اسرائيل) بشكل مطلق وترفضه الولايات المتحدة أيضا.

من جانب اخر وجهت الإدارة الأمريكية رسالة تطمينات للفلسطينيين وضحت فيها الاعتبار الذي يجب ان يبنى عليه تطبيق القرارين 242 و338، وبأن هناك املا لدى الفلسطينيين لتحقيق أهدافهم وانه يجب ان يكون هناك نهاية للاحتلال ولا يمكن تحقيق ذلك، إلاّ عبر مفاوضات جادة وصادقة، كما يجب على الفلسطينيين و(الاسرائيليين) ان يبنوا علاقة تقوم على أساس التبادل فيما بينهم وباحترام كل منهما الآخر في مجال الأمن والحقوق السياسية والهوية[2].

كذلك أكدت الإدارة الأمريكية انها لا تسعى إلى تحديد من يتحدث باسم الفلسطينيين، والأهم يجب ان تكون هناك مفاوضات يشترك فيها الفلسطينيون مباشرة، ليوفر ذلك طريقاً لنيل

(1) مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية ...، المصدر السابق، ص 325.

(2) ممدوح نوفل، الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الاسرائيلي " مدريد- واشنطن "، دار الشروق للنشر والتوزيع، (عمان، 1996م)، ص ص 54- 55.

الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد وجدت أيضا ان اشراك الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني من أفضل السبل لتحقيق تلك الغاية، وان الفلسطينيين هم وحدهم من يستطيعون اختيار أعضاء الوفد ويجب أن يكونوا من فلسطينيي الداخل ويوافقون على التفاوض مع (اسرائيل) ومستعدين للعيش بسلام معها، كما وضحت الادارة الامريكية بأن للفلسطينيين الحق بإلقاء كلمتهم في المؤتمر[1].

وعليه شارك الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني وكان عدد اعضائه 15 عضواً برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي، وأثناء انعقاد جلسات المؤتمر أشار الوفد الفلسطيني في كلمته إلى ضرورة أن يكون هناك تعايشا جنبا إلى جنب ما بين الفلسطينيين و (الاسرائيليين) باقتسام الأرض وفق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ومنها قرار التقسيم لعام 1947م، والذي رُفض في حينه من قبل العرب، كما طالب الوفد بضرورة اشراك جميع الفلسطينيين سواء في داخل الأراضي المحتلة أو خارجها في المفاوضات، وطالب بدولة فلسطينية عاصمتها القدس[2].

من الملاحظ أن العرب بصورة عامة والفلسطينيون بصورة خاصة كان لديهم اعتراض على أي قرار يصدر سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من مجلس الأمن الدولي بدءاً من قرار التقسيم عام 1947م وما تلاه من قرارات لكن ما يلبثوا بعد مدة ينادون بتطبيقها والموافقة عليها ولكن بعد فوات الأوان، فـ (اسرائيل) تنتهج استراتيجية التقدم لا التراجع نحو القرارات التي مضت على عكس العرب الذين يريدون الرجوع إلى تلك القرارات دون ان يتقدموا خطوة واحدة إلى الامام، وغالبا ما ترفض (اسرائيل) مطالب العرب عموماً.

مع انتهاء مؤتمر مدريد كان هناك اتفاق على اجراء مفاوضات متعددة الأطراف ما بين (اسرائيل) والأطراف العربية المعنية بالصراع العربي- (الاسرائيلي) التي اتفق على عقدها في واشنطن للمدة من 10- 18 كانون الأول/ ديسمبر 1991م، ومن ضمنها المفاوضات على المسار

---

(1) كينث. و. ستاين واخرون، " عملية صنع السلام بين العرب واسرائيل "، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 2، ع 8، خريف 1991م، ص 58- 59.

(2) رضوان زيادة، السلام الداني المفاوضات السورية الاسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2005م)، ص 281.

الفلسطيني- (الاسرائيلي)، والتي لم يكن لها نتيجة سوى بحث استقلالية الوفد الفلسطيني عن الوفد الأردني، إذ أصرَّ الفلسطينيون على ذلك مستندين في ذلك على رسالة الدعوة التي وجهتها الإدارة الأمريكية لهم، في حين أن (الاسرائيليين) كانوا رافضين لاستقلالية الوفد ومحاولة تهميشه ونزع الاستقلالية عنه بكل السبل ودفعه للخروج من المفاوضات ومغادرتها وافشالها، ولخص إسحق شامير ذلك بقوله: "اذا قبلنا التفاوض مع الفلسطينيين بغرفة مستقلة فغداً يطالبون ببناية وبعدها بدولة مستقلة، وقيام دولة مستقلة غرب نهر الأردن خطراً على أمن (اسرائيل) وتهديد لوجودها"[1].

عُقدت أول جلسة مفاوضات فلسطينية- (اسرائيلية) وبصورة مستقلة عن الوفد الأردني يوم 13 كانون الثاني/ يناير 1992م، وفيها طالب الوفد الفلسطيني بتطبيق صيغة الحكم الذاتي الذي ورد في اتفاقية كامب ديفيد 1978م بكل ملاحقها، فضلاً عن تطبيق القرار 181 الخاص باللاجئين والقرارين 242 و338 وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني [2].

كان لمنظمة التحرير رؤية استراتيجية تتعلق بطبيعة سياسة الأحزاب (الاسرائيلية) التي تقود الحكم ومنها حزب الليكود وما يضمه من يمين متطرف وحزب العمل (الاسرائيلي) الذي كان يرفع شعارات عدم ضرورة الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية، وكان للمنظمة دور غير مباشر في التأثير على نتائج الانتخابات (الاسرائيلية) عن طريق اتصالها بعرب 1948م وحثهم على التصويت لصالح حزب العمل في الانتخابات (الاسرائيلية) التي جرت يوم 22 حزيران/ يونيو 1992م، فضلاً عن انه هناك اشارات إلى اتصالات جرت ما بين حزب العمل والمنظمة طالبت الأخيرة بوقوف الاعمال العسكرية التي تستهدف المدنيين من أجل عدم اعطاء فرصة لإسحق شامير وحزبه للفوز بالانتخابات، كما جرت المطالبة بتعطيل المفاوضات على المسارات العربية و(الاسرائيلية) كافة، وعدم تحقيق تقدم بها للحيلولة دون اعطاء فرصة لشامير بتحقيق تقدم والفوز بالانتخابات، وعلى هذا الأساس فاز حزب العمل بزعامة إسحق رابين بالانتخابات،

---

(1) ممدوح نوفل، " الترابط بين قيام الدولة الفلسطينية وأمن اسرائيل "، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ع 21، 1999م، ص 22.

(2) واصف منصور، " بعد عام على مؤتمر مدريد أين نحن من السلام "، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ع 99، 1992م، ص ص 11- 12.

الأمر الذي أعطى للمنظمة دافعاً واملاً في تحقيق تقدم بالمفاوضات والوصول إلى تفاهمات مع الحكومة الجديدة[1].

حاولت الإدارة الأمريكية متمثلة بالرئيس بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر الحصول على نتائج متقدمة في المفاوضات الفلسطينية- (الاسرائيلية) قبل موعد الانتخابات الأمريكية التي جرت في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992م، وبالفعل جرت الجولة السادسة من المفاوضات للمدة من 24 آب/ أغسطس إلى 24 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، وحصل تقدم نسبي فيها اذ جرى الاتفاق حول ترتيبات الحكم الذاتي الذي حُدد بخمس سنوات على ان تجري في السنة الثالثة منه المفاوضات حول الوضع الدائم المستند على القرارين 242 و338 وطلب الوفد (الاسرائيلي) انه اذا ما تم الاتفاق بين الطرفين فسيتم توقيع الاتفاق من قبل الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك وهو ما رفضه الوفد الفلسطيني[2].

ويبدو أن (الاسرائيليين) أرادوا بذلك اعتبار الأردن شاهداً على الاتفاق أو ربما التقليل من شأن الفلسطينيين، فالإسرائيليون كانوا يرفضون اعطاء صفة شرعية وقانونية للوفد الفلسطيني للتوقيع معهم على أي اتفاق.

ب- اتفاق أوسلو:

استمرت الجولات التفاوضية في واشنطن ما بين الفلسطينيين و (الاسرائيليين) دون أن يكون هناك نتائج مثمرة مباشرة ومرضية لكلا الطرفين، فلا الفلسطينيون يستطيعون أخذ ما يريدون من (الاسرائيليين) ولا هؤلاء في نيتهم التنازل وبشكل كامل لما يريده الفلسطينيين في ظل هذا الجمود والتعثر في المفاوضات كانت تجري مفاوضات أخرى سرية بعيداً عن وسائل الاعلام التي عقدت في أوسلو عاصمة النرويج وبرعاية وزير الخارجية النرويجي تيري لارسن (Terje. R. Larsen) وهو ما عُرف بمفاوضات أو قناة أوسلو التفاوضية التي كانت نقطة تحول مهمة في الصراع العربي- (الاسرائيلي) عموماً والصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) خصوصاً، فلأول مرة وبعد أربعة عقود من الصراع يجلس الفلسطينيون مع (الاسرائيليين) وبدون اجماع

(1) هيكل، سلام الأوهام، المصدر السابق، ص 254.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989- 1993م، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1994م)، ص454.

عربي للتفاوض، استمرت الجولات التفاوضية لمدة أربع عشرة جولة توصل فيها الطرفان إلى اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي، وقد طلبت (اسرائيل) من المنظمة اصدار أوامرها لإنهاء الانتفاضة، ولتكون المنظمة أمام نظر الرأي العام (الاسرائيلي) جدير بالتوقيع على مثل هذا الاتفاق بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني، لكن الوفد الفلسطيني أشار بأن انتهاء الانتفاضة لا يكون بقرار سياسي، وإنما بالعمل على أرض الواقع وانجاز أشياء تخفف من غضب الجماهير، منها انسحاب الجيش (الاسرائيلي) من المدن والقرى الفلسطينية وهو ما يسهم في وقف الانتفاضة تدريجياً[1].

كان لدى (الاسرائيليين) هاجساً هو انتهاء الانتفاضة وما سببته لهم من أزمة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، فضلا عن تأثيرها اعلامياً عليهم وحطت من مكانتهم على مستوى الرأي العام العالمي بسبب أساليب القمع التي استخدموها تجاه الفلسطينيين، كذلك كانوا يريدون التخلص من حكمهم وسيطرتهم على قطاع غزة وما سببه لهم أثناء الانتفاضة، فضلا عن بروز حركة حماس صاحبة النفوذ والقوة فيه، وما قامت به كوادرها من عمليات نوعية بحق (الاسرائيليين) لدرجة أن إسحق شامير صرح انه: " ينام الليل ويحلم ان قطاع غزة انفصل عن الأرض وابتلعه البحر، ويستيقظ ويكتشف أن كان حلم ويتمنى لو يصبح الحلم حقيقة"[2].

اتفق الطرفان الفلسطيني و(الاسرائيلي) بأن يكون الإعلان عن الاتفاق بشكل تدريجي حتى لا يلقى معارضة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني أو الكنيست (الاسرائيلي) اذا ما تم التصويت عليه، وقد أطلع (الاسرائيليون) الولايات المتحدة على نص الاتفاق حين أبلغ شيمون بيريز (Shimon Burns)[3] بذلك وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر

---

(1) أحمد قريع (أبو علاء)، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب 1، ط 1، (بيروت، 2005م)، ص 250.

(2) محمد حسنين هيكل، السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1994م)، ص 2.

(3) شيمون بيريز، ولد في بولندا عام 1923م، اسمه الحقيقي شمعون بيرسكي، هاجر إلى فلسطين عام 1934م، شغل للمدة من 1941- 1944م منصب الأمين العام للشبيبة العاملة، في عام 1947م انضم إلى عصابة الهاغانا، بعد حرب 1948م أصبح قائداً للقوات البحرية، ثم ترأس بعثة وزارة الدفاع للمدة من 1950- 1952م إلى

(Warren Krestover)[1]، وفوض الطرفان دولة النرويج لإبلاغ الدول الأوربية بـشأن مـا انجـز مـن اتفـاق، وان تقوم المنظمة بإخطار الدول العربية المشاركة في مؤتمر مدريد بأنه حل أمريكي قُدم للطرفين وتمت الموافقـة عليه [2].

بادر عرفات بإرسال رسالة اعتراف ضمني بحق (اسرائيل) بالعيش بسلام، ودعا الشعب الفلـسطيني إلى نبـذ العنـف والتعـايش الـسلمي مـع (اسرائيـل)، ويبـدو أن هـذه كانـت دعـوة غـير مبـاشرة للـشعب الفلسطيني لإنهاء الانتفاضة التـي دخلـت عامهـا الـسادس، وان دعـوة عرفـات هـذه جـاءت بعـد الوعـود الأمريكية لاسيما الاقتصادية منها تجاه قطاع غزة وللفلسطينيين، بالمقابل أرسلت (اسرائيـل) رسـالة اعـتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني [3].

تم التوقيع على الاتفاق وبشكل رسمي وعلنـي يـوم الاثنـين 13 أيلـول/ سـبتمبر 1993م، اذ التقى ولأول مرة في حديقة البيت الأبيض وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسـة يـاسر عرفـات ووفد (اسرائيل) برئاسـة رئـيس الـوزراء إسـحق رابـين، وبرعايـة الـرئيس الأمـريكي بيــل كلنتــون (Bill Clinton) (1992- 2000م)[4] وفيهــا تمــت المــصافحة التاريخيــة بــين عرفــات ورابــين عــلى

واشنطن لتعزيز القدرات العسكرية لبلاده، تولى العديد من المناصب منها منصب مدير عام في وزارة الدفاع مـن 1953- 1959م، أصبح وزيراً للدفاع عام 1974م في حكومة إسحق رابين، ومن عام 1984- 1986م شغل منـصب رئاسـة الـوزراء، يُعد بيريز من أبرز السياسيين الذين يدعون إلى التسوية مع العرب، والتقى لهذا الغرض بالعديد مـن المـسؤولين العـرب سراً وعلانية، ألفَّ العديد من الكتب منها كتاب الشرق الأوسط الجديد، للمزيد ينظر، شريـدة، شخـصيات اسرائيليـة ...، المصدر السابق، ص ص 85- 86 .

(1) وارن كريستوفر: ولد في مدينة سكرانتون يوم 27 آب / اغسطس 1925م، درس الحقوق في جامعة جنوب كاليفورنيا عـام 1945م، عين مستشاراً لوزير الدولة جون بول في الشؤون الخارجية للمدة من 1961- 1965م، في عـام 1980م انتقـل إلى الجزائر للتفاوض حول الرهائن المحتجزين في السفارة الأمريكية في طهران عـام 1979م، عمـل نائبـاً لـوزير الخارجيـة في حكومة كارتر، وأصبح وزير للخارجية في عهد بيل كلنتون، للمزيـد ينظـر، جوزيـف الخـوري طـوق، الاتفاقـات العربيـة الاسرائيلية، الاتفاق الأردني الاسرائيلي، دار انا بوليس، ط 2، (بيروت، 2002م)، ص ص 28- 29.

(2) فيصل، السياسة الخارجية الأمريكية ...، المصدر السابق، ص ص 96- 97.

(3)Ben simth and Tim youngs , Middle East peace process Historical bak ground from 1991 to the present , House of commons Library , (London , 2010). p. 6.

(4) بيل كلينتون: ولد وليام جفرسون بليـث الثالـث في 19 آب/ اغـسطس عـام 1946م، الـرئيس الثـاني والأربعـين للولايات المتحدة، تولى المنصب في الـسادسة والاربعـين مـن عمـره، وكـان ثالـث أصـغر رئـيس أمـريكي، كـان

الرغم من تردد الأخير حسبما ظهر على شاشات التلفاز حينها، ومن أجل أن لا تعطي (اسرائيل) صفة الدولة لفلسطين اذا ما وقع عرفات ورابين الاتفاق، فمن المتعارف عليه ان توقيع أي اتفاق ما بين دولتين يتم من قبل الرؤساء أو رؤساء الوزراء، لكن ما تم في هذا الاتفاق انه لم يوقع من قبل عرفات ورابين من أجل نزع صفة الدولة عن فلسطين التي لم تعترف بها (اسرائيل)، فوقع الاتفاق من قبل محمود عباس عن الجانب الفلسطيني وشمعون بيريز عن الجانب (الاسرائيلي) ووقعه أيضا وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر ووزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف بصفة شاهدين [1].

تضمن الاتفاق ديباجة وسبع عشرة مادة فضلا عن أربعة ملاحق تتناول صيغ الانتخابات الفلسطينية للمجلس التشريعي الفلسطيني، والانسحاب (الاسرائيلي) من قطاع غزة والتعاون الاقتصادي بين الطرفين، اذ نصت المادة الأولى على هدف المفاوضات هو اقامة (سلطة) حكومة ذاتية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولمدة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات وان يكون بعدها تسوية دائمة وفق القرارين 242 و 338، بينما نصت المادتين الثالثة والرابعة على اجراء انتخابات عامة في الضفة والقطاع تحت اشراف ورقابة دولية في غضون تسعة أشهر بعد الاتفاق وسيتم الشروع في مفاوضات المرحلة النهائية بعد السنة الثالثة للمرحلة الانتقالية بمناقشة المسائل المهمة بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والأمن والحدود [2].

انبثق عن اتفاق أوسلو ما عرف باتفاق غزة - أريحا الذي تم التوقيع عليه في القاهرة يوم 4 أيار/ مايو 1994م، وقد تم الاتفاق فيه على اجراءات أمنية واقتصادية وتجارية بين

مدعياً عاماً لولاية اركنساس 1977- 1979م، دخل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1992م عن الحزب الديمقراطي ففاز فيها بسبب شعبيته الكبيرة، وظل رئيساً لولايتين حتى العام 2000م حين خسر الانتخابات أمام منافسه الجمهوري بوش الابن، شهدت القضية الفلسطينية في عهده تطورات تمثلت بالتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ عام 1993م وغيرها من الاتفاقات، اتهم بالعديد من الفضائح منها أخلاقية مع بولا جونز ومونيكا لوينسكي، للمزيد ينظر، موقع المعرفة، https://www.marefa.org.

(1) جورج جبور وآخرون، انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع، دار الشروق، ط 1، (عمان، 2002م)، ص 257.

(2) عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني (غزة أريحا أولا)، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، (عمان، 1995م)، ص ص 19- 26.

الطرفين، فضلا عن ان الاتفاق حدد المناطق التي ستبقى بيد (اسرائيل) ضمن مناطق الحكم الذاتي[1].

عادت منظمة التحرير متمثلة بشخص ياسر عرفات إلى قطاع غزة في الأول من تموز/ يوليو 1994م، وحسب ما تم الاتفاق عليه في اتفاق غزة أريحا، بعد انسحاب الجيش (الاسرائيلي) من بعض مناطق غزة يوم 25 أيار/ مايو من العام نفسه، وجدت الحكومة أو السلطة الفلسطينية نفسها أمام كثير من التحديات والمشاكل في قطاع غزة تمثلت بالتحديات الاقتصادية والأزمة المالية التي كانت تعاني منها، فضلا عن التحدي الأبرز وهو التحدي الأمني الذي تمثل اصرار حركتي حماس والجهاد الاسلامي [2] على مواصلة مقاومة الاحتلال، فأصبحت السلطة عاجزة أمام هذا التحدي ومطالبات (اسرائيل) والولايات المتحدة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه خصوصاً في المجال الأمني، مما مهد لدخول السلطة في مواجهة مع الحركتين وبداية الانقسام الفلسطيني، اذ حاولت حركة حماس اسقاط اتفاق أوسلو عبر تنفيذ عمليات نوعية ضد (الاسرائيليين) من أجل اضعاف موقف المفاوض الفلسطيني واظهاره عاجزاً عن السيطرة على الأرض[3] الأمر الذي اثر على الواقع الفلسطيني كما سنرى لاحقاً.

---

(1)United Nations Documents A / 491 / 180 , 1994 / 727 , in 20 June 1994 , p .p. 8 -20.

(2) حركة الجهاد الاسلامي: حركة مقاومة فلسطينية مستقلة تلتزم بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، أخذت الطابع العسكري الجهادي منذ بداية تأسيسها وأنشأت سرايا القدس كجناح عسكري لممارسة الكفاح المسلح كطريق لتحرير فلسطين، أسست الحركة على يد الدكتور فتحي الشقاقي أثناء دراسته في مصر أواخر السبعينات من القرن الماضي، تم بناء القاعدة التنظيمية للحركة في فلسطين أوائل الثمانينيات بعد عودة الشقاقي وزملاءه إلى فلسطين عام 1981م، تأثر الشقاقي بالثورة الإيرانية عام 1979م، فاصدر كتاب (الخميني الحل الاسلامي) اعجاباً منه بالثورة الإيرانية وبشخصية الخميني، أصدرت الحركة مجلة النور عام 1989م في القدس التي كانت تابعة لجمعية الشبان المسلمين في القدس، وأصدرت أيضا مجلة الطليعة الاسلامية في لندن عام 1982م، كان الظهور الأبرز للحركة في انتفاضة عام 1987م مما أدى بجماعة الاخوان المسلمين إلى تأسيس حركة حماس والإعلان عنها، خوفاً من تزايد نفوذ حركة الجهاد الاسلامي الوليدة، للمزيد ينظر، ناظم عبد المطلب محمود عمر، الفكر السياسي لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008م، ص ص 39- 49.

(3) اوري سيفر، السلام أولاً تحديث مسارات السلام، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، ط 1، (عمان، 2008م)، ص 60.

وقع الطرفان الفلسطيني (الاسرائيلي) في واشنطن يوم 28 أيلول/ سبتمبر 1995م وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلنتون والعاهل الأردني الملك حسين على اتفاق طابا أو ما يُعرف بأوسلو 2، والذي عد الشق الثاني لاتفاق إعلان المبادئ الذي كان من المقرر ان يبدأ الطرفان على أساسه مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، سبق التوقيع على الاتفاق اجتماع وفد تفاوضي من الطرفين ضم 200 شخصية عند معبر زحرون يعقوب قرب حيفا لمناقشة آلية تطبيق المرحلة الانتقالية، بعدها اجتمع كل من عرفات وبيريز للتصديق على الاتفاق في طابا المصرية، ومن ثم التوقيع عليه في واشنطن كما ذكرنا، وتم بموجب الاتفاق موافقة الفلسطينيين على تقسيم الضفة الغربية إلى أربعة مناطق[1] واعادة انتشار الجيش في ست مدن فلسطينية[2].

تعثرت المفاوضات الفلسطينية- (الاسرائيلية) في أعقاب اغتيال إسحق رابين[3]، وحاول بيريز الذي أصبح رئيساً للحكومة بصورة مؤقتة تهدئة الموقف واستغلاله لصالحه من أجل الفوز بالانتخابات (الاسرائيلية) لعام 1996م، وفاز بها حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو

(1) قسمت الضفة الغربية إلى أربعة مناطق، المنطقة A تتضمن المدن الست في الضفة وهي: جنين، طولكرم، نابلس، قلقيلية، بيت لحم، رام الله، هذه المنطقة تكون تحت سيطرة أمنية وادارية فلسطينية، المنطقة B تضم مدن تقع تحت إدارة مشتركة أمنياً وادارياً، المنطقة C تتضمن المناطق غير مأهولة وتكون تحت اشراف وسيطرة (اسرائيل)، ومنطقة تضم المستوطنات (الاسرائيلية) البالغة 124 مستوطنة تكون تحت السيطرة (الاسرائيلية) فضلاً عن الموانئ الساحلية لمسافة 18 كم2، للمزيد ينظر،

United Nations Document A / 51 / 889- 51997 / 357 , 5 may 1997 , pp. 5- 33 .

(2) خليل الشقاقي، " اتفاق طابا المرحلة الانتقالية استعراض وتقييم "، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ع 7- 8، 1995م، ص ص 6- 10.

(3) في يوم 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995م وأثناء تجمع لانصار السلام في ميدان ملوك (اسرائيل) (ميدان رابين اليوم) لمساندة عملية السلام وإذا بثلاث رصاصات تودي بحياة رابين أطلقها يهودي متطرف يدعى إيغال عامير ينتمي لمنظمة يهودية تدعى المنظمة اليهودية المنتقمة، واعترف أنه قام بعمله هذا ليمنع من يتنازل عن أرض (اسرائيل) للأعداء، للمزيد ينظر، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995م، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 1996م)، ص 262.

(Benyamin netanyaho)[1] الذي كان معارضاً لاتفاق أوسلو على اعتبار ان الفلسطينيين أخذوا أكثر مما يستحقون[2].

بعد الجمود الذي أصاب المفاوضات الفلسطينية- (الاسرائيلية) تمكنت الحكومة الأمريكية من التوصل إلى مذكرة تفاهم في واي ريفر (واي بلانتيش) في 23 تشرين الأول/ اكتوبر 1998م وبحضور الرئيس الأمريكي كلينتون والملك حسين ملك الأردن وافق عرفات على انسحاب (اسرائيل) من 13% من الضفة على ان تكون بضمنها 3% محمية طبيعية وتم الاتفاق أيضا على اطلاق سراح 3500 معتقل فلسطيني وفتح مطار غزة وايجاد طريق يربط الضفة الغربية بقطاع غزة [3].

مع اقتراب نهاية ولايته الرئاسية أخذ كلينتون يسعى لتحقيق انجاز تاريخي، فدعا لعقد مفاوضات في منتجع كامب ديفيد للمدة من 12- 25 تموز/ يوليو 2000م وبحضور كل من ياسر عرفات وايهود باراك (Ehud Barak) [4] الذي فاز بالانتخابات (الاسرائيلية) لعام 1999م،

---

(1) بنيامين نتنياهو: ولد في تل ابيب عام 1949م، كان ضابطاً في إحدى وحدات الكوماندوز الخاصة، أصبح رئيساً للبعثة الدبلوماسية (الاسرائيلية) في الولايات المتحدة من 1982- 1984م، ومندوباً لـ (اسرائيل) في الأمم المتحدة 1984- 1988م، ونائباً لوزير الخارجية 1988- 1991م، تولى رئاسة حزب الليكود عام 1993م، انتخب رئيساً للوزراء عام 1996 حتى عام 1999م للمزيد ينظر، شريدة، شخصيات اسرائيلية، المصدر السابق، ص 194.

(2) أحمد قريع (أبو علاء)، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق مفاوضات كامب ديفيد (طابا ستوكهولم) 1995- 2000م، الكتاب 2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 2006م)، ص 52.

(3) Year book of the united Nation 1998 , Vol 52 , New York , p. p 432 - 433.

(4) ايهود باراك: ولد عام 1942م في مستوطنة مشمار هشارون، انضم إلى الجيش (الاسرائيلي) عام 1959م، عين نائباً لرئيس هيئة الأركان عام 1982م، تولى رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية عام 1983م، وتولى قيادة المنطقة الوسطى عام 1986م، حاصل على شهادة الماجستير في تحليل الأنظمة من جامعة ستانفورد (كاليفورنيا) عام 1978م وشهادة الدكتوراه في الفيزياء من الجامعة العبرية لعام 1986م، بدأ حياته السياسية بعد ان أصبح وزيراً للداخلية عام 1994م ووزيراً للخارجية 1995م، وفاز عام 1997م برئاسة حزب العمل، شغل منصب رئيس الوزراء لسنة واحدة 1999- 2000م، اذ قدم استقالته بسبب تصاعد أعمال العنف بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، للمزيد ينظر، شريدة، شخصيات اسرائيلية، المصدر السابق، ص 64؛ هيثم أحمد

وكان هناك عمل جدي وحثيث من قبل جميع الأطراف للوصول إلى تسوية نهائية قبل الموعد الـذي حـدده الفلسطينيون لإعلان دولتهم (13 ايلول/ سبتمبر 2000 م)، كان موضـوع القـدس هـو العقبـة الوحيـدة التـي أدت إلى فشل المفاوضات لما تشكله هذه المدينة من أهمية دينية لدى الطـرفين، وبتـصلب الطـرفين انتهـى الأمر إلى تفجر الوضع على الأرض بإعلان انتفاضة الأقصى عام 2000م [1].

ثانياً/ انعكاسات الاتفاقات الفلسطينية- الاسرائيلية على العلاقة بين حركتي فتح وحماس:

عندما يـتم الحـديث عـن العلاقـة بـين منظمـة التحريـر الفلـسطينية وحركـة حـماس فهـذا يعنـي الحديث عن علاقتها مع حركة فتح على اعتبار أن حركة فتح هي العمود الفقري للمنظمة والمـسيطرة عـلى مؤسساتها التشريعية والتنفيذية وصاحبة القرار والسلطة العليا، ومن هذا المنطلق كانت حركة حـماس قـد أكـدت في ميثاقهـا الـصادر آب/ اغـسطس 1988م بخـصوص علاقتهـا مـع الحركـات الوطنيـة عـلى الـساحة الفلسطينية عموماً انها تبادلها الاحترام وتقدر ظروفها والعوامل المحيطة بها والمؤثرة فيهـا، كـما تـشد عـلى يدها ما دامت لا تعطي ولائها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي[2].

لكن مع ذلك أخذت حركة حـماس تميـز في التعامـل مـع الفـصائل الفلـسطينية في اتجـاهين، الأول: تمثل بالفصائل الواقعة في المربع السياسي المعارض لعملية التسوية، والثاني: الفصائل المؤيـدة لتلـك العمليـة خصوصاً حركة فتح[3].

ففي الوقت الذي كان الصراع فيـه محتـدماً بـين المنظمـة وحركـة حـماس خـارج الأراضي الفلسطينية، حاولت المنظمة انتزاع اعتراف حركة حماس بها بأنها ممثل شرعـي ووحيـد للـشعب

مزاحم، حزب العمل الاسرائيلي 1968- 1999م، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاسـتراتيجية، ع 59، ط 1، (ابو ظبي، 2010م)، ص ص 111- 113.

(1) وليم. ب. كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العـربي الاسرائـيلي منـذ 1976م، تعريـب هـشام الـدجاني، مكتبة العبيكان، ط 1، (الرياض، 2000م)، ص ص 653- 654.

(2) مجلة الدراسات الفلسطينيـة، ميثاق حركة حمــاس المـــادة الخامسة والعشرين، المصدر السابق، ص150.

(3) صالح، حماس الفكر والتجربة، المصدر السابق، ص 166.

الفلسطيني وهو ما كانت ترفضه حماس، على اعتبار ان هناك الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني لا يؤيدون توجهات المنظمة، لا سيما بعد إعلانها القبول بالقرارين 242م 338، وإعلانها نبذ العنف بجميع أشكاله والقبول بالحلول السلمية، وهذا يعني من وجهة نظر حماس التخلي عن مبدأ تحرير الأرض، هذا التناحر السياسي مع المنظمة انعكس على الداخل الفلسطيني وخصوصاً في العلاقة مع فتح، اذ تركز التنافس الميداني بينهما على فرض النفوذ الميداني والمؤسساتي والجماهيري على الشارع الفلسطيني، وصل هذا التنافس بينهما حد العنف، وهو ما لم يحصل مع المنظمة والذي ظل في الاطار السلمي والاعلامي[1].

حاولت المنظمة احتواء حركة حماس باعتبارها قوة ناشئة ولها ثقلها في الشارع الفلسطيني، لهذا سعت في الأشهر الأولى من عام 1990م بالتصريح على اعتبار حماس جزءاً من المنظمة، لكن ذلك لم يكن يجدي نفعاً مع ازدياد نفوذ حماس وسيطرتها على الانتخابات النقابية، فطرحت المنظمة في حزيران/ يونيو 1990م على حماس تمثيلها في المجلس الوطني الفلسطيني فرفضت حماس ذلك الاّ بعد تلبية شروطها والتي تمثلت بالحصول على نسبة 40- 50% من مقاعد المجلس، وان يتم اختيار أعضاء المجلس بالانتخاب لا بالتعيين، وان تحصل الحركة على حقها في التمثيل بما يتناسب وحجمها وثقلها في الشارع الفلسطيني، فضلاً عن مطالبة الحركة للمنظمة بإلغاء قرارها الاعتراف بـ(اسرائيل) وقبولها بالقرارين 242 و338 وهو ما رفضته المنظمة حينها[2].

جرى اتفاق بين حركتي حماس وفتح باعتبار ان الأخيرة هي من تمثل المنظمة وتتحدث باسمها في الداخل الفلسطيني، على ان تذكر القيادة الموحدة للانتفاضة فعاليات حركة حماس، وان تذكر حماس في بياناتها فعاليات القيادة الموحدة للانتفاضة واتفق الطرفان على التنسيق لتحديد موعد وعدد أيام الاضراب بعد ان كان كل طرف يدعو للإضراب دون التنسيق مع الطرف الآخر مما أثقل كاهل المواطن الفلسطيني وتذمره من هذا التصرف، ورغم هذا التنسيق

(1) خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، (بيروت، 1997م)، ص 125.
(2) عبدالله أبو عيد وآخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس 1987- 1996م، تحرير جواد الحمد وأياد البرغوثي، مركز دراسات الشرق الأوسط،، ط 3، (عمان، 1999م)، ص 265.

والاتفاق كانت تحدث حالة من الاحتكاك بين الطرفين تصل إلى حد الصدام المسلح الذي سرعـان مـا تبـادر الاطراف المعنية لاحتوائه [1].

جرى أول لقاء بين الحركتين في العاصمة اليمنيـة صـنعاء لنـزع فتيـل الاحتقـان ولتقريـب وجهـات النظر بينهما في آب/ اغسطس 1990م، هذا اللقاء حسب ما ذكر ابـراهيم غوشـه أحـد قيـاديي حـماس جـاء على خلفية التنكيل بمعتقلي حركة حماس من قبل معتقلي حركة فتح الذين كانوا يشكلون أكثرية في داخـل السجون (الاسرائيلية)، وقد استمر الحوار لمدة ثلاثة أيام انصب التركيز فيه من أجل الحـصول عـلى اعـتراف حركة حماس بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، بينما كانت حركة حـماس تطالـب بالموافقة عـلى انـضمامها للجنـة النـضالية العليـا في الـسجون، فطالـب الوفـد الفتحـاوي مـن وفـد حـماس بالاعتراف بالمنظمة أولاً قبل الانخراط في اللجنة العليا [2].

تصاعد الخلاف ما بين الحركتين ووصل إلى الحد الذي قام فيه أنصار مـن حركـة فـتح بـإطلاق النـار على مهرجان رياضي اسلامي لأنصار حركة حـماس يـوم 21 أيلـول/ سـبتمبر 1991م في قريـة تلفيـت بمنطقـة نابلس، أي قبل انطلاق مؤتمر مدريد، وقد نتج عن الحادث استشهاد أحد أعضاء حركة حماس وجـرح سـتة اخرين، بادر الطرفان إلى احتواء الموقف وأصدرا بياناً مشتركاً يـوم 16 تـشرين الثـاني/ نـوفمبر 1991م تـضمن الاتفاق على الاسس والمبادئ التي ستحدد العلاقة المستقبلية بينهما[3].

جاء انطلاق مؤتمر مدريد في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991م ودخول المنظمـة وحركـة فـتح بـصورة غير مباشرة على خط التسوية مع (اسرائيل) ليزيد من الفجوة بين الطرفين، فحماس انتقدت وبـشكل علنـي موقف المنظمة وحركة فتح موافقتها على التسوية مع (اسرائيل)، وعدت حماس أرض فلـسطين أرض وقـف اسلامي للمسلمين جميعاً، وان المنظمة ليست مخولة للتفريط بها من أجل مكاسب سياسـية لم ولـن تقـدم شيئاً للشعب الفلسطيني[4].

(1) المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي ...، المصدر السابق، ص 129.

(2) الراشدي، الحركات الاسلامية ...، المصدر السابق، ص 119.

(3) أبو عيد، حماس دراسة في الفكر السياسي ...، المصدر السابق، ص 145.

(4) المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي ...، المصدر السابق، ص 271.

ويبـدو ان نظـرة حـماس كانـت واقعيـة وفقـاً لمتطلبـات المرحلـة الراهنـة، فلـو قُـدر للانتفاضـة الفلسطينية عام 1987م الاستمرار والتصعيد فيها لكان من الممكن فرض واقع جديد على الأرض، واقـع يجـبر (اسرائيل) على الانصياع ومن ثم الانسحاب من الضفة وغـزة، غـير ان الـدخول في التـسوية لم يلـبِ طمـوح الشعب الفلسطيني وفي المجالات كافة، بـل عـلى العكـس زادت مـن غطرسـة (اسرائيـل) وعنجهيتهـا تجـاه الشعب الفلسطيني، والسبب هو مسلسل التنازلات السياسية للمنظمة.

اشتركت حماس مع عدد من الفصائل الفلسطينية في تأسيس مـا عـرف بالفـصائل العـشرة[1] والتـي جاء تشكيلها للرد على قرار المنظمة المشاركة في مؤتمر مدريد، وقد أرادت حماس من ذلك كـسب الـشرعية السياسية لها من جهة وقيادة جبهة المعارضة ضد التسوية وضد مؤتمر مدريـد مـن جهـة أخـرى، اذ دعـت هذه الفصائل المنظمة إلى التراجع عن قرارها للمشاركة في المـؤتمر وطلبـت مـن الشخـصيات التـي رُشـحت للمؤتمر بالانسحاب، لكن فعاليات هذه الفصائل اقتصرت على البيانات المشتركة وعدد من الاضرابـات التـي نفذت في الأراضي المحتلة، لكن ما لبث أن انفرط عقد هذه الفصائل بـسبب محاولـة حـماس الهيمنـة عـلى قراراتها ومحاولة استغلالها لصالح دعم موقفها شعبياً وسياسياً[2].

يتضح مما تقدم أن الخلافات والتباينات التي برزت بين أطراف الحركة الوطنية التي نجمت عـن الانخـراط في عمليـة التـسوية قـد أسـهمت في أحـداث فـرز سـياسي وفكـري داخـل الـساحة

---

(1) الفصائل العشرة ضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، جبهة النـضال الشعبي الفلسطيني جناح خالد عبد المجيد، منظمة الصاعقة، الحـزب الـشيوعي الثـوري، الجبهـة الـديمقراطي لتحريـر فلسطين، حركة فتح الانتفاضة، جبهة تحرير فلسطين جناح أبو نضال، حركة حماس، حركة الجهـاد الاسلامي، اجتمعـت الفصائل في طهران وصدر البيان الأول لها يوم 24 تشرين الأول / أكتوبر عام 1991م ودعت الى الإضراب الشامل يوم 30 من الشهر نفسه مع انطلاق أعمال مؤتمر مدريد للسلام، للمزيد ينظر، إبراهيم شرقية وآخرون، أزمـة المـشروع الـوطني الفلسطيني الآفاق المحتملـة، تحرير محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات، (بيروت، 2013م)، ص56.

(2) المبحوح، المعارضة في الفكر...، المصدر السابق، ص137؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، بيان للفصائل الفلـسطينية العـشرة بشأن مقاطعة مفاوضات السلام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 14، ع 13، شتاء 1993م، ص 232.

الفلسطينية، وأحدثت انقساماً بين التيار المؤيد للتسوية بقيادة المنظمة وحركة فتح، والتيار المعارض لها بقيادة حماس، وأدى استمرار المفاوضات إلى زيادة الخلاف والانقسام بين التيارين مما أدى إلى اضعاف وحدة وتماسك الصف الوطني والانشقاق داخل التنظيمات الفلسطينية نفسها، ونتيجة لذلك أصبح من الصعب اعادة بناء الاجماع الوطني والائتلاف الفلسطيني العريض وتوحيد الفصائل الفلسطينية.

جاء موقف حماس من اتفاق إعلان المبادئ منسجماً مع موقفها المعارض لمؤتمر مدريد، الذي رفضته وعدته انتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني واضفاء الشرعية على الاحتلال والاعتراف به، كذلك رفضت الحركة جميع الاتفاقات التي انبثقت عن أوسلو، وأكدت ان توقيع المنظمة على اتفاق أوسلو هو الذي فتح الباب أمام الأطراف الأخرى للتوقيع على اتفاقات مماثلة، والمقصود هنا معاهدة السلام الأردنية (الاسرائيلية) أو ما تعرف باتفاق وادي عربة[1].

على أثر تصاعد الخلاف بين المنظمة والمتمثلة بحركة فتح وبين حركة حماس تم عقد لقاء بينهما في العاصمة السودانية الخرطوم وبدعوة من الشيخ حسن الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي السوداني للفترة من 1- 4 كانون الثاني/ يناير 1993م، واثبتت محادثات الخرطوم أن الفجوة بين الطرفين ما زالت واسعة، اذ أعلن وفد حركة حماس الموافقة على الانضمام للمنظمة لكن بشروط، منها الانسحاب من محادثات ما يسمى بالسلام، وحصول الحركة على 40 % من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، وتغيير قيادة المنظمة، وان تطور موقف حماس من عدم الاعتراف بشرعية الوفد المفاوض الى التحفظ على شرعية تمثيل المنظمة ذاتها كان أحد أسباب

---

(1) وقع في وادي عربة على الحدود الفاصلة بين الأردن وفلسطين يوم 26 تشرين الأول / اكتوبر 1994م على معاهدة السلام الأردنية (الاسرائيلية)، وقعها عن الجانب الأردني عبد السلام المجالي رئيس الوزراء، وعن الجانب (الاسرائيلي) إسحق رابين وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، اشتملت المعاهدة على ثلاثين مادة وخمسة ملاحق ضمت المبادئ العامة للسلام، وموضوعات الحدود والأمن والعلاقات الدبلوماسية، وأهم ما فيها تعهد (اسرائيل) بالمحافظة على أمن الأردن والعائلة المالكة، للمزيد ينظر، Nora Boustany , " Jordan- Israel Annouce peace treaty agreement " , the Washington post , Vol 114 , Issue 49 , 18 October 1994.

تعثر المؤتمر وفشله، اذ رفض عرفات مطالب الحركة لكن رغم هذا الرفض، إلا أن الحركتين فضلتا مواصلة الحوار والتعاون المشترك فعلياً وليس نظرياً [1].

عادت القيادة الفلسطينية إلى غزة في 25 أيار/ مايو 1994م، وكان أمامها تحديات كثيرة، منها بناء المؤسسات السياسية التنفيذية والتشريعية والعسكرية، وعندما عادت الشرطة الفلسطينية انضم إليهم من الداخل الفلسطيني ليصل تعدادها إلى ما يقرب من 30- 40 ألف عنصر حتى شرعت حركة حماس في فتح مقرات الجمعيات الخيرية والمدارس التابعة لها، فضلا عن تصريحات قادة حماس الذين أشادوا بإنشاء جهاز الشرطة، ولم يكن بخلد قيادة حركة حماس وأنصارها ان انشاء جهاز الشرطة هو لحماية المستوطنات (الاسرائيلية) ومنع أي اعتداء عليها وليس لحماية المواطنين الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين [2].

منذ العام الأول لقيام السلطة الفلسطينية صرح قادة حماس في داخل فلسطين وخارجها بأن الحركة لن تمارس العنف ضد السلطة الفلسطينية، وانما ستعارضها بطرق سلمية، وستوجه جهدها العسكري ضد (الاسرائيليين)، واتبعت السلطة الفلسطينية التحرك بحذر نحو تثبيت أركانها في هذه البيئة الجديدة مع ترسيخ وجود أجهزتها الأمنية، واعتماد سياسة الزحف التدريجي نحو قمع المعارضة والتي ما لبثت أن بدأت تتصلب في موقفها تجاهها، خصوصاً فيما يتعلق بتطبيق فرض القانون وجمع الأسلحة غير المرخصة وملاحقة الخلايا العسكرية، في موازاة ذلك كانت السلطة تتحرك من أجل اقناع حركة حماس للمشاركة في الحكومة الفلسطينية، فاقترحت عليها أربعة مقاعد للمناصب القيادية وهو ما رفضته حماس، وهذه السياسة التي انتهجتها السلطة هي محاولة منها لاحتواء حماس وتليين موقفها في مسألة المشاركة في السلطة والانتخابات المستقبلية [3].

حدث الاختبار الحقيقي للسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية التي باشرت في قمع

---

(1) إبراهيم ابراش، "جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 20، ع 78، ربيع 2009م، ص ص6- 7؛ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، التعامل مع حماس، تقرير الشرق الأوسط، رقم 1 ح، (بروكسل، 2004م)، ص 7.

(2) شاهين، جدلية الآيديولوجي ...، المصدر السابق، ص115.

(3) الحروب، حماس الفكر والممارسة، المصدر السابق، ص119.

المعارضة السياسية، إذ أن هذه الأجهزة أصبحت أداة بيد السلطة لتطبيق سياستها ومواجهة معارضيها لا سيما الاسلاميين منهم وليس للحفاظ على امن المواطن الفلسطيني من ممارسات المستوطنين، فبعد أشهر من تسلم السلطة الفلسطينية لمهامها في قطاع غزة، خرجت مظاهرة من قبل مصلين في مسجد فلسطين بغزة ضد اتفاق أوسلو وضد السلطة الفلسطينية يوم 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994م، فما كان من أجهزة الشرطة الفلسطينية، إلاَّ أن تطلق النار، فسقط 13 قتيل وأكثر من 25 جريح، فكانت هذه الحادثة الخط الفاصل في محاولة التقريب والمصالحة بين السلطة وحركة حماس التي كانت تقوم بها بعض الأطراف[1].

ظهر دور أمريكي لاحتواء الأزمة بين حركة فتح وحركة حماس، فقد وصل إلى غزة في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1994م وفد أمريكي ضم روبرت ساتلوف (Robert Satloff) مدير معهد الشرق الأدنى في واشنطن وجيمس روتتشمبي وهو مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأمريكية ووليم بارمن وهو عضو مجلس الشيوخ الأمريكي اجتمع الوفد مع وفدي فتح وحماس كل على حدا بهدف استطلاع وجهات النظر المختلفة للحركتين حول العملية السلمية وسبل تقدمها والعلاقات بين الحركتين، ففي اجتماع الوفد الأمريكي مع وفد فتح أكد الأخير تمسك السلطة بعملية السلام وانتقد تباطؤ (اسرائيل) في تنفيذ الاتفاقات وعرقلتها، وناقش الوفدين الانتخابات الفلسطينية والموقف منها، وعندما التقى الوفد الأمريكي بوفد حماس برئاسة محمود الزهار أبلغ الأخير الوفد الأمريكي بمعارضة الحركة لاتفاق أوسلو، وأكد أن حماس مستعدة لوقف قتل المدنيين (الاسرائيليين) مقابل اطلاق سراح سبعة آلاف معتقل فلسطيني من ضمنهم الشيخ أحمد ياسين، وأن العلاقة مع فتح مبنية على الحوارات والاتصالات لاحتواء الأزمة بينهما[2].

كذلك جرى حوار ما بين السلطة التي مثلها سليم الزغنون رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وحركة حماس التي مثلها خالد مشعل[3] للمدة من 18- 21 كانون الأول/ ديسمبر

---

(1) تمراز، اثر المفاوضات الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 254.

(2) صلاح عبد اللطيف، مأزق السلام في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، مكتبة الرأي المؤسسة الصحفية الأردنية، (عمان، 1997م)، ص 91.

(3) خالد مشعل: ولد خالد عبد الرحيم مشعل عام 1956م في بلدة سلودا بقضاء رام الله، كان والده قد شارك في ثورة عام 1936م، وتوجه والده عبد الرحيم للعمل في الكويت في ستينيات القرن الماضي ثم التحقت

1995م، الا أن الحوار لم يناقش مسألة مشاركة حماس في الانتخابات وانما ناقش كيفية الوصول إلى اتفاق لنسيان ما مضى والبدء بمرحلة جديدة من العلاقات الايجابية [1].

من جانب اخر كان من ضمن ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية أوسلو تجري انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية بعد تسعة أشهر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وبالفعل أجريت في 20 كانون الثاني/ يناير 1996م [2].

الا ان حركة حماس أعلنت مقاطعتها للانتخابات في بيان رسمي بتاريخ 16 كانون الثاني/ يناير أي قبل أربعة أيام من اجرائها لأسباب سياسية وليس لأسباب دينية كما يفسرها البعض، فالانتخابات من وجهة نظر حماس هي إحدى افرازات اتفاق أوسلو الذي خول (اسرائيل) باستخدام حق النقض (الفيتو) على أي عضو من أعضاء المجلس التشريعي، بل وحتى على القوانين والقرارات التي يتخذها المجلس، ومن هذا الباب عدت حماس مشاركتها في

اسرته به، وبقت هناك حتى اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991م، درس خالد مشعل الابتدائية في بلدته سلودا، وأكمل دراسته الثانوية في الكويت، والتحق بجامعة الكويت عام 1974م وحصل منها على شهادة البكالوريوس في الفيزياء عام 1979م، عمل مدرساً للفيزياء طيلة وجوده في الكويت، انضم إلى جماعة الاخوان المسلمين في فلسطين عام 1971م، يعتبر خالد مشعل أحد مؤسسي حركة حماس وهو عضو مكتبها السياسي، وفي عام 1996م تولى رئاسة هذا المكتب حتى عام 2017م، وأصبح قائداً للحركة بعد استشهاد الشيخ أحمد ياسين في آذار/ مارس عام 2004م، للمزيد ينظر، شبكة الجزيرة، "خالد مشعل الرئيس السابق لحركة حماس"، على الموقع الالكتروني، www.aljazeera,net.

(1) المجموعة الدولية لإدارة الازمات، التعامل مع حماس، المصدر السابق، ص 8.

(2) جرت الانتخابات يوم 20 كانون الثاني/ يناير 1996م في أجواء هادئة بلغت نسبة المشاركة فيها 70% في قطاع غزة و88% في الضفة الغربية، انتخب ياســر عرفات رئيساً للسلطة الوطنية بحصوله على 28 ,87% من الأصوات مقابل المنافسة الوحيدة له سميحة خليل المستقلة والتي حصلت على 89 ,9% من الاصوات، وحققت حركة فتح فوزاً ساحقاً بحصولها على 50 مقعد من أصل 88 مقعد وهي مخصصة للمجلس التشريعي، وحصل الائتلاف الوطني الديمقراطي على مقعد واحد، وكتلة الحرية والاستقلال على مقعدان، وحصل المستقلون على 35 مقعد، علماً أن هؤلاء المستقلون محسوبون على حركة فتح ودخلوا الانتخابات تحت اسم مستقلون، للاطلاع على نتائج الانتخابات الفلسطينية: لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، نتائج الانتخابات العام 1996، على الموقع، http//www.elections.p./atemplate-as .px?id

الانتخابات بمثابة تخلي عن مبدأ الكفاح المسلح والالتزام باتفاق المنظمة وتداعيات ذلك على شعبية الحركة أمام أنصارها[1].

في حين أن هناك من فسر عدم مشاركة حماس بالانتخابات هو خشيتها من عدم الفوز بما كانت تطالب به من مقاعد المجلس (40- 50 من المقاعد كما اشير سابقا)، وما يؤيد هذا الرأي حصول انشقاق داخل الحركة بين مؤيد لدخول الانتخابات وبين رافض لذلك، فالمؤيدون للدخول في الانتخابات عدوا ذلك فرصة حقيقية للحركة في دخول المؤسسات الرسمية للسلطة والسيطرة عليها اذا ما تم مقارنة ذلك بما كانت تحصل عليه الحركة من أصوات في انتخابات النقابات المهنية، أما الرافضون للمشاركة في الانتخابات فهم يشكلون أكثرية قيادية للحركة في الخارج مع أقلية لهم في الداخل، وبالطبع فان القرار الأول والأخير كان للقيادات الرافضة لمشاركة الحركة في الانتخابات[2].

صعدت حماس من عملياتها العسكرية رداً على اغتيال يحيى عياش [3] اذ نفذت في المدة ما بين شباط/ فبراير واذار/ مارس عام 1996م أكثر من عشر عمليات نوعية، الأمر الذي دفع (اسرائيل) والولايات المتحدة بالضغط على السلطة الفلسطينية من أجل وقف نشاط حماس، فمارست السلطة حملة اعتقالات واسعة في صفوف أنصار الحرية ما يزيد على ألف شخص،

---

(1) المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي ...، المصدر السابق، ص 156.

(2) ماجد كيالي، "الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 17، ع 66، ربيع 2006م، ص 31.

(3) يحيى عياش: ولد في 6 اذار/ مارس 1966م، والده الشيخ عبد اللطيف ساطي محمود من سكنة قرية رافات التابعة لمحافظة نابلس، عرف عن آل عياش مشاركتهم في الثورات والانتفاضات الفلسطينية، انهى يحيى دراسته الابتدائية في قرية رافات، وكان متفوقاً على زملائه خصوصاً في مادة الرياضيات التي نبغ فيها، فضلا عن براعته في تصليح الاجهزة الكهربائية، وهو ما أهله لدراسة الهندسة الكهربائية في جامعة بيرزيت التي تخرج منها عام 1993م، أثناء دراسته انضم إلى الكتلة الاسلامية، وكان قبل ذلك قد انضم لجماعة الاخوان عام 1985م، برع في صناعة المتفجرات من المواد الكيمياوية البسيطة المتوفرة في الصيدليات، حاول تفجير سيارة مفخخة في تل ابيب الا ان سلطات الاحتلال كشفتها، وبعد التحقيق مع من اعتقل أصبح يحيى المطلوب رقم واحد لدى سلطات الاحتلال، فظلت تطارده إلى ان تمكنت من اغتياله بواسطة هاتف خلوي مفخخ عبر أحد عملائها في 5 كانون الثاني/ يناير 1996م، للمزيد ينظر، المركز الفلسطيني للإعلام، كتب واصدارات، شهيد الامة يحيى عياش، ص ص 5- 24.

فضلا عن غلق المؤسسات الخيرية والمدارس الدينيـة التـي كانـت عـلى صـلة بحركـة حـماس، كـما شـجعت السلطة من أجل وحدة الصف لدى أنـصار الحركـة عـلى تأسـيس بعـض الأحـزاب الاسـلامية، فـتم تأسـيس حزبين اسلاميين في غزة هما: حزب المسار الاسلامي وحزب الاتحاد الوطني الاسلامي، كـذلك حـزب الخـلاص الوطني الاسلامي، وكلها عُدت أحزاب اسلامية معتدلة تدعوا الى التعامـل مـع الواقـع الفلـسطيني الجديـد، هذه الممارسات من قبل السلطة كانت الأشرس تجاه حركة حماس مما عمق الفجوة بينهما (1).

بعد هذه العمليات النوعيـة التـي نفـذتها حـماس، سـعت الإدارة الأمريكيـة إلى عقـد مـؤتمر دولي سمي بمؤتمر شرم الشيخ في 13 اذار/ مارس 1996م حضره الرئيس الأمريكي بيل كلينتـون، وكانـت الغايـة مـن عقده تشكيل مؤسسة اقليمية لمواجهة الارهاب، ومن أجل التنـسيق مـا بـين الـدول العربيـة المعنيـة وبـين الولايات المتحدة و (اسرائيل)، فـضلا عـن ممارسـة الـضغط عـلى الـسلطة الفلـسطينية لمواجهـة التحـديات الأمنية المتمثلة بالحد من نشاط الجماعات الاسلامية لا سـيما حركتـي حـماس والجهـاد الاسـلامي، وتقـديم كافة التسهيلات والمعلومات عن عناصرهما والتنسيق مع وكالة المخابرات المركزيـة الأمريكيـة (C. I. A) مـن أجل ذلك (2).

وتعزز موقف حماس بعد اطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين عام 1997م بعـد أن كـان محكومـاً عليـه بالسجن مدى الحياة، جاء ذلك بعد اعتقال الأردن لاثنين من عملاء الموسـاد حـاولوا اغتيـال رئـيس المكتـب السياسي للحركة خالد مشعل، كذلك تـم الافـراج عـن عـدد مـن قـادة حـماس بعـد انتهـاء محكـوميتهم في سجون الاحتلال منهم عبد العزيز الرنتيسي وإسماعيل أبو شنب وصلاح شحادة(3).

---

(1) النعامي، مأزق السلطة، المصدر السابق، (د. ص) .

(2) كان لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية دور مباشر وفعال في الاشراف على اتفاق واي ريفر (واي بلانيتشين) الـذي سـبق ذكره، كونه اتفاق أمني بالدرجة الأولى ما بين الجانبين الفلسطيني و (الاسرائيلي)، فقد شاركت الوكالة وعلى مـدى ثمـان جولات من المفاوضات وبإشراف مباشر من رئيس الوكالـة جـورج تنـت لتنفيـذ مـضامين الاتفـاق الأمنـي بـين الطـرفين، وأسهمت الوكالة في اجراء التفتيش على سجون السلطة الفلسطينية والاشراف على تنفيذ حكم الاعدام بحـق مـن قـاموا بعمليات مـسلحة ضـد (الاسرائيليـين)، للمزيـد ينظـر، WikiLeaks Documents releas-98- 911 F , November , 1998 , p. p. 5- 6

(3) النعامي، مأزق السلطة، المصدر السابق، (د. ص).

على الرغم من الجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية ووصول حزب الليكود للسلطة بزعامة بنيامين نتنياهو الا أن المفاوضات الفلسطينية تعثرت في الوصول الى اتفاق المرحلة النهائية التي وجدت حالة من الرفض والتلكؤ (الاسرائيلي) في تطبيقها مع اضطراب الأوضاع في الأراضي الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، والتي شكلت نقطة تقارب مرحلية ما بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة وحركة حماس من جهة أخرى كما سيتم التطرق إليه لاحقاً.

الفصل الثاني

تطورات القضية الفلسطينية

بين عامي 2000- 2004م والموقف الأمريكي منها

المبحث الأول: انتفاضة الأقصى (انتفاضة الاستقلال) عام 2000 م:

أولا/ الأسباب غير المباشرة للانتفاضة

ثانياً/ الأسباب المباشرة للانتفاضة

ثالثا/ أثر الانتفاضة في توحيد الفصائل الفلسطينية

رابعا/ الموقف الأمريكي من انتفاضة الأقصى عام 2000م

المبحث الثاني: أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001م وانعكاساتها على القضية الفلسطينية:

أولاً/ نبذة عن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركات الاسلامية

ثانياً/ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

المبحث الثالث: خارطة الطريق واصلاح السلطة الفلسطينية:

أولاً/ خارطة الطريق

ثانياً/ الموقف من خارطة الطريق

أ- الموقف (الاسرائيلي)

ب- الموقف الفلسطيني

ثالثا/ اصلاح السلطة الفلسطينية

الفصل الثاني

تطورات القضية الفلسطينية

بين عامي 2000- 2004م والموقف الأمريكي منها

شكل دخول العام 2000م نقطة تحول بالنسبة للقضية الفلسطينية تمثل بفشل الاتفاقيات الفلسطينية وتعنت (اسرائيل) في تطبيق ما تم الاتفاق عليه في تلك الاتفاقات باستثناء عدد منها، الأمر الذي انعكس على الوضع العام في الداخل الفلسطيني مما مهد لأن يكون هناك تغير بمجمل السياسات الفلسطينية- (الاسرائيلية) والعالمية تجاه القضية الفلسطينية، اذ ان فشل الرعاية الأمريكية لإدارة مفاوضات كامب ديفيد الثانية [1]، وعجزها في التوصل إلى اتفاق ما بين الجانبين الفلسطيني و (الاسرائيلي) أدى في نهاية المطاف إلى أن تندلع انتفاضة الأقصى التي فسرها كثيرون على أنها تحريك للشارع الفلسطيني من قبل السلطة الفلسطينية لتشكل ورقة ضغط على (اسرائيل) ومن خلفها الولايات المتحدة لأحداث تقدم في المفاوضات ولإجبار (اسرائيل) على تقديم تنازلات وفقاً للمعطيات على أرض الواقع، وكذلك شكلت الانتفاضة نقطة تقارب ما بين حركتي فتح وحماس اللتان كانتا قد دخلتا في صراع سياسي واحياناً وصل إلى حد الاقتتال في منتصف عقد التسعينيات كما اشير سابقاً، الاّ أن الوضع تغير وهو ما سيتم التطرق اليه في هذا الفصل.

---

(1) مع اقتراب نهاية ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أخذ الأخير يسعى لتحقيق انجاز تاريخي يحسب له في التوصل إلى اتفاق ما بين الفلسطينيين و (الاسرائيليين)، فدعا الطرفين إلى عقد مفاوضات في منتجع كامب ديفيد للمدة من 12- 25 تموز / يوليو 2000م وبحضور رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء (الاسرائيلي) ايهود باراك، حاولت الإدارة الأمريكية التوصل لتحقيق الاتفاق قبل الموعد الذي حدده الفلسطينيون لإعلان دولتهم في 13 أيلول / سبتمبر 2000م، شكل موضوع القدس العقبة الوحيدة التي واجهت المفاوضات وهو ما أدى إلى فشلها وانهيارها، اذ أصرَّ (الاسرائيليون) على بقاء القدس موحدة وعاصمة لدولتهم في حين طالب الفلسطينيون بأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية، وبتصلب الموقفين انهارت المفاوضات، للمزيد ينظر،

Tim young , The Middle East crisis: Cam David the AL- Aasa Intifada and the prospects for the peace process , House of commons library , (London , 2001) , p. 15.

المبحث الأول

انتفاضة الأقصى (انتفاضة الاستقلال) عام 2000م

اندلعت انتفاضة الأقصى عام 2000م في ظل ظروف دولية واقليمية وعربية وفلسطينية غير مستقرة، اذ ان فشل الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون في الوصول إلى اتفاق فلسطيني (اسرائيلي) أعاد الاعتبار للقيادة الفلسطينية لتحريك الشارع الفلسطيني بخياراته الواضحة، فـ (اسرائيل) اثبتت انها لا تستطيع ان تقدم للفلسطينيين حلولاً يمكن ان يرفضوها، وان السبيل لفرض الحلول الواقعية في ظل الموازين القائمة، هو تجاوز التقيد بالمسيرة التفاوضية بشروطها المعروفة بعد أن أثبتت فشلها، فكان اندلاع الانتفاضة لإعادة الوحدة الميدانية إلى الشارع الفلسطيني بعد أن خيم عليها الانقسام في المدة التي سبقت الانتفاضة وعززت فرصة استعادة الوحدة السياسية بين القوى الفلسطينية الفاعلة في الشارع الفلسطيني وبين السلطة الفلسطينية[1]، وان لكل انتفاضة أو ثورة أسبابها المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي إلى حدوثها، فلا بد من الوقوف على هذه الأسباب.

أولا/ الأسباب غير المباشرة للانتفاضة:

أدى تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية والتي خضعت لإدارة السلطة الفلسطينية حسب ما تم الاتفاق عليه سابقاً، اذ ان مماطلة (اسرائيل) في عدم السماح لتدفق المساعدات التي منحت للفلسطينيين للمساعدة في اصلاح البنية الاقتصادية لهم بالقدر المطلوب، وان (اسرائيل) كانت تطالب وتضغط على الدول المانحة للمساعدات للفلسطينيين من أجل اجبارهم على تقديم تنازلات في المفاوضات، في ظل هذه الظروف تولدت حالة من اليأس وانعدام الثقة من جهود التسوية السلمية، وبات واضحاً انه وبعد انسحاب (اسرائيل) من جنوب لبنان عام 2000م[2] بفعل ضغط المقاومة ان (اسرائيل) لا تفهم سوى لغة واحدة هي لغة

---

(1) المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، انتفاضة الاستقلال العام 1، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط 1، (بيروت، 2002م)، ص 13.

(2) احتلت (اسرائيل) جنوب لبنان منذ العام 1978م في محاولة منها لإيجاد خط دفاع آمن لمنع شن هجمات المقاومة الفلسطينية قبل خروجها من لبنان عام 1982م تجاه المستعمرات (الاسرائيلية) في شمال فلسطين، الا

القوة، الأمر الذي أدى إلى تبني العديد من الفصائل الفلسطينية المعارضة لعملية السلام التحول إلى نهج أسلوب المقاومة وتحريك الشارع الفلسطيني من جديد [1].

من جانب اخر واجه الأداء الفلسطيني بعد قيام السلطة مشكلات عديدة ومتنوعة، فقد ورثت السلطة مشكلات من الفترة التي سبقت قيامها ونشأت مشكلات أخرى في ظلها، من هذه المشكلات التراجع الكبير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق بعد أشهر قليلة من استلام السلطة الفلسطينية لمهامها، فقد تراجع دخل 73 % من الاسر الفلسطينية بشكل كلي أو جزئي في الاشهر الاربعة التي سبقت فوز شارون في انتخابات عام 2000م، وفقدت 27 % من الأسر الفلسطينية مصدر دخلها بشكل كامل في الفترة نفسها، فضلا عن وجود مؤشرات على تراجع في الاقتصاد الفلسطيني، والسبب هبوط جميع أسعار الأسهم في البورصة الفلسطينية وبلغت الخسائر ما يقارب من ثلاثة ملايين دولار أمريكي، فضلاً عن تقلص في حجم الناتج الاجمالي الفلسطيني حسب تقديرات البنك الدولي بنسبة 50 %، كما ارتفعت نسبة البطالة وتراجع أداء الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والانتاج الزراعي والصناعي والتجاري[2].

ان استمرار ممارسات التضييق التي تتبعها (اسرائيل) ضد النواحي المعيشية والاقتصادية للمجتمع ولد بشكل تلقائي أعباء اقتصادية اضافية على السكان، فتحديد نسبة العمال العرب العاملين في اقتصادها وسياسة الطرد الجماعي والتفتيش المذل وغيرها من الأساليب الاقصائية للعمال، وارتفاع مستوى المعيشة والغلاء المستمر بشكل كبير، والاستمرار في سياسة مصادرة

ان ذلك لم يمنع المقاومة اللبنانية فيما بعد من شن هجمات على الجيش (الاسرائيلي) الذي تكبد طيلة فترة تواجده منذ العام 1978م حتى انسحابه في 22 أيار / مايو 2000م ما يقارب من 1580 قتيل وجرح ما يقارب 650 (اسرائيلي)، وكانت الأرقام في تزايد لولا إعلان ايهود باراك الانسحاب قبل الموعد الذي كان قد حدده في تموز / يوليو 2000م، للمزيد ينظر، عماد جاد، " الأمم المتحدة بين التهميش والتفعيل "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 142، 2000م، ص 218.

(1) محمد سعيد أبو عامود، " الانتفاضة الفلسطينية 87- 1990 وانتفاضة الأقصى دراسة تحليلية مقارنة "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع 143، 2001م، ص 104.

(2) جبور وآخرون، انتفاضة الأقصى ... المصدر السابق، ص ص 208- 209؛ جواد الحمد، انتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، مركز دراسات الشرق الأوسط، (عمان، 2001م)، ص ص 41- 42.

الأراضي الزراعية واقتلاع المزيد من الأشجار المثمرة (ما يزيد على 50 الف شجرة)، كل هذه الأسباب مجتمعة ومتفرقة أدت إلى استمرار رفض هذه السياسات المجحفة وبرزت على شكل الانتفاضة [1].

تعد سياسة بناء المستوطنات من أخطر السياسات التي كانت تمارسها حكومة الاحتلال (الاسرائيلي)، والتي كانت تهدف عن طريق بناء تلك المستوطنات إلى زيادة تمسكها واحتلالها للأراضي التي تتم مصادرتها من الفلسطينيين، فعلى الرغم من توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993م الذي أبقى على مسألة المستوطنات الموجودة ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م وقد أخضع الاحتلال إدارة تلك المستوطنات لإدارته العسكرية والمدنية على الرغم من وجودها في الأراضي التي أصبحت تعرف فيما بعد بمنطقة (ب وج) ضمن خارطة تقسيم إدارة المناطق في توقيع إعلان المبادئ [2].

لم يحد اتفاق أوسلو من وقف عملية الاستيطان بل أن حكومة الاحتلال كانت تحاول دائماً ايجاد ثغرات في الاتفاقات التي كانت توقع مع الفلسطينيين بغية الاستمرار في سياسة التوسع الاستيطاني، والذي من الضروري أن يكون موازياً لمتطلبات النمو السكاني لليهود في تلك المستوطنات [3].

لم تتوقف السياسة الاستيطانية للحكومة (الاسرائيلية) بعد اتفاق أوسلو، بل ان حكومة رابين كانت تعارض وبشكل مطلق قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية أو الموافقة على العودة لحدود عام 1967م، مما يعني ازالة المستوطنات التي أقيمت هناك، وهو ما ترفضه (اسرائيل)

---

(1) إبراهيم أبو جابر وآخرون، الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، (عمان، 2002م)، ص 114.

(2) هدى شاكر النعيمي، "الاستيطان في الرؤية الاسرائيلية "، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع 5، 2001م، ص 5.

(3) خالد عايد، "الاستيطان اليهودي تحت واقع انتفاضة الأقصى"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 12، ع 45- 46، شتاء / ربيع 2001م، ص 60.

رفضاً مطلقاً، وطبقاً لهذا الرفض فقد اتخذت حكومة الاحتلال عام 1995م قراراً ببناء 8000 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية[1].

وعند اجراء مقارنة بسيطة بحجم الأراضي التي تمت مصادرتها في سنوات انتفاضة عام 1987م والتي بلغت مساحتها 4700 دونم ثم انخفض حجم ما تم مصادرته أثناء مؤتمر مدريد من الأراضي ليصل إلى 2500 دونم، غير انه عاد ليرتفع بعد اتفاق أوسلو حتى العام 1999م ليبلغ 8400 دونم في الشهر[2].

تلك المقارنة كانت حول ما يتم مصادرته من الأراضي شهرياً وبشكل عام، أما فيما يخص عملية مصادرة الأراضي لبناء وحدات استيطانية فإنها كانت قبل مؤتمر مدريد 233 دونم شهرياً، ليرتفع بعد اتفاق أوسلو حتى وصل إلى 1081 دونم شهرياً، وان نسبة معدل الاستيطان بعد الاتفاق وصلت إلى 364 %، وان عدد المستوطنين في الضفة الغربية للمدة من 1993- 2000م ارتفع من 243 ألف إلى 335 ألف مستوطن بزيادة تصل إلى نسبة 50 %، فضلا عن وضع 47 % من الضفة الغربية تحت سيطرة المستوطنين [3].

من الملاحظ أن بناء المستوطنات وبشكل عشوائي ومتباعد وضمن أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن ثم ربطها بطرق التفافية تمر عبر الأراضي الفلسطينية وتحت السيطرة (الاسرائيلية) في تأمين الحماية لها، الأمر الذي قد يصعب كثيراً قيام الدولة الفلسطينية المستقبلية نتيجة عزل المناطق الفلسطينية بعضها عن بعض والسبب وجود تلك البؤر الاستيطانية ويجعل من التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية دون التدخل (الاسرائيلي) امراً في غاية الصعوبة.

---

(1) عبد الآله بلقزيز، " ممكنات ومستحيلات الصراع العربي- الاسرائيلي نحو رؤية مستقبلية " مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 250، 1999م، ص 24.

(2) سداد مولود سبع إبراهيم، انتفاضة الأقصى والسياسة العامة للكيان الصهيوني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2003م، ص 67.

(3) Anal Biletzki , " Much Ado about No thing: The Israeli Palestinian peace process " , center for International studies , Cambridge , (London , 2008) , p .3 .

هذه السياسة الاستيطانية التي كانت متبعة من قبل حكومة الاحتلال (الاسرائيلي) كانت تنذر بتفجر الوضع على الأرض وهو ما حصل فعلا باندلاع انتفاضة الأقصى في 28 أيلول/ سبتمبر عام 2000م.

ثانياً/ الأسباب المباشرة للانتفاضة:

لمدينة القدس أهمية دينية خاصة لدى الفلسطينيين سواء كانوا من المسلمين أو المسيحيين، وذلك لوجود المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين بالنسبة للمسلمين، ووجود عدد من الكنائس التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة للمسيحيين منها كنيسة المهد وكنيسة القيامة في بيت لحم.

تقع مدينة القدس على خط عرض 31 ° شمالاً وخط طول 35 ° شرقاً وعلى بعد 65 كم من ساحل البحر المتوسط، وهي حلقة من سلسلة تمتد من الشمال إلى الجنوب فوق القمم الجبلية للمرتفعات الفلسطينية وترتبط بطرق رئيسة تخترق المرتفعات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وهناك طرق عرضية تقطع هذه الطرق الرئيسة لتربط وادي الأردن بالساحل الفلسطيني[1].

ويتميز الصراع العربي- (الاسرائيلي) حول فلسطين عموماً وحول القدس خصوصاً بأهمية كبيرة لاعتبارات دينية وتاريخية وقانونية، فمنذ احتلال (اسرائيل) للقدس الشرقية بعد حرب حزيران/ يونيو 1967م وهي تسعى جاهدة لتهويد القدس وتغيير معالمها الديموغرافية والعربية والاسلامية بالرغم من صدور العديد من القرارات الدولية التي تدين تلك السياسة تجاه القدس، لكن (اسرائيل) لم تكترث أو تبالي لتلك القرارات [2].

على ما يبدو أن الحكومات العربية المتعاقبة وفي مختلف الدول العربية وكذلك حكومات الدول الاسلامية لم تحرك ساكناً تجاه ما تمارسه حكومة الاحتلال (الاسرائيلي) بالنسبة للقدس وانما اكتفت تلك الحكومات بالتنديد والاستنكار وعقد الاجتماعات الفارغة التي لم توقف

---

(1) سمير الزين ونبيل السهيلي، القدس معضلة السلام، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ع 7، ط 1، (أبو ظبي، 1997م)، ص 13.

(2) بيان نويهض الحوت، " القدس هي القضية "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 253، 2000م، ص 52.

النشاط (الاسرائيلي) بتهويد القدس وجعلها عاصمة أبدية لهم بالرغم من قدسية المدينة لجميع المسلمين، لكن ذلك لم يغير من الأمر شيء تجاه سياسة (اسرائيل).

ان المتتبع لسياسة (اسرائيل) الاستيطانية في القدس يجد أن هناك ارتفاع وتزايد في أعداد السكان اليهود في المدينة قياساً بالسكان العرب فيها، فقد بينت دراسة احصائية انه ومنذ العام 1973م حتى العام 1993م ارتفعت نسبة السكان اليهود من 261100 يهودي عام 1973م إلى 464000 يهودي في العام 1993م، في حين كان ارتفاع نسبة السكان العرب في المدة نفسها 86300 فلسطيني إلى 166400 مواطن فلسطيني وبذلك أصبح اليهود يشكلون ما نسبته 73 %من السكان، في حين يشكل السكان العرب ما نسبته 27%[1].

وبموجب اتفاق أوسلو أصبحت القدس واحدة من قضايا مفاوضات المرحلة النهائية شريطة ان لا يقوم أي طرف ما من شأنه التأثير في وضع المدينة النهائي استباقاً للمفاوضات النهائية حولها، لكن حكومة الاحتلال لم تلتزم بهذه القرارات والاتفاقات لا سيما فيما يتعلق بالتغيير الديموغرافي للبلدة القديمة ومحاولة هدم المسجد الأقصى بحفر نفق تحت أساساته مما دعا إلى حدوث انتفاضة سميت بانتفاضة النفق عام 1996م، وحجج (اسرائيل) في ذلك هو البحث عن هيكل سليمان في حين أن هدفهم الرئيس هدم المسجد الأقصى[2].

في ظل هذا الواقع السياسي للقدس أصبح للأخيرة أهمية مطلقة في خطابات الساسة (الاسرائيليين) التي كانوا يعدونها العاصمة الأبدية لهم، الأمر الذي دفع العديد منهم لمحاولة دخول باحات المسجد الأقصى بين الحين والاخر، فكان من أسباب الانتفاضة المباشرة قيام أرييل شارون زعيم حزب الليكود والذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة ايهود باراك مع ستة برلمانيين من حزبه ليؤكد وبالاتفاق مع ايهود باراك على السيادة (الاسرائيلية) على الحرم القدسي وتوجيه رسالة الى السلطة الفلسطينية ان الحكومة والمعارضة في (اسرائيل) اتفقوا على التمسك بالسيادة على القدس مهما كلف ذلك من ثمن، في يوم الخميس الموافق 28 ايلول/ سبتمبر عام 2000م بالدخول إلى الحرم القدسي وتحت حراسة مشددة شارك فيها ثلاثة

(1) الزين والسهيلي، القدس ....، المصدر السابق، ص ص 22- 23.

(2) سهيل الفتلاوي، "هيكل سليمان ذريعة صهيونية لتهويد فلسطين"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 21، 2000م، ص ص 89- 90.

ألاف جندي وشرطي (اسرائيلي)، حسب ما ذكرته وسائل الاعلام حينها، مما عده الفلسطينيون استفزازاً فتصدى له المصلين والموجودين في باحة المسجد برشقه بالأحذية، وحصلت المواجهة بين الطرفين جرح فيها 25 جندياً (اسرائيلياً) وأصيب 12 من المصلين الفلسطينيين[1].

تطورت الأحداث في اليوم التالي الجمعة 29 أيلول/ سبتمبر وقبيل انتهاء المصلين من اداء صلاة الجمعة قام جنود الاحتلال وكرد اعتبار على ما حدث بإطلاق النار على المصلين فسقط 7 شهداء وأصيب 250 فلسطينياً مما أدى إلى تصاعد المواجهات لتشمل القدس ونابلس ورام اللـه وبيت لحم في الضفة ولتمتد في اليوم نفسه إلى قطاع غزة، فضلا عن مشاركة عرب 1948م فيها[2].

ان الانتفاضة وحدت الشعب الفلسطيني بمختلف شرائحه، فجسدت وحدة عرب 1948م مع اخوانهم في الأراضي المحتلة، وجسدت الوحدة بين فصائل منظمة التحرير وقوى الحركة الاسلامية، وتقدمت خطوات كبيرة نحو تحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع[3].

ثالثا/ أثر الانتفاضة في توحيد الفصائل الفلسطينية:

أدَّت الانتفاضة دوراً مهماً في حياة الشعب الفلسطيني وأصبحت من أهم أدوات التغيير فيه، وعامل تأثير في الثقافات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية له [4].

لقد أوجد اتفاق أوسلو شرخاً وانقساماً فلسطينياً بَين من أيد الاتفاق وتمثل ذلك بحركة فتح وعدد من الفصائل معها، ومن عارض الاتفاق مثل حركتي حماس والجهاد الاسلامي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع على الأرض وزاد من حدة الانقسام الفلسطيني كما أشير سابقاً.

لكن مع اندلاع انتفاضة الأقصى ما لبث أن تلاشى هذا الانقسام فقد حققت الانتفاضة الوحدة الوطنية الفلسطينية الميدانية في مواجهة العدوان (الاسرائيلي)، اذ اتفقت جميع القوى الوطنية والاسلامية على إنهاء الاحتلال للأراضي المحتلة منذ العام 1967م، ومن مظاهر تلك

---

(1) مصطفى البرغوثي، "الثمن غال لكن الحرية أغلى"، مجلة العربي، الكويت، ع 518، 2002م، ص68.

(2) حسن نافعة، "القمة العربية وانتفاضة الأقصى"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 262، 2000م، ص ص 121- 122.

(3) أسامة الخولي وآخرون، العرب إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2002م)، ص 258.

(4) أبو جابر، الانتفاضة تغير معادلات ...، المصدر السابق، ص 110.

الوحدة تشكيل جبهة القوى الوطنية والاسلامية التي تقوم بتسيير الانتفاضة والتي ضمت حركتي حماس والجهاد الاسلامي فضلا عن حركة فتح وقوى اليسار الفلسطيني مثل الحزب الشيوعي الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية [1].

ففي الأسابيع الأولى من الانتفاضة قامت القيادة الفلسطينية بإطلاق سراح أكثر من 34 معتقل لديها من حركة حماس وهو مؤشر جيد على دخول التحالف الوطني الفلسطيني مرحلة جديدة، وعلى أصداء وحدة المواجهة مع العدو (الاسرائيلي) التقى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على هامش مؤتمر القمة الاسلامي التاسع الذي عقد في الدوحة للمدة من 12- 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000م بوساطة يمنية قام بها الرئيس اليمني علي عبدالله صالح [2] فضلا عن تصريح الشيخ أحمد ياسين الذي دعا إلى تدعيم التضامن من أجل وحدة الكلمة الفلسطينية في مواجهة العدو[3].

ونتيجة مباشرة لهذه الوحدة الوطنية فقد تشكلت قيادة مركزية للانتفاضة تحدد القضايا العامة، كما كان هناك قيادات محلية في كل منطقة تتابع العمل الميداني والتنظيمي والاقتصادي، ولكل قيادة في المحافظات عدة لجان متخصصة منها لجنة نضالية عامة تعرف باسم اللجنة الوطنية

---

(1) أبو جابر، الانتفاضة تغير معادلات ...، المصدر السابق، ص ص 143- 144.

(2) علي عبدالله صالح: من مواليد 1942م، ولد في قرية البيت الأحمر في سنحان خارج صنعاء، تدرج في رتب الجيش، في عام 1978م اغتيل الرئيس اليمني أحمد الغشمي ليتولى عبد الكريم العرشي الرئاسة مؤقتاً ليتنحى ويتولى علي عبدالله صالح الرئاسة ويصبح سادس رئيس للجمهورية اليمنية، وفي العام 1990م وبعد توحيد شطري اليمن أصبح علي عبدالله صالح أول رئيس للجمهورية اليمنية الموحدة، خاض في العام 1994م حرباً ضد بعض القيادات الانفصالية الجنوبية وأحكم قبضته على البلاد، وأثناء المدة من 2004- 2010م خاض 6 حروب مع الحوثيين الذين أعلنوا تمردهم ضد الدولة، في عام 2011م حدثت ثورة شبابية أدت إلى انقسام المؤسسة العسكرية المؤيدة لصالح مما اضطره إلى قبوله بالمبادرة الخليجية التي تضمنت تخلي صالح عن الحكم مع بقاء حزب المؤتمر الشعبي العام شريكاً في الحكومة الانتقالية، تحالف مع الحوثيين لتدبير انقلاب ضد حكومة عبد ربه هادي منصور، انتهى عهد التحالف مع الحوثيين ليتم قتله من قبلهم يوم الاثنين 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017م، للمزيد ينظر، موقع البيان على شبكة المعلومات الدولية https://www:albayan.ae/one-world.

(3) أبو جابر، الانتفاضة تغير معادلات ...، المصدر السابق، ص 144.

الاسلامية ولجان أخرى منها لجنة صحية ولجنة اعلامية وأخرى لمقاطعة البضائع (الاسرائيلية)، مارست هذه اللجان عملها وعقدت اجتماعات طبقا لوضع التطورات العامة[1].

شكل التنسيق بين الحركتين قاسم مشترك عن طريق الاشتراك في تنفيذ عمليات عسكرية ضد الاحتلال (الاسرائيلي)، اذ أشارت وسائل الاعلام (الاسرائيلية) عن وجود تعاون ميداني بين نشطاء فتح وحماس، وذكرت مصادر في الهيئة الأمنية (الاسرائيلية) أن أجهزة الاستخبارات التابعة لها رصدت تعاوناً متزايداً بين نشطاء حماس وفتح في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، وتصدرت أخبار التعاون بين الحركتين الصحف (الاسرائيلية) التي أشارت إلى وجود اتفاق بين حماس وشبيبة فتح على القيام بعمليات ضد المستوطنين، بعد أن كانت العلاقة بينهما تتسم بالمنافسة والمواجهة[2].

أخذت الفصائل الفلسطينية ومنها حركتي حماس والجهاد الاسلامي المبادرة في الرد العسكري على جرائم الاحتلال ولحقت بها فيما بعد الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، ثم أنشأ ابناء حركة فتح في الضفة الغربية والقطاع أجنحة فتح المسلحة الخاصة بها فبرزت كتائب شهداء الأقصى وكتائب العودة وكتائب أبو ريش وكتائب المقاومة الشعبية، وتشكلت كذلك ألوية الناصر صلاح الدين ولجان المقاومة الشعبية[3].

إن موقف حركة فتح من الانتفاضة انقسم إلى تيارين، التيار الأول محسوب على السلطة وتوجهاتها ومرتبط بشكل محكم عبر المصالح والمناصب وهو يدعم الانتفاضة لكن لا يؤيد القيام بعمليات مسلحة تضع السلطة في موقف محرج سياسياً، اما التيار الثاني فهو يمثل الكثير من الكوادر المتوسطة والقاعدة الجماهيرية، وهو غير مرتبط بمنافع السلطة، بمعنى آخر بين

(1) بدرية صالح عبدالله، " الفصائل الفلسطينية وتطورات الانتفاضة "، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع 1، 2004م، ص 74.

(2) مهيب سليمان أحمد النواتي، حماس من الداخل، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، (عمان، 2002م)، ص ص 183- 185.

(3) بدرية صالح عبدالله، الفصائل الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 75.

القيادة الشابة التي ترى في نفسها الوريث للقيادة التقليدية والتي أصبحت غير قادرة على إيجاد علاقة مع القاعدة التنظيمية [1].

يرجع تشكيل كتائب شهداء الأقصى لحركة فتح إلى أبناء الحركة والذين عانى معظمهم من حالات الاهمال والاستغلال من قبل المراتب التنظيمية العليا، ومن الرموز الذين أسسوا الكتائب ناصر عويص وحسين عبيات ورائد الكرمي وغيرهم، وهم من داخل الحركة الشبيبة وقدموا تضحيات في الانتفاضة الأولى عام 1987م، وقد تعرضوا للتهميش مع قدوم السلطة، وجاء تدخلهم هنا كردة فعل على حالة التراجع التي لحقت بحركة فتح، ولم يكن لهم أي علاقة بالقمة التنظيمية، وانما ارتبطوا فقط برأس الهرم الفتحاوي كمصدر للشرعية، ولم يرتبطوا بمؤسسات الحركة مثل اللجنة المركزية والمجلس الثوري أو لجان الاقاليم أو غيرها من اللجان[2].

تميز نشاط كتائب شهداء الأقصى بأنه كان ضد المستوطنين والعسكريين من ضباط ومجندين، وان تنفيذ العمليات كان داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، ولم تنتهج حركة فتح خط العمليات النوعية ضد المدنيين بل انتهجت العمليات المباشرة التي ينفذها مقاتلون محترفون ضد عناصر جيش الاحتلال، ولطالما نفت حركة فتح أي علاقة لها بالعمليات التي تقوم بها كتائب الأقصى، علما انه لم يتم الإعلان عن تأسيس الكتائب خوفاً على عناصرها من المطاردة والاغتيال فضلا عن ان الإعلان عن تأسيس كتائب الأقصى يضع حركة فتح ومن ورائها السلطة الفلسطينية في موقف محرج أمام الحكومة (الاسرائيلية) وأمام المجتمع الدولي[3].

فيما بعد أعلنت حركة فتح عن مسؤولية كتائب الأقصى التابعة لها في تنفيذ العمليات القتالية ضد جنود الاحتلال، وجاء هذا الإعلان كرد فعل لما تقوم به سلطات الاحتلال من

---

(1) ماجد أبو دياك، "السلطة وفتح والمقاومة"، مقال منشور على موقع دنيا الوطن في 4 كانون الثاني / يناير 2004م، على الموقع، https://www.alwatanvoice.com.

(2) أحمد، حركة التحرير الوطني ....، المصدر السابق، ص ص 143- 144.

(3) ماجد كيالي، "الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية التأثيرات والاشكاليات"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 13، ع 52، خريف 2002م، ص 43.

عمليات اغتيال للنشطاء من كتائب الأقصى أو باقي الفصائل الفلسطينية التي اتفقت جميعها سواء كانت وطنية او اسلامية على تبني شعار المقاومة لمواجهة العدو [1].

وقد تنافست الفصائل الفلسطينية فيما بينها لا سيما حركتي فتح وحماس في تنفيذ العمليات النوعية سواء في أراضي 1948م أو في الضفة والقطاع [2].

كان على القيادة الفلسطينية ان تنتهج سياسة فيما يخص الانتفاضة تتناسب مع المعطيات على أرض الواقع، لا سيما ظهور مراكز متعددة للقوى السياسية على المستوى المحلي، اذ اكتسب القادة الميدانيون لحركة فتح حرية الحركة الواسعة إلى درجة بدأ معها المشهد السياسي الفلسطيني ينذر بالتفتت وفقدان سيطرة السلطة الفلسطينية عليه على الرغم من وحدة الخطاب السياسي للفصائل الفلسطينية في ظل تطورات الانتفاضة والمواجهات المستمرة مع العدو، الأمر الذي دفع السلطة ومن أجل فرض سيطرتها السياسية على الوضع إلى تقديم التسهيلات الأمنية تجاه عناصر وقيادة الحركات المتشددة مثل حركتي حماس والجهاد، من أجل احتوائها والتفاهم معها[3].

ان السلطة الفلسطينية كانت مدركة بقوة للخلل الهائل في ميزان القوة العسكرية مع العدو، ناهيك عن انها لم تسقط من حساباتها خيار التسوية، لذلك تبنت السلطة الانتفاضة وأبدت دعمها من أجل تعزيز موقفها التفاوضي مستقبلاً بوصفها صاحبة القرار وبيدها تحريك الشارع الفلسطيني بمختلف مسمياته من عدمه، لكن السلطة لم تسعى إلى الدخول في مواجهة عسكرية مع العدو وذلك للحيلولة دون تمكين (اسرائيل) من استخدام قوتها المفرطة ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وكانت الاستراتيجية تقوم في الحفاظ على مستوى منخفض من الحدة في المواجهة مع الاحتلال الأمر الذي يؤدي إلى بقاء باب استئناف المفاوضات

---

(1) معين رباني، "الحجارة والصواريخ نتيجة حتمية لاتفاق أوسلو"، مجلة الدراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 47، 2001م، ص 4.

(2) عبدالله، الفصائل الفلسطينية وتطورات ...، المصدر السابق، ص 76.

(3) جمال عبد الجواد، " صعوبات وامكانيات التسوية بعد الانتفاضة "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 143، 2001م، ص ص 117- 118.

مفتوحاً، لا سيما ان (اسرائيل) تدرك تماماً ان مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية يفرض عليها تكلفة عالية [1].

حاولت (اسرائيل) استغلال النهج الكفاحي للفصائل الفلسطينية وتحويله إلى ما يعرف بالإرهاب عن طريق دعم الولايات المتحدة لها فضلا عن التعاطف الذي حصلت عليه من المجتمع الدولي، والذي اعتبر ان ما تمارسه (اسرائيل) من سياسة قتل وتدمير ممنهج هو دفاع عن النفس، وتشويه للموقف الفلسطيني عن طريق اعلامها والاعلام الدولي المدعوم، ومحاولة التقويض الكامل لبنية السلطة الفلسطينية، وتدمير أسس الدولة كافة، التي بناها الشعب الفلسطيني بتكلفة وتضحيات منذ اتفاق أوسلو[2].

يبدو ان انتفاضة الأقصى عام 2000م اندلعت بسبب مماطلة (اسرائيل) في تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية، ورغم انها اتخذت الطابع والشعور الديني للدفاع عن المسجد الأقصى، لكن ما أوجدته على الأرض هو محاولة السلطة الفلسطينية في تعبئة الشارع الفلسطيني كوسيلة من وسائل الضغط على الحكومة (الاسرائيلية)، فضلا عن انها أوجدت تعاون واتفاق ما بين مختلف الفصائل الفلسطينية والسلطة الفلسطينية التي كانت وحدها تواجه الضغوط (الاسرائيلية) والأمريكية معاً.

رابعا/ الموقف الأمريكي من انتفاضة الأقصى عام 2000 م:

من المعروف والواضح جدا ان الموقف الأمريكي وفي مختلف مراحل الصراع العربي- (الاسرائيلي) هو موقف مؤيد وداعم لـ (اسرائيل) ولم يتغير موقف إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من دعمه لـ (اسرائيل) وتحميل السلطة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات مسؤولية فشل قمة كامب ديفيد السابقة الذكر وما ستؤول اليه الأحداث في الأراضي الفلسطينية [3].

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، "الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الاسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 149، 2002م، ص 93.

(2) عزمي بشارة، " الدمار الاسرائيلي وبناء الذات الفلسطينية "، مجلة العربي الكويتية، الكويت، ع 518، 2002م، ص 62.

(3)Akram Hanieh, " The camp David papers " , Journal of Palestine studies , Vol. 30 , No. 2 , 2001 , p 95 .

وبعد شهرين من تصريحات كلينتون هذه وفي أواخر تموز/ يوليو عام 2000م ومن أجل كسب ود الناخبين اليهود من الأمريكان قادت هيلاري كلينتون (Hillary.D.R.Clinton) زوجة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مظاهرة نددت فيها بالفلسطينيين وبالرئيس عرفات وتحمله أسباب العنف في المنطقة [1].

صادق مجلس النواب الأمريكي في 25 تشرين الأول/ اكتوبر عام 2000م على قرار ادانة القادة الفلسطينيين بتهمة تشجيع الارهاب، وأيد (اسرائيل) في أسلوب مواجهة الانتفاضة الذي عده دفاع عن النفس، وطالب القرار بخفض التمثيل الدبلوماسي لمنظمة التحرير، ومنع مكتبها في الولايات المتحدة من تأدية أي عمل غير الموكل به [2].

ان انحياز الإدارة الأمريكية بدأً من الرئيس كلينتون وطاقم ادارته المتنفذون فيها وجميعهم من اليهود وعلى رأسهم وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت (Madelein. k .Albright)[3] التي لم تتورع عن سب وشتم الشعب الفلسطيني واصفةً اياه بالرعاع لأنه يدافع عن نفسه بالحجارة، وأبدت تعاطفها مع جيش الاحتلال (الاسرائيلي) الذي أشارت اليه بأنه محاصر ومهدد من خطر الحجارة وخطر الرعاع الذين يحيطونه بالمظاهرات [4].

كذلك كان هناك دور لمارتن أنديك (Martin Indyk) المدير السابق لمنظمة ايباك ودينس روس (Dennis Lewis) منسق السلام في الشرق الأوسط وهو يهودي لا يخفي صهيونيته،

---

(1) محمد علي عمر الفرا، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى 1991- 2000، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، (عمان، 2001م)، ص 224 .

(2) أحمد جميل يوسف أسمر، الموقف الأمريكي من اقامة الدولة الفلسطينية من كلينتون إلى أوباما (1993 - 2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص ص 83- 84.

(3) مادلين كوربل أولبرايت: سياسية أمريكية من أصول تشيكية، ولدت عام 1937م، هاجر والدها إلى الولايات المتحدة عام 1948م، عملت موظفة في مجلس الأمن القومي الأمريكي للأعوام1976 - 1978م، ثم سفيرة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة للمدة من 1993- 1996م، ووزيرة للخارجية الأمريكية في عهد بيل كلينتون الثانية من 1997- 2001م، للمزيد ينظر،

Shirley Anne Warshaw , presidential profiles , The Clinton years , fact son file , united states of America , 2004 , p.p 4-6.

(4) الفرا، السلام الخادع ...، المصدر السابق، ص 224.

هؤلاء يبدون تحمساً لـ (اسرائيل) أكثر من (الاسرائيليين) أنفسهم، ويؤيدون ما تقوم به الأخيرة من تصلب وتعنت في موقفها، هذا الموقف من الإدارة الأمريكية وطاقمها انعكس على الرأي العام الأمريكي الذي أصبح مسانداً لـ (اسرائيل) في موقفها أيضا، واتهام غالبية الأمريكيين للفلسطينيين بأنهم سبب العنف أولا واخيراً؛ لأنهم أي الفلسطينيين هم من يتحرشون بالجيش (الاسرائيلي) الذي لا يملك الا الدفاع عن نفسه، وان الفلسطينيين يدفعون بأطفالهم لكي يقتلهم الجيش (الاسرائيلي) من أجل الحصول على مكاسب دعائية[1].

من الملاحظ أن الاعلام الأمريكي والمعروف عنه دائماً بتزييفه للحقائق والبراهين وتشويهها وعدم نقل الحقائق والواقع على الأرض ومن داخل الأراضي الفلسطينية، وهذه السياسة الاعلامية الأمريكية المعروفة والمدعومة من مؤسسات كبرى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإدارة الأمريكية التي تحاول جاهدة كسب أصوات الناخبين اليهود وبشتى الطرق والوسائل، ومنها الاعلام الذي يصور الفلسطينيين بأنهم ارهابيون على عكس ما يقوم به جيش الاحتلال من قتل ممنهج، وانعكس ذلك على المجتمع الأمريكي الذي يبدي تأييده وبشكل مطلق لـ (اسرائيل).

مع استمرار اضطراب الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وفي محاولة أخيرة من قبل الرئيس الأمريكي كلينتون في تحقيق شيء وعقد اتفاق ما بين الفلسطينيين و(الاسرائيليين)، دعا إلى عقد قمة للسلام ما بين الجانبين في شرم الشيخ، وقبل موعد انعقاد القمة العربية في 21 تشرين الأول/ اكتوبر 2000م، وبالفعل تم عقد مؤتمر شرم الشيخ للمدة من 8- 17 تشرين الأول/ اكتوبر 2000م وبحضور الرئيس الأمريكي كلينتون والرئيس المصري حسني مبارك والملك عبدالله الثاني ملك الأردن والامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان (Kofi Annan)[2] والمنسق العام للاتحاد الأوربي خافيير سولانا (Javier Solana)[3] فضلا عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء (الاسرائيلي) ايهود باراك[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 435- 436.

(2) كوفي عنان: من مواليد 1938م غاني الأصل، هو سابع أمين عام للأمم المتحدة، عمل في هذا المنصب للمدة من كانون الثاني/ يناير 1997- كانون الأول/ ديسمبر 2006م، تولى العام 1993م منصب نائب الأمين العام لحفظ السلام في يوغسلافيا، حاز على جائزة نوبل للسلام عام 2001م، للمزيد ينظر،

KOFI ANNAN. With Nader Mouavizaden , Interventions ALife in war and peace , pengin books , 2012 , p. 5.

(3) خافيير سولانا: ولد عام 1942م، اسباني الاصل حاصل على الدكتوراه في الفيزياء من جامعة فرجينيا عام 1971م، عين وزير للثقافة في بلاده عام 1985م، ثم وزير للتعليم عام 1988م، وأصبح وزيراً للخارجية للأعوام 1992- 1995م، شغل منصب الامين العام التاسع لحلف شمالي الاطلسي للأعوام 1995- 1999م، ثم أصبح ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي عام 1999م، ثم تنحى عن منصبه عام 2009م، " Javier Solana , Spanish politician " , written by , Anthony. G. craine

متاح على الموقع،https://www.britannica.com.

(4) معبد، العلاقات الأمريكية- الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 150.

من الملاحظ ان غاية الرئيس الأمريكي كلينتون من الدعوة لعقد المؤتمر للالتفاف على الانتفاضة وقطع الطريق على القمة العربية لاتخاذ مزيد من القرارات المؤيدة لها لاسيما مع تصاعد موجات الغضب الجماهيري والاحتجاجات التي تضامنت مع الشعب الفلسطيني.

حاول كلينتون اقناع المجتمعين بأنه سيعمل على ضمان نجاح القمة ولكي ينجز اتفاق للسلام ما بين الفلسطينيين و(الاسرائيليين) عن طريق ايقاف العنف واتخاذ تدابير لإعادة الثقة ما بين الطرفين أكد ان (اسرائيل) على استعداد لإعادة الانتشار في الأراضي الفلسطينية بغية تسليمها للجانب الفلسطيني حسب ما تم الاتفاق عليه سابقاً، مع امكانية فتح المعابر المغلقة وفتح الموانئ ومطار غزة، كما أكد أنه تم الاتفاق على وضع حد لمعاناة ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني بإيجاد حل لمشكلتهم وازالة نقاط الاحتكاك بين الطرفين والدعوة لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 28 أيلول/ سبتمبر عام 2000م واندلاع الانتفاضة [1].

كان أهم قرار اتخذه المجتمعون هو ارسال لجنة لتقصي الحقائق بشأن أعمال العنف التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية على أن يترأسها السيناتور الأمريكي جورج ميتشل (George Mitchell)[2] وبرعاية الأمم المتحدة وان تنشر اللجنة

---

(1) مجلة الدراسات الفلسطينية، " كلمة الرئيس بيل كلينتون في اختتام قمة شرم الشيخ "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 11، ع 44، خريف 2000م، ص 180.

(2) جورج ميتشيل: مواليد عام 1933م، أكمل دراسة القانون في جامعة جورج تاون عام 1960م، فاز بعضوية مجلس الشيوخ للمدة من 1980- 1990م، ثم أصبح مستشاراً للرئيس الأمريكي بيل كلينتون لشؤون ايرلندا 1995- 2000م، وترأس لجنة تقصي الحقائق الخاصة بانتفاضة الأقصى من 2000- 2001م، وعين مبعوثاً للسلام في الشرق الأوسط 2009- 2011م في عهد أوباما، للمزيد ينظر،

" George Mitchell: American politician and Diplomat " , written by: Michael Ray,

متاح على الموقع، https://www.brtannica.com.

تقريرها لاحقاً[1].

كانت مهمة لجنة تقصي الحقائق التي ضمت في عضويتها كل من سليمان ديميريل[2] الرئيس التاسع للجمهورية التركية سابقاً وتوربيورن جاكلاند (Thorpeon Jagland) وزير خارجية النرويج، فضلا عن وارن بي رادمان (Warren. B. Radman) عضو سابق في مجلس الشيوخ الأمريكي وخافيير سولانا الممثل الاعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي، بأن تقدم في تقريرها تحديد أسباب اندلاع الانتفاضة والمسؤول عن الأزمة، واتخاذ كافة الاجراءات والترتيبات التي تحد من العنف وقدمت اللجنة تقريرها في 30 نيسان/ أبريل 2001م التي أشارت فيه إلى أنه يجب على (اسرائيل) والسلطة الفلسطينية العمل بإصرار وحزم من أجل وقف العنف وأن يكون الهدف هو اعادة بناء الثقة واستئناف المفاوضات بين الطرفين[3].

لم تلبث الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جورج بوش الابن (2001- 2009م)[4] الذي فاز بالانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000م وتولى الحكم في 20 كانون

---

(1) دنيس روس، السلام المفقود- خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، ترجمة عمر الايوبي وسامي الكعكي، دار الكتاب العربي، (بيروت، 2005م)، ص 911.

(2) سليمان ديميريل: ولد عام 1924م في قرية اسلام كوي، انهى دراسته الجامعية في الجامعة التقنية بإسطنبول وتخرج منها عام 1949م، اشتغل ديميريل مهندساً في إدارة الدراسات الكهربائية، وأوفد إلى الولايات المتحدة للتخصص في السدود والكهرباء، وعند عودته أشرف على بناء سد سيحان عام 1952م، في عام 1962م انضم إلى حزب العدالة وترأس الحزب عام 1964م، وفاز الحزب بانتخابات عام 1965م وحصل على 53 % من الأصوات وأصبح ديميريل رئيساً للوزراء، وفاز في انتخابات عام 1969م ليشكل الحكومة الثانية، انتخب ديميريل رئيساً للجمهورية عام 1993م وظل في منصبه حتى عام 2000م، توفي في أنقرة يوم الأربعاء 17 حزيران / يونيو عام 2015م، للمزيد ينظر، www.aljazeera.net.

(3) للمزيد عن توصيات لجنة ميتشيل ينظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 12، ع 48، خريف 2001م، ص 180؛ المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات انتفاضة الاستقلال ...، المصدر السابق، ص ص 155- 183.

(4) جورج ووكر بوش (الابن): ابن الرئيس السابق بوش الأب، ولد في مدينة نيوهفن عام 1946م، درس التاريخ في جامعة ييل، حصل على شهادة الماجستير في ادارة الأعمال من جامعة هارفرد عام 1973م، عُين حاكماً لولاية تكساس (1995- 2000م)، أصبح رئيساً للولايات المتحدة لفترتين رئاسيتين (2001- 2008م)، للمزيد ينظر،

الثاني/ يناير 2001م حتى سارعت إلى الاعتراف بحكومة أرييل شارون بعد فوزه بالانتخابات (الاسرائيلية في شباط/ فبراير من العام نفسه، كان هناك تقارب وقاسم مشترك يجمع الحكومتين الأمريكية و(الاسرائيلية)، فعدا عن العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين، بدا واضحاً تأثير العامل الايديولوجي في حكومتي بوش وشارون، فشارون زعيم حزب الليكود ويمثل اليمين المتطرف الذي أخذ يسيطر على عملية صنع القرار، وبوصول بوش إلى الحكم أمسك المحافظون الجدد[1] الأمريكيون بزمام السلطة لا سيما بعد أن أحاط بوش نفسه بحكومة أغلبيتها من المحافظين وعلى رأسهم دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) الذي تولى حقيبة الدفاع وأصبح له دور في السياسة الخارجية لبلاده[2].

في أول خطاب لجورج بوش الابن وفي محاولة منه لتهدئة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ولاستئناف عملية السلام التي كان قد بدأها بيل كلينتون، صرح بوش بإمكانية قيام دولة فلسطينية في نهاية عام 2005م اذا ما توفرت الظروف الملائمة لقيامها لا سيما الأمنية منها قاصداً بذلك إنهاء الانتفاضة الفلسطينية[3].

اختار بوش الابن لحقيبة الخارجية كولن باول (Colin powell)[4] الذي زار المنطقة في محاولة منه لمعرفة أفكار القادة السياسيين المعنيين بالصراع في الشرق الأوسط، والعودة بتلك

The Presidency of Georg. W. Bush a first historical assessment , Princeton university press , U. S. .A , 2010 , p 7. 12

(1) المحافظون الجدد: هم مجموعة سياسية أمريكية تضم فئات المجتمع الأمريكي سياسيون اساتذة محاربون قدامى ورجال أعمال وغيرهم، يجمعهم تيار فكري واحد نابع من أصولهم المسيحية المتشددة، اذ يدعون إلى العودة للكتاب المقدس وقيام حكم المسيح، وهم ذوي ميول صهيونية شديدة العداء للعرب والمسلمين، للمزيد ينظر، سليم مطر، المنظمات السرية التي تحكم العالم- أخطر أسرار الاستراتيجية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 2011م)، ص ص 62- 63.

(2) فؤاد مغربي، "السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية: نظرة تحليلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 14، ع 53، شتاء 2003م، ص 5.

(3) فيصل، دور الولايات المتحدة الأمريكية ...، المصدر السابق، ص 172.

(4) كولن باول: ولد عام 1938م، وهو عسكري وسياسي أمريكي خدم في فيتنام للأعوام 1962- 1969م، عين مستشاراً للأمن القومي الأمريكي في عهد رونالد ريغان 1987- 1989م، وأصبح رئيساً لهيئة الأركان في

الأفكار إلى القيادة الأمريكية الجديدة التي سترسم سياستها تجاه الصراع في الشرق الأوسط على ضوئها مجدداً تعهد الإدارة الأمريكية بدعمها لـ (اسرائيل) والتزامها المطلق بأمنها [1].

طلب شارون من باول السعي لإنهاء الانتفاضة الفلسطينية بالضغط على السلطة الفلسطينية، وأشار إلى ضرورة أن يكون الأمن قبل السلام والأمن قبل وقف بناء المستوطنات، في المقابل طالب باول من شارون بضرورة رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والاسراع في تحويل خمسين مليون دولار من أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية التي اشترط عليها باول بإيقاف العنف أي إنهاء الانتفاضة والتنسيق الأمني بين الفلسطينيين و (الاسرائيليين)[2].

أرسل مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين رسالة إلى بوش الابن في 5 نيسان/ أبريل 2001م وقع عليها 87 من أعضاء مجلس الشيوخ و209 من أعضاء مجلس النواب يطلبان فيها من الرئيس بإعادة النظر في العلاقات مع الفلسطينيين، اذ اعرب أعضاء مجلس الشيوخ عن انزعاجهم العميق من مجريات الأحداث في الشرق الأوسط، وأشاروا إلى ان (اسرائيل) قدمت كل ما لديها وما عليها من تنازلات في قمة كامب ديفيد الثانية عام 2000م، وان أحداث العنف سببها الفلسطينيون الذي يشنون يومياً نحو ثلاثين هجوماً على العسكريين والمدنيين (الاسرائيليين)، وان الكثير من هذه الهجمات مخطط لها بدقة من قبل القيادات الأمنية في السلطة الفلسطينية وقياديين في منظمة التحرير[3].

اذ ان السلطة الفلسطينية ورئيسها قد أطلقا نحو 130 شخصاً من أعدى أعداء (اسرائيل) وان عرفات لم يخاطب شعبه يوما ويطلب منه ايقاف العنف على الرغم من النداءات العديدة

الجيش الأمريكي في عهد بوش الاب 1991- 1993م، ثم أصبح وزيراً للخارجية في إدارة بوش الابن الأولى 2001- 2004م، للمزيد ينظر، موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط،

https://history.stat .gov/d.e partmenthistory/people/powell-colin-Luther.

(1) علي عقلة عرسان، صمود وانهيار مسارات التفاوض العربية الاسرائيلية بعد مؤتمر مدريد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ج 4، (دمشق، 2003م)، ص 123.

(2) المصدر نفسه، ص 127.

(3) فيصل، دور الولايات المتحدة ...، المصدر السابق، ص 184؛ محمود حمد، " محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهـــرام، ع 149، 2001م، ص86.

التي وجهتها الولايات المتحدة له، ونتيجة لذلك فإنه يجب على الحكومة الأمريكية ان تعيد النظر بعلاقاتها مع الفلسطينيين وان لا تسمح لأي فرد يشتبه به بالقيام بأعمال عدائية ضد (اسرائيل) من دخول أراضيها، ويجب ادراج المنظمات التي ترعى العنف كمنظمات ارهابية (في اشارة إلى حركتي حماس والجهاد الاسلامي)، كما يجب أن لا يدعى عرفات إلى نيويورك للقاء كبار المسؤولين الأمريكان، فضلا عن معارضة الولايات المتحدة لإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد[1].

ازاء تطور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتصاعد أعمال العنف ومن أجل ان يكون لإدارة بوش دور أكبر في العملية السياسية لمفاوضات السلام، أوفدت إدارة بوش وزير الخارجية كولن باول وجورج تينت مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) إلى الأراضي الفلسطينية من أجل تطبيق توصيات لجنة ميتشل السابقة الذكر لا سيما فيما يخص الجانب الأمني منها، وعندما وصل تينت الأراضي الفلسطينية اجتمع مع القيادات الفلسطينية للمدة من 7- 13 حزيران/ يونيو 2001م وبدأ بالضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ التوصيات الأمنية من تقرير ميتشل[2].

قدم تينت خطة أمنية عرفت بـ(وثيقة تينت)[3] التي دعت إلى وقف اطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني و (الاسرائيلي) ودعت إلى تشكيل لجنة أمنية أمريكية فلسطينية (اسرائيلية)

---

(1) حمد، محددات الموقف الأمريكي ...، المصدر السابق، ص 86.

(2) هدى شاكر النعيمي، "وثيقة تينت والأمن الاسرائيلي: احتمالات الانهيار "، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع 2، 2001م، ص 116.

(3) ركزت وثيقة تينت على الجانب الأمني بالدرجة الأولى وخصوصاً تجاه الفلسطينيين، اذ طالبت الوثيقة السلطة الفلسطينية باعتقال منفذي العمليات الارهابية في الضفة الغربية وغزة فوراً، مع تقديم المسؤولين الفلسطينيين للجنة الأمنية المشتركة أسماء هؤلاء المعتقلين والإجراءات التي اتخذت بحقهم وعلى أجهزة الأمن الفلسطيني مصادرة مدافع الهاون وكافة الأسلحة غير القانونية، ومنع تهريب الأسلحة إلى داخل الأراضي الفلسطينية، في حين طالبت (اسرائيل) بالكف عن مهاجمة قوات السلطة الفلسطينية ومراكز قياداتها واتخاذ إجراءات بحق المستوطنين الذين يهاجمون المدنيين الفلسطينيين، للمزيد ينظر، وثيقة تينت منشورة في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع2، 2001م.

مشتركة خلال اسبوع لفتح المناطق التي تم اغلاقها وحصارها من قبل (الاسرائيليين) واعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة[1].

كان هدف إدارة بوش من مطالبة السلطة الفلسطينية بتنفيذ خطة تينت هو محاولة لأحداث انقسام فلسطيني خصوصاً بعد المطالبة بتقديم لوائح بأسماء النشطاء الفلسطينيين في حال عجزت عن اعتقالهم، وهو ما سيؤدي إلى صراع داخلي فلسطيني وبالتالي التخلص من السلطة الفلسطينية وإنهاء الانتفاضة في آن واحد معاً [2].

ادراكاً من الإدارة الأمريكية بصعوبة شق وحدة الصف الوطني الفلسطيني وبمحاولة من إدارة بوش للضغط على عرفات، فقد اتصل الرئيس الأمريكي بوش الابن هاتفياً بعرفات في 20 حزيران/ يونيو 2001م طالباً منه إنهاء العنف والالتزام بتقرير ميتشيل وخطة تينت، وانه سيرسل وزير خارجيته باول إلى المنطقة التي وصلها فعلا يوم 27 حزيران/ يونيو من العام نفسه من أجل استكمال متطلبات الترتيبات لتنفيذ التوصيات [3].

أثناء لقائه بعرفات أكد باول على ضرورة تطبيق توصيات لجنة ميتشيل وتوصيات تينت كرزمة واحدة من أجل التوصل لإيقاف العنف والمباشرة بإجراءات بناء الثقة بين الطرفين التي ستؤول إلى استئناف المفاوضات والتفاوض على قضايا الحل النهائي، وان تكون القدس عاصمة الدولتين، الا ان باول انكر تلك المبادرة بعد ان اعترض عليها شارون[4].

لم يكن لدى إدارة بوش المساهمة الجادة والفعلية في تهدئة الوضع في الأراضي الفلسطينية، فتحيزها ودعمها الكامل لحكومة شارون وما تمارسه ضد الفلسطينيين آنذاك، وضغطها المتواصل على السلطة الفلسطينية من أجل إنهاء الانتفاضة، الأمر الذي شجع حكومة شارون وبدعم من الاعلام الأمريكي لتشويه صورة عرفات كصانع للسلام مع ما يقدمه من

(1) نظيرة محمود خطاب، " الجهود الأمريكية لإنهاء الانتفاضة "، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع 2، 2001م، ص 119.

(2) معبد، العلاقات الأمريكية الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 177.

(3) المصدر نفسه، ص 187.

(4) مقداد فليح حسن داؤد، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية 1991- 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة سامراء، 2017م، ص ص 117- 118.

تنازلات للـ (الاسرائيليين)، مما دفع بالإدارة الأمريكية إلى ان تعده خطراً على (اسرائيل) والشرق الأوسط[1].

ظلت جهود الإدارة الأمريكية في عملية السلام متعثرة بسبب سياستها المنحازة لـ(اسرائيل) وهو ما يرفضه الفلسطينيون، فضلا عن تعنت حكومة شارون في تقديم ما يفضي إلى حلحلة الامور والخروج من الأزمة، وهو ما انعكس على تطورات الوضع العالمي الذي تمثل بشن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001م، مما أدى إلى تغير استراتيجية الإدارة الأمريكية تجاه القضايا العالمية، ومنها القضية الفلسطينية، كما سيرد لاحقاً.

---

(1) معبد، العلاقات الأمريكية الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص ص 186- 187.

المبحث الثاني

أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001م وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

شكلت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001م نقطة مفصلية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ليمتد تأثيرها على العالم بشكل عام والعالم الاسلامي بشكل خاص، والذي تأثر باطار قانون مكافحة الارهاب الذي صاغته الولايات المتحدة عام 2001م في سبيل شرعنة استخدام القوة ضد أي دولة أو حركة ترى الولايات المتحدة انها تشكل خطراً او تهديداً على الأمن القومي الأمريكي دون الدخول في تفاصيل الأحداث ومجرياتها، نناقش انعكاس هذه الأحداث على القضية الفلسطينية بوصفها القضية الأهم بالنسبة للعالمين العربي والاسلامي، كذلك لا بد من اعطاء نبذة مختصرة عن بداية العلاقة ما بين الولايات المتحدة والحركات الاسلامية التي كانت في فترة من الفترات تقدم الدعم والاسناد لها، وفيما بعد أصبحت من ألد أعدائها.

أولاً/ نبذة عن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركات الاسلامية:

لم يكن للولايات المتحدة أي اهتمام بالحركات الاسلامية منذ بروزها كقوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، فالحركات الاسلامية لم تحتل موقع اهتمام أجندات السياسة الخارجية الأمريكية وفي تعاملها مع الشرق الأوسط، فطبيعة تلك السياسة وتحالفاتها الاقليمية كانت تحددها الاعتبارات المصلحية وأجواء الحرب الباردة التي شكلت أحداثها وبشكل غير مباشر بيئة حاضنة لمختلف التيارات والحركات الاسلامية [1].

ان منظور السياسة الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية قبل مرحلة السبعينيات كان في اطار محاولة التصدي للنفوذ الشيوعي، اذ كانت محاربة الشيوعية من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وعندما كانت المنطقة العربية منقسمة إلى اتجاهين، اتجاه محافظ وموالٍ لواشنطن،

---

(1) قائد محمد عقلان، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية في المنطقة العربية 1990- 2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2003م، ص 37.

واتجاه ثوري موالٍ لموسكو، فقد دعمت الولايات المتحدة القوى المحافظة في المنطقة العربية ومن ضمنها الحركات الاسلامية ضد الحركات القومية في الوطن العربي والتي كان من أبرزها التيار الناصري آنذاك [1].

بدأت واشنطن تدعم الاتجاهات الاسلامية المحافظة في صراعها مع القوى الثورية العربية بعد ان زرعت واشنطن الشك والخوف من هذه القوى الثورية على اعتبار انها أصبحت أداة بيد الشيوعية وتنفذ أجندتها في المنطقة العربية ؛ لذلك ومنذ المدة الممتدة ما بين عامي 1955- 1970م، تصدت واشنطن للقوى الثورية وعلى رأسها جمال عبد الناصر [2] الذي أصبح في نظرها يهدد المصالح الغربية في المنطقة، على عكس الأنظمة الملكية المحافظة ذات التوجهات الاسلامية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي كان ينظر إليها أنها تدعم المصالح الغربية في المنطقة [3].

كانت واشنطن تنظر بعين الارتياح لنشاط الحركات الاسلامية طول مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وجاء ذلك نتيجة مناهضة الحركات الاسلامية للشيوعية إذ أشار الرئيس نيكسون إلى ان الاسلام وقف بالضد من الشيوعية أكثر مما وقفت ضدها المسيحية،

(1) المصدر نفسه، ص 36.

(2) جمال عبد الناصر: ولد عام 1918م بالإسكندرية التي نشأ وتعلم فيها ليلتحق بالكلية الحربية في القاهرة عام 1937م، اشترك في حرب 48 بفلسطين، اذ حوصر مع فرقته في الفالوجة، بدأ يخطط مع رفاقه في تنظيم الضباط الأحرار للثورة على النظام الملكي، فكانت ثورة 23 تموز / يوليو 1952م، عين بمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في حكومة الثورة، ثم أصبح رئيساً للجمهورية عام 1954م، مارسَ دوراً هاماً في تأسيس حركة عدم الانحياز عام 1955م، ورفض سياسة الأحلاف التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة في المنطقة، أمم قناة السويس عام 1956م، وقامت أول جمهورية متحدة في عهده مع سوريا 1958- 1961م، ساند حركات التحرر في العالم، ودعم الثورة الجزائرية، بعد نكبة حزيران / يونيو 1967م حاول ان يستقيل من منصب رئاسة الجمهورية إلاّ أن الشعب رفض ذلك وبقي في منصبه حتى وفاته في أيلول / سبتمبر 1970م، للمزيد ينظر، الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2، المصدر السابق، ص ص 75- 76.

(3) Fawaz. A. Gerges , " I Slam and Muslims the mind of America: Influence of policy " , Journal of Palestine studies , vol. 29 , No. 2 , 1997 , p. 7 .

وكان للوازع الديني أَثر كبير في منع تغلغل السوفييت والافكار الشيوعية في الـدول الاسلاميـة[1].

ان الحركات الاسلامية في المنطقة العربية تعد جزءاً من النسيج الاجتماعي ولهـا جـذورها العريقـة، ومن ثمَّ هي موجودة قبل مجيء الولايات المتحدة إلى المنطقـة، وأخـذت الولايـات المتحـدة تنظـر إلى تلـك الحركات من باب التوظيف السياسي، لكن ذلك لا يعني أن تلك الحركات أصبحت أداة طيعة بيـد الولايـات المتحدة اذ لم يكن الأمر أكثر من كونه علاقة مصلحة لا علاقة تبعية[2].

جاء الغزو السوفيتي لأفغانستان (24 كانون الأول/ ديسمبر 1979- 15 شباط/ فبرايـر 1989م) ليـشكل مرحلة جديدة في العلاقة ما بين الولايات المتحدة والاصوليين الاسلاميين (أطلـق علـيهم فـيما بعـد المقـاتلين الأفغـان)، اذ أشـار هـنري كيـسنجر وزيـر الخارجيـة الأمريكيـة الاسـبق إلى ان الـدعم الأمـريكي (للمقـاتلين الأفغان) أخذ يتصاعد منذ بداية الثمانينيات، وكان ذلك يندرج ضمن خطة أمريكية وهـدف أمـريكي أوسـع هو استنزاف قدرات الاتحاد السوفيتي في تلك الحرب[3].

إن تدخل الولايات المتحدة بشكل غير مباشر في دعم (المقاتلين الأفغان) تمَ بعد أسابيع عـلى الغـزو السوفيتي لأفغانستان، إذ عملت وكالة المخـابرات الأمريكيـة (C.I.A) وبالتعـاون مـع المخـابرات الـسعودية والباكـستانية بتقـديم الـدعم بالمـال والـسلاح للجماعـات الاسـلامية في أفغانـستان والتـي كانـت محظـورة واستطاعت من اسقاط حكومة نجيب اللـــه الموالية للـسوفييت في تمـوز/ يوليـو 1979م، مـما اسـتدعى إلى تدخل السوفييت وغزو أفغانستان[4].

---

(1) ريتشـــار نيكسون، الفـــرص السانحـــة، ترجمة أحمد صادق مراد، دار الهلال، ط 1، (القاهرة، 1992م)، ص 138.

(2) Geoggtry wheeler , I slam and the Soviet union , Middle East Studies , Vol. 13 , No. 1 , 1977 , p. p. 40- 41.

(3) هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من الحرب الباردة إلى يومنـا هـذا، ترجمـة مالـك فاضـل البـديري، المكتبـة الأهليـة، ط 1، (عمان، 1995م)، ص 477.

(4) محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، المصرية للنشر العربي والـــدولي، ط2، (القـاهرة، 2002م)، ص 224.

في الاسـبوع الأول مـن شـهر كـانون الثـاني/ ينـاير 1980م قـام زبيغنيـو بريجنـسكي (Zbigniew Brzezinski)[1] مستـشار الـرئيس كـارتر لـشؤون الأمـن القـومي برحلـة مكوكيـة شـملت مـصر والـسعودية وباكستان بهدف ايجاد الأرضية المناسبة لتقديم الدعم (للمقاتلين الأفغان)[2].

استطاع بريجنسكي اقناع كل من السعودية وباكستان بالقيام بحشد وتسيير المجموعـات الاسـلامية للقتال في أفغانستان مع الحرص على عدم اظهـار واشـنطن والـسعودية في العلـن لـدعم تلـك المجموعـات، وعهد للمخابرات الباكستانية مهمة تقديم المال والسلاح لتلك المجموعات [3].

وفي هذا الاطار قامت تنظيمات الاخوان المسلمين ومـن مختلـف الـدول العربيـة بتقـديم الدعم لحركة المقاومة الأفغانية، وشكلوا فرقاً مكونة مـن متطـوعين عـرب للقتـال في أفغانـستان، وكان مدير مكتب الاخـوان المسلمـين في بيشاور عبدالـلـه عـزام [4] إلى جانبـه أسامـة بـن لادن

(1) زبيغنيو بريجنسكي: مفكر استراتيجي ومستشار للأمـن القـومي في عهـد الـرئيس كـارتر بـين عـامي 1977 و1981م، مـن مواليد 28 آذار/ مارس 1928م، من أصول بولندية، تقلد العديد من المناصب السياسية كان من الشخصيات القليلة مـن السياسيين التي حذرت بوش الابن من غزو العراق، فقد نقل عنه قبل أسابيع من الغزو بـأن عـلى الولايـات المتحـدة ان تتحمل لوحدها ما سوف تسببه الحرب من تكلفة، ومحذراً بأن عمر الولايات المتحـدة كقائـد للعـالم قـصير جـداً اذا مـا وسعت دائرة الحرب في الشرق الأوسط لتشمل إيران مستقبلاً بعد العراق، توفي في 26 ايار/ مايو 2017م، للمزيد ينظـر، الموقع الألكتروني، www.aljazeera.net.

(2) هيكل، الزمن الأمريكي ...، المصدر السابق، ص 241.

(3) أوليفيه روا، تجربة الاسلام السياسي، ترجمة نصير مروة، دار الساقي، ط 2، (بيروت، 1996م)، ص125.

(4) عبدالـلـه يوسف عزام: ولد عام 1941م في قرية سيلة الحارثية في مدينـة جنـين بفلـسطين، وتـربى في أسرة دينيـة، أكمـل دراسته الابتدائية والثانوية في مدينة جنين، كان للشيخ عبدالـلـه عزام صفة ملازمة الدعاة والمربين في مدينة جنـين التـي كانت تشهد منذ أوائل الخمسينات نشأة نواة للحركة الاسلامية فيها، تابع عزام دراسته الجامعيـة في جامعـة دمـشق في كلية الشريعة التي تخرج منها عام 1966م، حصل على شهادة الماجستير في أصول الفقه من الأزهـر عـام 1969م، وعـلى شهادة الدكتوراه عام 1973م، حصل على عقد التعليم في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، ثم طلب العمل في الجامعـة الاسلامية العالمية بإسلام آباد ليكون قريباً من الجهاد الأفغـاني، قـدم اسـتقالته مـن الجامعـة ليتفـرغ للعمـل الجهـادي، وأسس مكتب الخدمات لاستقبال المقاتلين العرب هناك، اغتيـل في بيـشاور في 24 كـانون الثـاني / ينـاير 1989م بتفجـير سيارته فقتل مع اثنين من ابنائه، للمزيد ينظر، حسين أدهم جرار، من أحـداث القـضية الفلـسطينية خـلال سـتين عامـاً الشهيد عبدالـلـه عزام رجل دعوة ومدرسة جهاد، دار الضياء للنشر والتوزيـع، (عمـان، 1990م)، ص ص 16- 24.

[1]، قد توليا مهمة ارسال المقاتلين إلى أفغانستان وعن طريقهم كانت تصل الأموال من بعض الدول العربية للمقاتلين [2].

تبنت المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) تقديم الدعم المادي والمعنوي للمقاتلين الأفغان، اذ قدمت لهم ما يقدر بثلاثة بلايين دولار في سنوات قتالهم ضد السوفييت ضمن برنامج للوكالة أطلقت عليه عملية الاعصار، فضلا عن ان وسائل الاعلام الأمريكية قدمت المجاهدين على أنهم أبطال ويناضلون من أجل الحرية [3].

قرر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عام 1985م زيادة الدعم والمساعدات للمقاتلين الأفغان الذين وصفهم "بأنهم المعادلون أخلاقياً لآباء أمريكا المؤسسين"[4].

شكلت الحرب الأفغانية فرصة غير مسبوقة للكثير من العناصر الاسلامية المتشددة التي طالما حلمت في التعبير عن رؤيتها الجهادية على الصعيد العملي، ومن دون شك فإن محصلة

---

(1) أسامة بن لادن: أسمه أسامة بن محمد بن عوض بن لادن، ولد في الرياض عام 1957م، قدمت أسرته من حضرموت عام 1930م ليصبح أبوه من أشهر المقاولين في السعودية، أثناء دراسة بن لادن الجامعية في جدة أطلع على أنشطة التيارات الاسلامية المشهورة وتعرف على الكثير من الشخصيات الاسلامية منها محمد قطب وعبدالله عزام الذي كان مدرساً في جامعة الملك عبد العزيز، غادر إلى السودان ثم إلى أفغانستان ليرتبط اسمه بالعديد من العمليات ضد المصالح الأمريكية منها تفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا عام 1998م وهجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001م، ليصبح المطلوب رقم واحد لدى المخابرات الأمريكية التي تمكنت بعد مطاردة استمرت لعشر سنوات من قتله في عملية نوعية قامت بها قوات خاصة أمريكية في 2 أيار/ مايو 2011م، للمزيد ينظر، المحطات الأساسية في حياة بن لادن (1957- 2011)، متاح على الموقع، www.archive.arabic.cnn.com.

(2) محمد عبد السلام، " الأفغان العرب صناعة العنف العابر للحدود "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع 113، 1993م، ص 92.

(3) علي دعسان الهقيش، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الاسلام السياسي في العالم العربي (2001 - 2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012م، ص ص 65- 70.

(4) يوسف الجهماني، تورا بورا أولى حروب القرن، دار حوران للطباعة، ط 4، (دمشق، 2002م)، ص262.

عشر سنوات من القتال في جبال أفغانستان الوعرة شكلت لتلك العناصر تجربة ميدانية مهمة، فقد تمكنوا من توثيق الصلة فيما بينهم، فضلا عن ان تلقيهم التدريبات والمهارات القتالية سيمكنهم من إدارة العمليات مستقبلاً [1].

عندما انتهت الحرب الأفغانية بانسحاب السوفييت من أفغانستان في 15 شباط/ فبراير 1989م كان هناك عدد كبير من المقاتلين العرب المدربين تدريب جيد، وكانت لهم شبكة من العلاقات المعقدة فيما بينهم تمتد لعدد من الدول العربية والاسلامية، الأمر الذي منحهم ثقة بالنفس لما حققوه من انتصار ومن ثمَّ أصبح لديهم رغبة في البحث عن تحقيق انتصارات أخرى[2]، لا سيما بعد عودة معظم المقاتلين والذين كانوا يسمون بالأفغان العرب إلى بلدانهم، أصبح القسم الأكبر منهم ينتمون إلى جماعات متطرفة، واعتقدوا ان واجبهم الجهادي لم ينتهِ، لذا فإن أغلبهم توجهوا إلى المناطق التي كان فيها اضطهاد للمسلمين مثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاسلامية وبالأخص الشيشان، وقسم توجهوا إلى كشمير، والقسم الآخر توجه إلى البوسنة [3].

وجد قسم من الأفغان العرب أنه يجب عليهم البقاء في بلدانهم العربية والانتساب إلى جماعات متطرفة، والالتفاف إلى الزعامات الراديكالية التي كان لها دور في الحرب الأفغانية، الأمر الذي دفعهم إلى تأسيس عدد من الجماعات الراديكالية في بلدانهم، على سبيل المثال لا الحصر الجماعة الاسلامية في الجزائر والجماعة الاسلامية في مصر، وجماعة الأفغان العرب في اليمن وجماعة شباب محمد في الأردن، وان اغلب هذه الجماعات بدأت تنشط مع مطلع التسعينيات خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية 1990- 1991م، فهؤلاء وجدوا أن تدنيس الولايات المتحدة أرض الحجاز سبب للتحريض ضدها وضد باقي الدول الغربية التي شاركت الحرب [4].

---

(1) عبد السلام، الأفغان العرب ...، المصدر السابق، ص ص 93- 94.

(2) صامويل هنتجتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار سطور، ط 2، (بغداد، 1999م)، ص 401.

(3) نعوم تشومسكي، 9-11، تعريب إبراهيم حمد إبراهيم، مكتبة الشروق الدولية، ط 1، (القاهرة، 2002م)، ص16.

(4) عبد السلام، الأفغان العرب ...، المصدر السابق، ص 94.

ان تلك الجماعات الاسلامية المتشددة التي كانت في يوم من الأيام تتلقى الدعم والتسليح من الولايات المتحدة، غدت الأخيرة من ألد أعدائها، وكان لتفجير مركز التجارة العالمي عام 1993م والذي اتهم فيه عدد من الاسلاميين الذين شاركوا في حرب أفغانستان، شكل مفترق الطرق في العلاقة ما بين الجماعات الاسلامية والولايات المتحدة [1].

في شباط/ فبراير عام 1998م أصدر اسامة بن لادن وقادة آخرون فتوى دعوا فيها المسلمون إلى قتال الأمريكيين في كل مكان، وان الأسباب التي ذكرها هي الدعم الأمريكي للعقوبات على العراق، وتأييدها لـ (اسرائيل)، وتواجد القوات الأمريكية في السعودية، وان الولايات المتحدة أعلنت الحرب على اللـه ورسوله والمسلمين، وتم الإعلان عن تأسيس (الجبهة الاسلامية للنضال ضد اليهود والصليبيين) [2]، وقد نسب إلى هذه الجبهة مسؤولية تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في آب/ اغسطس عام 1998م، الأمر الذي جعل المواجهة ما بين الولايات المتحدة وأسامة بن لادن وأتباعه الذين عرفوا بـ (تنظيم القاعدة)[3] يتصاعد شيئاً فشيئاً ليبلغ ذروته بالهجوم الذي شنه التنظيم يوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001م، والذي استخدم في طائرات مدنية مستهدفة مبنيي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)[4].

---

(1) عقلان، السياسة الخارجية الأمريكية ...، المصدر السابق، ص 55.

(2) مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار، ترجمة عمر الايوبي، الدار العربية للعلوم، ط 1، (القاهرة، 2007م)، ص142.

(3) تنظيم القاعدة: هو تعبير يتضمن شبكة واسعة من التنظيمات والخلايا الاسلامية المنظمة، أسس في المدة ما بين 1988-1990م، ان الهيكل التنظيمي والنضوج الاستراتيجي داخل التنظيم معقد ومتعدد الوجوه، لم يبرز التنظيم إلى العلن والاهتمام الاعلامي الا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، بدأ التنظيم بتعزيز علاقاته مع الشبكات الجهادية المتمرسة حول العالم، فظهر تنظيم القاعدة في العراق عام 2005م، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وشمال أفريقيا 2007م، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية 2009م، كان التنظيم يتبنى هيكلية مسؤولة تكون كل مجموعة مسؤولة عن إقليم أو منطقة لا يكون لأي فصيل اخر سلطة عليها، يقود كل اقليم أمير يعلن تبعيته لابن لادن الذي بدوره بايع زعيم حركة طالبان في أفغانستان الملا عمر، للمزيد ينظر، تشارلز ليستر، التنافس الجهادي الدولة الاسلامية تتحدى تنظيم القاعدة، دراسة تحليلية صادرة من مركز بروكنجز، (الدوحة، 2016م)، ص ص 7- 8.

(4) عقلان، السياسة الخارجية الأمريكية ...، المصدر السابق، ص 56.

شكل هذا الحدث نقطة تحول انعكست على مجمل القضايا العالمية ومنها القضية الفلسطينية الذي انعكس عليها بصورة مباشرة وغير مباشرة .

ثانياً/ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وانعكاساتها على القضية الفلسطينية:

عَرف المحللون والسياسيون الأمريكيون الهجمات يوم 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001م بأنها لحظة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة، امتد تأثيرها إلى خارج أراضيها وليس في داخلها فحسب، فقد وضعت الأحداث أمريكا على مسار سياسي وعسكري جديد يهدف إلى مخاطبة واقع جديد، اذ أعلنت أمريكا أنها في حالة حرب، ثم طورت ذلك إلى ما يسمى بالحرب على الارهاب، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن عن تبني سياسة ترمي إلى تصنيف عالمي جديد يقوم على مبدأ من ليس معنا فهو ضدنا [1].

هذا الواقع العالمي الجديد تأثرت به منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وبؤر تجمع الجماعات والحركات والمنظمات التي صنفتها الإدارة الأمريكية كمنظمات ارهابية، لقد تأثرت القضية الفلسطينية بهذا الحدث، اذ سلط الاعلام العالمي والعربي الضوء عليه بوصفه حدثاً صدم الولايات المتحدة، فيما ابتعد هذا الاعلام عن تناول الأحداث في الأراضي الفلسطينية شيئاً فشيئاً بعد ان كان الاعلام العربي والعالمي يسلط الضوء على انتفاضة الأقصى قبل عام من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر[2].

على ما يبدو أن هناك مخطط مدروس وعلى تنسيق عالي المستوى في دوائر التخطيط الامريكية و(الاسرائيلية) وبدعم من اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لاستغلال الأحداث والأزمات الدولية من أجل اجهاض تداعيات القضية الفلسطينية وانتفاضتها، فلو عدنا قليلاً إلى الوراء واجراء مقارنة مع أحداث انتفاضة عام 1987م وبروزها على الواجهة الاعلامية العربية والدولية، لتأتي أحداث حرب الخليج الثانية فتبتعد الانتفاضة عن الواجهة الاعلامية لتصبح حدث ثانوي لم يعد القارئ والمستمع والمشاهد يتفاعل مع أحداثها، كذلك الحال مع انتفاضة

---

(1) سميح فرسون، " الحملة الأمريكية لمناهضة الارهاب "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 284، 2002م، ص 6.

(2) ينظر بهذا الخصوص، مقابلة مع السيد محمد حسين فضل الله أجرى المقابلة أحمد خليفة وآخرون، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 13، ع 49، شتاء 2002م، ص7.

الأقصى التي كانت تشغل حيزاً كبيراً من الاهتمام الاعلامي بشكل أكبر مما كانت عليه انتفاضة عام 1987م، لتأتي أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وتغطي على أخبار الانتفاضة التي أصبحت غير ذات أهمية للرأي العام العربي والعالمي، وهو ما خططت له (اسرائيل) ومن بعدها الإدارة الأمريكية ونجحت في ذلك.

ان إدارة بوش الابن ركزت جهودها قبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر على وقف الانتفاضة الفلسطينية وتداعياتها، وكانت الإدارة الأمريكية تطالب بوقف العنف، مع عدم التفريق بين عنف المحتل الذي عدته الإدارة الأمريكية دفاعاً عن النفس وبين مقاومة المحتل الذي وصفته بأنه عنف وارهاب يهدد أمن (اسرائيل) ومواطنيها [1].

حاول كل من الجانبين الفلسطيني و (الاسرائيلي) استثمار الهجمات على الولايات المتحدة من أجل اقناع الإدارة الأمريكية بسلامة موقفه ومنطقية حججه من أجل الحصول على الدعم والمساندة منها، فالجانب الفلسطيني كان يسعى إلى دعم الإدارة الأمريكية من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية واقناع (اسرائيل) بالانسحاب لحدود عام 1967م واقامة الدولة الفلسطينية عليها وعاصمتها القدس الشرقية، أما الجانب (الاسرائيلي) فكان يسعى إلى مساندة ودعم الإدارة الأمريكية في مواجهة ما يسمى الارهاب الفلسطيني وسلطته في سبيل القضاء على الانتفاضة بكل السبل والوسائل مما يتيح لهم اضعاف السلطة الفلسطينية إلى الحد الذي يجعلها في وضع تقبل بما يعرضه الجانب (الاسرائيلي) عليها [2].

في هذا السياق كسب (الاسرائيليون) الإدارة الأمريكية إلى جانبهم أكثر مما حصل عليه الجانب الفلسطيني، واستفاد (الاسرائيليون) في توظيف الهجوم الذي تعرضت له واشنطن، واعتبروا أن ما جرى على الأراضي الأمريكية لا يقل عن ما تتعرض له (اسرائيل) من هجمات نوعية من قبل الفلسطينيين، وقد عملت الحكومة (الاسرائيلية) على توظيف الهجمات من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب وعلى النحو التالي:

---

(1) محمد سيد أحمد، " 11 أيلول / سبتمبر والقضية الفلسطينية "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 13، ع 52، خريف 2002م، ص 28.

(2) عماد جاد، " القضية الفلسطينية وتداعيات اعتداء الحادي عشر من سبتمبر "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 147، 2002م، ص ص 104- 105.

1. بمجرد وقوع الهجمات بادرت الحكومة (الاسرائيلية) بغلق المجال الجوي لها لمدة أربع وعشرين ساعة ليُفهم ان من قام بالعمل ضد الولايات المتحدة يمكن ان يستهدف (اسرائيل)، أي ان العدو مشترك.
2. سارع عدد كبير من المسؤولين (الاسرائيليين) وقبل تبني أي جهة مسؤوليتها عن الهجمات إلى اتهام جهات وعناصر اسلامية متطرفة بتنفيذها على نحو يسبق الأحداث.
3. حاولت الحكومة (الاسرائيلية) استغلال حالة الصدمة والتعبئة الأمريكية ضد تنظيم القاعدة وبن لادن لعمل نوع من المساواة ما بين القاعدة والسلطة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات، فقد أشار شارون مخاطباً الأمريكيين "كل منا لديه بن لادن خاص به"[1].

تعاملت السلطة الفلسطينية بنوع من العقلانية مع الأزمة، محاولة تجنب الأخطاء التي وقعت بها إبان أزمة الخليج 1990م، فبادرت إلى ادانة الهجمات، وفي خطوة رمزية بادر عرفات بإطلاق حملة للتبرع بالدم لجرحى الهجمات، هذا التبلور في موقف السلطة جعلها تكسب الإدارة الأمريكية نوعاً ما إلى جانبها، وبرز اختلاف في وجهات النظر الأمريكية و (الاسرائيلية) في تعاملها مع الأحداث، إذ رفضت الإدارة الأمريكية محاولات الحكومة (الاسرائيلية) بعمل نوع من التشابه بين عرفات وبن لادن، ورفضت التصعيد (الاسرائيلي) ضد الشعب الفلسطيني[2].

وجدت الإدارة الأمريكية أنه من الممكن استمالة العرب إلى جانبها في إطار الحرب على الارهاب، وسعت من وراء ذلك إلى افراغ البعد الديني للحرب التي فسرها كثير من المحللين على أنها حرب ضد الاسلام والمسلمين على اعتبار ان بوش وادارته تمثل التيار الديني المسيحي المحافظ، لذلك سعت هذه الإدارة لضم العديد من الدول العربية (مصر، السعودية، الأردن) إلى جانبها[3].

بعد الأحداث وتحديداً في أواخر أيلول/ سبتمبر من العام 2001م ومن أجل تحسين

(1) خالد شعبان وآخرون، أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني، باحث للدراسات، (بيروت، 2004م)، ص50.
(2) جاد، القضية الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 106.
(3) هنري سيجمان، "اشكالية السياسة في الشرق الأوسط "، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ع 8385، في 12 نوفمبر 2001م، (د. ص).

صورة الولايات المتحدة أمام العرب وكسب ودهم، بدأ بوش الابن بممارسة الضغط على شارون ليخفف من تشديده على الأراضي الفلسطينية، وطلب منه أن يسمح لوزير خارجيته شمعون بيريز بلقاء عرفات [1].

كان شارون على يقين بأن بوش ينتقد عرفات في السر والعلن وان مطالباته هذه تندرج في اطار تحسين صورة أمريكا أمام العرب، وان بوش كان قد سبق وان صرح بتأييده لقيام دولة فلسطينية، الأمر الذي أدى إلى ردة فعل من قبل شارون الذي قال "ان بوش يحاول ان يسترضي العرب على حسابنا، محذراً ان اسرائيل لن تكون تشيكوسلوفاكيا"[2].

شهد الوضع في الأراضي الفلسطينية تأزماً منذ منتصف شهر تشرين الأول/ اكتوبر عام 2001م، على أثر اغتيال وزير السياحة (الاسرائيلي) رحبعام زئيفي في 17 من الشهر نفسه وهو من اليمين المتطرف ومن أشد دعاة طرد الفلسطينيين على يد أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رداً على اغتيال زعيمهم أبو علي مصطفى، مما أدى إلى فرض جيش الاحتلال مزيداً من القيود زادت من معاناة الفلسطينيين[3].

ومن أجل احتواء الموقف وتخفيف التوتر في الأراضي الفلسطينية، أعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001م انه يحبذ قيام دولتين (اسرائيلية) وفلسطينية تتمتع كل منهما بحدود آمنة ومعترف بها، وبعد عشرة أيام أضاف وزير الخارجية كولن باول بأن هناك حاجة إلى إنهاء الاحتلال (الاسرائيلي) على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، وأهمية ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة اللاجئين وتسوية مسألة القدس[4].

---

(1)Jane Perlez and Katharine. Q. seely , " u. s. strongly rebukes Sharon for critics of Bush calling It unacceptable " , New York times , 6 October , 2001.

(2)James Bennet , " Sharon invoke Munich in warning U.S.A on appeasement " , The New York times , 5 October , 2001 .

(3) كميل منصور، "أحداث 11 أيلول/ سبتمبر والمواجهة الفلسطينية الاسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 13، ع 49، شتاء 2002م، ص 13.

(4) السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000 / 2005، عالم الكتب، ط 1، (القاهرة، 2005م)، ص 242، للمزيد عن كلمة الرئيس جورج بوش ينظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 49، 2002م، ص 174.

ومن أجل تطبيق ما صرح به بوش، أوفد مبعوثه انتوني زيني (Anthony Zinni)[1] في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر بغية التوصل إلى اتفاق أمني يقضي بوقف المواجهات وتنفيذ خطة تينت الأمنية وتوصيات لجنة ميتشيل بكل جوانبها، الاَّ أن قيام حركة حماس بتنفيذ عمليات نوعية مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2001م في مدن القدس وحيفا قتل فيها 27 (اسرائيلياً) وجرح العشرات، مما دفع شارون إلى التصريح بـ"أن عرفات أصبح خارج اللعبة"[2]، ووصف الرئيس الأمريكي بوش الابن أعضاء حركة حماس بأنهم قتلة ويجب معاقبتهم، ويجب على عرفات تقديم المسؤولين عن أعمال العنف منهم إلى العدالة[3].

تحررت الإدارة الأمريكية من التعهدات التي قطعتها للعرب بشأن حل القضية الفلسطينية واقامة الدولة الفلسطينية، بعد أن تمكنت من الاطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان في الاسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2001م، فضلا عن الدعم الدولي لها في حربها ضد الارهاب، وجاءت العمليات النوعية لحركة حماس داخل الخط الأخضر لتعلن الإدارة الأمريكية وقوفها إلى جانب (اسرائيل)، ومن هنا بدأت بشن هجمات ضارية ضد السلطة الفلسطينية وأعلنت الإدارة الأمريكية أن عرفات لا يمارس جهوداً 100 % لمنع العمليات الارهابية ضد (اسرائيل) [4].

---

(1) انتوني زيني: جنرال عسكري متقاعد، ولد في 17 أيلول / سبتمبر 1943م، شغل منصب المستشار المميز لمركز دراسات دولية واستراتيجية في واشنطن بعد أن تقاعد من أعلى منصب عسكري هو منصب القائد العام للقوات الأمريكية، تنحدر عائلته من أصول ايطالية، ولهذا لقب في شبابه بالعراب، وهو من الألقاب الايطالية التي يشتهر بها زعماء العصابات في ايطاليا، درس زيني اللغة العربية إلى جانب دراسته تاريخ الشرق الأوسط، شارك في التوصل لاتفاق بين ارتيريا واثيوبيا حول الحدود، ساهم في الاشراف على سحب القوات الأمريكية من الصومال عام 1995م، اختاره وزير الخارجية باول كمستشار خاص لعملية السلام بين الفلسطينيين و(الاسرائيليين) عام 2001م، للمزيد ينظر، بسام أبو شريف، "فلسطين التحدي الأكبر أمام الجنرال زيني"، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ع 8401، 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2001م، (د. ص).

(2) كوندليزا رايس، أسمى مراتب الشرف ذكريات من سني حياتي في واشنطن، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، (د. ط)، (بيروت، 2012م)، ص 165.

(3) Public Papers of the presidents of the united states Georg. w. Bush , Book 2 , 1 January to 31 December. 2001 , (washington , 2003) , p 1487 .

(4) جاد، القضية الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 106.

إن هذا التغير في السياسة الأمريكية سمح لـ (اسرائيل) في أن تحقق النجاح في ادخال المقاومة الفلسطينية في جوهر الحملة الدولية لمكافحة الارهاب، اذ وجدت في تصاعد وتيرة العمليات النوعية أداة للربط بينها وبين أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عن طريق اظهار خطورة الاسلام الراديكالي على الأمريكيين و (الاسرائيليين) على حد سواء، ان الضغوط التي مورست من قبل (اسرائيل) واللوبي اليهودي على الإدارة الأمريكية أدَّت دوراً في تبني الأخيرة لإدراج المنظمات والحركات الفلسطينية بوصفها وجها فلسطينيا للإرهاب الدولي، وجرى الربط بين العمليات النوعية ضد (اسرائيل) وبين ما تعرضت له واشنطن عن طريق مقارنة بين تلك الأهداف لتلك العمليات [1].

نتيجة للضغوط التي مورست على الإدارة الأمريكية من قبل اللوبي اليهودي في أمريكا فقد تم ادراج حركتي حماس والجهاد الاسلامي على لائحة الحركات والمنظمات الارهابية، والعمل على اتخاذ الاجراءات المناسبة بحقها بموجب ما يسمح به قانون مكافحة الارهاب الأمريكي، الأمر الذي دفع بالإدارة الأمريكية الى ممارسة ضغوط مماثلة على الدول الأوربية لوضع الحركتين على لائحة الحركات الارهابية، وأصبحت الإدارة الأمريكية ووزارة الخارجية تصدر بين فترة وأخرى تقرير عن حركة حماس ونشاطها ضد (اسرائيل) بل وحتى علاقتها بالسلطة الفلسطينية، كذلك الحال بالنسبة للضغوط التي مورست على الدول العربية والتي وصفت بأنها أكثر شدة من أجل أن تقطع هذه الدول علاقتها بحركتي حماس والجهاد وايقاف تمويلها عن طريق الجمعيات الخيرية، وطلبت الادارة الأمريكية من الدول العربية التي تعمل بعض الفصائل الفلسطينية على أراضيها لا سيما سوريا ولبنان، بوقف نشاط تلك الفصائل التي تهدد أمن (اسرائيل)، وكانت الولايات المتحدة تمارس الضغط الاقتصادي والسياسي على تلك الدول، فضلا عن منع وسائل الاعلام العربي من بث الفتاوي التي كانت تحرض على الجهاد والنضال المسلح [2].

---

(1) Joel Beinin , The Israeliztion of American Middle east policy Dicourse , Stanford university .
متاح على الموقع الألكتروني، http://web.stanford.edu.

(2) المبحوح، المعارضة في الفكر ...، المصدر السابق، ص 182.

وفي هذا الاطار وأثناء زيارة وزير الخارجية كولن باول إلى دمشق طلب منها غلق مكاتب الفصائل الفلسطينية لاسيما حركتي حماس والجهاد التي وصفها بأنها من أكثر الفصائل الفلسطينية معارضة لعملية السلام وتشكل عقبة في طريقها وطالب بترحيل زعماء الحركتين من دمشق وبالأساس خالد مشعل زعيم المكتب السياسي لحركة حماس في دمشق التي غادرها إلى قطر بطلب من القيادة السورية [1].

جاء الدور الأمريكي في ممارسة الضغط على السلطة الفلسطينية كي تتوقف تماماً عن خيار المقاومة، وتتولى مهمة ملاحقة العناصر النشيطة من التنظيمات الفلسطينية كافة، وعدّت الإدارة الأمريكية أن ما تمارسه (اسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني نوعاً من أنواع الدفاع عن النفس، لذلك ظلت تطالب الجانب الفلسطيني بإيقاف ما تسميه الارهاب والعنف[2].

في ظل هذا الوضع الذي تمثل بضغوط أمريكية وتصعيد (اسرائيلي) ودور أوربي ضعيف وعجز عربي تام عن مواجهة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، لم يكن أمام الأخيرة سوى ان تبادر بتنفيذ كل ما طلب منها، وحرصت على ان يتم تنفيذ المطالب بأقل الخسائر، وان تتفهم الفصائل الفلسطينية الأخرى حقيقة هذه الضغوط التي تمارس على السلطة[3].

الا أن حركتي حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضت المطالب التي جاءت في خطاب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2001م بوقف كافة الانشطة المسلحة ضد الأهداف (الاسرائيلية)، ولم تتعامل مع مطالب السلطة الفلسطينية بوصفها تجاوبا مع الواقع القائم على تبني الولايات المتحدة للأجندة (الاسرائيلية) والرؤية الأمريكية التي لم تفرق بين حق المقاومة وارهاب الدولة والمحتل، لكن الفصائل

---

(1) الراشدي، الحركات الاسلامية ...، المصدر السابق، ص 174.

(2) عماد جاد، " نموذج شارون في إدارة الصراع وانعكاساته المستقبلية "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 149، 2002م، ص ص 88- 89.

(3) جاد، القضية الفلسطينية ...، المصدر السابق، ص 106.

الفلسطينية أدركت وفق قراءة دقيقة لمجريات الأحداث، بأن الأولوية هو الحفاظ على الوحدة الفلسطينية وعدم السماح لواشنطن بتغيير مفهوم الكفاح والمقاومة على انه إرهاب [(1)].

عاد التوتر على الساحة الفلسطينية في ظل مطالبات السلطة بوقف العمليات العسكرية، واصرار حركتي حماس والجهاد بالاستمرار في تنفيذ عمليات نوعية ضد الأهداف (الاسرائيلية)، فحملت السلطة الحركتين مسؤولية تلك العمليات التي ستعطي ذريعة للاحتلال لممارسة سياسة العدوان الوحشي تجاه السلطة وأراضيها والشعب الفلسطيني [(2)].

وجد شارون الفرصة مؤاتية لتصعيد حملته العسكرية بعد أن وجد عجز لدى السلطة الفلسطينية بتنفيذ مطاليبه، فوجه انذار نهائي لها بتفكيك كافة الشبكات المعادية لـ (اسرائيل) في الوقت الذي كانت فيه السلطة الفلسطينية تعاني من الضغط (الاسرائيلي) والقصف لمقراتها، قابله احتجاجات ومظاهرات من قبل أنصار حركتي حماس والجهاد وأنصار الجبهة الشعبية ردا على اعتقال عدد من انصارها، فكان على السلطة أن تختار أما الاستجابة لضغوط شارون وحربه ضدها أو بين مواجهة وحرب أهلية مع باقي الفصائل، وبما أن القيادات الفلسطينية في الضفة والقطاع ومن الفصائل كافة، وقد شعرت بخطورة الموقف، لاسيما الانجرار إلى حرب أهلية في هذا الوقت، فحاولت الابتعاد عن التوترات الداخلية والحصول على تفاهمات وتوافقات بين الفصائل كافة وعدم الانصياع بشكل مباشر لمطالب شارون التي وجد فيها فرصة لتنفيذ سياسته وتصعيد عدوانه ضد السلطة الفلسطينية[(3)].

أقنع شارون الأمريكان بأن عرفات يزاوج في تصريحاته في نبذ الارهاب من جهة والعمل على التصعيد ضد (الاسرائيليين) من جهة أخرى، وجاءت حادثة ايقاف البحرية (الاسرائيلية) العبارة (كارين أ) في 3 كانون الثاني/ يناير 2002م التابعة للسلطة الفلسطينية وهي محملة بالأسلحة ومتوجهة إلى غزة، بعد ان تم التأكيد عليها من قبل (الاسرائيليون) انها قادمة من إيران بالرغم من انه ليس هناك دليل قاطع على تورط عرفات والسلطة الفلسطينية

(1) المصدر نفسه، ص 107.

(2) محمد مصطفى كمال، " أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي مراجعة للأجهزة والسياسات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 147، 2002م، ص 56.

(3) جاد، نموذج شارون ....، المصدر السابق، ص 90.

بالحادث، إلاّ أن الحكومة (الاسرائيلية) واللوبي اليهودي عملوا جاهدين على اقناع الإدارة الأمريكية بتـورط عرفات فيها، رغم نفي الأخير صلته في شحنة الأسلحة، الا ان بوش اتفق في النهاية مع (اسرائيـل) ومؤيـديها على تورط عرفات وسلطته فيها، مشيراً بقوله: " لقد سمع عرفات ما قلناه، لا يمكنني ان اكون اكثر وضـوحاً عليه ان يقوم بكل ما في وسعه لمحاربة الارهاب، وواضـح اننـا فوجئنـا أولاً ثـم أُصبنا بخيبـة أمـل عنــدما ظهرت (كارين أ) محملة بالأسلحة وهي أسلحة لا يمكن ان تكون مخصصة الا لأمر واحد هو الترهيب[1].

على الـرغم مـن ممارسـة الإدارة الأمريكيـة الـضغوط عـلى الـسلطة الفلـسطينية ومحاولـة اتهامهـا بالإرهـاب، إلا أنـه في الجانـب الاخـر كانـت تمـارس دور المنـصف والمعتـدل في سياسـتها تجـاه القـضية الفلسطينية، اذ تقـدمت بـاقتراح إلى مجلـس الأمـن بالـدعوة لإقامـة دولـة فلـسطينية مـستقلة إلى جانـب (اسرائيل)، فاصدر مجلس الأمن القرار 1397 في جلسته المرقمـة 4489 في 12 آذار/ مـارس 2002م، والـذي نـص ولأول مرة في عمر الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) على اقامة دولة فلسطينية [2].

من المعروف جداً والواضح للعيان ان (اسرائيل) وعلى طـول خـط الـصراع العـربي- (الاسرائـيلي) لم ولن تلتزم بأي قرارات ومن أي جهة تصدر سواء أكانت الأمم المتحدة أم مجلـس الأمـن أو محكمـة العـدل الدولية، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على عنجهية وغطرسة (اسرائيل) المدعومة مـن الولايـات المتحـدة التي تكيل بمكيالين، وهي لا تتورع في استخدام القـوة في فـرض اراداتهـا والقـرارات الدوليـة عـلى كثـير مـن الدول كما في حالة العراق وليبيا وغيرهما، في حين تقف عاجزة عن الضغط على (اسرائيل) لتطبيق أي قـرار، هذا ان لم تستخدم حق النقض الفيتو ضد كثير من القرارات.

رفضت حكومة شارون تطبيق قرار مجلس الأمن، وظهر ذلك واضحا من تـصريحات كثـير من المسـؤولين (الاسرائيليـين) برفضهم ومعارضتهـم لإقامـة دولـة فلـسطينيـة بجـوار (اسرائيـل)، بوصفها أنها ممكن ان تشكل خطراً عليهم وتهديداً لوجود دولتهم فضلا عـن ذلـك فهـم شـارون

---

(1) Brian Whitaker , " The strange affair of karine A " , The Guardian , 21 January , 2002 ; Tom Rose , Arafat's Naval Adventure , the weekly standard , 21 January , 2002.

(2) للمزيد عن قرار مجلس الأمن 1397 ينظر، الملحق رقم (3) ينظر، الوثيقة المرقمة، S/RES/1397 (2002) , 12 March 2002.

من تصريحات بوش السابقة تجاه السلطة الفلسطينية ووصفها بالإرهاب، بأنه أخذ الضوء الاخضر لتنفيذ عملية السور الواقي يوم 29 آذار/ مارس 2002م، اذ شرعت قوات الاحتلال معززة بمئات الدبابات والطائرات باجتياح المدن الفلسطينية في الضفة والقطاع، وبدأ من مدينة رام الله التي فيها مكتب عرفات، فتمت محاصرته وأصبحت الدبابات على بعد عشرات الامتار منه[1].

دفع استمرار حصار شارون لعرفات وهجومه عليه وهو محتمياً بكنيسة المهد، إلى احراج بوش أمام الدول الأوربية والعالم المسيحي خشية تهور شارون واقتحامه للكنيسة وتدميرها، لما تمثله هذه الكنيسة من رمزية للعالم المسيحي، مما اضطر بوش إلى ارسال وزير خارجيته كولن باول كوسيط بين شارون وعرفات لينهي حصار الجيش (الاسرائيلي) للكنيسة ومقر عرفات، وطلب باول من شارون تخفيف عمليات التفتيش (الاسرائيلية) عند المعابر والحدود والمعابر الفلسطينية، والتفريق في استخدام الأسلحة ضد من يحمل السلاح من الفلسطينيين، وبين المواطنين المدنيين [2].

بدأت الإدارة الأمريكية تمارس الضغوط على (اسرائيل) من أجل وقف عملياتها العسكرية وسحب قواتها من المناطق التي أعادت الانتشار فيها، وجاءت الضغوط الأمريكية هذه نتيجة لشعورها أن العمليات العسكرية (الاسرائيلية) سوف تحرجها لا سيما وأنها هي التي دعمت شارون في اتخاذ مثل هذه الخطوات، وهو ما زاد من تشويه صورة أمريكا في العالمين العربي والاسلامي، وهي في الأساس كانت موضع شك وعدم تقبل لها، ومن هذا المنطلق صرح الرئيس الأمريكي بوش الابن في 4 نيسان/ أبريل بأن على شارون ان يوقف العمليات العسكرية ويبدأ بالانسحاب وبدون تأخير، وفي 7 نيسان/ أبريل 2002م ابلغت مستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس الصحفيين ان ((بدون تأخير بدون تأخير أي تعني الآن))[3].

(1) منصور، أحداث 11 أيلول ...، المصدر السابق، ص 14.

(2) ديك تشيني مع ويلز تشيني، في زماني مذكرات شخصية وسياسية، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، (د. ط)، (لبنان، 2012م)، ص 427.

(3) Mike Allen and John Lancater , " Defiant Sharon Losig Supportin white House , washington post , 11 April , 2002 .

بدأت جماعات الضغط اليهودي بممارسة الضغط على بوش الابن ووجهوا له تحذيراً شخصياً بالتراجع عن مطالبة شارون بالانسحاب أو الضغط عليه، الأمر الذي جعل كبار المستشارين في البيت الأبيض يصرحون ان بوش يقف خلف شارون ويدعمه، وعبر بوش علناً في 18 نيسان/ أبريل 2002م للمراسلين ان شارون كان رده مرضي على دعوته للانسحاب بشكل كامل وفوري، الا ان هذا يخالف ما قام به شارون من الابقاء على انتشار قواته في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من إعلان شارون بعد يومين في 21 من الشهر نفسه القاضي بانتهاء عملية السور الواقي [1].

في الثاني من شهر أيار/ مايو عام 2002م مرر الكونغرس الأمريكي قرارين غير ملزمين أكد فيهما دعمه لـ (اسرائيل) رغم معارضة إدارة بوش على هذين القرارين، اذ صوت أعضاء مجلس الشيوخ (94- مقابل 2) وأعضاء مجلس النواب (352 مقابل 21) على هذين القرارين اللذين يؤكدان ان الولايات المتحدة تقف متضامنة مع (اسرائيل) وان البلدين منخرطان الآن في صراع مشترك ضد الارهاب وأدانت نسخة مجلس النواب دعم ياسر عرفات للإرهاب وتم الاشارة اليه على انه عنصر أساسي في مشكلة الارهاب [2].

منحت اللجنة الفرعية في مجلس النواب الأمريكي في 9 أيار/ مايو ما قيمته 200 مليون دولار مساعدات اضافية لـ (اسرائيل) لمحاربة الارهاب، رغم معارضة البيت الأبيض لهذه المساعدات ومعارضة وزير الخارجية باول لها بعد اجتماعه بأعضاء من الكونغرس لعدم تمريرها، الا ان ضغوط اللوبي اليهودي ساعد في تمرير المساعدات التي وقع عليها بوش في النهاية [3].

في 24 حزيران/ يونيو عام 2002م حصل تطور جديد في تعامل الإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية، عندما أعلن بوش وفي خطابه الطلب من عرفات التخلي عن السلطة من أجل ان تتمكن عملية السلام أن تمضي قدماً، وقال: " ان السلام يتطلب زعامة جديدة ومختلفة"،

(1) David. E. Sanger , president praises effort by Powell in the middle east , The New York Times , 19 April 2002 ; peter slevin and Milke Allen , Bush: Sharon am an of peace , The Washington post , 19 April 2002.

(2)Juliet Eilprinanl and Mike Allen , " Hill Leaders plan Voleson pro- Israel Resolutions , the Washington post , 2 May , 2002.

(3) Eli. J. Lake , Israeli lobby wins $ 200 Million fight , united press International , (U. P. I) , 11 May , 2002.

هذه التصريحات جعلت (الاسرائيليين) يشعرون بالفرح وهم اللذين كانوا يطالبون ومنذ شهور عدة بعـزل عرفات عن السلطة، ومما يشار اليه ان اثنين مـن المحافظين (الاسرائيليين) وهـم ناثـان شارانـسكي وبنيـامين نتنياهو كان لهما دوراً رئيساً في اقناع بوش بهذا المطلب [1].

اما التطور الثاني والمهم في السياسة الأمريكية هو ما أعلنه بوش الابن عـن خارطـة طريـق بموجبهـا تضع الركائز لقيام دولة فلسطينية قبل نهاية العام 2005م [2].

من الملاحظ ان بوش أراد في هـذا الطـرح ابـراز رؤيتـه عـن اصـلاح الـسلطة الفلـسطينية بجوانبهـا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم طرح خارطة طريق لقيام الدولة الفلـسطينية، لخلـق متغيرات وواقع جديد وكحلول مرحلية، متناسياً المـشاكل الرئيـسة التـي كانـت سـبب في فـشل المفاوضـات السابقة وترفضها (اسرائيل) جملة وتفصيلا وهي قضايا الحدود ومشكلة اللاجئين وقـضية القـدس، والتـي لا تزال (اسرائيل) متمسكة برفضها ومناقشتها وتطبيقها.

(1) للمزيد عن خطاب بوش ينظر، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 149، 2002م، ص ص 112- 113 .
(2)Uzi Benziman , Right hand Man , Ha’aretz , 27 June , 2002.

المبحث الثالث

خارطة الطريق واصلاح السلطة الفلسطينية

يعد اصدار خارطة الطريق من قبل الادارة الامريكية لحل الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) انعطافاً حاداً في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وقد برز ذلك في اتجاهين، الأول: رسم خطة مستقبلية لإقامة الدولة الفلسطينية على ان يكون موعد إعلانها نهاية العام 2005م، والثاني: وتعزيزاً لتطبيق خارطة الطريق في اقامة الدولة الفلسطينية، فقد طالبت الإدارة الأمريكية بإصلاح السلطة الفلسطينية ومؤسساتها ليكون ذلك تماشيا مع التطورات التي قد تعززها الرؤية الأمريكية بموجب خارطة الطريق، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

أولاً/ خارطة الطريق:

القى الرئيس الأمريكي بوش الابن خطاباً في 24 حزيران/ يونيو 2002م، كرس الحديث فيه عن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط وطرح خطوطاً عريضة لعملية السلام التي ستؤدي بالنهاية وضع حد للصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) وقيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م، مع دعوة (اسرائيل) إيقاف الأنشطة الاستيطانية وانسحاب قواتها إلى مواقعها التي كانت فيها قبل 28 أيلول/ سبتمبر 2000م، وقد ترجمت أفكار بوش هذه كخطة أمريكية عرفت بخارطة الطريق، صدرت المسودة الأولى منها في 15 تشرين الأول/ اكتوبر 2002م [1].

يبدو ان دعوة بوش الابن هذه جاءت كتطبيق وتصور عملي للخطاب الذي القاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001م كما سبق ذكره، خصوصاً بعد الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة في حربها ضد طالبان، ونتيجة للدعم الدولي لها في حربها ضد الارهاب، وجد بوش ان الفرصة مؤاتيه لتحقيق انجاز عملي على أرض الواقع

---

(1) مجلة الدراسات الفلسطينية، " خطاب الرئيس جورج بوش عن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 13، ع 52، خريف 2002م، ص ص 222- 223 ؛

Remarks on the middle east , 24 Juon 2002 , public papers of the presidents of the United States , George. w. Bush , book 2 , 1 July to 30 December 2002 , (Washin- gton , 2005) , pp 1060- 1061.

بدعوته لإقامة الدولة الفلسطينية يحسب اليه كإنجاز تاريخي يخلد اسمه كما فعل سلفه كلينتـون عنـدما رعى توقيع اتفاق إعلان المبادئ عام 1993 م.

حاول بوش الابن ان يضع ركائز الدولة الفلسطينية بموجـب خارطـة طريـق، وحـدد موعـد اقامتهـا بشكل نهائي نهاية عام 2005م، اذ تم الاتفاق على تشكيل لجنة رباعية مكونة من خـافير سـولانا ممـثلاً عـن الاتحاد الأوربي ووليام بيرنز (William Burns) مساعد وزير الخارجية ممثلاً عن الولايات المتحدة وكوفي عنـان ممثلاً عن الأمم المتحدة وايغور ايفانوف وزير خارجية روسيا ممثلا عنها، وتـم تـشكيل هـذه اللجنـة في 15 تموز يوليو 2002م [1].

وبعد تشكيل اللجنة دعا وزير الخارجية الأمريكية كولن باول اللجنة للاجتماع، كما دعـا اليـه وزراء خارجية مصر والسعودية والأردن بوصفهم يمثلون دولاً معتدلة، وأبلغ المجتمعون الوزراء العرب أنـه اذا مـا أرادوا ان يوقفوا ذبح الفلسطينيين ورفع الحصار عنهم، فإن على الفلسطينيين ان ينجحوا في الاختبـار الـذي سـيعطى لهـم وأمـده ثـلاث سـنوات يبـدأ بانتخابـات فلـسطينية تـضع الأسـس الـصحيحة لقيـام الدولـة الفلسطينية [2].

من جانب اخر قدمت اللجنة الرباعية أسس خارطة الطريق حسب رؤيـة الـرئيس الأمـريكي والتـي تبدأ بوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة وانسحاب القوات (الاسرائيلية) إلى المواقع التي كانت فيها قبـل 28 أيلول/ سبتمبر (تاريخ اندلاع انتفاضة الأقصى)، أما فيما يخص الجانب الفلسطيني فـإن عليـه اختيـار قيـادة فلسطينية جديدة تتوافق رؤيتها مع فرضية شارون التي عبر عنها الصحفي شالوم يروشالمي، اذ قـال يـوم 4 تموز/ يوليو 2002م: "ان فرضية العمل عند شارون هي ان القيادة البديلة لا تريد سلطة اسلامية في المنـاطق الخاضعة لها ولذلك فإنها ستحارب حماس" [3].

على ما يبدو أن هناك تطابق في الرؤية الأمريكية و(الاسرائيلية) عند وضع خارطة الطريق خصوصاً فيما يتعلق بإيجاد قيادة بديلة وممارسة الضغط عليها لتكون أكثر اسـتجابة مـن قيـادة عرفات تجاه ممارسـة الـسلطة وضـبط الأمـن في الأراضي الخاضـعة لهـا، ومـن ثـمَ سـيؤدي ذلـك

---

(1)" Aplan with out map " , The New York Times 25 June , 2002 ; Jonthan freed land , " George w's bloody folly " , The Gardian , 26 June 2002.

(2) عرسان، صمود وانهيار ...، المصدر السابق، ص 452 .

(3) المصدر نفسه، ص 453.

إلى حرب أهلية فلسطينية على الطريقة الأفغانية وهذا هو بيت القصيد الذي تسعى اليه (اسرائيل)، أي جعل الفصائل تتقاتل فيما بينها، على الرغم من ان قيادة عرفات قد نجحت نوعاً ما في احتواء أي أزمة تحدث مع باقي الفصائل وخصوصاً الاسلامية، أما في حالة صعود قيادة جديدة معروفة التوجهات فإن ذلك سيؤدي بالتالي إلى الصدام والانقسام بين الفلسطينيين وهذا ما حدث بالفعل.

هدفت خارطة الطريق وضع خطة ليتم عن طريقها ايجاد خطوط ثابتة بين الطرفين الفلسطيني و(الاسرائيلي) وكذلك يتم فيها تبادل الثقة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والانسانية وبناء المؤسسات تحت رعاية اللجنة الرباعية، والوصول عن طريقها إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) بحلول عام 2005م ومن ثم إعلان اقامة الدولة الفلسطينية [1].

لم يتم الإعلان عن تفاصيل خارطة الطريق الاّ في 30 نيسان/ أبريل عام 2003م، وكان في نية اللجنة الرباعية تقديمها في موعد أقصاه 20 كانون الأول/ ديسمبر 2002م، ويعزى هذا التأخير في تقديم خارطة الطريق ثلاثة أسباب هي:

1. قدمت (اسرائيل) طلباً للولايات المتحدة لتأجيل إعلان خارطة الطريق لحين الانتهاء من الانتخابات (الاسرائيلية) المبكرة والتي جرت في 28 كانون الثاني/ يناير 2003م وما ستسفر عنه تلك الانتخابات [2].
2. وجدت الإدارة الأمريكية صعوبة في اقناع عرفات بالتخلي عن صلاحياته في السلطة الفلسطينية واستحداث منصب رئيس الوزراء الذي شغله محمود عباس [3] في 23 نيسان/

---

(1) غنام، الدور الأمريكي في تسوية ...، المصدر السابق، ص 151.

(2) صبحي عسيلة، "السياسة الاسرائيلية تجاه خريطة الطريق"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 153، 2003م، ص 184؛ أمجد أحمد جبريل، الانتفاضة الفلسطينية وخريطة الطريق، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، (القاهرة، د. ت)، ص 658.

(3) محمود عباس: ولد في صفد شمال فلسطين عام 1935م وعاش فيها إلى ان اضطر إلى اللجوء إلى سوريا مع عائلته بعد نكبة 1948م، أنهى دراسته الجامعية في جامعة دمشق وحصل على شهادة القانون عام 1958م، عمل في وزارة التربية والتعليم القطرية حتى العام 1970م ليتفرغ للعمل الوطني، أسهم مع رفاقه في تأسيس حركة فتح، حصل على شهادة الدكتوراه من معهد الاستشراق في موسكو عام 1982م، شغل مواقع قيادية

أبريل 2003م [1].

3. انشغال الولايات المتحدة بالتحضير لغزو العراق [2] وتشكيل تحالف دولي وتهيئة الرأي العام من أجل ذلك [3].

تضمنت خارطة الطريق ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: تبدأ من حزيران/ يونيو عام 2002م لغاية أيار/ مايو عام 2003م، وفي هذه المرحلة يقوم الفلسطينيون بإنهاء العنف وعلى (اسرائيل) اتخاذ تدابير تدعم ذلك، وأن يستأنف الفلسطينيون و(الاسرائيليون) التعاون الأمني على أساس خطة تينت لإنهاء العنف والارهاب والتحريض، وأن يتم ذلك عن طريق اعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية واصلاحها كذلك على الفلسطينيون ان يقوموا بإصلاح سياسي شامل استعداداً لبناء الدولة الفلسطينية المزمع اقامتها بما في ذلك صياغة دستور واجراء انتخابات حرة ونزيهة مقابل ذلك تقوم (اسرائيل) باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإعادة الحياة إلى طبيعتها قبل 28 أيلول/ سبتمبر عام 2000م.

المرحلة الثانية: تمتد من حزيران/ يونيو عام 2003م وتنتهي في كانون الأول/ ديسمبر 2003م، في هذه المرحلة تركزت الجهود على خيار انشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة وخصائص سيادية على أساس الدستور الجديد، واستند الانتقال في المرحلة الثانية بناءً

عدة منها أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عام 1996م، يُعد مهندس اتفاق أوسلو عام 1993م، انتخب رئيساً للسلطة الفلسطينية في الانتخابات التي جرت في 9 كانون الثاني/ يناير 2005م وحصل على 62 % من أصوات الفلسطينيين، للمزيد ينظر، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، "محمود عباس (أبو مازن) مسيرة عطاء"، مقال متاح على الموقع الألكتروني،

http://www.wafainfo.ps/atemlate.aspy?id =5794.

(1) والت، اللوبي الاسرائيلي ...، المصدر السابق، ص 413.

(2) عزري رحيمة، الغزو الأمريكي للعراق 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015م، ص ص 42- 54.

(3) جون كولي، التحالف ضد بابل، ترجمة ناصر عفيفي، مكتبة الشروق الدولية، (القاهرة، 2006م)، ص ص311- 316.

على قرار تتخذه اللجنة الرباعية بتوافق الآراء بشأن إذا ما كانت الظروف ملائمة للمضي قدماً في ذلك.

المرحلة الثالثة: اتفاق على الوضع الدائم وإنهاء الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي)، وتبدأ هذه المرحلة مطلع عام 2004م إلى نهاية عام 2005م، وتشمل أهداف هذه المرحلة في تدعيم الاصلاح وتثبيت المؤسسات الفلسطينية، ولأجل ذلك يعقد مؤتمر دولي مطلع عام 2004م لإقرار هذا الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات حدود مؤقتة، وتقوم اللجنة الرباعية بإطلاق عملية تفضي إلى حل نهائي بشأن الوضع الدائم عام 2005م [1].

ثانياً/ الموقف من خارطة الطريق:

ما أن اعلن الرئيس الأمريكي رؤيته في 24 حزيران/ يونيو عام 2002م عن دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وامن دائمين، طرحت على أثر ذلك خطة خارطة الطريق من قبل اللجنة الرباعية المشكلة لذلك الأمر، حتى أعلن كل طرف في الصراع موقفه منها:

أ- الموقف (الاسرائيلي):

بعد الإعلان عن رؤية بوش الابن لمسيرة السلام في الشرق الأوسط وطرح خطة خارطة الطريق التي تفضي إلى قيام دولة فلسطينية بحلول عام 2005م وعلى مراحل عدة كما تم ذكره سابقاً، حتى عرض رئيس الحكومة (الاسرائيلية) أرييل شارون جملة تحفظات على هذه الخطة أمام مساعد وزير الخارجية الأمريكية وليام بيرنز الذي زار (اسرائيل) في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002م، وكانت هذه التحفظات قد تبلورت نتيجة نقاش شاركت فيه أوساط (اسرائيلية) ادعت أن الخطة الأمريكية غير مناسبة [2].

أثناء جلسة الاستماع للجنة العلاقات الخارجية والأمن في الكنيست (الاسرائيلي) في 28 تشرين الأول/ اكتوبر 2002م، أعلن رئيس الحكومة (الاسرائيلية) شارون صراحة ان حكومته لا تقبل بكل المبادئ الواردة في خارطة الطريق كونها لا توافق على تجميد الاستيطان بشكل

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن خارطة الطريق ينظر، الملحق رقم (4)، الوثيقة المرقمة 529 / 2003 / S المؤرخة 7 / May / 2003، رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي.

(2)Akiva Eldar , " Truth or consequences " Ha'artz 12 December 2002 ; " Mr. Sharon's promise , " Washington post , 16 December , 2002.

مطلق، اذ يجب السماح لإجراء أعمال البناء في المستوطنات بحسب احتياجات النمو السكاني لهذه المستوطنات [(1)].

بعد نشر خطة خارطة الطريق رسمياً في 30 نيسان/ أبريل 2003م وتسليمها للأطراف المعنية، أكدت الحكومة (الاسرائيلية) ضرورة ادخال أربعة عشر تعديلاً على الخطة، واعلنت (اسرائيل) على لسان وزير خارجيتها سليفان شالوم (Silvan Shalom) أن لديها اربع عشرة ملاحظة تهدف إلى تعديل خارطة الطريق، والاّ فإن الخطة ستكون فاشلة مثل كثير من المبادرات [(2)].

هذه التحفظات (الاسرائيلية) لا تعني بشكل مباشر رفض حكومة (اسرائيل) للخطة، وإنما تعني تقويض الخطة واستبعاد أعضاء اللجنة الرباعية من ان يكون لهم دور مباشر فيها، والابقاء فقط على الدور الأمريكي الذي سيكون في الأخير مع مصلحة (اسرائيل) ويستبعد ممارسة الضغوط عليها [(3)].

---

(1) غنام، الدور الأمريكي في تسوية ...، المصدر السابق، ص 158.

(2) أبرز التحفظات (الاسرائيلية) هي :

1. ان يعمل الفلسطينيـــون على تفكيك البنية التحتية للإرهاب وان لا يفرض قيود على نشاطات الجيش (الاسرائيلي) ضد الإرهاب .
2. يجب ان تستند خارطة الطريق على قراري مجلس الأمن (242، 338) فقط، وهذا يعني استبعاد المبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت 2002م .=
3. الجيش (الاسرائيلي) ينتشر خارج مناطق السلطة وفقاً للظروف الأمنية .
4. يُعلن الفلسطينيون ان (اسرائيل) دولة يهودية، والتخلي عن حق عودة اللاجئين .
5. الدولة الفلسطينية التي ستقام ستكون منزوعة السلاح .

للمزيد ينظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، " التحفظات الاسرائيلية تجاه خارطة الطريق "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 14، ع 55، صيف 2003م، ص 164؛ أخبار الساعة نشرة أخبار يومية، " عراقيل اسرائيل أمام خارطة الطريق "، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع 2437، 2003م، ص ص 4- 5.

(3) " No new Sharon " , Ha'aretz , 14 May , 2003 .

من جانب اخر كان شارون يمارس في الخفاء اساليب عدة من أجل اجهاض خارطة الطريق، فإنه وعلى الرغم من طلب واشنطن منه بعدم القيام بأي أعمال من شأنها تصعيد الموقف وتفجر الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بناء على وعده لوزير الخارجية الأمريكية كولن باول في لقاء جمعهما في الأول من ايار/ مايو 2003 بأن (اسرائيل) ستوقف جميع عمليات الاغتيال لأعضاء حركة حماس من أجل السماح لعملية السلام ان تسير وفقاً لخارطة الطريق ؛ لكن هذه التصريحات العلنية لم تلتزم بها (اسرائيل)، فقد فشلت محاولة اغتيال عبد العزيز الرنتيسي أحد قياديي حماس، الأمر الذي جعل أعضاء اللجنة الرباعية يشعرون بأن التناقض في التصريحات (الاسرائيلية) واساليبها على الأرض تهدف إلى اجهاض خارطة الطريق وتعطيلها[1].

ان التوجه السلبي (الاسرائيلي) نحو خارطة الطريق ما لبث ان تغير نتيجة للضغوطات الأمريكية، والتوصل إلى تفاهمات ما بين الحكومتين الأمريكية و (اسرائيلية) بشأن تحفظات الأخيرة على خطة خارطة الطريق، هذا الأمر دفع الحكومة (الاسرائيلية) للقبول بالخطوات الواردة في خارطة الطريق بعد الموافقة الأمريكية على تعديلها، فصادقت الحكومة (الاسرائيلية) عليها في 26 أيار/ مايو 2003م، واستندت الحكومة الاسرائيلية أيضا على إعلان الإدارة الأمريكية يوم 23 حزيران/ يونيو بالتعهد بأخذ الملاحظات (الاسرائيلية)، وقال شارون في جلسة المصادقة: " بالنسبة لي هذا اليوم صعب، الدولة الفلسطينية ليست حلم حياتي، ولكن بالنظر إلى الأمام ليس عدلاً مواصلة التحكم بـ 5 , 3 مليون فلسطيني " [2].

بعد موافقة الحكومة (الاسرائيلية) المشروطة على خارطة الطريق وجهت انتقادات عديدة للحكومة، فعلى سبيل المثال أكد رئيس اللوبي البرلماني من أجل المستوطنات عضو الكنيست يحزقيل حزان ان القرار يعني خراب ودمار دولة (اسرائيل)، بينما أكد رئيس اللجنة

---

(1)uzi Benziman , " The cock's Arrogance " , Ha'aretz 15 June , 2003.

(2) غنام، الدور الأمريكي في تسوية ...، المصدر السابق، ص 159؛ "اسرائيل تقر خارطة الطريق وترفض حق العودة"، مقال متاح على الموقع، www.aljazeera.net.

الخارجية والأمن في الكنيست يوفال شتاينتز أن قرار الحكومة سيء وخطير من الناحية السياسية[1].

من جانب اخر أوفت إدارة الرئيس بوش الابن بتعهدها لشارون بشأن ملاحظاته حول خطة خارطة الطريق، اذ أعلن بوش عن ضمانات لـ (اسرائيل) بشأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات وقضايا الحل الدائم وذلك اثناء الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة (الاسرائيلية) للولايات المتحدة، اذ انه في اطار العمل الواقعي يجب ايجاد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق المرحلة النهائية الذي سيحتاج ارسائه عن طريق اقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين فيها بدلاً من (اسرائيل)، وانه من غير الواقعي ان تكون نتيجة المفاوضات النهائية عودة كاملة لخطوط الهدنة لعام 1949م [2].

ويبدو ان الموافقة الأمريكية على التعديلات (الاسرائيلية) قد نسفت خطة الطريق قبل تطبيقها العملي، فإن أهم القضايا العالقة والشائكة بين الطرفين هي حق العودة والمستوطنات والقدس والحدود، وتشكل هذه عائقاً حقيقياً في تطبيق الخطة أو التوصل إلى سلام دائم بين الطرفين لرفض (اسرائيل) المطلق مناقشتها أو تطبيقها.

وعلى الرغم من الضمانات الامريكية أخذ شارون بالتحرك لتحطيم خارطة الطريق عندما أعلن في خريف عام 2003م عن نيته تطبيق خطة الانسحاب احادي الجانب من غزة وعدد من المستوطنات في الضفة الغربية، اذ دعا في تشرين الثاني/ نوفمبر كبير مديري شؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي اليوت ابرامز (Elliott Abramz) وهو أحد أشهر أقطاب المحافظين الجدد إلى اجتماع سري في روما، وفي الاجتماع أبلغه شارون أنه بدلاً من متابعة تسوية تفاوضية كما تدعو إلى ذلك خريطة الطريق، سوف يفرض تسوية على الفلسطينيين، وسوف يقوم بتطبيق خطة أحادية الجانب، دون الدخول في مفاوضات من أجلها مع الفلسطينيين أو مناقشتها معهم، بل سوف تقوم حكومة شارون

---

(1) شعبان، اثر الانتفاضة على الكيان ...، المصدر السابق، ص 55.

(2) مجلة الدراسات الفلسطينية، " رسالة من الرئيس جورج بوش إلى الحكومة الاسرائيلية يعتبر فيها العودة إلى حدود 1949 غير واقعية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 15، ع 58، ربيع 2004م، ص 170.

بالانسحاب من غزة وعدد من المستوطنات في الضفة مع الابقاء على جزء مـن الأراضي فيهـا بيـد (اسرائيـل) لأهميتها الاستراتيجية [1].

ب- الموقف الفلسطيني:

في 24 تشرين الأول/ اكتوبر عام 2002م تـسلم الجانـب الفلـسطيني المـسودة الأولى لخطـة خارطـة الطريق من وليـام بيرنـز مـساعد وزيـر الخارجيـة الأمريكيـة أثنـاء زيارتـه إلى مدينـة أريحـا ولقائـه وفـداً فلسطينياً رفيع المستوى، على اثرها شهدت الساحة الفلسطينية سلسلة من المشاورات والتحركـات النـشطة لدراسة خارطة الطريق وابداء الملاحظات عليها[2].

بعد سلسلة من المشاورات الفلـسطينية مـع عـدد مـن الـدول العربيـة (مـصر، الـسعودية، الأردن، لبنان)، اجتمعت القيادة الفلسطينية يوم 10 تشرين الثاني/ نـوفمبر 2002م وناقـشت الخطـة التـي تـسلمتها من بيرنز وأكدت القيادة أنها تتعامل معها بكل جدية ومسؤولية في صورتها الأولية وقبل اقرارهـا مـن قبـل اللجنة الرباعية، وانطلاقاً من حرص القيادة الفلسطينية على انجاحها ودور اللجنة الرباعيـة في ذلـك، أعلـن ياسر عرفات يوم 12 تشرين الثاني/ نوفمبر عن قبول الفلسطينيين من حيث المبـدأ لخطـة خارطـة الطريـق، مع التحفظ على بعض فقراتها لأنها لا تصب في تحقيق الأهداف الأساسـية لإنهـاء الاحـتلال واقامـة الدولـة الفلسطينية[3].

ومع ذلك جاء القبول الفلسطيني بخطة خارطة الطريق ظناً بأن الخطـة قـادرة عـلى أحـداث تغـير ايجابي في عملية التسوية السياسية لمصلحة الفلسطينيين واحراج (اسرائيل) أمام الرأي العام العالمي ودفعهـا لتقديم تنازلات للجانب الفلسطيني خصوصاً في قضية انسحابها لحدود عام 1967م مـن أجـل اقامـة الدولـة الفلسطينية [4].

---

(1)Aluf Benn , " Sharon met secretly with U. S Emissary " , Ha'aretz , 24 November , 2003.

(2) معين الطناني، "الموقف الفلسطيني الرسمي من خارطة الطريق "، مجلة مركز الدراسات التخطـيط الفلـسطيني، غـزة، ع 9- 10، 2003م، ص 18.

(3) أحمد سيد أحمد، " خريطة الطريق اعـادة صـياغة الـسياسة الأمريكيـة في الـشرق الأوسـط "، مجلـة الـسياسة الدوليـة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 151، 2003م، ص 133.

(4) جعفر عبد السلام وحمود السيد حسن داود، الصراع العربي الاسرائيلي بـين النـضال المـسلح والتـسوية الـسلمية، سلـسلة فكر المواجهة (15)، رابطة الجامعات الاسلامية، (القاهرة، 2006م)، ص ص 184- 185.

بعد الإعلان الرسمي لخطة خارطة الطريـق في 30 نيـسان/ أبريـل 2003م، وفي جلـسة اللجنـة العليـا للمفاوضات برئاسة عرفات أعلنت يـوم 2 أيـار/ مـايو مـن العـام نفـسه عـن ترحيبهـا بـإعلان نـص خارطـة الطريق، وأكدت قبولها واستعدادها لتنفيـذ بنودهـا كافـة ووصـفت أن الخطـة مطروحـة للتطبيـق ولـيس للتفاوض[1].

وفي 30 أيار/ مايو 2003م، أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بضرورة العمل على تنفيذ خارطـة الطريق بجميع بنودها، مـع اسـتعدادها لتطبيـق الالتزامـات كافـة التـي عـلى الفلـسطينيين مقابـل تنفيـذ (اسرائيل) لالتزاماتها بشكل متوازٍ، وضرورة قيام اللجنة الرباعية بالإشراف والرقابة على تنفيذ الخطة خشية الدخول في متاهة الاشتراطات (الاسرائيلية) التي عطلت توصيات لجنة ميتشل وتوصيات تينـت والاتفاقـات التي سبقتها [2].

أما فيما يخص حركة حماس فقد ركزت في خطابها على رفض خطة خارطة الطريق، ودعت الـسلطة الفلسطينية إلى رفضها بعدِّها ان الخطة تهدف للقضاء على المقاومـة واجهـاض الانتفاضـة، وعـبرت حـماس عن رفضها في مقابلة أجرتها قناة الجزيرة مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل الـذي قـال: " هناك ثوابت وطنية فلسطينية لا يختلف عليها أحد، وعندما أتكلم عن خارطة الطريـق فهـي عبـارة عـن تكرار لمبادرات أمريكية فشلت في مهدها فكان أوسلو ولجنة ميتشل وخطـة تينـت وغيرهـا أفـشلها العـدو ذاته، رغم أنها مجحفة ومتحيزة للكيـان الـصهيوني مـن يـزرع خطـأ سـوف يحـصد خطـأ، خارطـة الطريـق فرضت علينا فرضاً وان مشكلتها تلزم الشعب الفلسطيني باستحقاقات أمنية على حساب وحدتـه الوطنيـة وعلى حساب المقاومة والانتفاضة اذ نحن أمام فخ كبير وأدعو الأخ أبو مازن بأن لا ينخدع"[3].

كذلك أعلن الشيخ أحمد ياسين أن حركة حماس لن تقبل طلـب الـسلطة وقـف عملياتهـا المسلحة تنفيذاً لاستحقاقات خارطة الطريق التي تنوي السلطة الموافقة عليها وقال ان: " خارطـة

(1) مجلة الدراسات الفلسطينية، "بيان اللجنة التنفيذيـة لمنظمـة التحريـر بـشأن تنفيـذ خطـة خريطـة الطريـق"، مؤسـسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 14، ع 55، صيف 2003م، ص 165.

(2) غنام، الدور الأمريكي في تسوية ...، المصدر السابق، ص 157.

(3) خيارات حركة حماس في ظل التغيرات الاقليمية، مقابلة مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس على قنـاة الجزيرة الفضائية في 24 أيار / مايو 2003م، متاح على الموقع الالكتروني، http://www.aljazeera.net.

الطريق ليست لمجرد وقف اطلاق النار هي عبارة عن خطة أمنية تسعى لضمان كامل للأمن الاسرائيلي على حساب فقدان الشعب الفلسطيني لأمنه بشكل تام وعلى حساب مستقبل الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته على كافة المستويات " [1].

ثالثا/ اصلاح السلطة الفلسطينية:

ان استخدام مصطلح (الاصلاح) في الاستراتيجية الأمريكية كعنوان لمشاريعها تجاه النزاع الفلسطيني- (الاسرائيلي) أخذ حيزاً كبيراً من الاهمية، وذلك يرجع إلى امرين، الأول: ان المصطلح يتسم بالإيجابية والمقبولية لدى المتلقي لما يحمله من معاني توحي بالانتقال من الفساد والاضطهاد إلى الشفافية وحرية الرأي مما يسهل تسويقه وقبوله لدى الرأي العام [2].

اما الأمر الثاني فيكمن بما يحمله هذا المصطلح من ايجابية لدى المواطن العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً، كون الاحوال وصلت في معظم الدول العربية إلى درجة من الاضطهاد والفساد ليصبح هذا المصطلح كمخرج للشعوب العربية، لا سيما انه ارتبط بمفاهيم الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والرقابة والعدالة وحقوق الانسان مما يسهل تقبل تلك المجتمعات لفكرة الاصلاح [3].

ان الدعوة الأمريكية لإصلاح السلطة الفلسطينية في بداياتها جاءت بالتزامن مع دعوتها للإصلاح في الدول العربية، وفيما يخص اصلاح المؤسسات الفلسطينية بحسب الرؤية الأمريكية معناه التدخل فيما يجب ان يقوم به الفلسطينيون حيال شؤونهم الداخلية، الأمر الذي يتماشى مع تلك الرؤية، ان الاصلاح مطلوب فلسطينياً لكن ليس بالتحديد ذات الاصلاح الذي يريده الأمريكيون، فالأمريكيون يبغون اصلاحاً يخدم مصالحهم ومصالح (اسرائيل)، بينما الفلسطينيون يريدون اصلاحاً يخدم تطلعاتهم نحو استعادة حقوقهم، قبل أحداث 11 أيلول/

(1) "الفصائل الفلسطينية ترفض تهديدات ابو مازن وتحذر من المساس بالمقاومين"، الموقع الالكتروني لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الرابط، http://www.alqassam.net/arabic/print-news.php?id=311.

(2) علي الجرباوي، "حول الأجندة الخارجية (الاصلاح): الحالة الفلسطينية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 335، 2007م، ص 70.

(3) قاسم عبد الستار، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب، مركز البراق للبحوث والثقافة، (رام الله، 2004م)، ص ص 25- 26.

سبتمبر لم تشكل الديمقراطية هدفاً رئيساً للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وبقت قضية ثانوية، واقتصر الدور الأمريكي على تقديم بعض البرامج لتنمية الاتجاه الديمقراطي في المنطقة العربية ومنها السلطة الفلسطينية [1].

كذلك أخذت الإدارة الأمريكية تتعامل مع قضية الاصلاح في داخل السلطة الفلسطينية نتيجة لمطالبات داخلية عديدة كانت قد تبنت ودعت إلى اصلاح السلطة مراراً، فمنذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي تعالت الأصوات المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية والتي ظهرت عليها ملامح الفساد والمحسوبية، فبعد العام 1996م صدر التقرير السنوي لهيئة الرقابة العامة حول الفساد في إدارة السلطة الفلسطينية الذي كشف العديد من أسماء المسؤولين المتورطين بالفساد واهدار المال العام وبناء على تقارير ودراسات قدمت بتمويل أوربي ورعاية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية حملت عنوان تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية او ما عرف بتقرير (روكارد)[2] الذي حاول دراسة كفاءة ومصداقية مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني في إدارة أجهزتها [3].

---

(1)Thomas Carothers , " promoting Democracy and fighting Terror", Reprinted by permission of foreign Affairs , (January / Febuary , 2003) ,

على الموقع الالكتروني،https://www.foreignassairs.com.

(2) تقرير روكارد: نسبة إلى ميشيل روكارد رئيس لجنة التنمية والتعاون في البرلمان الأوربي ورئيس وزراء فرنسا الأسبق، أعد التقرير من فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، وضم في عضويته كلا من هنري سيجمان مدير مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وكارل بيدت رئيس وزراء السويد الأسبق، وهانس ديتريخ وزير خارجية المانيا الاسبق، وفيليب غونزاليس رئيس وزراء اسبانيا الأسبق وغيرهم، ناقش التقرير المساعدات التي قدمت للسلطة الفلسطينية منذ قيامها عام 1994م حتى العام 1999م والتي قدرت 1 , 4 بليون دولار صرف منها 6 , 3 بليون لإقامة مشاريع محدودة وتم انفاق 10 % من الصرف الكلي للبناء المؤسساتي الفلسطيني، للمزيد ينظر، ميشيل روكارد وآخرون، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية برعاية مجلس العلاقات الخارجية- واشنطن، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (رام الله، 1999م)، (د. ص).

(3) جهاد حرب، الاصلاح المالي في السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (رام الله، 2004م)، ص 2.

وقام عشرون عضواً من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وكتاب ومفكرين وسياسيين فلسطينيين وشخصيات عامة بنشر بيان عرف ببيان العشرين وذلك في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1999م متضمناً انتقاداً شديد للسلطة ومطالبا بملاحقة مسؤولين متنفذين داخل أجهزتها والذين تورطوا بقضايا فساد[1]، وشكل المجلس لجنة لدراسة تفشي ظاهرة الفساد قدمت تقريرها إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مطالبة باتخاذ اجراءات مشددة بحق المتورطين [2] وعلى الرغم من هذه الأصوات المطالبة بالإصلاح داخل السلطة الفلسطينية لم تحاول الإدارة الأمريكية بالضغط على السلطة لأحداث اصلاح في بنيتها لاعتبارات ان الحفاظ على الوضع القائم داخل السلطة يشكل أولوية في السياسة الأمريكية تجاهها [3].

ان الإدارة الأمريكية والحكومة (الاسرائيلية) تعمدوا إلى عدم مساءلة عرفات وسلطته الوطنية حول ما كان يقوم به داخلياً، وذلك لاعتقادهم بأنه الوحيد القادر على إدارة الفلسطينيين [4].

ان بداية التحول الأمريكي في المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية يعود إلى تداعيات فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م، اذ بدأ الحديث حينها ان القيادة الفلسطينية لعبت دوراً مباشراً في افشال المفاوضات، على هذا الأساس تغيرت نظرة الإدارة الأمريكية تجاه القيادة الفلسطينية التي وجدت حينها انها غير مؤهلة للمضي قدماً في عملية السلام [5].

إن القاعدة الأساسية التي بنت عليها الإدارة الأمريكية توجهاتها تجاه السلطة الفلسطينية والتغير في سلوكها تجاه التعاطي مع الأخيرة برز في اعقاب أحداث 11 ايلول/ سبتمبر، فقد تغير

---

(1) أدان البيان فساد السلطة الفلسطينية والابتذال والاستهانة بالشعب الفلسطيني والتفريط بحقوقه، وأدان ايضا ضعف السلطة وعدم تحقيقها ما صرحت به على أثر اتفاق أوسلو، وان السلطة الفلسطينية اتبعت سياسة رهيبة من الفساد واذلال الشعب الفلسطيني، للمزيد ينظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 41، 2000، ص 225.

(2) الجرباوي، حول الأجندة الخارجية ...، المصدر السابق، ص 75.

(3) International crisis croup: " the meanings of Palestinian reform " , Washington , 12 November , 2002.

(4) روس، السلام المفقود ...، المصدر السابق، ص 946.

(5) محسن محمد صالح وبشير موسى نافع، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، (بيروت، 2006م)، ص 138.

نمط العلاقات الفلسطينية الأمريكية تباعاً نتيجة للتغيرات التي حدثت على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ونتيجة لهذه التحولات أخذ الاصلاح يحتل أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية، وان الاستراتيجية الأمريكية بدأت تنظر إلى الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) بطريقة مختلفة تتطلب تغيير القيادة الفلسطينية بأخرى جديدة (1).

جاء التصور الأمريكي لعملية اصلاح السلطة بناءً على الدور الذي كان يؤديه عرفات بوصفه شخصية براغماتية كونها من مسيرة نضالية حظيت بالمقبولية لدى جميع الفصائل الفلسطينية، الأمر الذي مكنه من ممارسة صلاحيات وسيطرة على جميع مرافق ومؤسسات السلطة السياسية والأمنية والاقتصادية، هنا وجدت الإدارة الأمريكية بضرورة تقليص صلاحيات عرفات وتحجيم دوره وتأثيره على القرار السياسي الفلسطيني عن طريق اجراء تغييرات في النظام السياسي الفلسطيني تقود إلى التخلص من مركزية القرار الذي يتحكم به وابعاده عن ممارسة سلطات ذات تأثير على المشهد الفلسطيني (2).

بدأت الضغوطات الأمريكية تتبلور باتجاه عرفات لتقليص نفوذه السياسي والذي كان يرتكز فيه بالسيطرة على القرار السياسي الفلسطيني والتحكم بصرف المال العام والسيطرة على الأجهزة الأمنية، وجدت الإدارة الأمريكية ضرورة ايجاد قيادة أكثر اعتدالاً ومقبولية تمكنها من السيطرة على المرتكزات الثلاث الرئيسة للقيادة الفلسطينية، مع الابقاء على دور عرفات بشكل صوري فقط، فضلا عن تجاوز التداعيات السلبية التي يشكلها سحب الاعتراف السياسي وابعاد عرفات عن السلطة جسدياً واجراء انتخابات رئاسية (3).

تبلورت هذه الطروحات والرؤية الأمريكية ضمن الخطاب الذي القاه جورج بوش الابن في 24 حزيران/ يونيو 2002م اذ أشار أن الاصلاحات ليست مجرد تغيير شخصيات بل تتطلب وجود مؤسسات سياسية واقتصادية وأمنية تستند إلى الديمقراطية ولكي يتحقق هذا الاصلاح والتحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني لا بد من تقويم وتصويب أحوال مؤسسات

---

(1) Dennis Ross , " Making reform a reality " , The Washington post , 23 May , 2002.

(2) مجلة السياسية الدولية، " نص خطاب الرئيس الأمريكي عن الشرق الأوسط 24 حزيران 2002 "، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 149، 2002م، ص ص 112- 113.

(3) Jamil Hilal, "reform and resistance", The Best of Bitterlemons, p. p 173- 174. http://www.bitterlemons.org/newbook/pdf/

السلطة وهياكلها السياسية والاقتصادية والادارية والقانونية والمالية والأمنية، فضلا عن القواعد والأنظمة التي تحكم هذه المؤسسات [1].

وبناءً على الضغوطات والمطالبات الداخلية والخارجية أقر المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 18 اذار/ مارس 2003م قانون ينص على انشاء منصب رئيس الوزراء وعلى نقل صلاحيات رئيسة واسعة من رئيس السلطة الوطنية إلى مجلس الوزراء ورئيس الوزراء، كما أكد المجلس على فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأقر المجلس تعيين محمود عباس كأول رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية بتاريخ 29 نيسان/ أبريل 2003م أي قبل يوم واحد من الإعلان عن خطة خارطة الطريق كما ذكرنا سابقاً، ونالت حكومة عباس الثقة من المجلس التشريعي بناءً على برنامجها الاصلاحي [2].

في اطار الاصلاحات الدستورية الفلسطينية فقد بدأ العمل على اعداد مسودة الدستور الفلسطين واقرار مجموعة من القوانين ووضعها موضع التنفيذ، علما أنه كان قد تم تشكيل لجنة دستورية من قبل اللجنة المركزية لمنظمة التحرير في أيلول/ سبتمبر 1999م، وقد عاودت اللجنة عملها في أيار/ مايو 2002م ونشرت المسودة للدستور الفلسطيني في آذار/ مارس 2003م بعد ان أجرت اللجنة مشاورات مكثفة مع فئات متعددة من الجمهور الفلسطيني، وعقدت ورشات عمل مع منظمات المجتمع المدني واستعانت بخبراء القانون الدستوري للاستفادة من الأنظمة الدستورية في عدد من الدول العربية (مصر، السعودية، لبنان) فضلا عن عدد من الدول الأخرى منها الولايات المتحدة وفرنسا واسبانيا أقر المجلس التشريعي التعديلات على القانون الأساسي والتي تنص على فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية[3].

كذلك تم الإعلان عن خطة المائة يوم للإصلاح الاداري والمؤسساتي، وشكلت لجنة فنية لهذا الغرض في وزارة التخطيط والتعاون الدولي كُلفت باقتراح وصياغة خطط عمل تحقق

---

(1) أحمد أبو دية، عملية الاصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (رام الله، 2004م)، ص 2.

(2) أبو دية، عملية الاصلاح ...، المصدر السابق، ص 8.

(3) عاصم خليل، " عملية تحضير الدستور الفلسطيني وطريقة تبنيه: لماذا؟ كيف؟ لماذا الآن "، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ع 2، 2009م، ص ص 225- 230.

الاصلاح في الإدارة العامة والخدمة المدنية، ووضعت خطة عمل من ثلاث مراحل تشمل المرحلة الأولى بجمع وتحليل البيانات عن الوضع الراهن لجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، أما المرحلتين الثانية والثالثة فتتناول تحديد وظائف الموظفين وصياغة اللوائح الادارية وبناء قدرات القوى العاملة وتحسين قوانين الخدمة المدنية والرواتب ووضع برنامج تقاعد للموظفين[1].

أما في مجال الاصلاح المالي فقد وحدت وزارة المالية عملياتها المالية، اذ تم توحيد معظم مداخيل السلطة بما فيها المداخيل من المشاريع التجارية والغيت امكانية الصرف خارج نطاق الموازنة، بما في ذلك النفقات الخاصة بمؤسسات الرئاسة، وتم تحويل رواتب الموظفين كافة بما في ذلك التابعين للأجهزة الأمنية إلى حسابات بنكية والتوقف عن دفع الرواتب نقداً[2].

أما في مجال الاصلاح القضائي فقد تم اعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى من جديد بتاريخ 14 أيار/ مايو 2003م وتعيين نائب عام ومساعدين له، والعمل على اعادة هيكلية النيابة العامة ودمج نيابة أمن الدولة في النيابة العامة والغاء محاكم أمن الدولة واحالة القضايا إلى المحاكم المدنية المختصة، ووضع خطة لإعادة هيكلية وزارة العدل وهيكلية مجلس القضاء الاعلى، وصياغة مشروع تأسيس المحكمة الدستورية العليا [3].

فضلا عن ذلك يُعد مطلب الاصلاح الأمني من المطالب المهمة التي أصرت الولايات المتحدة على تنفيذه لما يشكله الجانب الأمني وقوات الأمن الفلسطيني من أهمية في توفير الأمن للمستوطنين وملاحقة العناصر التي تعدها (اسرائيل) مصدر تهديد لها، وهي عناصر خارجة عن القانون وارهابية من وجهة نظر (الاسرائيليين)، في حين يُعد هؤلاء رمز للمقاومة الفلسطينية في تصديها لقوات الاحتلال.

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، " خطة المائة يوم للإصلاح تتضمن الأمن الداخلي والمالية والقضاء ومجالات أخرى "، لندن، ع 8612، 27 حزيران / يونيو 2002م، (د. ص).

(2) أحمد قباجة، الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية التجربة التاريخية والافاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، (رام الله، 2012م)، ص 18؛ عمر عبد الرزاق، تقييم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، (د. ط)، (رام الله، 2016م)، ص36.

(3) عائشة مصطفى أحمد، عملية الاصلاح في الجهاز القضائي الفلسطيني، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (رام الله، 2004م)، ص ص 4- 5.

كذلك طال الاصلاح وزارة الداخلية، فقد تـم تعيـين وزيـراً للداخليـة بعـد أن كـان المنـصب لـرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ولسنوات عدة منذ قيامها عـام 1994م، وقـد تـولى حقيبـة الداخليـة عـدة وزراء إلى أن أصبح محمود عباس رئيساً للوزراء فأحتفظ لنفسه بالحقيبة الوزاريـة، ثـم تـم تكليـف رئـيس جهاز الأمن الوقائي محمد دحلان[1] وزيراً لشؤون الأمن ثم وزيراً للداخلية[2].

تم توحيد ثلاثة أجهزة أمنية في اطار وزارة الداخلية، وهي (جهاز الأمن الوقـائي في الـضفة والقطاع) و(جهاز الشرطة) و (جهاز الدفاع المدني)، ونتيجـة لـذلك تـصاعد الخـلاف بـين الرئاسـة الفلسطينية ورئاسة مجلس الوزراء حول المسؤولية عن بقية الأجهزة الأمنية مـما اضـطر محمـود عبـاس إلى الاسـتقالة مـن رئاسـة الحكومـة في 9 أيلـول/ سـبتمبر 2003م ليكلـف أحمـد قريـع (أبو علاء) [3] بتشكيل الحكومة الجديدة واسـتمر الخـلاف بـين الـسلطتين، ليحـسم الأمـر لـصالح

---

(1) محمد دحلان: ولد محمـد شـاكر دحـلان في 29 كـانون الأول / ديـسمبر 1961م في مخـيم خـان يـونس للاجئـين جنـوب القطاع، ودرس في مدارسها، ثم انتقل للدراسة الجامعية في الجامعة الاسلامية بغزة قسم الأعمال بكليـة التجـارة، اعتقـل دحلان مرات عدة في المدة ما بين 1981- 1986م إلى ان تم طرده إلى الأردن عـام 1988م، انـضم إلى منظمـة التحريـر في تونس، وبعدة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م عاد دحلان إلى غزة وتسلم جهازه الأمن الوقائي الـذي كـان من مهامه منع انصار حركتي حماس والجهاد من القيام بعمليات ضد (الاسرائيليين)، مارس جهاز الأمن الوقـائي حمـلات تعذيب بحق أنصار حركة حماس بإشراف مباشر من دحـلان، اتهـم دحـلان بقـضايا فـساد ورشـوة وتهمـة التعـاون مـع المخابرات الأمريكية و (الاسرائيلية) لاغتيال الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأمر الذي جعل حركة فتح تفصله، غـادر دحلان الضفة ليستقر بالإمارات، للمزيد ينظر، أمين بركـة، " محمـد دحـلان رجـل المهـمات القـذرة "، صـحيفة الـوطن، فلسطين، ع 8032، 30 آ ب / اغسطس 2017م، (د. ص).

(2) مجلة فلسطين المسلمة، "دحلان يعيد بناء الأجهزة الأمنية لتنفيذ خارطة الطريق"، لنـدن، ع 8، اب / اغـسطس، 2003م، ص ص 31- 32.

(3) أحمد قريع (أبو علاء): ولد في أبو ديس في القدس عام 1936م، التحق بصفوف حركة فـتح منـذ انطلاقتهـا عـام 1965م، تولى مسؤولية العمل الاقتصادي منذ عام 1970م، وأصبح رئيس الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير عام 1982م، انتخـب عضوا في اللجنة المركزية لحركة فتح عام 1989م، ترأس الوفد الفلسطيني في مفاوضات أوسلو عـام 1992م، والمفاوضـات المتعددة الأطراف فيما بعد، يعد مهندس اتفاق أوسلو الذي وقعه عام 1993م، عين وزيراً للاقتـصاد بعـد قيـام الـسلطة الفلسطينية عام 1994م، انتخب عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني عن القدس، لينتخب رئيساً للمجلس للمدة مـا بين 1996- 2000م، شغل منصب رئيس الوزراء من تشرين الأول/ اكتوبر 2000م إلى آذار/ مارس 2006م، للمزيد ينظـر، الرابط الآتي،

www.aljazeera,net.arabic.news.

تولي مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس السلطة الفلسطينية هذه الصلاحيات، علما انه تم تشكيل مجلس الأمن القومي للإشراف والتنسيق على تنفيذ صلاحيات الاجهزة الأمنية [1].

اما في المجال الاقتصادي، فقد تم دمج المؤسسات والوزارات المشرفة على الشأن الاقتصادي (وزارة الاقتصاد، التجارة، الصناعة، التموين) في وزارة أساسية واحدة هي وزارة الاقتصاد الوطني، فضلا عن ايجاد سبل لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والعمل على اكمال حزمة من القوانين الاقتصادية التي كان قد أقرها المجلس التشريعي سابقاً [2].

لم تقتصر مطالب الاصلاح من قبل الإدارة الأمريكية على النظام المؤسساتي للسلطة الفلسطينية بكل جوانبها فحسب، بل تعدت مطالب الاصلاح إلى الجوانب الثقافية والتعليمية الفلسطينية، فكثير من المحللين وصناع السياسة الأمريكية يعتقدون أن الثقافة هي المغذي الأساسي للتطرف، وان التغير الثقافي والانفتاح كفيل بالتغلب على الأيدولوجيات التي ترعى التطرف [3].

إن ملامح تعامل الاستراتيجية الأمريكية مع البيئة الثقافية الفلسطينية جاء من ادراك الولايات المتحدة ان معالجة تلك البيئة الثقافية جديرة بتغيير السلوك السياسي الفلسطيني، والتأثير في التوجهات السياسية الفلسطينية المستقبلية، فقد أصبح تغيير المناهج الدراسية الفلسطينية ضرورة واضحة للرؤية الأمريكية، وأخذ هذا الموضوع اهتمام واسع في دوائر صنع القرار الأمريكي ومنها الكونغرس، اذ أشار كثير من أعضائه إلى أن محتوى المناهج التعليمية الفلسطينية يشكل المصدر الأساس في التحريض ضد (اسرائيل)[4].

(1) إبراهيم حافظ عبد الرحمن خطاطبة، اصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية في الضفة الغربية أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2013م، ص ص 58- 59.

(2) أبو دية، عملية الاصلاح ...، المصدر السابق، ص 13.

(3)Aaron D. Pina , Palestinian Education and the Debat over text books , congressional Research service (C. R. S) , the Library of congress , 27 April , 2005 , p. p. 7- 8.

(4)Congressional record: Palestinian Education teaching peace or war , special Hearing , Washington , 30 october 2003 , p. p 8- 10.

وازاء ذلك وضعت الاستراتيجية الأمريكية أهمية توظيف الجانب التعليمي والتربوي في سبيل خلق ثقافة جديدة داخل المجتمع الفلسطيني، مما يؤدي إلى بلورة وعي جديد ومفاهيم جديدة جوهرها التسامح والتعايش مع (اسرائيل) وانماء فكرة تقبلها، وفي هذا المجال أسهمت مؤسسات أمريكية مثل الاكاديمية للتنمية الثقافية (A. E. D) التي ركزت نشاطها عبر المساعدة في اصلاح المنهاج الفلسطيني عن طريق عقد ورش عمل للمدرسين الذين يشكلون جزءاً من عملية الاصلاح الثقافي، وتطوير أدائهم للقدرة على ايصال المعلومات التي تعزز مسألة التحول الديمقراطي [1].

مما سبق يتبين لنا ان الرؤية الأمريكية المطالبة بالإصلاح في السلطة الفلسطينية ليس القصد منه أحداث اصلاح حقيقي كما هو مفهوم لدى الدول وعلى المستويات كافة، وإنما في الحالة الفلسطينية كانت الإدارة الأمريكية تسعى وبشكل واضح إلى اضعاف السلطة الفلسطينية وزيادة الشكوك لدى أطراف فلسطينية أخرى بوجود خلل في إدارة السلطة وعليه يجب تغييرها جذرياً، وهذا ما يعزز الانقسام الفلسطيني، فالفلسطينيون كانوا ينظرون للسلطة والمنظمة وشخص ياسر عرفات كزعيم قاد النضال الفلسطيني لسنوات طويلة، والمنظمة هي من أوجدت الهوية الحقيقية للشعب الفلسطيني في وقت كانت هناك دعوات لطمس هذه الهوية، فحاولت الإدارة الأمريكية وضع شروط الاصلاح من أجل بناء دولة فلسطينية مستقبلية وكيف لعملية الاصلاح ان تتم في ظل ظروف داخلية فلسطينية متدهورة، فسلطات الاحتلال أعادت الانتشار في مدن الضفة والقطاع، والقيادة الفلسطينية في أضعف حالاتها، وبدأ هناك قوة معارضة اسلامية تحاول البروز على الساحة الفلسطينية واخذ زمام المبادرة، فجاءت دعوات الاصلاح الأمريكية لتزيد من ضعف السلطة الفلسطينية وتُبرز نقاط الخلاف والانقسام الفلسطيني على السطح.

(1)Congressional record , op. cit , p 19.

الفصل الثالث

التطورات في الأراضي الفلسطينية 2004 - 2007م والموقف الأمريكي منها

الفصل الثالث

التطورات في الأراضي الفلسطينية 2004 - 2007م والموقف الأمريكي منها

شهدت الأعوام التي تلت الإعلان عن خطة خارطة الطريق تطورات سياسية مهمة انعكست على المشهد السياسي الفلسطيني، وتمثل ذلك بالسياسة التي اتبعتها (اسرائيل) تجاه الفلسطينيين من بناء جدار الفصل (الجدار العازل) حول مدن الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات محاطة بأسوار تجعل من الصعوبة اقامة دولة فلسطينية على حسب ما أعلن عنه في خطة خارطة الطريق، فضلا عن إعلان شارون عن خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة تاركاً الساحة الفلسطينية تشهد انقسام وصراع بين حركتي فتح وحماس ليزداد التوتر والاحتقان بين الحركتين في أعقاب الانتخابات التشريعية التي فازت بها حماس عام 2006م، وأمام الضغوط الأمريكية و(الاسرائيلية) قررت السلطة الفلسطينية عدم الاعتراف بحكومة حماس وهو ما أدى إلى مزيد من الانقسام والاقتتال، انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة والسلطة الفلسطينية المتمثلة بحركة فتح على الضفة الغربية، وهذا الانقسام لم يخدم سوى (اسرائيل) ومشاريعها الاستيطانية.

المبحث الأول

السياسة (الاسرائيلية) تجاه الأراضي الفلسطينية 2004- 2005م

ما ان انتهى العام 2003م بإقرار خطة خارطة الطريق الأمريكية والمدعومة من اللجنة الرباعية الدولية ورغم التحفظات والتعديلات (الاسرائيلية) عليها، والموافقة الفلسطينية على مضامينها بانتظار التطبيق العملي للخطة وليس مناقشتها، حتى اخذت (اسرائيل) تتبع أسلوب المماطلة في محاولة منها لتعطيل تطبيق الخطة، ومن ثم شرعت ببناء جدار فاصل ما بين الضفة الغربية وحدودها في أراضي 1948م وإعلان شارون فيما بعد عن نيته الانسحاب من غزة وفك الارتباط معها عام 2005م وهو الموعد المقرر لإقامة الدولة الفلسطينية حسب خطة خارطة الطريق، وهو ما تسبب في ارباك المشهد السياسي الفلسطيني وانعكاسات ذلك على العلاقة بين حركتي فتح وحماس وزاد من حدة الانقسام الفلسطيني، وجعل أمر اقامة وإعلان الدولة الفلسطينية صعباً ان لم يكن مستحيلاً، وهو ما سعت اليه (اسرائيل) ونفذته فعلاً.

أولا/ بناء الجدار الفاصل حول الضفة الغربية:

تقع الضفة الغربية بين دائرتي عرض 21 , 31 ° و31 , 33 ° شمالاً، وخطي طول 52 , 34 ° و32 , 35 ° شرقاً، تبلغ مساحتها نحو 5655 كم ^{2} بما في ذلك الجزء الشرقي لمدينة القدس لتشكل ما نسبته 21 % من مساحة فلسطين، أما بالنسبة لحدودها فان اجمالي طولها يبلغ 404 كم من بينها 307 كم مع (اسرائيل) وما يقرب من 97 كم مع الأردن ،وهذه الأخيرة أطلقت على الأراضي الفلسطينية المحصورة بين نهر الأردن و (اسرائيل) اسم الضفة الغربية لنهر الأردن، وتؤلف هذه الأراضي جزءاً من الأراضي الفلسطينية التي رسم حدودها الانتداب البريطاني- الفرنسي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى 1918م [(1)].

ان موقع الضفة الغربية فوق المرتفعات الجبلية وسط فلسطين وامتدادها من الشمال إلى الجنوب أكسبها أهمية استراتيجية، فهي تطل على أكبر التجمعات السكانية في (اسرائيل) كحيفا

---

(1) محمد سعيد محمد المملوك، الضفة الغربية دراسة جيوبوليتيكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب قسم الجغرافية، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012م، ص ص 17 - 18.

وتل ابيب واللّد والخضيرة، مما جعل (اسرائيل) تنظر لها كمنطقة حيوية لأمنها الاستراتيجي والتكتيكي [1].

أ- الجذور التاريخية لسياسة الفصل (الاسرائيلية):

يعد مشروع اقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية من أخطر المشاريع (الاسرائيلية) التي تهدف إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية لتحقيق المشروع الصهيوني القائم على التوسع وضم الأراضي وتحقيق سياسة الأمر الواقع، فضلا عن تكريس الاستيطان عبر مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، الأمر الذي يترتب عليه اضطرار الآف السكان الفلسطينيين الواقعة أراضيهم داخل خط الجدار إلى الهجرة إلى داخل الضفة او خارجها، كما سيعمل الجدار على ضم العديد من المستوطنات (الاسرائيلية) المجاورة للخط الاخضر مما نجم عنه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جمة وقع تأثيرها على الجانب الفلسطيني بشكل كبير وأدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي للأسر الفلسطينية، اذ ان الجدار عمل على عزل القرى والمدن بعضها عن بعض وحول التجمعات السكانية تلك إلى جيوب وكانتونات يصعب عليها التواصل الجغرافي فيما بينها [2].

ان فكرة العزل والاقامة في معازل هي فكرة قديمة لازمت اليهود والحركة الصهيونية، وهذه الفكرة تعود إلى العقيدة اليهودية التي ترتكز على خصوصية اليهود واختيارهم من أجل تعميق قيم الاستعلاء، وظناً من أصحاب الفكر الصهيوني ان هذه الأسوار قادرة على المحافظة على الهوية المميزة لليهود [3].

لقد تبنى زعماء الحركة الصهيونية والحكومات (الاسرائيلية) المتعاقبة هذه الفكرة لعزل الفلسطينيين بأسوار تمنع اتصالهم بـ (الاسرائيليين) ضمن رؤية استراتيجية تبنتها الحكومات (الاسرائيلية) سواء أكانت حكومة عمالية (حزب العمل) أو حكومة ليكودية (حزب الليكود)

---

(1) صبحي يوسف الأستاذ، " الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية دراسة في الجغرافية السياسية "، مجلة جامعة الأزهر بغزة، ع 1، 2010م، ص 342.

(2) الأستاذ، الجدار الفاصل ومستقبل ...، المصدر السابق، ص 340.

(3) فارس عبيدة، الجدار الأمني الفاصل: بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط 1، (عمان، 2002م)، ص 17.

على حد سواء بتبني سياسات الفصل وضم مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية إلى (اسرائيل)، ففي منتصف العشرينيات من القرن الماضي طرح فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky) زعيم ما يسمى بالصهيونية المراجعة او التنقيحية (Revisionist Zionism) ضمن مقال نشر عام 1923م بعنوان (الجدار الحديدي)، ثم طرحت الفكرة مرة أخرى عام 1937م من لدن تشارلز إينهارت الخبير البريطاني لشؤون الارهاب والتي كانت احدى السبل لمواجهة ثورة عام 1936م، والتي طبق أفكارها فيما بعد حزب الليكود وزعيمه شارون، تلك الفكرة التي أطلقها جابوتنسكي تقوم على ان تجربة استيطانية استعمارية لا بد ان تواجه بمقاومة السكان الأصليين، وأن حل هذه الاشكالية هو ان يبني المستوطنون الصهاينة حائطاً حديدياً حول انفسهم ويستمرون في البطش بالسكان الاصليين إلى ان يسلموا بأنه لا مفر من التنازل واقتسام الأرض مع الكتلة البشرية الوافدة، وهذه الفكرة نفسها التي طبقها شارون بعد عقود عدة [(1)].

بعد قيام (اسرائيل) تم طرح فكرة الجدار العازل للفصل بين الأراضي التي احتلتها وباقي الأراضي الفلسطينية، ثم طرحت الفكرة مرة أخرى من قبل ايفال الون عندما كان وزيراً للدفاع عام 1967م للفصل بين الضفة الشرقية والغربية لنهر الأردن، وكذلك طرح بنحاس سافير الذي كان وزيراً للمالية عام 1967م وعقب نكبة حزيران/ يونيو فكرة انشاء حدود يمكن الدفاع عنها من طرف واحد والخروج من باقي المناطق المحتلة، وكذلك طرح بن غوريون فكرة اعادة جميع المناطق المحتلة الى الفلسطينيين ما عدا القدس، وفي عام 1974م تم طرح فكرة الحائط النووي من قبل أحد المفكرين (الاسرائيليين)، وفي العام 1983م وعندما كان شارون وزيراً للإسكان طرح خطة الفصل، وفي العام 1990م وعندما تولى وزارة الدفاع طرح فكرة النجوم السبعة بإقامة سبع مستوطنات على طول الخط الأخضر محاطة بجدار أو سور يمنع وصول الفلسطينيين اليها [(2)].

---

(1) عبد الوهاب المسيري، "الجدار العازل وأوهام الدولة الفلسطينية"، مركز الأسرى للدراسات، 2006م، على الرابط الآتي، http://www.alasra.ps/ar//indix.ph.2act.

(2) محمد داود، جيوبوليتيكا الجدار الفاصل وآثاره على الشعب الفلسطيني، حركة التحرير الوطني (فتح)، (د.م، د. ت)، ص 12.

كذلك طرحت فكرة الفصل لأول مرة رسمياً من قبل رئيس الوزراء (الاسرائيلي) إسحق رابين عـام 1995م الذي قال: "اخرجوا غزة من تل ابيب، واننا نعمل بجد ونشاط من أجل الانفصال عن الشعب الآخر الذي نسيطر عليه واننا سوف نصل إلى هذه الغاية عاجلاً ام أجلاً" واضاف: "اننا لا نعود إلى خطوط 1967 ولن ننسحب من القدس ولن نتزحزح عن غور الأردن"[1].

على ما يبدو ان طروحات رابين هذه كانت السبب الرئيس لاغتياله على يد ايغال عامير في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995م، لا كما ذكر عن توصله لاتفاق إعلان المبادئ مع الفلسطينيين عام 1993م، اذ ان المتطرفين اليهود كانوا يرون ان من يفرط بأرض (اسرائيل) مجرم يستحق القتل وهو ما حصل لرابين.

في العام 1996م طرح وزير الأمن الداخلي افيغدور كهلاني في حكومة بنيامين نتنياهو فكرة اقامة سياج وعوائق على امتداد الخط الأخضر، وهو ما اعترض عليه زعماء اليمين المتطرف لأسباب سياسية مخافة ان يؤدي ذلك إلى تثبيت حدود (اسرائيل) الرسمية وهي التي تنادي بـ (اسرائيل) الكبرى من النيل إلى الفرات [2].

كان شارون من أكثر الزعماء (الاسرائيليين) تحمساً لفكرة الفصل، اذ قدم العديد من الخرائط والخطط التي تهدف إلى ضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية إلى (اسرائيل) لا سيما المناطق والمستوطنات القريبة من خط التماس مع أراضي 1948م، وما ان تسلم شارون رئاسة الوزراء عام 2001م حتى بدأ بتنفيذ مخططاته مؤكداً على بناء السور بالاستناد إلى قناعاته باستحالة اقامة سلام مع الفلسطينيين، وما ان يتم الشروع في بنائه فانه سيصبح حقيقة واقعة [3].

ب- بناء الجدار الفاصل:

على أثر اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م وفشل العمليات العسكرية في اخمادها والقضاء عليها، بدأت (اسرائيل) بوضع الخطط لبناء الجدار الفاصل، اذ قدم آفي ديختر (Avi

---

(1) محمد غازي محمد إبراهيم، الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي- الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، 2009م، ص ص 14- 15.

(2) uri Ayalon, " Resisting the Apartheid wall " Federazione DEI comunisti Anarchic , 14 October 2004. p 61.

(3) الأستاذ، الجدار الفاصل ...، المصدر السابق، ص 350؛ عبيدة، الجدار الأمني ...، المصدر السابق، ص 19.

Dichter) رئيس الشاباك خطة للفصل بين الضفة الغربية و(اسرائيل) في شباط/ فبراير عام 2002م، تمت المصادقة على عملية البناء يوم 16 حزيران/ يونيو 2002م، يبلغ طول الجدار 750 كم ويطوق الضفة الغربية من جميع جهاتها، بينما يبلغ طول الخط الاخضر الفاصل بين أراضي 48 والضفة الغربية 350 كم، ويرجع طول مسار الجدار إلى كثرة التعرجات والمرتفعات التي يمر بها (1).

يلتف الجدار لمسافة 45 كم حول القطاع الشمالي للضفة الغربية ويسير على امتداد السفوح الشرقية بطريقة تسمح لـ (اسرائيل) بالسيطرة على غور الأردن، وبذلك طوق الجدار الضفة الغربية من شمال مدينة جنين إلى جنوب مدينة الخليل كما طوق القطاع الشرقي لمدينة القدس وعزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية (2).

يبلغ عرض الجدار من 80- 100م مع السياج الشائك والطرق المتروكة له ويتوغل في عدد من مناطق الضفة الغربية لمسافة 22 كم، اذ يشمل الجدار على مجموعة من العوائق والأنظمة المتكاملة للحماية مثل المراقبة الألكترونية والاسلاك الشائكة والخنادق وابراج المراقبة والاسيجة المكهربة والمناطق العازلة، فهناك قبل الجدار اسلاك شائكة لولبية يليها خندق بعرض 4م وعمق 5م وشارع معبد بعرض 12م لتسيير الدوريات عليه، وشارع مغطى بالتراب الناعم بعرض 4م لكشف آثار المتسللين ويمشط هذا الشارع مرتين في اليوم، اما الجدار الاسمنتي فيصل ارتفاعه إلى 4 امتار وفي مناطق أخرى يصل ال 8 امتار يعلوه سياج معدني وأضواء كاشفة (3).

تم بناء الجدار على مراحل، وكانت الموافقة على بناء المرحلة الأولى في آب/ أغسطس 2002م ويبلغ طولها 157 كم انتهى بناء هذه المرحلة في 13 تموز/ يوليو 2003م وتم فيها الاستيلاء على 107 كم^2 من أراضي الضفة الغربية، وعزل 16 قرية يسكنها 000 , 12 نسمة

(1) إبراهيم، الجدار الفاصل ...، المصدر السابق، ص 15؛ سلام زين الدين، جريمة الفصل العنصري (الجدار الاسرائيلي)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2016م، ص 18.

(2) للمزيد عن مسار واتجاه الجدار، ينظر، الملحق رقم (5) خريطة الجدار والمستوطنات (الاسرائيلية) في الضفة الغربية، آذار / مارس 2007م.

(3) عليان هندي، الجدار الفاصل وجهات نظر اسرائيلية في الفصل أحادي الجانب، الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية، (رام الله، 2004م)، ص 9.

محاصرين بين الجدار والخط الاخضر، وفي هذه المرحلة تم ضم 22 مستوطنة يبلغ مجموع سكانها ما يقرب من 20 ألف مستوطن [1].

اما المرحلة الثانية فيبلغ طول الجدار فيها 80 كم وبموجبها تم اغلاق الضفة الغربية من جهة الشمال والشمال الغربي وتمت الموافقة على تنفيذها في كانون الثاني/ يناير 2003م[2].

اما المرحلة الثالثة من الجدار فيبلغ طولها 243 كم وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام (c1-c2-c3)، ويبلغ طول مسافة c1 والتي تمتد حول مدينة القدس 64 كم، وتمت الموافقة على تنفيذها في آب/ أغسطس عام 2003م، أما الأقسام c2 و c3 فتمتد على طول غرب مدينة نابلس لمسافة يبلغ طولها 179 كم [3].

أما المرحلة الرابعة فتمت الموافقة على تنفيذها في تشرين الأول/ أكتوبر 2003م، ويبلغ طولها 173 كم ويمتد الجدار منها إلى الجنوب من مدينة القدس وبيت لحم وغرب مدينة الخليل وجنوبها [4].

كما طوق الجدار الضفة من جميع جهاتها واستولي على ما نسبته 3 , 45 % من مساحة الضفة ولا يبقى سوى 7 , 54 % من مساحتها، وقد بلغت تكلفة بناء هذا الجدار الاجمالية مليار ونصف المليار دولار أمريكي وأقيم على طول الجدار 30 معبراً [5].

ج- أهداف بناء الجدار:

حاولت (اسرائيل) بكل الوسائل المتاحة تضليل الرأي العام العالمي حول سبب بناء الجدار، اذ ذكرت ان الغاية من بناء الجدار لمنع رجال المقاومة الفلسطينية من الدخول إلى أراضي 1948م للقيام بعمليات هجومية ضد المستوطنات، فهو اذاً وجد لغرض الأمن والحفاظ على

(1) الشبكة الفلسطينية الأخبارية، دراسة خاصة حول جدار الفصل العنصري، على الرابط الآتي،
www.PNN.org.

(2) المملوك، الضفة الغربية ...، المصدر السابق، ص 34.

(3) الأستاذ، الجدار الفاصل ...، المصدر السابق، ص 354.

(4) أحمد أبو هدية، " جدار الفصل العنصري اسرائيل تسجن نفسها وتحلم بالترانسفير "، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، ع 49، تموز / يوليو 2004 م.

(5) للمزيد من التفاصيل عن هذه المعابر ينظر، مركز المعلومات الاسرائيلي عن حقوق الانسان في الأراضي المحتلة (بتسليم)، قائمة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، متاح على الموقع،
https://www.btselem.org/arabic.

المستوطنات حسب تصريحات المسؤولين (الاسرائيليين)، لكن الحقيقة على الأرض عكس ذلك تماماً، فـ (اسرائيل) تهدف من بناء الجدار تحقيق العديد من الأهداف سواء اكانت سياسية ام اقتصادية ام ديموغرافية وغيرها من الأهداف، والتي يمكن توضيح عدد منها وكما يأتي:

1. الأهداف السياسية

يعد بناء الجدار الفاصل بمثابة ترسيم للحدود من جانب واحد بين (اسرائيل) والفلسطينيين، وفرض حقائق جديدة على الأرض تتمثل بالسيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، فضلا عن ان الجدار عمل على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام هي منطقة أمنية شرقية على طول غور الأردن بمساحة تقدر بـ 9 , 21 % من مساحة الضفة، وتضم هذه المساحة العديد من المستوطنات (اسرائيلية)، ومنطقة أمنية غربية تقدر مساحتها بـ 4 , 23 % من مساحة الضفة الغربية، وهذا يعني ان كلتا المنطقتين سيطرتا على ما مجموعه 3 , 45 % من مساحة الضفة [1].

وان ما تبقى من مساحة الضفة قد بلغ 3 , 54 % والتي تقسم إلى 8 مناطق وتشمل 64 معزل فلسطيني، وقدرت السلطة الفلسطينية المساحة المتبقية ما يقرب من نصف مساحة الضفة التي هي عبارة عن كانتونات متناثرة ولا يوجد أي تواصل جغرافي بينها، وبذلك ينتهي أمل الخطاب الفلسطيني في الحصول على الحد الأدنى من إقامة الدولة الفلسطينية بحدود عام 1967م، وهو ما سينعكس على (اسرائيل) التي سوف تتنصل من جميع الاتفاقات مع الفلسطينيين التي اقرت قيام الدولة الفلسطينية على اعتبار انه لم يعد هناك وحدة مناطقية ما بين أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لإقامة الدولة الفلسطينية [2].

اما (اسرائيل) فمن جانبها فقد استخدمت هذا الجدار كورقة ضغط ومقايضة في حال حصول مفاوضات على الحل النهائي لإقامة الدولة الفلسطينية وطرح المشاكل العالقة بين الطرفين منها قضية القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات، فالدولة الفلسطينية اذا ما قامت

(1) بلال الشويكي، الجدار الفاصل الدوافع والآثار، مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والاستراتيجية، (لندن، 2005م).
(2) يونس عودة، " جدار الفصل العنصري " مجلة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، ع 225، آذار / مارس 2004 م.

فإنها ستكون على مساحة 42 % من مساحة الضفة الغربية وهي متباعدة ومتنافرة لا يربطها الاَّ انفاق وجسور، وذلك كله يصب في منع (اسرائيل) لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة [1].

ان الغاية الرئيسة لـ (اسرائيل) من بناء الجدار هي مدينة القدس التي طوقتها بالجدار وفصلتها عن محيطها العربي وحرمتها من مركزها الديني والحضاري، كذلك تثبيت سياسة الأمر الواقع بجعلها عاصمة أبدية لـ (اسرائيل) والعمل على اجراء تغييرات ديموغرافية فيها باستبعاد أكبر عدد من سكانها الفلسطينيين إلى خارج حدود الجدار، واضفاء الطابع اليهودي على المدينة وتهويدها، فقد ذكرت الاحصائيات ان نسبة السكان العرب بعد انشاء الجدار في مدينة القدس قد تناقصت من 35 % إلى 22 %، وبلغ عدد المستوطنين فيها أكثر من 200 ألف مستوطن وهذا يعني سعي (اسرائيل) لتهويد القدس بشتى السبل والوسائل [2].

2. الأهداف الاقتصادية:

أقدمت (اسرائيل) على مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة الواقعة بمحاذاة الجدار وضمها إلى المستوطنات (الاسرائيلية) التي بلغ عددها 71 مستوطنة يسكنها 314 ألف مستوطن ويشكلون ما نسبته 80 % من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية [3]، وقد ترتب على مصادرة الأراضي الزراعية هجرة الآف الفلسطينيين من مزارعهم وقراهم إلى داخل أراضي الضفة الغربية، وهو ما شكل ضغط وعبء اقتصادي على السلطة الفلسطينية، فهذه الأراضي كانت تشكل مورداً اقتصادياً مهماً لأصحابها وان هجرتهم ولدت المزيد من البطالة وقلة وعجز في الايرادات المالية للسلطة الفلسطينية، فضلا عن ان كثير من الأراضي التي صودرت كان مقام عليها منشآت صناعية وورش عمل أدى اغلاقها إلى تسريح المئات من العمال الفلسطينيين، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في الضفة الغربية التي تعاني منها اصلاً بسبب اجراءات سلطات الاحتلال [4].

---

(1) الأستاذ، الجدار الفاصل ...، المصدر السابق، ص 356.

(2) عدنان حسين عياش، جدار الفصل العنصري جرافة التطهير العرقي في القدس، جامعة القدس المفتوحة، (رام الله، د. ت)، ص ص 103- 105.

(3) الأستاذ، الجدار الفاصل ...، المصدر السابق، ص 358.

(4) عماد الجلاد، اثر بناء المرحلة الأولى من جدار الفصل العنصري على القطاعين التجاري والصناعي، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، إدارة الدراسات والتخطيط، 2004م، ص ص 11- 12.

لقد سعت (اسرائيل) ببنائها للجدار الفاصل للسيطرة على موارد المياه الجوفية لاسيما الحوض الغربي للضفة الذي تقدر طاقته الانتاجية بـ 400 مليونم ³، وهو ما أتاح لها السيطرة على ما نسبته 5% من مياه هذا الحوض عبر شبكة من الآبار العميقة والتي بلغت أكثر من 500 بئر محفورة على امتداد الخط الأخضر، الأمر الذي أدى إلى حرمان القرى والمدن الفلسطينية من هذا المخزون بعد سيطرة (اسرائيل) عليه[1].

3. الأهداف الديموغرافية:

أولت الحركة الصهيونية والحكومات (الاسرائيلية) المتعاقبة أهمية للعامل الديموغرافي واعتبرته حجر الزاوية في المشروع الصهيوني والصراع مع العرب، وفي هذا الصدد مارست (اسرائيل) سياسة التغيير الديموغرافي ضد الفلسطينيين منذ حرب 1948م واتبعت سياسة الترانسفير والطرد الجماعي، ومصادرة الأراضي وفرض الضرائب الباهظة واغلاق المؤسسات بهدف طرد السكان الفلسطينيين بشتى السبل والوسائل وافراغ الأرض منهم بجلب المزيد من المستوطنين[2].

هذه السياسة جاءت بناءً على مخاوف القادة (الاسرائيليين) من زيادة السكان العرب في فلسطين قياسا بنسبة المستوطنين، اذ بلغت نسبة الزيادة لدى السكان العرب من 5 , 3 % إلى 4 %، في حين كانت النسبة للزيادة لدى المستوطنين 2 % فقط مما ولد هاجساً لدى الساسة في (اسرائيل) من هذا التغير الديموغرافي والخوف على يهودية (اسرائيل) وبقائها[3].

وقد ناقشت مراكز الأبحاث (الاسرائيلية) هذه المسألة ووضعت العديد من الدراسات والأبحاث التي نبهت إلى الخطر الديموغرافي وما يشكله نمو السكان العرب من تهديد لوجود (اسرائيل)، وإلى ذلك أشارت دراسة إلى ان عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيصل

(1) مازن إبراهيم حسن سلمان، تقييم الاثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005م، ص ص 43- 47.

(2) موسى الدويك، " الجدار القاتل وآثاره السلبية على الشعب الفلسطيني اجتماعياً، نفسياً، صحياً، تعليمياً وحضارياً "، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 120، 2006م، ص39.

(3) الأستاذ، الجدار الفاصل ...، المصدر السابق، ص 360.

عام 2025م إلى ما يقرب من 15 مليون نسمة 42 % منهم يهود و 58 % عرب، هذا التحول في النمو الـسكاني لدى العرب يشكل خطراً على مستقبل (اسرائيل) [1].

كما ان هذه الدراسات والأبحـاث اقنعـت الـساسة (الاسرائيليـين) بـضرورة اتخـاذ قـرارات مـصيرية وشـجاعة مـن أجـل الحفـاظ عـلى الهويـة اليهوديـة لــ (اسرائيـل) فقـام أعـضاء المجلـس الأمنـي القـومي (الاسرائيلي) برئاسة عوزي ديان بجولة حول ما يسمى خط التماس مع الضفة الغربية وشـاهدوا عـن قـرب الزحف السكاني العـربي مـن الـشمال باتجـاه (اسرائيـل)، ووجـدوا ان ارتفـاع نـسبة المواليـد لـدى الـسكان الفلسطينيين تتسارع بوتيرة عالية قياساً بالمستوطنين، وهو ما دفعهم إلى الإشارة بأنـه يجـب اتخـاذ قـرارات شجاعة والمبادرة بالفصل من جانب واحد [2].

د- المواقف من بناء الجدار:

ما أن بدأت (اسرائيل) ببناء الجدار الفاصل حتى تباينت ردود الأفعال حول بنـاءه، ومـا يهمنـا هنـا هو التطرق إلى المواقف، الأمريكيـة والفلـسطينية وموقـف محكمـة العـدل الدوليـة، عـلى اعتبـار ان هـذه المواقف لها صلة مباشرة بالجدار ومعنية بصورة مباشرة به.

1. الموقف الأمريكي:

شكل الموقف الأمريكي دعماً خفياً لـ (اسرائيل) في بناء الجدار الفاصل على الرغم من معارضتها له اعلامياً، ففي بداية الأمر كان هناك انتقاد من الولايات المتحدة لـ (اسرائيـل) ببنائهـا الجـدار الفاصـل، جـاء ذلك على لسان الرئيس الأمريكي بوش الابن في 25 تموز/ يوليـو 2003م في مـؤتمر صـحفي مـع رئـيس الـوزراء الفلسطيني محمود عباس، حين أشار إلى ذلك بالقول: " ان الجدار الـذي تبنيـه اسرائيـل في الـضفة الغربيـة يعد مشكلة، اذ انه صعب للغاية بناء ثقة بـين الفلـسطينيين والاسرائيليـين مـع جـدار يتلـوى كـالأفعى عـبر الضفة الغربية " [3].

---

(1) إبراهيم أبو الهيجاء، جدار الخوف، سلسلة دراسات فلسطينية رقم 2، مركز الاعـــلام العـــربي، ط 1، (القاهرة، 2004م)، ص 107.

(2) المصدر نفسه، ص 109.

(3) President Bush welcomes prime Minister Abbas to white house , For Lmmediate Release office of the press secretary 25 July , 2003 ,
على الموقع، https://george.w.bush-whitehous-archives.gov.

الغريب في الأمر انه بعد ايام التقى بوش بشارون في البيت الأبيض واعرب الأخير عن نيته مواصلة بناء الجدار الفاصل ولم يعترض بوش على ذلك بل انه وافق على وجهة نظر شارون بأن ما يشكل عائقاً امام عملية السلام ليس الجدار بل العمليات الانتحارية التي ينفذها الفلسطينيون ضد (الاسرائيليين)[1].

واصلت إدارة بوش الاعراب عن عدم رضاها على بناء الجدار اعلامياً، فقد صرح وزير الخارجية كولن بأول بأن " الجدار يشكل محاولة اسرائيلية جديدة وطريقة أخرى للاستيلاء على أراضي فلسطينية، في حين المحت كوندليزا رايس ان الإدارة الأمريكية قد تخصم مبلغ تكلفة بناء الجدار من قيمة القرض الأمريكي البالغ 9 مليارات دولار والذي كان قد وافقت على منحه لـ (اسرائيل) في 30 نيسان/ أبريل 2003م[2].

من المعلوم والواضح جداً ان الادارات الأمريكية المتعاقبة كانت تهدد (اسرائيل) دائماً بقطع المعونات الاقتصادية والقروض عنها من أجل الضغط عليها لتقديم التنازلات للفلسطينيين، الا انها ما تلبث ان تتراجع عن تهديدها، واذا ما حاولت تنفيذ ذلك فإنها تنفذه على جزء صغير مقارنة بما يتم منحه لـ (اسرائيل)، فقد أعلنت إدارة بوش في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003م بأنها ستقطع ما قيمته 289 مليون دولار من قيمة القرض، ونسبة الاستقطاع هذه لا تشكل سوى 10 % من قيمة القرض، وبالطبع فان ذلك لن يؤثر على اقتصاد (اسرائيل) الذي يعد اقتصاداً قوياً ومزدهراً [3].

ان سياسة الولايات المتحدة تجاه الممارسات (الاسرائيلية) هي داعمة لها ومؤيدة رغم التصريحات الاعلامية المعارضة لتوجهات (اسرائيل)، اذ استخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو مرتين في شهر واحد بعد ان تقدمت سوريا باسم المجموعة العربية إلى مجلس الأمن لتبني قرار يدين (اسرائيل) على بناء الجدار الفاصل والمطالبة بوقف بنائه[4].

---

(1) Rupert Cornwell , " Sharon rejects Bush's call to take down security fence " , Independent 30 July 2003 .

(2) Robin Wright , " U. S May punish Israel for Building fence in W. Bank , los Angeles Times , 5 August , 2003 .

(3) Nathan Guttman , " U. S confirms fence prompted loan cuts " , Ha'aretz , 27 November , 2003 .

(4) صلاح عواد، "استنكار عربي وارتياح اسرائيلي للفيتو الأمريكي ضد مشروع قرار ادانة الجدار الأمني "، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، ع 9088، 14 تشرين الأول / أكتوبر 2003 م.

يتضح مما سبق ان الموقف الأمريكي تجاه سياسة (اسرائيل) خصوصاً استخدامها لحق النقض الفيتو في مجلس الأمن ولفترات طويلة وعلى أكثر من قرار زاد من قيام (اسرائيل) بالتمادي في تطبيق سياستها التوسعية الاستيطانية، فبدلا من استخدام ورقة المساعدات والقروض كوسيلة ضغط على (اسرائيل) لإجبارها على تقديم التنازلات نراها تقف بالضد من أي قرار بحق (اسرائيل) او يلزمها تنفيذه.

2. الموقف الفلسطيني:

ظل الموقف الفلسطيني اكثر قوة في مواجهة بناء الجدار الفاصل سواء الموقف الرسمي المتمثل بموقف السلطة الفلسطينية أم الموقف الشعبي والجماهيري، إذ وصف رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ان عمليات بناء الجدار الفاصل إلى الشرق من الخط الاخضر في الضفة الغربية هو تدمير لعملية السلام في المنطقة، وان هذه الاجراءات تشكل خطوة عدوانية رهيبة تكشف الطبيعة العنصرية للصهيونية وانها شكل جديد من أشكال التطهير العرقي [1].

واعتبرت السلطة الفلسطينية ان خطة الفصل او ما يسمى بالسياج الأمني تكريس لبقاء الاحتلال وتحول الأراضي الفلسطينية إلى أراضي معزولة تخضع للاحتلال، فيما أشار أحمد قريع رئيس الوزراء الفلسطيني ان الحكومة (الاسرائيلية) ببناء الجدار الفاصل هذا تقوم برسم معالم المرحلة القادمة وكتابتها وفق استراتيجية محكمة خاصة فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات والدولة الفلسطينية المزمع اقامتها [2].

أما صائب عريقات[3] كبير المفاوضين الفلسطينيين فقد صرح: " ان جدار الفصل العنصري هو عملية استيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية وليس القصد منه

---

(1) عبيدة، الجدار الأمني ...، المصدر السابق، ص 42.

(2) محمد أبو فياض، " قريع يدعو إلى التحرك ضد ((جدار الفصل))"، صحيفة الشرق الاوسط، البحرين، ع 502، 20 كانون الثاني / يناير 2004م.

(3) صائب محمد صالح عريقات: مواليد 28 نيسان/ أبريل 1955م في بلدة ابو ديس بالقدس المحتلة، حصل على شهادته الجامعية من جامعة سان فرانسيسكو الأمريكية، ومن جامعة برادفورد البريطانية حصل على شهادة الدكتوراه في دراسات السلام، بعد نيله شهادة الدكتوراه حصل على الجنسية الأمريكية، اذ كان أبوه من رجال الاعمال المقيمين في أمريكا، عمل محاضرات في جامعة النجاح الوطنية، كان عريقات نائباً لرئيس الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد عام 1991م وعين رئيساً للوفد المفاوض عام 1994م أضحى كبير المفاوضين

جدار أمني، وان استمرار بنائه من شأنه ان يقوض رؤية الرئيس الأمريكي بوش الابن لعملية السلام وفق خارطة الطريق، وان عملية مواصلة البناء تلغي أيضا الاتفاقات الموقعة بين الفلسطينيين و (الاسرائيليين) والغاء المناطق (أ. ب) التي تم الاتفاق عليها بصيغة الحكم الذاتي لاتفاق إعلان المبادئ عام 1993م"[1].

اما الموقف الشعبي الفلسطيني فقد تمثل الموقف في مواجهة بناء الجدار بقدر عالٍ من المسؤولية اذ قامت نخبة من الاكاديميين والفنانين وجمعيات مناهضة للاستيطان بشرح اخطار بناء الجدار لقناصل الدول الأجنبية، كما نظمت كثير من اللجان اعتصامات واحتجاجات شارك فيها العديد من المتطوعين والوفود الأجنبية للتنديد ببناء الجدار، كذلك تفجر الغضب الشعبي لدى الشارع الفلسطيني، مما دفع بالآلاف من الفلسطينيين ونشطاء السلام (الاسرائيلي) للخروج بمظاهرات للتعبير عن رفضهم لما تقوم به سلطات الاحتلال[2].

من جانب اخر كانت هناك بعض المواقف السلبية الفلسطينية بشأن بناء الجدار العازل على الرغم من وضوح الموقف الفلسطيني الرسمي من الجدار، فقد اثيرت في مرحلة البناء الأولى من الجدار قضية تهريب الاسمنت لـ (اسرائيل)، فهناك شركات كان معها اذونات باستيراد الاسمنت للضفة الغربية قامت بتهريبه وبيعه لـ (اسرائيل)، وقد وجهت اتهامات لعدد من المسؤولين الفلسطينيين بالتواطؤ مع هذه الشركات، وقد بلغ مجموع ما تم استيراده من الاسمنت من مصر 420 الف طن لم يدخل السوق الفلسطينية سوى 33 الف طن والباقي تم تحويله إلى شركة بلنسكي (الاسرائيلية) المشرفة على بناء الجدار[3].

الفلسطينيين عام 1995م ومن المقربين للرئيس الراحل ياسر عرفات، انتخب عام 1996م في المجلس التشريعي الفلسطيني ممثلا عن أريحا، وفي عام 2009م انتخب عضواً باللجنة المركزية لحركة فتح وعضواً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، للمزيد ينظر، أحمد فائز القدوة، "صائب عريقات .. الحياة مفاوضات "، صحيفة العرب، 31 آب / أغسطس 2013م، على الموقع، https://alarab.co.uk.

(1) الأستاذ، الجدار الفاصل ...، المصدر السابق، ص 375.

(2) المصدر نفسه، ص 376.

(3) للمزيد ينظر، قرار المجلس التشريعي رقم 8 / 1 / 647 في 31 / 3/ 2008 وثيقة التحقيق الخاصة بالمجلس التشريعي الفلسطيني حول قضية الاسمنت.

3. **موقف محكمة العدل الدولية [1]:**

تقدمت البعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة وبدعم من الدول العربية والاسلامية بطلب مرافعة ضد بناء الجدار الفاصل، وبناءً عليه اعتمدت الأمم المتحدة يوم 8 كانون الأول/ ديسمبر 2003م القرار (A/ RES/ ES- 10/ 14 (A/ ES 10/ L - 16) الذي طلب بموجبه من محكمة العدل الدولية ان تصدر على وجه السرعة قرار بشأن المسألة التالية: ما هي الآثار الناشئة عن تشييد الجدار الذي تقوم (اسرائيل) الدولة القائمة بالاحتلال بإقامته في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية [2].

ثانياً/ خطة فك الارتباط والانسحاب (الاسرائيلي) من غزة 2005 م:

أطلِقَت تسميات عدة على عملية الانسحاب (الاسرائيلي) من قطاع غزة مثل اعادة الانتشار والفصل الاحادي والانسحاب الأحادي الجانب وفك الارتباط مع الفلسطينيين والانفصال عن الجانب الفلسطيني، وان استخدام أي من هذه المصطلحات يعبر عن باقي المعاني للانسحاب (الاسرائيلي) من قطاع غزة، ويعتبر فك الارتباط من المصطلحات غير المألوفة في القاموس السياسي العربي المتداول وغالبا ما يتم استخدامه مرادف لمعنى الانسحاب من طرف واحد.

(1) محكمة العدل الدولية: عندما تم تأسيس عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى نصّت المادة 14 من ميثاق العصبة على تأسيس محكمة العدل الدولية (P. C. I. J)، وكان لهذه المحكمة سلطة الافتاء في أي نزاع أو سؤال يحال اليها، وتوقفت جلسات المحكمة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939م، وبعد انتهائها عام 1945م بدأت الجهود لإعادة عمل المحكمة، فقد تم عقد مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945م بمشاركة خمسون دولة، وقد تمخض عن هذا المؤتمر تأسيس منظمة الأمم المتحدة، كما تقرر فيه تشكيل محكمة جديدة لتكون الاداة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة، تتألف المحكمة من 15 قاضياً يتم انتخابهم بالأغلبية من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتمتد فترة القاضي في المحكمة لمدة 9 سنوات ويتم انتخاب قضاة جدد كل 3 سنوات وتختار المحكمة رئيساً لها ونائب للرئيس، ولا يجوز وجود أكثر من قاضٍ واحدٍ من الدولة نفسها، للمزيد ينظر، ريم تيسير خليل العارضة، جدار الفصل الاسرائيلي في القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ص ص 84-85.

(2) United Nation Dbecember , A / RE / ES / - 10 / 4 , December 2003 .

أ- نبذة جغرافية عن قطاع غزة:

يتربع قطاع غزة على الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر المتوسط وهو قطعة مستطيلة الشكل تمتد من الشمال إلى الجنوب بطول 45 كم، ومن الشرق إلى الغرب بعرض يتراوح من 6- 11 كم وبمساحة اجمالية تقدر بـ 465 كم ^{2}، ويحد القطاع من الغرب البحر المتوسط ومن الشمال والشرق (اسرائيل) ومن الجنوب مصر، لذا فهو يمثل موقع جغرافي مهم، يشرف على طرق القوافل التجارية القادمة من جزيرة العرب إلى بلاد الشام ومصر [(1)].

يوجد في قطاع غزة اربع مدن كبرى اثنتان منهما من المدن القديمة وهما غزة ورفح، واثنتان انشئتا وتطورتا بعد الفتح الاسلامي وهما دير البلح وخان يونس، اما قرى القطاع فهي: بيت حانون، بيت لاهيا، جباليا، النزلة، الزوايدة وغيرها من القرى، بعد عام 1948م تكونت 8 مخيمات للاجئين الفلسطينيين هي: جباليا، الشاطئ، النصيرات، البريج، المغازي، دير البلح، خان يونس، رفح [(2)].

وبحسب احصائية للسكان عام 2007م فقد بلغ عدد سكان فلسطين ما يقرب 7 , 3 مليون نسمة يتوزعون في الضفة 3 , 2 مليون نسمة وفي القطاع 4 , 1 مليون نسمة، وبذلك يعد قطاع غزة أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، اذ تبلغ كثافة السكان 2913 شخص في الكيلو متر المربع الواحد، في حين أشارت مصادر اخرى الى ان الكثافة السكانية في القطاع بلغت 4010 شخص للكيلو متر المربع الواحد، وتبلغ نسبة الذكور ما يقرب 7 , 50%، اما نسبة الاناث فتبلغ 3 , 49 % من مجموع السكان [(3)].

---

(1) يونس عودة، " غزة حروبها لم تنتهي اخلاء المستوطنات بداية فلسطينية ونهاية اسرائيلية "، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، ع 244، تشرين الأول / أكتوبر 2005 م.

(2) ثامر جواد النمرة، " استراتيجية تطوير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة "، مجلة القادسية للعلوم الهندسية، جامعة القادسية، ع 2، 2014م، ص 26.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي لتعداد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرابط الآتي، www.pcbs.gov.ps وينظر أيضا، قناة العالم، الضفة الغربية وقطاع غزة بين 1990- 2010م، 27 كانون الأول / ديسمبر 2010م، على الرابط الآتي، News.www.alalam.ir.

على ما يبدو ان النمو السكاني المرتفع للعرب في قطاع غزة شكل عامل قلق وهاجس لدى الساسة (الاسرائيليين)، على اعتبار ان ذلك سيشكل ضغط وعقبة في السيطرة وإدارة القطاع وهو ما يتعلق بالتغيير الديموغرافي الذي أجبرهم على إعلان فك الارتباط .

يحيط بقطاع غزة سبعة معابر، ستة من الجانب (الاسرائيلي) ومعبر واحد من الجانب المصري (معبر رفح) الذي يعد نقطة التواصل الوحيدة للقطاع مع العالم الخارجي [(1)].

أما فيما يخص المستوطنات في قطاع غزة فقد اعتمدت الحكومات (الاسرائيلية) المتعاقبة منذ العام 1967م باتباع سياسة استيطانية متجانسة بهدف تغيير الوضع الديموغرافي في فلسطين عموماً، وارتفعت الوتيرة الاستيطانية لحكومة الاحتلال في قطاع غزة لتسيطر على ما يقرب من 119 كم ^{2} أي ما يعادل 13 , 32 % من مجموعة مساحة القطاع، بلغ عدد المستوطنات في القطاع 21 مستوطنة كان يسكنها 6429 مستوطن، وكان هذا التوسع في بناء المستوطنات في المدة ما بين 1977- 1991م، اذ قامت (اسرائيل) ببناء 14 مستوطنة في القطاع لسد الفراغ الجيو سياسي الأمني بعدما اضطرت إلى تفكيك مستوطناتها في شبه جزيرة سيناء، لتكون مستوطناتها في قطاع غزة جاهزة لتجمع قوات عسكرية (اسرائيلية) قرب الحدود مع مصر [(2)].

أبرز المستوطنات في قطاع غزة مستوطنة إيرز التي انشئت عام 1968م وهي تقع على الحدود مع مصر ومستوطنة كفاردوم التي انشئت عام 1970م ومستوطنة موراج ومستوطنة نتساريم اللتان انشئتا عام 1972م ومستوطنة نيتسر حزاني التي انشئت عام 1973م، ولم يأتي التوزيع الجغرافي للمستوطنات (الاسرائيلية) في القطاع عبثاً وانما جاء مخططا له لإحكام السيطرة على القطاع، اذ كانت المستوطنات تنتشر في ثلاثة محاور واحزمة رئيسة اثنان منها داخل القطاع والآخر داخل الخط الأخضر المحاذي لحدود القطاع الشرقية، وكان سعي (اسرائيل) من ذلك هو لتحقيق هدف سياسي بعيد المدى يتضمن تعذر التوصل إلى حل سياسي للصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي)، ومن ثم فإن أي تنازل عن تلك المستوطنات مستقبلاً في إطار الحل

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، معابر قطاع غزة شريان حياة ام أداة حصار، قسم الارشيف والمعلومات، ط 2، (بيروت، 2009م)، ص 5.

(2) صحيفة دنيا الوطن، " الاستيطان الاسرائيلي في قطاع غزة "، غزة، في 17 شباط / فبراير 2004م، على الرابط الآتي، https://puplit.alwatan voice.com.

السياسي سيقابله حصول (اسرائيل) على امتيازات أخرى وسيضطر الفلسطينيون إلى تقديم المزيد من التنازلات من أجلها [1].

ب- الانسحاب (الاسرائيلي) واخلاء المستوطنات من غزة:

ان عملية الانسحاب (الاسرائيلي) من قطاع غزة احادي الجانب جاء كما في حالة لبنان عام 2000م عندما أصدر ايهود باراك أوامره بالانسحاب من جنوب لبنان، وحالة الإنسحاب (الاسرائيلي) من قطاع غزة هو نتاج قرار شخصي، اذ ان التعب والقلق الذي أرهق الساسة (الاسرائيليين) من الانشغال ولفترات طويلة مع المقاومة سواء اكانت فلسطينية ام لبنانية، أدى إلى اتخاذ مثل هذا القرار المصيري، اذ ان مزايا الانسحاب تفوق مزايا الاستمرار بالوضع الراهن والبقاء في الأراضي المحتلة [2].

كانت خطة شارون للانسحاب من قطاع غزة قد جاءت لتبرهن على فشل النظرية السياسية للحركة الصهيونية التي كانت تقوم على شعار (اسرائيل) الكبرى من النيل إلى الفرات، وان فلسطين أرض بلا شعب وجدت لشعب بلا أرض، وان التخلي عن قطاع غزة معناه التخلي عن أرض فلسطينية يسكنها شعب فلسطيني، فضلا عن ان الخطة جاءت لتلبي رغبات الاغلبية الساحقة من الشعب (الاسرائيلي) في التخلص من القطاع الذي أثقل كاهلهم أمنياً وعسكرياً واقتصادياً [3].

بدأ قرار الانسحاب عندما فاجأ رئيس الحكومة (الاسرائيلية) أرييل شارون وبعد ثلاث سنوات من وجوده في رئاسة الوزراء قادة حزب الليكود وحلفائه في الائتلاف الحكومي بموقف جديد من مسألة استيطان الضفة الغربية وقطاع غزة والتي كان ينادي بها منذ عام 1967م، اذ

---

(1) محمد الشيخ، " دراسة عن المستوطنات في غزة "، صحيفة دنيا الوطن، غزة، في 29 / 4 / 2004م، على الرابط الآتي، http://pulpit.alawtanvoice.com.

(2)Reuven Erlich , " Israel’s unilateral with drawals from Lebanon and Gaza stripe " , Military and strategic Affairs , the Institute for National security studies (I. N. S. S) , Israel , Vol. 3 , No 1 , May 2011 , p 62.

(3) رياض علي العلية، " خطة الانفصال الشارونية "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ع 162، 2005م، ص 102.

تحدث شارون وللمرة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر عام 2003 في مؤتمر هرتسيليا [1] عن خطة للانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين وفك الارتباط معهم وسحب الجيش واخلاء المستوطنات من القطاع، واكد انه ماضٍ في اقامة جدار الفصل باعتباره حجر الزاوية في الخطة وسيسرع من بنائه واتمامه[2].

من جانب اخر اعترف شارون بأن المقاومة هي السبب في اتخاذ القرار بالانسحاب حين قال: " ان الانسحاب جاء نتيجة لضغط الوضع الأمني المتردي ومعاناة المستوطنين وشدد على الانسحاب من غزة سيتم في الموعد المحدد " [3].

ويظهر ان الفشل الأمني لشارون بالعجز عن اخماد الانتفاضة، أوجد فكرة انشاء الجدار الفاصل في الضفة وجاءت خطة الانسحاب للتخلص من هواجسه الأمنية والتي وصفها كثير من المحللين بأنها انتصار للمقاومة، وما يؤكد ذلك التعليق على الخطة في اليوم التالي في صحيفة معاريف من قبل رجلان من اليمين المتطرف هما بنتسي ليبرمان رئيس مجلس يشع للمستوطنين

---

(1) مؤتمر هرتسيليا: يعني تفحص ميزان المناعة والأمن القومي (الاسرائيلي)، وفكرة المؤتمر مأخوذة من مؤتمرات أوربية مثل مؤتمر بلدبرج الذي يعقد سنوياً في قلعة منعزلة في غابة بلدبرج الهولندية، أو كمؤتمر دافوس الذي يعقد في سويسرا لمناقشة الأوضاع الاقتصادية العالمية، منظم مؤتمر هرتسيليا معهد السياسة والاستراتيجية ومدرسة لاورد للحكم والدبلوماسية الاستراتيجية، بدأت فكرة عقد المؤتمر في (اسرائيل) وهي تستعد شأنها شأن العالم لتوديع الالفية الميلادية الثانية، وانعقد أول مؤتمر في نهاية شهر كانون الأول / ديسمبر 2000م، وأصبح يعقد سنوياً اما في بداية العام او في نهايته ويعقد في مدينة هرتسيليا الساحلية في فندق دان اركاديا، ومن المبادرين لعقد عوزي أراد رئيس معهد السياسية والاستراتيجية وهو من المسؤولين السابقين في الموساد (الاسرائيلي) على مدى 25 عاماً، ينتقى لحضور المؤتمر نخبة من الشخصيات (الاسرائيلية) في المجالات العسكرية والأمنية والاستخبارية لا يتجاوز عددهم 300 شخص، كما يدعى إليه رؤساء الوزراء السابقين وكبار الشخصيات الاقتصادية والأكاديمية، للمزيد ينظر، خضير عباس، " قراءة في مؤتمر هرتسليا ودوره في صياغة الاستراتيجية الصهيونية "، على الرابط الآتي، https://drabass.wrodpress.com.

(2) المركز الفلسطيني للدراسات (مدار)، وثائق مؤتمر هرتسليا الرابع 2003، على الرابط الآتي، https://www.madarcenter.org.

(3) المصدر نفسه.

ويوسي بيلين، اذ اجمعا على ان شارون بمشروعه هذا قد قدم هدية للمقاومة واثبت هزيمته امامها [1].

وفي 14 نيسان/ أبريل 2004م واثناء قمة جمعت الرئيس الأمريكي بوش الابن ورئيس الحكومة (الاسرائيلية) أرييل شارون في واشنطن طرح الأخير النص الكامل لخطة فك الارتباط الخاصة بجلاء المستوطنين عن قطاع غزة وكذلك عن أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية من بين 120 مستوطنة اقامتها (اسرائيل) في سنوات الاحتلال هناك، وجاء عرض الخطة على الرئيس الأمريكي بعد سلسلة من الاتصالات والمشاورات بين مسؤولين (اسرائيليين) وأمريكيين تم فيها الاتفاق على مواد الخطة ومراحلها وعلى المقابل الذي ستحصل عليه (اسرائيل) من واشنطن[2].

وبعد هذا الاجتماع صرح شارون إلى انه توصل إلى استنتاج مفاده انه لا يوجد شريك فلسطيني حقيقي يتقدم معه سلمياً نحو التسوية، وبما ان المأزق الحالي لا يساعد على تحقيق أهدافنا المشتركة فقد قررت الشروع في فك الارتباط التدريجي على امل تقليل الاحتكاك بين الفلسطينيين و (الاسرائيليين)، وان خطة فك الارتباط مصممة لتحسين الأمن (الاسرائيلي) وتحقيق الاستقرار في وضعنا السياسي والاقتصادي وسوف تمكننا من نشر قواتنا بشكل اكثر فعالية إلى ان تسمح الظروف في السلطة الفلسطينية بالتنفيذ الكامل لخارطة الطريق [3].

تعددت الآراء حول الأهداف التي اراد شارون تحقيقها من وراء عملية الانسحاب من قطاع غزة، وهذه الآراء هي:

1. التخلص من الخطر الديموغرافي الفلسطينيين الذي يتمثل بزيادة نسبة السكان الفلسطينيين قياساً باليهود هناك.
2. الغاء خيار الدولة ثنائية القومية وترسيخ مبدأ يهودية الدولة.
3. الابقاء على الدولة الفلسطينية في حال اقامتها على حدود مؤقتة.

---

(1) ياسر الزعاترة، "شارون والخروج من غزة الأسباب والرد الفلسطيني"، مقال متاح على موقع الجزيرة نت، www.aljazeera.net.3/10/2004

(2)Israel Ministry of foreign Affairs documents , Exchange of letters between P. M. Sharon and president Bush , 14 April 2004.

(3) Israel's Disengagement renewing the peace process plan , April 2005. p 6.

4. التخلص من عبء غزة الأمني

5. كذلك العوامل الشخصية لشارون وتدني شعبيته التي وصلت الى أقل من 33 % قبل اعلان خطته.

6. التدهور الاقتصادي المصاحب للتدهور الأمني اثر بدوره على الاستثمار والهجرة.

7. التنصل من استحقاق وقف النشاط الاستيطاني التي طالبت بها خارطة الطريق [1].

في حين كانت الاعتبارات (الاسرائيلية) للانسحاب من غزة مبنية على عدد من التوجهات والتحليلات التي في جوهرها تقوم على:

1. الجمود الذي غلب على الحالة الراهنة ضار ومن أجل الخروج من هذا المأزق يتطلب من (اسرائيل) البدء بخطوات لا تعتمد على التعاون الفلسطيني.

2. الافتراض القائل بأنه في أي ترتيب دائم للوضع النهائي لن تكون هناك مدن وقرى (اسرائيلية) في قطاع غزة، في حين انه ستكون في الضفة مناطق ذات أهمية استراتيجية وستشكل جزءاً من (اسرائيل).

3. إن يستغل الفلسطينيون الفرصة التي سيحدثها فك الارتباط من أجل الخروج من دائرة العنف والانخراط في عملية الحوار.

4. إن عملية فك الارتباط ستعمل على تبديد الادعاءات المتعلقة بمسؤولية (اسرائيل) عن الفلسطينيين في غزة.

5. ان عملية فك الارتباط لن تخل بالاتفاقات (الاسرائيلية)- الفلسطينية ويجب الاستمرار في تطبيق الترتيبات ذات الصلة بين الجانبين [2].

واجهت خطة فك الارتباط معارضة شديدة من اليمين المتطرف في حكومة شارون وهدد العديد من الوزراء بالاستقالة اذا ما طرحت الخطة للنقاش بصيغتها الأولى، كما تزامن ذلك مع مطالب اليمين (الاسرائيلي) بإجراء استفتاء شعبي حول الخطة قبل عرضها على الكنيست،

(1) جميل هلال، " أسئلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي من غزة "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 16، ع 63، صيف 2005م، ص ص 3 - 4.

(2)Israel Ministry of foreign Affairs document , the Disengagement plan-General outline , 18 April 2004.

وبعد مرور أقل من شهرين وتحديداً في السادس من حزيران/ يونيو 2004م صادقت الحكومة (الاسرائيلية) على خطة فك الارتباط لكن بعد تعديلها بما يتفق مع مطالب الوزراء من الليكود والاحزاب اليمينية المتطرفة المشاركة في الائتلاف الحكومي، وتم عرض الخطة المعدلة من قبل شارون للتصويت عليها يوم 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2004م وقد سبقها بيوم التصويت على قانون تعويض المستوطنين الذين سيتم اخلائهم في إطار الخطة[1].

من جانب اخر عقدت يوم 8 شباط/ فبراير 2005م قمة شرم الشيخ والتي كانت برعاية أمريكية مباشرة، وحضر القمة كل من الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني ورئيس السلطة الفلسطينية[2] محمود عباس ورئيس الوزراء (الاسرائيلي) أرييل شارون، والتي وصفت بأنها أمنية أكثر من كونها سياسية، كانت هناك مطالب أمريكية من شارون حتى لا يفشل المؤتمر قبل انعقاده، اذ وجهت كونداليزا رايس (أصبحت وزيرة الخارجية الأمريكية) انذارات متوالية لشارون منها للحيلولة دون الضغط على محمود عباس لتفشيله ومنع أي اجراء من جانب واحد من شأنه تغيير الوضع القائم (املاك الفلسطينيين في القدس) ويجب التقييد بموعد الانسحاب من قطاع غزة، فشارون كان يهدد بين الحين والآخر بتأجيل الانسحاب، أما على الجانب الفلسطيني فقد وعدت رايس بتقديم مساعدة عاجلة للفلسطينيين

---

(1)Israel Ministry of foreign Affairs Document , The cabinet Resolution Regarding the Disengagement plan , 6 June , 2004.

(2) في التاسع من كانون الثاني / يناير عام 2005م جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004م، إذ توجه إلى صناديق الاقتراع ما يقرب من 800 الف مواطن فلسطيني من مدن الضفة والقطاع والقدس لاختيار مرشح الرئاسة الذي تنافس عليه ستة مرشحين أبرزهم محمود عباس ومصطفى البرغوثي، وبعد انتهاء عملية العد والفرز تم إعلان النتائج النهائية يوم 12 كانون الثاني / يناير، فقد حصل محمود عباس على ما نسبته 52 , 62 % من الأصوات، وحصل مصطفى البرغوثي على 48 , 19 % من الأصوات، وتيسير خالد حصل على 35 , 3 % من الأصوات، وعبد الحليم الاشقر 76 , 2 %، وبسام الصالحي 67 , 2 %، والسيد بركة 30 , 1 %، وعبد الكريم 71 , 0 %، للمزيد ينظر، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، الانتخابات الرئاسية الفلسطينية 2005، ص ص 5- 22.

بقيمـة 40 مليـون دولار، وتعيـين الجـنرال وليـام وورد كمنـسق أمنـي ومـشرف عـلى تأهيـل قـوات الأمـن الفلسطيني وتوحيدها[1].

وفي نهايـة القمـة أعلـن كـل مـن رئـيس الـسلطة الفلـسطينية محمـود عبــاس ورئيــس الـوزراء (الاسرائيلي) أرييل شارون عن وقف العمليات العسكرية وإنهاء العنف ضـد الفلـسطينـيين و(الاسرائيليـين) اينما كانوا، وبهذا تنتهي اربع سنوات من العنف والقتل، فضلا عن إعلان رسمي لانتهاء انتفاضـة الأقـصى[2]، إلى جانب وقف اطلاق النار وافق شارون على عملية نقل الأمن والمسؤولية عن المناطق الفلـسطينية حتـى قبل تنفيذ فك الارتباط، كما بدأت (اسرائيل) في بناء الثقة بالإفراج عن 900 أسير فلـسطيني 500 بعـد القمـة و400 جرى اطلاق سراحهم لاحقاً، وقـال شـارون مخاطبـاً الـشعب الفلـسطيني: " انـتم يجـب ان تثبتـوا ان لديكم القوة والشجاعة للتنازل والتخلي عن أحلام غير واقعية، قوموا بإخـضاع القـوى التـي تعـارض الـسلام من أجل العيش بسلام متبادل جنباً إلى جنب معاً " في حين طالب (الاسرائيليين) " لقد مررنا بسنوات صعبة وواجهنا أكثر التجارب المؤلمة وتغلبنا عليها، المستقبل أمامنا نحـن مطـالبين باتخـاذ خطـوات صـعبة ومثـيرة للجدل، لكن يجب علينا ان لا نفوت الفرصة لمحاولة تحقيـق مـا كنـا نرغـب فيـه لـسنوات عديـدة، الأمـن الهدوء السلام"[3].

بعد قمة شرم الشيخ اقر الكنيست يوم 16 شباط/ فبراير 2005م النسخة النهائية لخطة فك الارتبـاط وتم توفير 884 مليـون دولار لـدفع تكـاليف نقـل 9000 مـستوطن مـن القطـاع وشـمال الـضفة وتعويـضهم لفقدان منازلهم[4].

إن الاختبار الحقيقي لقمة شرم الشيخ كانت لرئيس السلطة الفلـسطينية محمـود عبـاس الذي أصبح أمام التزامات أمنيه له وللفلسطينيين، وانه في ثلاثة أشهر يتطلب اقامـة هـدوء أمنـي

---

(1) بلال الحسن، " قراءة في تناقضات قمة شرم الشيخ "، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، ع 9574، 9 شباط / فبراير 2005 م.

(2) صحيفة الرياض، " شرم الشيخ (قمة نصف ساعة) تتمخض عن إعلان فلـسطيني اسرائـيلي لوقـف اطـلاق نـار متبـادل "، الرياض، ع 13379، 9 شباط / فبراير 2005 م.

(3)Israel Ministry of foreign Affairs Document , statement by p. m Ariel sharon at the sharm elsheikh summit , 8 February , 2005.

(4)Israel's Disengagement , op , cit , p 18.

قد تفرضه واشنطن، مع تنمية اقتصادية يحتاجها الفلسطينيون لتحسين ظروف المعيشة الصعبة التي يعانون منها، هذا الاختبار الأمني والاقتصادي اذا ما نجح فيه الفلسطينيون فسيتم تطبيق بنود خارطة الطريق، ولم يكن أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلا اختيار واحد من اثنين، اما الموافقة على العرض الأمريكي (الاسرائيلي) والقبول بقيام دولة اقتصادية بحدود مؤقتة ودائمة في آن واحد والدخول في صدام مع الشعب الفلسطيني الذي يريد الاستقلال والسيادة، أو ان يرفض العرض الأمريكي (الاسرائيلي) ويتكرر معه مثلما حدث مع الرئيس الراحل ياسر عرفات عقب عدم موافقته على قرارات مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م السابقة الذكر عندما قال لا للشروط الأمريكية (الاسرائيلية) فأصبح بين ليلة وضحاها من رجل سلام إلى رجل ارهاب موصوم باللعنة، ولذلك وافق عباس على الشرط الأمريكي (الاسرائيلي) دون أن يحصل على الدولة الفلسطينية بموجب خارطة الطريق [(1)].

قبل البدء بتنفيذ خطة الانسحاب التي أعلن عنها شارون، خاض المستوطنون صراعاً عنيفاً ضد الخطة في محاولة لثني شارون عن المضي قدماً في تنفيذها، ، فقد حاول الآلاف من المستوطنين التسلل إلى قطاع غزة لمنع تنفيذ الخطة، الاّ أن جيش الاحتلال منعهم من ذلك بموجب اوامر غلق عسكرية، واعتبرت المناطق المحيطة بقطاع غزة والمستوطنات مناطق مغلقة يمنع دخولها، ومع ذلك اعترفت أوساط عسكرية (اسرائيلية) بتسلل نحو خمسة الاف ناشط يميني إلى مستوطنات القطاع [(2)].

ومن الملاحظ انه بعد ان كان شارون يرفض اجراء أي تنسيق مع الفلسطينيين حول تطبيق الخطة، عاد تحت تأثير الضغط الأمريكي ووافق على اجراء تنسيق مع السلطة الفلسطينية التي قامت عشية تنفيذ الخطة بنشر قواتها على خطوط التماس بين مستوطنات قطاع غزة والأراضي الفلسطينية استعداداً لتسلم المستوطنات التي بدأت عملية اخلائها من قطاع غزة يوم 15 أب/ أغسطس 2005م، وانسحب آخر جندي يوم 12 أيلول/ سبتمبر بعد احتلال دام 38 عاماً، اما في الضفة الغربية فقد تم اخلاء مستوطنات في غضون 8 ايام انتهت يوم 23 آب/

---

(1) الحسن، قراءة في تناقضات ...، المصدر السابق.

(2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، المستوطنات التي تم أجلاء المستوطنين عنها، على الرابط الآتي، https://ifo.wafa.ps/atemplat.aspx?id=4315.

أغسطس، وأغلق جنود الاحتلال معبر كيسوفيم الذي كان يمثل نقطة العبور الرئيسة بين (اسرائيل) والمستوطنات في غزة، وانسحب المستوطنون وجيش الاحتلال بعدما قاموا بهدم المستوطنات ومعسكرات الجيش والابقاء على الكنس اليهودية في القطاع من أجل ان يبينوا للعالم ما سيقوم به الفلسطينيون من هدم لدور العبادة وعدم احترامها، على الرغم من تحذير السلطة الفلسطينية لـ (الاسرائيليين) انه ليس بمقدورها توفير الحماية للكنس اليهودية لعدم وجود قوات أمنية كافي لذلك، الا ان شارون وحكومته ارادت احراج السلطة الفلسطينية وهم يعلمون ما سيجري لها من قبل الفلسطينيين، وارادوا اظهارهم بمظهر الرعاع الذين لا يحترمون دور العبادة [1].

ج- أهم المواقف من إعلان خطة فك الارتباط:

ما ان اعلن شارون عن خطته لفك الارتباط والانسحاب من غزة حتى تباينت ردود الأفعال تجاهها، وما يهمنا في ذلك الموقفين الأمريكي والفلسطيني من الخطة على اعتبار انهما الطرفان الوحيدان المعنيان بها وبمتابعة تنفيذها.

1. الموقف الأمريكي من خطة فك الارتباط:

ما ان اطلع رئيس الوزراء (الاسرائيلي) أرييل شارون والرئيس الأمريكي بوش الابن على خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة في القمة التي جمعتهما في واشنطن في 14 نيسان/ أبريل 2004م، كان من المفترض ان يعترض بوش على خطة شارون بالانسحاب الاحادي الجانب، ولا سيما انه كان قد صرح من قبل انه لن يسمح لمن تسول له نفسه بفرض خطة أخرى والابقاء على خطة خارطة الطريق بوصفها المسار الوحيد لعملية السلام، حتى اعرب بوش الابن عن تأييده للخطة ووصفها بأنها خطوة جريئة وشجاعة، وان العالم مدين لشارون بشكرٍ لمتابعته اياها وتنفيذها، كما أكد انه حصل تغير جوهري في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عندما صرح انه لن يكون على (اسرائيل) اعادة كل الأراضي المحتلة للفلسطينيين

(1) " جيش الاحتلال الاسرائيلي يغادر إلى غير رجعة قطاع غزة "، مقال منشور على موقع عرب 48، https://www.arab48.com.

ولن يسمح للاجئين بالعودة إلى ديارهم السابقة في (اسرائيل) بـل علـيهم الاسـتقرار في الدولـة الفلـسطينية الجديدة في حال قيامها[1].

كذلك يمكن القول ان بوش بموافقته على خطة شـارون الاحاديـة الجانـب قـد نفـت مـا قبلهـا مـن مبادرات أمريكية والتي كان آخرها خارطة الطريق التي وصفها الكثير من المحللين ان شارون بإعلانه خطـة فك الارتباط قد نسف خارطة الطريق قبل ان تكمل مشوارها الذي من المفروض ان ينتهـي بإقامـة الدولـة الفلسطينية.

ان خطة فك الارتباط لا تلبي شيئاً من التوقعات التي روجت لهـا الإدارة الأمـريكي لعمليـة الـسلام، اذ أشار ناشط السلام (الاسرائيلي) مايكل ورشوسكي (Michal Warchawski) ان الخطـة تعمـل في الواقـع عـلى ايجاد وتحويل الأراضي إلى كانتونات[2].

لذلك فإن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس اعلنت ان التزامات (اسرائيـل) لتحقيـق الـسلام مع الفلسطينيين لا تقتصر على الانسحاب من غزة فقط، بل يجب اتخاذ خطوات أخرى مـن بينهـا تـسهيل تحركـات الفلـسطينيين في الـضفة الغربيـة، ويجـب ان لا تكـون غـزة مغلقـة أو معزولـة بعـد ان تنـسحب (اسرائيل) منها ويجب ان تكون غـزة والـضفة الغربيـة متـصلتين وهـذا جـزء مـن التـزام الولايـات المتحـدة للسلطة الفلسطينية[3].

تبنت الإدارة الأمريكية خطة الانسحاب الكامل من قطاع غزة، وقد جـاء في بيـان للرئاسـة الأمريكية يوم 7 حزيران/ يونيو 2004م بأنها ترحـب بقـرار الحكومـة (الاسرائيليـة) الموافقـة عـلى خطة الانسحاب التي اعلنها رئيس الـوزراء أرييـل شـارون لفـك الارتبـاط، وأضـاف بيـان الرئاسـة الأمريكية: " كما ان قلنا، فأننا نعتبر خطة رئيس الوزراء بإخلاء جميع المستوطنات في غـزة وعـدد من المستوطنات في الضفة الغربية مرحلة جريئة وتاريخية "، ودعا بيان البيت الأبـيض إلى القيـام الآن وفي اسرع وقت ممكن في (اسرائيل) بعمل تمهيدي لتطبيق الخطة، كما دعا أيـضا المجموعـة

(1) " Bush says World owes Sharon a 'thank you ' " , Ha'aretz 21 April , 2004 , Adam Entous , Bush says World owes Irael' Sharon a' thank you ,

متاح على الرابط الآتي، https://www.rense.com.

(2) الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية ...، المصدر السابق، ص 130.

(3) " اسرائيل تبدأ بتدمير المستوطنات التي تم اخلاؤها "، مقال متاح على موقع الجزيرة في 19 آب/ أغـسطس 2005م، عـلى الرابط الآتي، Arabic<news>.www.aljazeera.net.

الدولية التي تعمل عبر اللجنة الرباعية ومع حكومتي مصر والأردن إلى الاسراع في اجراء مشاورات مع (اسرائيل) والسلطة الفلسطينية للمساعدة على التحضير لهذه الانسحابات وتحويلها إلى مرحلة ناجحة نحو السلام [1].

2. الموقف الفلسطيني من خطة فك الارتباط:

من المعروف ان القيادة الفلسطينية لم تتحمس منذ البداية لخطة الانسحاب (الاسرائيلي) من قطاع غزة عندما عرضها رئيس الوزراء (الاسرائيلي) أرييل شارون على الرئيس الأمريكي بوش الابن في 14 نيسان/ أبريل 2004م كما اشير سابقاُ، اذ اعتبرت القيادة الفلسطينية ان عرض الخطة على الولايات المتحدة دون اطلاع الفلسطينيين عليها في الوقت الذي كان فيه ياسر عرفات تحت الحصار والانتفاضة تعم الأراضي الفلسطينية، لهذا اصدرت القيادة الفلسطينية بياناً انتقدت فيه الخطة ؛ لأنها ستمنع قيام الدولة الفلسطينية وستؤدي إلى استمرار سيطرة (اسرائيل) على حدود القطاع مع مصر وعلى الأجواء البحرية والجوية والبرية وانها ستؤدي إلى تحويل القطاع إلى سجن كبير.

وقد أكد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية بعد فوزه بالانتخابات الفلسطينية ان السلطة على استعداد لاستلام القطاع والضفة رافضاً ان يكون الانسحاب (الاسرائيلي) على حساب المشروع الوطني الفلسطيني، وان يكون الانسحاب خطوة نحو تنفيذ خارطة الطريق[2].

تركزت المخاوف الفلسطينية من خطة شارون لفك الارتباط في الخوف على المشروع الوطني الفلسطيني وموقع القضية الفلسطينية عربياً واقليمياً ودولياً ؛ لأن أهداف خطة شارون كانت تسير نحو توجيه ضربة تدميرية للمشروع الوطني الفلسطيني ودولته المستقبلية، ان خطة شارون هي جزء من استراتيجية أشمل ترمي إلى تبديد المشروع الوطني الفلسطيني وحصر الخيارات الفلسطينية في قيام دولة ذات حدود مؤقتة في قطاع غزة وأجزاء ذات كثافة سكانية في

---

(1) شبكة فلسطين للحوار، " سيناريوهات ما بعد الانسحاب من قطاع غزة "، مركز أبحاث المستقبل، حزيران / يونيو 2005م، مقال متاح على الرابط الآتي، https://www.paldf.net.

(2) أحمد سعيد نوفل، الرؤية الفلسطينية لمستقبل قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي، من أوراق عمل حلقة نقاش أقامها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في 17 تشرين الأول / نوفمبر 2005م، ص ص 1- 3.

الضفة خارج حدود القدس ضمن الجدار الفاصل ووضع الاقتصاد الفلسطيني تحت سيطرة الاقتصاد (الاسرائيلي) [1].

ارادت السلطة ان يتم الانسحاب (الاسرائيلي) من قطاع غزة بهدوء ونظام لإظهار قدرتها على الحكم وافشال رهان شارون على ان سحبه لجيشه ومستوطنيه من قطاع غزة سيثير فوضى وارتباكاً واسعين، وهو ما يساعد على القول ان السلطة غير مؤهلة لان تكون شريكاً في المفاوضات وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها [2].

رأى عدد من المراقبين والمحللين ان خطة شارون لها استراتيجية شمولية كما لها ابعادها الخطيرة على مجمل المشروع الوطني الفلسطيني وعلى وحدة الشعب والأرض، و (اسرائيل) رمت من وراء الخطة إلى توظيف مأزق الحالة السياسية الفلسطينية سلطة ومعارضة، والتحولات الاقليمية والدولية التي تعمل لصالحها لأحداث تحول استراتيجي في كل اسس ومرتكزات التسوية، وما جرى في الضفة والقطاع هو جزء من نتائج الخطة والذي تمثل في حالة الفلتان الأمني، وتحويل القطاع إلى سجن كبير وخلق فتنة داخلية وحصر المواجهة داخل القطاع والتفرد بالضفة وتصفية جيوب المقاومة فيها [3].

وهذا ما حدث بالضبط وكانت احد نتائج الخطة التي اتت ثمارها قبل الانسحاب، فقبل شهر على موعد الانسحاب (الاسرائيلي) من غزة، كانت الأطراف الفلسطينية تسعى إلى استثمار الانسحاب وتأويله لمصلحتها، حركة حماس كثفت هجماتها الصاروخية على المستوطنات لإحراج (اسرائيل) عسكرياً، ومن ثمَّ احراز نجاح سياسي عسكري على غرار ما فعله حزب اللـه في لبنان عام 2000م والانسحاب (الاسرائيلي) من جنوب لبنان، أما السلطة فكانت تحاول اثبات قوتها وبسط سيطرتها على الفصائل الفلسطينية كافة لتكسب رصيداً سياسياً، وهذا التنافس ما بين الجانبين أدى إلى وقوع صدامات مسلحة بين حركة حماس

---

(1) شلومو بروم، "خطة فك الارتباط اليوم التالي ما بعد فك الارتباط الارتباك "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 16، ع 63، صيف 2005م، ص 9.

(2) عبد الستار قاسم، "لماذا ترتبك السلطة الفلسطينية ازاء الانسحاب الاسرائيلي من غزة؟"، موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، في 26 حزيران/ يونيو 2004م، على الرابط الآتي،www.alqassam.net.

(3) المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي ...، المصدر السابق، ص 178.

والسلطة الفلسطينية التي بدورها اتهمت حماس بأنها تسعى لاستدراج ردود فعل (اسرائيلية) وتقوم بقصف استعراضي وان تصرف حماس هذا يثير علامات استفهام كثيرة[1].

بعد هذا التصعيد في الأراضي الفلسطينية دعت مصر السلطة الفلسطينية المتمثلة بالرئيس محمود عباس وباقي الفصائل الفلسطينية إلى الاجتماع في القاهرة للفترة من 15- 17 آذار/ مارس 2005م، ولم يكن الحوار الفلسطيني سلساً، فقد حاولت الفصائل الفلسطينية الصغيرة تثبيت موقعها على الساحة السياسة الفلسطينية، لكن الذي كان في الواجهة الفلسطينية هما السلطة الفلسطينية ووفد حركة حماس بوصفهما الوحيدين اللذين برز بينهما الخلاف بشكل أكبر من باقي الفصائل، وقد انتهت جولة الحوار الفلسطينية- الفلسطينية بتبني برنامج سياسي فلسطيني للعام 2005م اشتمل على الالتزام بالثوابت الفلسطينية بما في ذلك اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وحق العودة والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والإعلان عن فترة تهدئة مع (اسرائيل) تستمر حتى نهاية العام 2005م بشرط التزام (اسرائيل) بها [2].

اتسمت مواقف الفصائل الفلسطينية جميعاً بالحفاظ على اتمام عملية الانسحاب بهدوء من دون تعكير صفوها ووقف عمليات اطلاق النار على الجيش والمستوطنين في حال انسحابهم لكي تتم عملية الانسحاب بهدوء، وعدم اتخاذ ذلك ذريعة من قبل الجيش (الاسرائيلي) لعرقلة عملية الانسحاب أو تأجيلها أو القيام بعمليات عسكرية ضد الفلسطينيين، اذ ان (اسرائيل) هددت بأنها سترد وبشكل عنيف على اية اعتداءات قد تتعرض لها قواتها أثناء الانسحاب من غزة، لذلك قامت السلطة بإقناع الفصائل الفلسطينية بضرورة التزام الهدوء حتى تكتمل عملية الانسحاب، كما ان مصلحة الفلسطينيين كانت تتطلب تنسيق المواقف وتوحيدها لإتمام عملية الانسحاب التي هي ثمرة نضال ابناء الشعب الفلسطيني بمختلف قواه الوطنية [3].

---

(1) "من سيقطف ثمرة الانسحاب من غزة"، مقال متاح على موقع DW في 18 / 7 / 2005، على الرابط الآتي، https://m.dw.com.

(2) محسن محمد صالح ود. بشير نافع، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، 2006م، ص ص 28- 29.

(3) سائدة أحمد، "السلطة تسعى لضمان انسحاب اسرائيلي تام من غزة وموقف الفصائل الفلسطينية موحد على التزام الهدنة"، صحيفة الحياة، لبنان، في 19 تموز/ يوليو 2005م، على الرابط الآتي، www.alhayat.com.

لكن ما حدث عقب الانسحاب هو تصاعد التوتر بين حركتي فتح وحماس خصوصاً أثناء شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، وعلى الرغم من ان الاسلاميين اثبتوا انهم الأكثر انضباطاً بين الفصائل الفلسطينية، كان المطلب الوحيد للسلطة الفلسطينية هو حصر السلاح بيدها أي نزع سلاح حركة حماس وأنصارها وهو ما كان مثار جدل واختلاف بعد ان اعلنت الحركة رفضها تسليم سلاحها ؛ لان الانسحاب (الاسرائيلي) من غزة لا يعني نهاية الاحتلال وانه لا توجد نية للتخلي عن السلاح بأي حال من الأحوال، الأمر الذي ترك مجال مناورة للسلطة الفلسطينية التي أشار رئيسها ان حيازة السلاح ليست مسألة خلاف لكن المطلوب هو وضع حد للمظاهر المسلحة، هذا التناقض والاختلاف ما بين السلطة والفصائل المسلحة خصوصاً حماس زاد من الاحتقان والتوتر الداخلي الذي برز كأحد نتائج الانسحاب (الاسرائيلي) من قطاع غزة [1].

مما سبق يتضح ان خطتي شارون في بناء الجدار الفاصل والانسحاب (الاسرائيلي) من قطاع غزة جاءتا من نظرة شارون المستقبلية للواقع الفلسطيني الذي تمثل بوجود تياران فكريان متناقضان، الأول: تيار اسلامي متشدد في غزة متمثلاً بحركة حماس ـ والثاني: تيار علماني في الضفة يمثله حركة فتح، ولوجود اختلاف عقائدي وفكري وايديولوجي بينهما جعل شارون ينظر إلى الواقع الفلسطيني انه مقبل على انقسام وصراع ما بين التيارين أي الحركتين، وفي الحقيقة ان هذا الانقسام كان السمة البارزة للعلاقة بين الحركتين والذي قد وصل إلى حد الصدام المسلح كما حدث اواسط التسعينيات من القرن الماضي.

من هنا رأى شارون ان انشاء الجدار الفاصل يعني ان تكون حركة فتح هي المسيطرة على الضفة ومفاصل السلطة الوطنية الفلسطينية، وان الانسحاب من غزة سيجعل من حماس الطرف المسيطرة على القطاع، وهو ما سيؤدي حتماً إلى حدوث انقسام وصراع فلسطيني- فلسطيني ومن ثمَّ تهيئة الأرضية المناسبة له ليصبح حلم قيام الدولة الفلسطينية امراً مستحيلاً في ظل ما ستؤول إليه الأحداث في الأراضي الفلسطينية، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الآتي.

---

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي ...، المصدر السابق، ص ص 34- 35.

المبحث الثاني

التطورات السياسية والانقسام الفلسطيني 2006- 2007 م

مثلت نهاية العـام 2005م انعطافـه كبـيرة في التطـورات الـسياسية عـلى الأراضي الفلـسطينية فبعـد الانسحاب وفك الارتباط الأحادي الجانب من قبل (اسرائيل) مع قطـاع غـزة، والـذي عـد في حينهـا انتـصاراً للمقاومة الفلسطينية، أجمعت الفصائل الفلسطينية في اتفاق القاهرة على المضي قدماً في الاصلاح الـسياسي الذي كان من متطلبات خارطة الطريق الأمريكية، وكان جزءاً مـن عمليـة الاصـلاح الـسياسي المطلـوب هـو اجراء انتخابات تشريعية فلسطينية، فكانت بداية العام 2006م منطلق لإجـراء هـذه الانتخابـات التـي كـان أبرز ما يميزها مشاركة حركة حماس وباقي الفصائل الفلسطينية عدا حركـة الجهـاد الاسـلامي، عـلى عكـس انتخابات عام 1996م التي رفضت حركة حماس المشاركة فيها، وتغير المشهد السياسي الفلـسطيني بعـد فـوز حركة حماس في انتخابات عام 2006م سواء أكان على الصعيد الداخلي أم الخارجي، مما مهـد لتفـاقم الأزمـة الداخلية الفلسطينية وحصول الانقسام والصراع بين حركتـي فـتح وحـماس وعـلى الـسلطة والـسيطرة عـلى الأرض، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

أولاً/ الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 م:

طرأت مجموعة من التطورات النوعية التي أثرت بشكل كبـير عـلى المـشهد الـسياسي الفلـسطيني، تمثلت بانكفاء الفلسطينيين إلى الداخل واهتمامهم بالوضع الداخلي كنتـاج طبيعـي لتغيـير المعـادلات بعـد الانتفاضة الفلسطينية لعام 2000م، ووفاة الرئيس الفلسطيني يـاسر عرفـات عـام 2004م، وانتخـاب محمـود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، وبدء جولات الحوار الداخلي والتي أفضت إلى توقيع اتفاق القـاهرة عـام 2005م، وكان واقع التحركات السياسية سواء من الإدارة الأمريكية أو الدول العربية أدت إلى حـصول توافـق فلسطيني على المضي قدماً في الاصلاح السياسي الداخلي، وان خطـة فـك الارتبـاط والانـسحاب (الاسرائـيلي) من غزة ألقت بظلالها عـلى الـساحة الفلـسطينية التـي شـهدت نـوع مـن الفلتـان الأمنـي وانتـشار فـوضى السلاح، فكان لا بد من اجراء انتخابات تـشريعية فلـسطينية تفـضي إلى قيـام حكومـة تـستطيع ان تفـرض

سيطرة القانون على الأرض وتطبيقه بحزم تجاه هذه الحالة التي وصلت اليها الأراضي الفلسطينية [1].

ان الانتخابات التشريعية الفلسطينية كانت إحدى نتائج مقررات مؤتمر القاهرة عام 2005م السابق الذكر، اذ اتفقت الفصائل فيما بينها على اجراء انتخابات بلدية وتشريعية في مدة لا تتعدى العام من تاريخ انعقاد المؤتمر، وكانت رؤية الفصائل تنطلق من ان الديمقراطية المطلوبة لن تتحقق ما لم تشترك فيها كل القوى الفلسطينية والفصائل والأحزاب والكيانات السياسية ومن ضمنها حركة حماس [2].

وشهدت البنية السياسية للسلطة انفتاحاً سياسياً داخلياً تمثل في تغيير موقف القوى السياسية الداخلية من المشاركة في العملية الانتخابية، اذ انتقلت عدد من القوى من مقاطعة الانتخابات ومعارضتها إلى المشاركة المباشرة فيها، وقد سبق موقف المشاركة جولات حوارية بين القوى السياسية الفلسطينية كافة أضاف بعداً سياسياً جديداً وأسس قواعد العلاقة بين القوى السياسية الفلسطينية داخل النظام السياسي الفلسطيني [3].

بعد وفاة عرفات كانت (اسرائيل) تقف بالضد من اجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي صدر مرسوم رئاسي بها يوم 8 كانون الثاني/ يناير عام 2005م وحدد موعد اجراءها يوم 17 تموز/ يوليو 2005م وقد أكد المرسوم بأن هذه الانتخابات ستعيد للسلطة الفلسطينية الشرعية والحيوية وتصلح أوضاع الفلسطينيين [4].

---

(1) إبراهيم محمد صالح مصلح دحبور، التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس 2012- 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2013م، ص 133.

(2) مهند سليمان، مؤتمر الحوار الوطني الثالث القاهرة 15- 17 / 3 / 2005، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، على الرابط الآتي،

http://www.malaf.info?/page=show Details&Id333&table=pa-documents&catid =106

(3) كفاح حرب محمد عودة، أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني " استراتيجياً وتكتيكياً "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009م، ص 132.

(4) وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، " رئيس السلطة الوطنية يصدر مرسوماً بتحديد موعد اجراء الانتخابات التشريعية "، تاريخ النشر 8 / 1 / 2005، على الرابط الآتي، www.wafa.ps.

كانت الولايات المتحدة تدفع باتجاه اجراء الانتخابات لسببين، الأول: ضخ حياة جديدة في نظام سياسي ظهر وكأنه بلغ نهايته القصوى، وأصبح عاجزاً او ضعيفاً من ان يضبط الامور باتجاه التسوية السياسية المنشودة، وثانياً: الرؤية الأمريكية بضرورة استيعاب التيارات الاسلامية المعتدلة عن طريق افساح المجال لها للاشتراك في السلطة وتحمل أعباء الحكم، اذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر الى حركة حماس بوصفها احدى حركات الاسلام السياسي المعتدلة التي بإمكانها ان تشكل مع حركة فتح ثنائية قطبية في السلطة والحكم [1].

كان هناك أعضاء من حركة فتح عارضوا اجراء الانتخابات التشريعية بشكل كبير بسبب تخوف العديد من أنصارها من ان تؤدي الانتخابات لخسارتهم للمراكز والجاه والنفوذ الذي تمتع به هؤلاء لسنوات عديدة اتسمت بالفساد المالي والاداري واستغلال المنصب، لذا وخوفا من ان تؤدي النقمة الشعبية إلى التصويت في غير صالحهم طالبت هذه الأصوات من داخل حركة فتح بإغلاق باب الانتخابات، متذرعين بحالة التفكك التي تعيشها الحركة ومن ثمَّ خطر فقدانها لأغلبيتها داخل المجلس التشريعي، وتمكنوا بضغطهم المتواصل من تأجيل الانتخابات من 17 تموز/ يوليو 2005م إلى 25 كانون الثاني/ يناير 2006م، دون النجاح في الغائها، وعلى أثر ذلك دبت الفوضى داخل الحركة وأصبح تغليب المصلحة الفردية على مصلحة الحركة هو الأساس[2].

بدأت القوى والفصائل الاستعداد والتحضير لخوض الانتخابات التشريعية الثانية التي أقرت بموجب القانون رقم 9 لسنة 2005م الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني في 18 حزيران/ يونيو 2005م والقائم على أساس النظام الانتخابي المختلط والذي يتم عن طريقه توزيع المقاعد مناصفة بين كل من نظام الأغلبية للدوائر، ونظام التمثيل النسبي للقوائم، وزيدت

(1) الجرباوي، حول الأجندة الخارجية ...، المصدر السابق، ص ص 67- 70.

(2) علي الجرباوي، "فلسطين والمرحلة الجديدة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 17، ع 66، ربيع 2006م، ص ص 10- 11.

مقاعد المجلس بموجب القانون من 88 مقعد إلى 132 مقعـد، وحـدد مـدة ولايـة المجلـس التـشريعي بـأربع سنوات من تاريخ انتخابه، على ان تجري الانتخابات كل أربع سنوات بصورة دورية [(1)].

أعطيت حركـة حـماس ضـمانات مـن الرئاسـة الفلـسطينية وضـمانات أوربيـة أمريكيـة للمـشاركة بالانتخابات، اذ ارسل اليها مبعوثين عدة من دول عربية وغربية دعوا حماس لأن تكـون جـزءاً مـن النـسيج السياسي الفلسطيني، فعلى سبيل المثال كان أحد المبعوثين هو الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، عنـدما قدم الاراضي الفلسطينية حاملاً رسائل سياسية بـضرورة المـشاركة الـسياسية لحركـة حـماس ولم تكـن لـدى المبعوثين أية مطالب او شروط للمشاركة ؛ لأنهـم اعتقـدوا أن الحركـة سـتكون ذات أقليـة داخـل المجلـس التشريعي الفلسطيني، لكن الأمر انقلب بعد حصول حماس على نسبة كبـيرة مـن الأصـوات في الانتخابـات المحليـة، وبـدأت حينهـا تـصريحات المـسؤولين الأمـريكيين والأوربيـين بالـضد مـن مـشاركة حركـة حـماس بالانتخابات التشريعية [(2)].

ازداد الضغط على الرئيس الفلسطيني من قبل الولايات المتحدة وعدد مـن الـدول الأوربيـة لإجـراء الانتخابات في موعدها مع منع حركة حماس من المشاركة فيها مـا لم تـتخلى عـن الـسلاح والمقاومـة ومـا لم تعترف بوجود (اسرائيل) وتعلن التزامها بالعمل السياسي، وقد استعملت ورقة المساعدات المالية الأمريكيـة والأوربية كوسـيلة ضـغط عـلى الـسلطة الفلـسطينية اذا مـا شـاركت حـماس في الانتخابـات وفي الحكومـة الفلسطينية المقبلة، حـاول الـرئيس الفلـسطيني محمـود عبـاس اظهـار عـدم خـضوعه للـضغوط الاجنبيـة والإشارة الى أن العملية الانتخابية هي نتيجة قرار فلسطيني بحت، ولا يستطيع منـع أي فـصيل فلـسطيني من المشاركة فيها او المشاركة في صـياغة القـرار الـسياسي الفلـسطيني، لكـن الـضغوط التـي مورسـت عـلى محمود عباس دفعته إلى اقناع الإدارة الأمريكية بأن استطلاعات للرأي اجرتها مؤسـسات فلـسطينية أكـدت ان حماس لن تحصل عـلى اكـثر مـن 30- 40 % مـن الأصـوات، وان مـشاركة حـماس بالانتخابـات ودخولهـا المجلس التشريعي يعنـي موافقتهـا عـلى مبـادئ أوسـلو وان كـان بـصورة غـير مبـاشرة، وهـي التـي كانـت

---

(1) لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين: قانون رقم 9 لسنة 2005 بشأن الانتخابات، موقـع لجنـة الانتخابـات المركزيـة، عـلى الرابط الآتي، http://www.elections.ps/ar/tabid/807/language/en-us/Defult.aspx.

(2) عمران ناصر عمران الرشق، أصول الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني حماس مثالاً، رسالة ماجستير غير منـشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2009م، ص ص 210- 211.

تعارضها سابقاً، وسيتم ضمها للنظام السياسي الفلسطيني على أساس ذلك، كما سيتم تطويعها وفقا لمتطلبات العملية السياسية التي لن تستطيع حماس تغيير قواعدها، كونها ستحصل على نسبة قليلة من المقاعد في الانتخابات وستصبح معارضتها معارضة شكلية في المجلس وسيؤدي ذلك مستقبلا إلى تخليها عن سلاحها وتحويلها إلى معارضة سلمية تحت قبة المجلس التشريعي الفلسطيني، فضلا عن ذلك فان حركة حماس وفي اطار استعدادها للانتخابات كانت قد أعلنت على لسان أحد قادتها وهو محمد غزال ان الحركة قد تعدل ميثاقها الذي يدعو الى تدمير (اسرائيل)، وقد تجري مفاوضات معها مستقبلاً، ووصف غزال ميثاق الحركة قائلاً: " ان هذ الميثاق ليس قرآناً "، لكن حماس سرعان ما تراجعت عن تلك التصريحات، التي أشارت الى انه تم تحريفها [1].

على ما يبدو ان حركة حماس ارادت من هذه التصريحات بعث رسالة تطمين الى المجتمع الدولي عامة على اثر رفض الولايات المتحدة الأمريكية و (اسرائيل) لمشاركتها، وان سبب تراجعها عن تلك التصريحات هو الخشية من خسارة القاعدة الشعبية لا سيما الاسلامية منها.

وعلى الرغم من التطمينات التي قدمها محمود عباس الا ان (اسرائيل) اعلنت انها ستعرقل خوض حماس للانتخابات التشريعية، وحذرت الفلسطينيين من فوز حماس اذا ما شاركت في الانتخابات، وأكدت ان دخول حماس في الحياة السياسية الفلسطينية سيعرض الفلسطينيين للخطر، وحذر شارون من ان مشاركة حماس في الانتخابات ستكون تطوراً سلبياً وخطيراً على مسيرة السلام، وفي سياق آخر قال وزير الدفاع (الاسرائيلي) شاؤول موفاز "انه لا ينبغي تمكين حركة ارهابية من التنافس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية"[2].

بناءً على ذلك تبنت الإدارة الأمريكية الرؤية (الاسرائيلية) بشأن مشاركة حركة حماس بالانتخابات، ونجح اللوبي (اليهودي) في الضغط على الكونغرس الأمريكي لاستصدار قرار يعرب فيه عن معارضته لمشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ويتضمن ذلك التهديد بوقف تدفق المنح المالية إلى السلطة الفلسطينية اذا ما شاركت حماس في الانتخابات،

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2005م، المصدر السابق، ص 40.

(2) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة 2006- 2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2007م)، ص 97.

لكن بفضل جهود محمود عباس الذي زار واشنطن في 27 ايار/ مايو 2005م، استطاع اقناع الإدارة الأمريكية بجدوى مشاركة حماس في الانتخابات التي ستعزز ملف التسوية على وفق خارطة الطريق، وان هناك ايجابيات من دخول حماس في العملية السياسية ستؤدي تدريجياً إلى تخليها عن السلاح والعنف، وان عملها في المجلس التشريعي سيكون وفق ضوابط وهي مقاعد الاقلية لها، وبناءً على هذا التوضيح تغير الموقف الأمريكي من مشاركة حماس في الانتخابات[1].

ان الاصرار الفلسطيني على اجراء الانتخابات كان نابع من مراهنتين، المراهنة الأولى وطنية فلسطينية تريد ان توظف الانتخابات كآلية لإخراج النظام السياسي من مأزقه وذلك بالتوصل لتشكيل حكومة ائتلافية عبر الانتخابات التي اتفق الفلسطينيون على اجراءها والمشاركة فيها، لا سيما بعد ان فشلت عشرات الجولات الحوارية في التوصل لقيادة او حكومة وحدة وطنية، اما المراهنة الثانية: فهي مراهنة خارجية أمريكية و(اسرائيلية) خصوصا فيما يتعلق بمحاولة تجديد القيادة الفلسطينية بحجة الاصلاح والديمقراطية من ناحية ومنحها الشرعية التي تمكنها من استئناف المفاوضات والعملية السلمية بدعم جماهيري من ناحية أخرى، وكذلك لجعل الانتخابات مصيدة للفلسطينيين تبعدهم عن مقاومة الاحتلال وتجعلهم يتصارعون ويتنافسون حول المناصب والمواقع في السلطة التي هي في النهاية سلطة حكم ذاتي تعيش على المساعدات والهبات الخارجية، ولا تستطيع الخروج من هذا الواقع كونها نتيجة اتفاقات ثنائية مع (اسرائيل) وبموافقة أمريكية ودولية [2].

لقد كان من الواضح ان الانتخابات ستشهد تنافساً محتدماً بين القوتين الرئيستين حركتي فتح وحماس، الأمر الذي جعل من هذه الانتخابات واحدة من أكثر القضايا التي أثير حولها الجدل وأصبحت قضية للتدافع والتنافس في الساحة السياسية الفلسطينية، وان جميع الأطراف كانت تدرك أهمية هذه الانتخابات، اذ تم اعتبارها مقياساً لتقدير الوزن الشعبي لكل من حركتي فتح وحماس، وزاد من أهميتها انها جاءت بعد اجراء انتخابات بلدية على مدى عام كامل في معظم انحاء الضفة والقطاع حملت نتائجها على بروز متغيرات جوهرية في الخارطة السياسية الفلسطينية، اذ ظهرت نتائج الانتخابات البلدية تفوق حركة حماس في المدن الرئيسة وبدعم من

(1) الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية ...، المصدر السابق، ص 136.

(2) دحبور، التحول الديمقراطي الفلسطيني ...، المصدر السابق، ص 152.

فئة الشباب، في حين تفوقت حركة فتح في القرى والأرياف وبدعم من الشيوخ، وان حصول حركة حماس وتفوقها في أغلب المجالس البلدية جعل لدى قادتها قناعة بضرورة دخول الانتخابات والتي قد تؤدي إلى فوزها فيها [(1)].

تم اجراء الانتخابات في موعدها يوم 25 كانون الثاني/ يناير عام 2006م والتي شاركت فيها جميع الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الاسلامي تحت اشراف 900 مراقب أجنبي على رأسهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وتحت حماية 13 ألف شرطي لأكثر من ألف مركز انتخابي، وقد اشاد المراقب الأوربي فرنسيس ورنس ان الانتخابات جرت بصورة جدية ودون مشاكل، كذلك أكد المتحدث باسم الداخلية الفلسطينية انه لم تسجل خروقات تذكر مع وجود اجماع للمراقبين ان اجراء الانتخابات في ظل هذا الهدوء انجاز يحسب للشعب الفلسطيني رغم فوضى انتشار السلاح وكثرة الفصائل المسلحة فهي بالتالي تجربة ديمقراطية فريدة في العالم العربي [(2)].

حققت حركة حماس (قائمة الاصلاح والتغيير) فوزاً ساحقاً بحصولها على 74 مقعداً من أصل 132 مقعد، وحصلت حركة فتح على 45 مقعد والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على 3 مقاعد، وقائمة البديل تحالف من حزب الشعب الفلسطيني والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) على مقعدين وقائمة فلسطين المستقلة على مقعدين وقائمة الطريق الثالث على مقعدين، والمرشحين المستقلين المدعومين من حماس على أربعة مقاعد، وبذلك تكون حماس قد حصلت على 78 مقعد في المجلس التشريعي وتكون قد حصلت على الأغلبية التي تؤهلها لتشكيل الحكومة [(3)].

---

(1) صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2005، المصدر السابق، ص 36.
(2) مركز دراسات الشرق الأوسط، حماس تستلم السلطة من فتح قراءة احصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني / يناير 2006، (عمان، 2006م)، ص 4.
(3) كيالي، الحسابات السياسية ...، المصدر السابق، ص ص 29- 31.

بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات تم تكليف إسماعيل هنية [1] القيادي في حركة حماس لتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة التي رفضت معظم الفصائل الفلسطينية الفائزة من المشاركة فيها، وتحولت حركة فتح ولأول مرة منذ تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1994م إلى حركة معارضة داخل المجلس التشريعي الفلسطيني وتتولى منصب الرئاسة فقط، وغدت البنية السياسية للسلطة الفلسطينية تحوي حركتين وبرنامجين مختلفين أحدهما في رئاسة السلطة والأخرى في رئاسة الحكومة ورئاسة السلطة التشريعية [2].

لا بد من الوقوف على الأرضية والأسباب التي ادت إلى فوز حركة حماس وخسارة حركة فتح ذات النشاط والاسس التي تمتد لعشرات السنين في الساحة الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1957م، على عكس حركة حماس، ولأجل ذلك سيتم البحث عن الأسباب والعوامل التي أدت إلى فوز حركة حماس.

ثانياً/ أسباب فوز حركة حماس:

هناك جملة من الأسباب التي أدت إلى فوز حركة حماس قسم متعلق بحركة حماس نفسها وقسم متعلق بحركة فتح والوضع العام الفلسطيني الذي أسهم بشكل مباشر وغير مباشر في فوز حركة حماس منها:

1. دور حركة حماس في تبني المقاومة، ورفع شعارها هو السبيل الوحيد لتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني وليس مؤتمرات التسوية، اذ ضحت حركة حماس وقدمت الكثير من

(1) إسماعيل هنية: ولد عبد السلام أحمد هنية في 23 كانون الثاني / يناير 1963م في غزة بمخيم للاجئين كانت أسرته قد لجأت اليه من قرية الجورة قضاء مدينة عسقلان، درس الابتدائية والاعدادية في مدارس الاونروا، وحصل على الثانوية العامة من معهد الأزهر، ثم التحق بالجامعة الاسلامية في غزة عام 1987م وتخرج منها مجازاً في الادب العربي، برز هنية خلال مرحلة الدراسة الجامعية كعضوٍ نشطٍ في مجلس اتحاد الطلبة إلى جانب اهتمامه بالأنشطة الرياضية، شغل مناصب عدة في الجامعة الاسلامية إلى ان أصبح عميداً لها عام 1992م، وتولى رئاسة مكتب الشيخ أحمد ياسين عام 1997م، اعتقلته السلطات (الاسرائيلية) مرات عدة، وتم ابعاده مع 450 فلسطيني إلى منطقة مرج الزهور في جنوب لبنان، عاد إلى غزة بعد انتهاء مشكلة المبعدين ليتولى رئاسة الجامعة الاسلامية بغزة، للمزيد ينظر، موسوعة الجزيرة، " هنية ... الرئيس الجديد للمكتب السياسي لحماس "، على الرابط الآتي، www.aljazeera.net.

(2) كيالي، الحسابات السياسية ...، المصدر السابق، ص 32.

الشهداء وهو ما رفع رصيدها الشعبي، وان نجاح حماس في المقاومة يقابله نجاح اجتماعي وسياسي.

2. قدمت حركة حماس برنامجاً اصلاحياً شاملاً على المستوى السياسي والاجتماعي، ولم ترتبط شخصياتها القيادية بالفساد كما هو الأمر بالنسبة لحركة فتح وقياداتها.

3. الخدمات التي قدمتها للمجتمع الفلسطيني والمتمثلة بتوزيع المعونات والخدمات الاجتماعية المختلفة للمحتاجين والمتضررين جراء العدوان (الاسرائيلي)، وقد استطاعت حماس من طرح برنامجها مبكراً عن طريق دخولها في الانتخابات البلدية أولاً، وكان لمؤسساتها الخيرية والاجتماعية دوراً أساسياً في مساعدة المجتمع الفلسطيني لدرجة ان عدد من الجهات الأوربية والأمريكية اضطرت إلى توزيع المساعدات عن طريق هذه المؤسسات [1].

4. ساعد الموقف الأمريكي و(الاسرائيلي) الرافض للتعامل مع الحركة إلى ردة فعل لدى الناخب الفلسطيني الذي اختار ما رفضته الولايات المتحدة و (اسرائيل)، ناهيك عن رفض الناخب الفلسطيني للذين يرتبطون بأجندات مع هذه الأطراف خصوصاً ما كشف عنه من انَّ هناك تمويل أجنبي لعدد من المرشحين لا سيما المنتمين لحركة فتح.

5. شعور الشعب الفلسطيني ان لدى حماس قيادة امينة تهتم بشؤونه وترعاها وتسعى لخدمته وتلتزم بشعاراتها ومواقفها السياسية وتدافع عنه وعن أرضه بالسلاح، وبأنها حركة اجتماعية سياسية تمتلك رؤية وبرنامج واضح مما يؤهلها للقيادة ومواجهة التحديات الكبيرة [2].

6. استطاعت حركة حماس الاستفادة من خصوصية الحالة الفلسطينية التي تعيش وضعاً مركباً يقوم على استمرار الاحتلال وفي الوقت نفسه وجود سلطة فلسطينية لديها مؤسسات وأجهزة مختلفة تأخذ على عاتقها توفير مستلزمات العيش للفلسطينيين، لكن تعجز عن توفيرها في أحيان كثيرة، مما اتاح لحماس الاستفادة وانتقاء شرعيتها من مصدرين، الأول:

---

(1) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات فوز حماس بالانتخابات على القضية الفلسطينية واسرائيل، حلقة نقاشية، على الرابط الآتي، www.mesc.com.jo.

(2) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 19 شعبية حماس ترتفع وفتح تنخفض، متاح على الرابط الآتي، www.pcpsr.org.

مقاومة الاحتلال، والثاني: إيمان الشعب الفلسطيني بقدرة الحركة على تقديم نموذج أفضل للحكم داخلياً مما هو قائم [1].

أما فيما يتعلق بحركة فتح التي أسهمت وبشكل غير مباشر في فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية فيمكن ان نشير إليها:

1. أدى غياب ياسر عرفات عن الساحة الفلسطينية وبوصفه شخصية قيادية استطاع ان يفرض شخصيته وسلطة حركة فتح على الساحة الفلسطينية ولعقود عدة وقدرته على جمع أطراف الحركة وشخصياتها المختلفة في اتجاه واحد، لكن بوفاته تمزقت الحركة وتشتت على الرغم من محاولات محمود عباس احتواء الموقف، ودعم والجهود التي بذلها في عدم حصول انشقاقات لكنها حصلت [2].
2. الفساد الذي شهدته السلطة الفلسطينية في السنوات التي تلت تأسيسها أثر على شعبية حركة فتح بشكل كبير، اذ ان كثير من أعضاء حركة فتح ومنهم كوادر جاءت من المنفى تولوا مناصب هامة في السلطة وظهروا كأنهم يراكمون ثروات متزايدة ويعيشون حياة رغيدة بعيدة جداً عن حياة الفلسطينيين العاديين، وأُخذ الشعب ينظر اليهم على انهم شغوفين بالسلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية وهم خبراء في الخطابة السياسية لا العمل الاجتماعي وظهرت الكثير من المطالبات للتغيير داخل الحركة وفي الشارع الفلسطيني [3].
3. صوت الشعب الفلسطيني ضد البرنامج الانتخابي لحركة فتح، اذ ادرك فشل عملية السلام، وان (اسرائيل) لم تقدم شيئاً يوازي التنازلات الكبيرة التي قدمتها حركة فتح عبر السلطة الوطنية الفلسطينية.

---

(1)Jeremy Jones , Negotiating change the New politics of the Middle East , I. B. Tauris , London , 2007 , p. p. 59- 61.

(2) جواد الحمد وآخرون، دراسة تحليلية لاتجاهات الناخبين وفق نتائج انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية 2005، مركز دراسات الشرق الاوسط، (عمان، 2005م)، ص ص 5- 6.

(3) تداعيات هزيمة حركة فتح في الانتخابات الفلسطينية، جلسة حوار أجراها علي الظفيري على قناة الجزيرة بتاريخ 28 / 1 / 2006م، متاح على الرابط الآتي، www.aljazeera.net.

4. غياب الديمقراطية داخل حركة فتح نفسها، اذ لم تعمل على اجراء انتخابات داخلية واختيار عناصر شابة ولم تجدد قياداتها وتنظيمها، مما أوجد فجوة بين تلك القيادات وجماهيرها.
5. كان للموقف السلبي الأمريكي و(الاسرائيلي) في التعامل مع حكومة محمود عباس وسلطته الوطنية قد أضعف موقفها أمام الشعب الفلسطيني بسبب عدم جدية التعامل الأمريكي و(الاسرائيلي) معها، قلل من امكانية اقناع المجتمع الفلسطيني بجدوى الخيار السلمي الذي اتبعته على مدى اثنا عشر عاماً من اتفاق أوسلو عام 1993م، مما دفع الشعب الفلسطيني إلى خيار حماس غير المرتبط بالخيار الأمريكي و(الاسرائيلي)[1].
6. كان لحالة الفلتان الأمني التي بدأت بالتزايد وبشكل مطرد منذ عام 2003 حتى عام 2005م اثر كبير على الحركة، اذ شهدت الساحة الفلسطينية عمليات قتل على خلفيات جنائية اجتماعية وثأرية، فضلاً عن حوادث اختطاف الأجانب الذين يعملون في غزة، وحوادث اعتداء على الشخصيات العامة والمؤسسات الرسمية وانتهاك حرمة المحاكم، كل ذلك يرجع إلى فشل حركة فتح في بناء نموذج جيد للسلطة، اذ أشار تقرير للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ان تداخل الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية وفوضى السلاح وتراخي الجهاز القضائي في التصدي لظاهرة الانفلات الأمني ساهم وبشكل كبير في تفاقهما، فضلا عن ان سبب انتشار الفوضى عام 2005م هم أعضاء حركة فتح انفسهم، ففي إطار التنافس داخل الحركة من ناحية والرغبة في تعطيل عقد الانتخابات التشريعية من ناحية أخرى، عمد أفراد ينتمون للحركة إلى قطع الطرق واغلاقها واطلاق النار في الهواء وترويع المواطنين واقتحام المقرات الانتخابية والمؤسسات الوطنية وعملية خطف المتضامنين مع الشعب الفلسطيني من نشطاء السلام القادمين من مختلف أنحاء العالم، كل هذا أسهم في اقناع الناخب الفلسطيني بحركة حماس التي كانت أكثر انضباطاً [2].

---

(1) يولاند نيل، " الديمقراطية الفلسطينية في ركود بعد سنوات من حكم عباس "، مقال على شبكة BBC News Arabic، على الرابط الآتي، www.bbc.com.

(2) حسين شاهين، "ظاهرة الفلتان الأمني- في فلسطين: الجذور التجليات النتائج"، مقال متاح على شبكة الحوار المتمدن على الرابط الآتي، www.m.ahewar.org,

وينظر أيضا، الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2005م، تقرير خاص حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الفلسطينية، رام الله، تشرين الثاني 2005م، ص 84.

تجلت في هذه المرحلة مركزية الملف الأمني في الساحة الفلسطينية، إذ بقدر ما اتاح صراع النفوذ والسيطرة على الأجهزة الأمنية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ القضية الفلسطينية وهو ما أسهم في تفاقم المأزق الفلسطيني، ان اشكاليات الملف الأمني لم ترتبط برابط صعود حماس إلى سدة الحكم وإنما كان قبل هذا الوقت محط اهتمام الجميع فيه تتحقق عناصر السيطرة رغم انحسار النفوذ السياسي لأي جهة كانت، وهو ما سعى قطبي الساحة الفلسطينية فتح وحماس إلى حسمه لمواجهة كل طرف للآخر، مما أدى إلى انشطار النظام السياسي الفلسطيني وانقسام الفلسطينيين سياسياً وجغرافياً [1].

ثالثا/ الانقسام والاقتتال الفلسطيني 2006- 2007 م:

شهد الشعب الفلسطيني لأول مرة في تاريخه حادثة تعد من أكبر الأحداث خطورة وهي الانقسام السياسي الفلسطيني والذي حصل نتيجة لعدم اقرار السلطات الحاكمة في حينه بنتائج الانتخابات وانتقال السلطة سلمياً إلى حركة حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية.

ان الانقسام هو ليس وليد اللحظة بل له جذور تاريخية ترتبط بالعلاقة ما بين الفصائل الفلسطينية او بالعلاقة داخل الفصيل الواحد، وقد برز وبشكل واضح في العلاقة ما بين حركتي فتح وحماس منذ اندلاع انتفاضة عام 1987م التي كانت البداية الأولى لزيادة حدة الانقسام الفلسطيني بين الحركتين، ثم جاء اتفاق أوسلو الذي احدث شرخاً عميقاً في التركيب البنيوي للشعب الفلسطيني، اذ أوجد الاتفاق الفساد والفوضى وتسلط وتجبر قيادات السلطة الفلسطينية وملاحقة رجال المقاومة واعتقالهم بحجة حماية المشروع الوطني الفلسطيني لينتهي المطاف إلى الاقتتال المسلح الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس من أجل التفرد بالسلطة وتجاهل الآخر.

كذلك يمكن القول ان بنية الفصائل الفلسطينية أسست للاقتتال لأنها لا تقوم على تنظيم حديث قادر على استيعاب الآخر، وتركز جهودها على تحقيق الهدف عن طريق الاسقاط للآخر

---

(1) محمد جمعة، " اشكاليات الملف الأمني في حوارات المصالحة الفلسطينية "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع 183، 2011م، ص ص 123- 124.

وليس الانجاز على الأرض، فيبحث كل فصيل لاسيما حركتي فتح وحماس عن أخطاء الفصيل الآخر ليضخمها ويعظمها ويصورها على انها كارثة ستلحق بالشعب الفلسطيني الدمار، فبيانات التشهير المتبادلة لا تحصى والاتهامات المضادة في وسائل الاعلام لا تنتهي، وبث الكراهية والبغضاء في صفوف الشباب عبارة عن سياسة ثابتة، فضلا عن ان الفصائل الفلسطينية هي أقرب إلى القبائل وليس إلى التنظيم السياسي وتتميز بعقلية منغلقة وبشعور التفوق على الآخرين، فيتم تغذية أفراد كل فصيل ثقافيا بعقلية حب الذات والحط من قيمة الفصائل الأخرى، ومن الطبيعي ان لا تؤدي هذه التربية إلى سلام أهلي او إلى تعاون بين الفصائل، والحالة الفلسطينية أوضح حالة للعلاقة بين فصائلها [1].

ان صراع الصلاحيات بين حركتي فتح وحماس لم يظهر بمجرد وصول حماس للسلطة الفلسطينية، اذ ان المشاحنات والخلافات بدأت بالظهور حتى قبل تولي حماس مقاليد الحكومة لكن الاشكالية بدأت اكثر وضوحاً مع اصدار الرئيس محمود عباس عدد من القرارات الرئاسية التي قلصت من صلاحيات الحكومة وجعلتها من اختصاص الرئاسة، كان أهمها الاشراف على الأجهزة الأمنية بحجة حماية المصالح العليا للشعب الفلسطيني[2].

كما ان الخلاف بين حركتي فتح وحماس لا يعود كما يبدو وللوهلة الأولى إلى التنافس على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فالأمر أبعد من ذلك، اذ ان لدى الحركتين برنامجين مختلفين، برنامج حركة فتح يستند إلى خط التسوية وبرنامج حركة حماس يستند إلى خط المقاومة، لذلك فإن الخلاف بين الحركتين يتعلق أساساً بالبرنامج السياسي لكل منهما، فضلا عن ان الدعم الخارجي لكل من الحركتين قد غذى هذا الاختلاف نتيجة للتناقض والاختلاف السياسي

(1) جورج جقمان وآخرون، "مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 71، 2007م، ص 23.

(2) نسمة محسن الحمزاوي، أثر الانقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية الفلسطينية (يونيو 2007- أبريل 2011)، المكتب العربي للمعارف، (القاهرة، 2018م)، ص ص 56- 57.

للدول الإقليمية الداعمة لهما، متمثل بالاختلاف ما بين السعودية التي تدعم السلطة وايران التي تدعم حماس ومصر وليبيا وغيرهما من الدول [1].

فضلا عن ان المأزق الاستراتيجي الفلسطيني قد أخذ طابع الصراع على السلطة بين حركتي فتح وحماس، فمأزق حماس، انها قررت ان تتولى السلطة وتتخلى عن المقاومة ولو مؤقتا، أما مأزق فتح فيكمن في حال عودتها إلى السلطة أكثر ما تستطيع فعله هو دفع رواتب موظفي القطاع العام، أما الحديث عن المشروع الوطني الفلسطيني فما زال في انتظار الاليات التي يتم تطبيقها عن طريقها ولا يتم ذلك في غياب مسار جدي ومقنع قد يؤدي إلى دولة ذات حدود مؤقتة وتأجيل جميع القضايا إلى مستقبل مجهول، إذ ان ما جرى على الساحة الفلسطينية هو صراع على السلطة والنفوذ وليس من أجل تطبيق المشروع الوطني الذي ينادي به الجميع[2].

لذلك شكلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006م صدمة لكل الأطراف سواء أكانت فلسطينية ام دولية، كونها افرزت نتائج غير متوقعة حتى بالنسبة لحركة حماس التي لم تكن تتوقع ان تحصل على هذه النسبة من الأصوات التي تؤهلها للحصول على أغلب مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، ولم يكن من السهل على حركة فتح الانتقال من صف القيادة للسلطة الفلسطينية على مدى 13 عاماً إلى صف المعارضة، وبين هذا التجاذب وذاك دخل النظام السياسي الفلسطيني في حالة من الارباك السياسي والاعلامي أدى إلى تصعيد الموقف ليصل إلى حد الاقتتال الداخلي.

كان التوتر قائماً بعد فوز حركة حماس، وازداد بعد اصدار الرئيس الفلسطيني محمود عباس لجملة من القرارات وصفتها حماس انقلاباً على نتائج الانتخابات، من هذه القرارات تحويل مديرية المعابر من التبعية لوزارة الداخلية إلى ديوان الرئاسة مع العلم ان مداخل هذه المديرية تعتبر من مصادر الدخل الرئيسة للحكومة الفلسطينية، وأصدر أيضا امراً بسحب الاشراف على هيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينية وعدم الاشراف على وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) من قبل وزارة الاعلام ونقل صلاحية الاشراف عليها إلى ديوان الرئاسة،

(1) غسان الخطيب، " الانقسام الفلسطيني والحوار: دروب متعاكسة "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 20، ع 78، ربيع 2009م، ص 64.
(2) الحمزاوي، اثر الانقسام الفلسطيني ...، المصدر السابق، ص 58.

وكان أخطر قرار بنظر حركة حماس هو استحداث منصب أمني جديد هو جهاز الأمن الداخلي وعين محمد دحلان مديراً له وليكون مشرفاً على جميع أجهزة الأمن بما فيها الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني، وأصدر مرسوماً جاء فيه انه لا يحق لوزير الداخلية الاشراف على أجهزة الأمن، هذه المراسيم زادت من تعقيد الوضع وانعدام الثقة بين الطرفين، الأمر الذي أدى إلى عدم تنفيذ أجهزة الأمن لأوامر وزير الداخلية في حكومة حماس [1].

ان ردود الأفعال الفلسطينية لا سيما من قبل حركة فتح على فوز حماس في الانتخابات، جاء كنتيجة طبيعية لحالة التفرد السياسي والهيمنة على النظام السياسي الفلسطيني الذي تمثله حركة فتح، ومن ثمَّ كان من الصعب على حركة فتح التي قادت المشروع الوطني وسيطرة على المؤسسات السياسية الفلسطينية ان تنتقل من مقاعد الحكم إلى مقاعد المعارضة، الأمر الذي أدى إلى تأزم النظام السياسي الفلسطيني [2].

تفاجأت حركة فتح من حجم خسارتها في الانتخابات التشريعية، مع ذلك ومنذ اللحظة الأولى لإعلان النتائج الرسمية، دعا الرئيس محمود عباس الجميع إلى احترام نتائج الانتخابات التي جرت وقبول ارادة الشعب الفلسطيني الحرة التي عبر عنها بصناديق الاقتراع، لكن كانت هناك قيادات متنفذة من داخل حركة فتح لها رأي مخالف عبرت عنه اعلاميا وجماهيريا وسياسياً وأمنيا على الأرض، اذ خرج القيادي في حركة فتح محمد دحلان مطالباً اللجنة المركزية لحركة فتح بالاستقالة ورافضاً أية مشاركة سياسية مع حركة حماس في تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة [3].

---

(1) صالح النعامي، " العالم في 2007: 2007 عنوان فلسطيني واحد: الصراع بين فتح وحماس، جريدة الشرق الاوسط، لندن، ع 10623، في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2007م؛ جمعة، اشكاليات الملف الأمني ...، المصدر السابق، ص 124.

(2) حسام علي يحيى الدجني، فوز حركة المقاومة الاسلامية حماس في الانتخابات التشريعية (2006) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2010م، ص 87.

(3) وكالة معا الإخبارية، "دحلان لن نشارك في حكومة مع حماس نطالبها بعدم اصدار فتوى بأن عدم المشاركة معها حرام"، في 27 كانون الثاني/ يناير 2006م، على الرابط الآتي،

http://www.maannews.net/arb/viewDetails.aspx?ID=17316.

وعلى أثر تصريح دحلان خرج في اليوم التالي 300 ناشط من حركة فتح بينهم قرابة 50 مسلحاً ينتمون إلى كتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح انطلقوا من دوار المنارة وسط مدينة رام الله يجوبون شوارعها مطالبين باستقالة اللجنة المركزية لحركة فتح [1].

كذلك شهدت العاصمة الأردنية عمان في نيسان/ أبريل 2006م اجتماعاً تنسيقياً جمع رئيس الموساد مئير داغان ورئيس الشاباك يوفال ديسكن ومدير المخابرات الأردنية محمد الذهبي ومدير المخابرات المصرية عمر سليمان ومحمد دحلان مدير الأمن الوقائي الفلسطيني، وفيه تم التباحث حول وضع آليات لزيادة الضغط المالي على حماس ووضع استراتيجية لتعزيز سلطة الرئيس محمود عباس وحركة فتح وتسليح وتدريب قوات أمنية تابعة لمحمود عباس، كانت الخطوات تتسابق للانقلاب على نتائج الانتخابات، فقد قامت بعض المجموعات الموالية لمحمود عباس بتصعيد حالة الفلتان الأمني والتحريض على التظاهر والخروج بمسيرات واغلاق الشوارع ومحاصرة عدد من المؤسسات، بينما أوعز عباس إلى الموظفين العموميين والأجهزة الأمنية بعدم التعاون مع حكومة حماس في محاولة لأحداث شلل في المنظومة الخدماتية بل وحتى انهيارها لتحريض الجماهير على حماس ودفعها للخروج والمطالبة بالتراجع عن نتائج الانتخابات [2].

لم تكن هناك سيطرة على الأجهزة في غزة من قبل وزير الداخلية سعيد صيام، لذلك بادر إلى تشكيل القوة التنفيذية وهي مجموعة من قوات الشرطة تابعة لحركة حماس وعدد من الفصائل لحفظ الأمن وتنفيذ أوامر وزير الداخلية بلغ تعدادها 12 ألف مقاتل، اذ ان الأوامر التي كان يصدرها لم تنفذ من قبل أجهزة الأمن والشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية، وتوالت التوترات الأمنية التي جاءت مقدماتها باغتيال حسين أبو عجوة أحد أعضاء القيادة السياسية لحماس في تموز/ يوليو 2006م، وتم الكشف عن مخطط لاغتيال رئيس الوزراء اسماعيل هنية في

(1) وكالة معا الإخبارية، " المئات من أنصار فتح بينهم عشرات المسلحين يجوبون شوارع رام الله مطالبين باستقالة مركزية الحركة، في 28 كانون الثاني / يناير 2006م، على الرابط الآتي،
http://www.maannews.net/arb/viewDetails.aspx?ID=17345.

(2) أسامة يوسف، " الانقسام الفلسطيني بداية ولا نهاية "، صحيفة العربي الجديد الألكترونية، على الرابط الآتي، http://www.alaraby.co.uk.

كانون الأول/ ديسمبر 2006م والذي قتل احد مرافقيه عند معبر رفح، وكانت هذه الحادثة سبب رئيس لتأزم الوضع وتفاقمه[1].

استمرت المحاولات الرامية إلى الانقلاب على خيار الشعب في اختيار قائمة الاصلاح والتغيير، فقد سعت قيادة فتح إلى تحريض الموظفين على الاضراب والمطالبة بالرواتب، وهو ما وصفته حماس بالإضراب الانقلابي الذي طالب حكومة حماس بالاستقالة أو توفير الرواتب، وخاطب محمود عباس المتظاهرين بأن رغيف الخبز أهم من الانتخابات، في دعوة صريحة منه على التحريض بتصعيد التظاهرات [2].

وكانت حركتا فتح وحماس قد أعلنتا الموافقة المبدئية على وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) التي كان محمود عباس من أشد المتحمسين لتطبيقها [3]، لكن ما لبث ان أعلن وبشكل مفاجئ في خطاب ألقاه في رام الله يوم 16 كانون الأول/ ديسمبر 2006م الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة بدون التنسيق مع حركة حماس بعد أن شن هجوماً اعلامياً عليها ووصفها بأنها تسعى لعرقلة اقامة الدولة الفلسطينية والاضرار بمصالح الشعب الفلسطيني وعرقلة عملية السلام، واعتبرت حركة حماس خطاب محمود عباس المرحلة الأولى لإسقاط حكومتها، ورداً على ذلك نظم أنصار وقادة الحركة مسيرات للتعبير عن رفضهم بما ورد في

---

(1) يوسف، الانقسام الفلسطيني ...، المصدر السابق.

(2) المكتب الاعلامي حركة المقاومة الاسلامية حماس، الكتاب الأبيض عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار، ط 2، 2007م، ص 18.

(3) هي وثيقة وقع عليها أسرى القوى الوطنية والاسلامية في سجون الاحتلال وهم: مروان البرغوثي عن حركة فتح، وعبد الخالق التتشة عن حركة حماس في معتقل هداريم (الاسرائيلي) في شهر أيار / مايو عام 2006م، تم اطلاق هذه الوثيقة من أجل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وحماية الوحدة الوطنية، ومواجهة مخططات الاحتلال في تفتيت وزرع الفتنة بين أبناء الشعب الفلسطيني، اشتملت الوثيقة على 19 مادة ارتكزت في اقرارها على نضال الشعب الفلسطيني مع التمسك بالثوابت منها إعلان الدولة الفلسطينية وحق العودة والقدس وقضية الأسرى في سجون الاحتلال، وأكدت المادة الثانية على الاسرع في انجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة عام 2005م وتشكيل مجلس وطني يضم القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والاسلامية جميعها قبل نهاية عام 2006م، والعمل على الحفاظ على منظمة التحرير كمرجعية ثابتة للشعب الفلسطيني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة جميع الكتل البرلمانية، للمزيد ينظر، وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) " وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني " على الرابط الآتي، .www.wafainfo.op

خطاب محمود عباس اسفرت عن احتكاك وتصادم بين الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة ومجموعات من حركة فتح المسلحة من جهة وبين القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام من جهة أخرى، هذه المواجهات شكلت المرحلة الأولى من الاقتتال استمرت لمدة 53 يوماً قتل فيها 117 شخصاً وجرح أكثر من 655، ومن بين القتلى 10 أطفال وجرح 44 اخرين، وتم في هذه المواجهات استهداف 39 مؤسسة منها 15 حكومية و16 مؤسسة أهلية ومؤسسة دولية واحدة[1].

أظهرت التقارير السنوية حول وضع حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية الصادرة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى ارتفاع حالات القتل منذ العام 2005م مع بداية حدوث الأزمة عقب الانسحاب (الاسرائيلي) من قطاع غزة في العام نفسه، اذ شهد العام 2005م مقتل 176 شخصا، 95 منهم قتلوا في غزة و 81 قتلوا في الضفة، وفي العام 2006م قتل 345 شخصا منهم 65 شخصاً على خلفية الاقتتال الداخلي بين فتح وحماس، وفي العام 2007م قتل 585 شخصا منهم 503 قتلوا في غزة و 82 قتلوا في الضفة الغربية، 346 شخصاً قتلوا على خلفية الاقتتال الداخلي بين الحركتين، علما ان عمليات القتل هذه كانت على أيدي الفلسطينيين أنفسهم وليس على أيدي جنود الاحتلال [2].

رابعا/ حوارات المصالحة الفلسطينية 2006- 2007 م:

في هذا المشهد السياسي الفلسطيني المعقد والتطور الخطير الذي وصل إلى حد الاقتتال الفلسطيني تحركت العديد من الجهات لوقف الاشتباكات بين مسلحي فتح وحماس والأجهزة التابعة لهما، ونجحت هذه التحركات في وقف الاشتباكات وانشاء لجان تنسيقية وضبط العلاقة بين الطرفين لفترة محدودة لكن ما تلبث ان تعود الأمور إلى سابق عهدها من الاقتتال، فقد جرت العديد من اللقاءات بين الطرفين لعل أهمها:

1- لقاء دمشق 2007 م:

خوفاً من انفجار الوضع مجدداً بادرت الفصائل الفلسطينية إلى عقد جلسات حوار

(1) النعامي، العالم في 2007 ...، المصدر السابق.

(2) تقارير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن (ديوان المظالم)، التقرير السنوي الحادي عشر للعام 2005م، التقرير السنوي الثاني عشر للعام 2006م، التقرير السنوي الثالث عشر للعام 2007م، على الرابط الآتي، http://books.google.iq/books?id.

للبحث عن وثيقة عامة تؤدي إلى إنهاء الفلتان الأمني واستئناف الحوار بتشكيل حكومة وحدة وطنية، هذه الحوارات والجلسات عقدت في دمشق تمهيداً للقاء المرتقب بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وخالد مشعل عضو المكتب السياسي لحركة حماس من أجل بلورة فكرة تقوم على تشكيل حكومة من وزراء مستقلين يتم اختيارهم مناصفة بين حماس وفتح، وبالفعل وصل محمود عباس إلى دمشق يوم 20 كانون الثاني/ يناير 2007، وقبل اللقاء وأثناء مؤتمر صحفي مع الرئيس السوري بشار الأسد [(1)] طالب محمود عباس من حكومة حماس الالتزام بقرارات منظمة التحرير والاتفاقات الموقعة مع (اسرائيل) وبقرارات مؤتمرات القمة العربية وبقرارات الشرعية الدولية وبقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، في حين كانت حركة حماس تريد استبدال صيغة احترام بدل الالتزام، وحول الاختلاف في فحوى ما تعنيه الكلمتين والتي حالت دون عقد اللقاء بين الطرفين مما يدل على ان هناك خلاف عميق بين منهجين سياسيين مختلفين [(2)].

ورغم ذلك تم التوصل إلى اتفاق غير مباشر على تحريم الاقتتال الداخلي وإنهاء العنف وتعزيز الوحدة الوطنية، لكن قبل أن يتم تنفيذ هذه الأمور ودخولها حيز التنفيذ اندلع الاقتتال مجدداً بعد ان قامت مجموعة تابعة لمحمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي بقتل 24 عنصراً من

---

(1) بشار الأسد: الابن الثاني للرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، مواليد دمشق 1965م، نال تعليمه الابتدائي في إحدى المدارس الفرنسية في سوريا، ونال الشهادة الثانوية عام 1982م وحصل على الشهادة الجامعية من كلية الطب اختصاص العيون عام 1988م، انخرط في العمل السياسي منذ عام 1994م وأشرف على العديد من الهيئات السياسية والمهنية، ترأس الجمعية السورية للمعلوماتية عام 1995م، تدرج في المناصب العسكرية منذ العام 1985م ليرقى إلى رتبة فريق عام 2000م ليصبح قائداً عاماً للجيش السوري، انتخب أميناً قطرياً لحزب البعث العربي الاشتراكي في حزيران/ يونيو 2000م، وانتخب رئيساً للجمهورية في 10 تموز / يوليو عام 2000م بعد وفاة والده في 10 حزيران/ يونيو من العام نفسه، في أسرع تعديل دستوري شهدته البلاد، اذ تم تعديل الفقرة الخاصة بعمر رئيس الجمهورية من 40 إلى 34 عاماً وخلال ربع ساعة في جلسة التعديل ليزيح بذلك عمه رفعت الأسد الذي كان مؤهلاً لرئاسة الجمهورية، للمزيد ينظر، الوكالة العربية السورية للأنباء (SANA)، السيرة الذاتية للرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، على الرابط الآتي، http://sans.sy.

(2) محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، (بيروت، 2008م)، ص ص 26- 27.

حركة حماس واقتحمت مجموعة أخرى مسجد الهداية وقتلت عدداً من المصلين بما فيهم إمام المسجد [1].

هذه الأعمال التي كانت تنذر بتفجر الوضع على الأرض الغاية منها افشال اتفاق دمشق وفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض من قبل مجموعات محمد دحلان وإنهاء وجود القوة التنفيذية وضرب البنية الأساسية لحركة حماس ومحاصرة المؤسسات الحكومية العامة واسقاطها، اما موقف محمود عباس من الأحداث فكان في موضع شك، اذ كان يجري جولات خارجية دون ان يكون مهتم بالوضع الداخلي ودون ان يوجه نداءً او خطاباً من أجل وقف أعمال العنف التي تجري [2].

2- اتفاق مكة:

في هذه الأجواء العصيبة التي كانت تمر بها الأراضي الفلسطينية وجه الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز دعوة أطراف الصراع حركتي حماس وفتح من أجل توقيع اتفاق للمصالحة وتهدئة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، إذ أجرى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل اتصالاً هاتفياً يوم 1 شباط/ فبراير عام 2007م مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس دعاه فيه لزيارة مكة المكرمة، واتصل بالرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل ازالة العقبات واجراء لقاء بمكة ما بين حركتي فتح وحماس، ومن اجل انجاح الاتفاق سمح في البدء بتشكيل الوفود فضم وفد حماس 15 عضواً يمثلون الضفة الغربية وغزة وحماس الخارج، في حين كان وفد حركة فتح يضم 8 أعضاء غاب عنه قادة كبار من مؤسسين فتح وقادة اللجنة المركزية للحركة، وكان من ضمن وفد حركة فتح محمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي وسمير المشهراوي رئيس جهاز المخابرات والاثنين اتهمتهم حماس بالمسؤولية المباشرة عما جرى من أحداث، مما ولد أجواء غير مريحة للمفاوضات بين الطرفين [3].

قبل انعقاد جلسات المفاوضات استقبل الملك عبدالله الوفدين ودعاهم إلى التحاور والتوافق ووقف الاقتتال بينهما، وجرى قبل عقد الجلسات لقاء بين خالد مشعل ومحمود عباس

(1) المكتب الاعلامي، الكتاب الأبيض ...، المصدر السابق، ص 22.

(2) المصدر نفسه، ص 23.

(3) المصدر نفسه، ص 23.

تحدثا فيه عن ضرورة انجاح الحوار وإنهاء الفتنة وطلب مشعل من عباس تحمل مسؤولياته واستخدام صلاحياته من أجل إنهاء الأزمة والوصول إلى تفاهمات تساهم بالخروج من المأزق السياسي الفلسطيني وازاء ذلك تشكلت ثلاث لجان للحوار هي: لجنة الشراكة الفلسطينية ولجنة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ولجنة اعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، توصل فيها المجتمعون إلى التوقيع على الاتفاق في قصر الصفا مجاور بيت الله الحرام يوم 8 شباط/ فبراير 2007م تضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية، ووقف الاقتتال والدعوة إلى تحريم الدم الفلسطيني، وتعزيز مبدأ الشراكة السياسية، والمضي قدماً في اجراءات تفعيل وتطوير واصلاح منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية وديمقراطية جديدة، وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً إلى تفاهمات القاهرة ودمشق[1].

بعد التوقيع على نص الاتفاق تلا نبيل عمرو المستشار الاعلامي للرئيس محمود عباس مرسوم تكليف اسماعيل هنية بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي تم الاتفاق على تشكيلها حسب اتفاق مكة[2].

على ما يبدو ان الاقتتال الفلسطيني الذي وقع وبدأ بالتصاعد تدريجياً بعد الانتخابات حتى قبل اتفاق مكة عام 2007م يندرج في سياق محاولة اعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني برمته والذي كانت حماس تطالب به دائماً، وليس لهدف التحاق الأخيرة به وانضمامها اليه، وإنما لإعادة بنائه وفق المعادلة الجديدة في ميزان القوى التي أظهرتها نتائج الانتخابات وحصول حماس فيها على الاغلبية.

لقد أرادت السعودية إنهاء الاقتتال بين الأطراف المتصارعة ومن ثم التوصل الى اتفاق فلسطيني- فلسطيني وابعاد الدور الإيراني والسوري عن الساحتين اللبنانية والفلسطينية (دعم حزب الله اللبناني وحركة حماس)، وبما ان المشهد السياسي الفلسطيني اقل تعقيداً من نظيره اللبناني الذي يؤثر فيه التدخل الإيراني والسوري بشكل كبير، أصبح لدى المسؤولين السعوديين

(1) للمزيد عن اتفاق مكة ينظر، الملحق رقم (6)، وثيقة اتفاق مكة.

(2) صحيفة الرياض، "بيت الله الحرام يشهد يوما تاريخياً في مسار القضية: اتفاق مكة يئد الفتنة الفلسطينية"، الرياض، ع 14109، في 9 فبراير 2007م.

قناعة بضرورة ان تأخذ المملكة دورها في ايجاد حل وايقاف الاقتتال الفلسطيني واستمالة حركة حماس وتعزيز اعتدالها وابعادها عن التأثير الإيراني والانجذاب إليه[1].

خامسا/ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة 2007 م:

بعد اتفاق مكة كان لا بد من بلورة برنامج سياسي منسجم يجسد المصالح العامة والقواسم المشتركة حتى لا يكون الاتفاق مجرد صلح عشائري أو مجرد تعايش بين برنامجين وقوتين لفترة محدودة، لكن هذا الأمر بطبيعته أدى إلى انفجار الوضع الداخلي الفلسطيني مجدداً، اذ تجدد القتال الفلسطيني منذ منتصف أيار/ مايو 2007م وحصد أكثر من 60 قتيلاً ومئات الجرحى وأحدث دماراً كبيراً في المؤسسات، الأمر الذي جعل كثير من الفلسطينيين يتصورون ان الانقاذ الوحيد من نار الاقتتال يكمن في عودة الاحتلال لقطاع غزة [2].

ما لبثت الأوضاع الداخلية ان تأزمت بعد فشل المملكة العربية السعودية الراعية لاتفاق مكة بين فتح وحماس في اقناع أطراف اللجنة الرباعية الدولية وبالأخص الولايات المتحدة برفع الحصار الذي فرضته على حكومة حماس بعد فوزها بالانتخابات، إذ انهارت التهدئة بين الطرفين وتجددت جولات الاقتتال وبشكل عنيف يوم 12 و 13 حزيران/ يونيو انتهت بسيطرة حركة حماس على القطاع يوم 14 حزيران/ يونيو عام 2007م بعد فرار القادة الأمنيين ومنتسبي الشرطة والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة إلى الضفة الغربية تاركين مقارهم واسلحتهم وآلياتهم التي استولت عليها حركة حماس [3].

إن السبب المباشر لتجدد الاقتتال ناهيك عن تراكمات الوضع المتأزم منذ فوز حماس في الانتخابات، فإنه وبعد أقل من مائة يوم على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بموجب اتفاق مكة، وبعد ان شرعت الحكومة في تطبيق الخطة الأمنية لإنهاء الفلتان الأمني وتطبيق القانون، وفي هذا الصدد أرادت حركة حماس ان تشارك القوة التنفيذية والشرطة التابعة لها في تنفيذ الخطة

(1) طلال عوكل، "اتفاق مكة قراءة في المقدمات والنتائج"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 18، ع 69، شتاء 2007م، ص 146.
(2) هاني المصري، "المشروع الوطني الفلسطيني في خطر"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 18، ع 70، ربيع 2007م، ص 55.
(3) حسين شاهين، جدلية الآيديولوجي ...، المصدر السابق، ص 105.

الأمنية، وطالبت في هذا السياق بإقالة مدير الشرطة ومدير الأمن الداخلي والمخابرات واشترطت لكي تنفذ مطلب حل القوة التنفيذية وضمها للأجهزة الأمنية حل جهاز الأمن الوقائي، علماً ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس سبق وان اعتبر القوة التنفيذية ميليشيات خارجة عن القانون، اما حركة فتح فأرادت مشاركة الأجهزة الأمنية كافة واستبعاد القوة التنفيذية وحلها، وطالبت بضرورة قيام وزير الداخلية سعيد صيام بتحمل المسؤوليات المنوطة به دون التدخل بصلاحيات الرئيس محمود عباس، فأصبح الأمر أقرب ما يكون لحكومتين في حكومة واحدة، كل حكومة لها أنصارها وأجهزتها الأمنية التي تأتمر بها، هذا بطبيعة الحال يقوض امكانية نجاح الخطة الأمنية، ازاء حالة الفشل هذه تبادل الطرفان الاتهامات، والقى كل طرف مسؤولية ما يحدث على الطرف الآخر، ونتيجة لهذه المعطيات وقعت الساحة الفلسطينية اسيرة ورهينة الانقسام والاستقطاب بين فتح وحماس[1].

من ناحية أخرى لم يكن الوضع الذي تأسس عقب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية واستمرار الحصار مقبولاً، فحركة حماس عدت نفسها أنها قدمت تنازلات عن جزء من السلطة واستحقاقها الوزاري لا سيما وزارتي الخارجية والمالية لحركة فتح مقابل اقناع الأطراف الدولية بفك الحصار عنها فلم يحدث ذلك، وتوقعت الحركة ان تكف الاوساط المناهضة لها داخل فتح عن وصفها بالتعاون مع (اسرائيل) والولايات المتحدة، ولم يحدث ذلك أيضا لذا شعرت حماس ان التنازلات التي قدمتها عبثية وأنها خُدعت من جانب السلطة الفلسطينية، وعندما شعرت الحركة كما قيل في أوساطها بخطر استخدام فتح القوة ضدها لعزلها، قامت وبحركة سريعة ومباغتة ليس للاستيلاء على السلطة بل للدفاع عن استحقاقها الانتخابي [2].

اتخذ الصراع طابع الاشتباك المسلح وانتقل بالتدريج إلى الاستيلاء على مقار الأجهزة الأمنية واعتقال وتصفية القادة والكوادر من الحركتين، ولم يكن لدى السلطة الفلسطينية القدرة على ضبط الوضع أو حماية المقار والقيادات، وهو ما أدى إلى حالة من اليأس لدى أطراف الأجهزة الأمنية والتي مهدت لانهيارها بشكل كامل في ثلاثة أيام من الهجوم المركزي الذي شنته

(1) محمد جمعة، " الأزمة الداخلية الفلسطينية إلى أين "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ع 169، 2007م، ص ص 134- 135.

(2) جقمان وآخرون، مصير المشروع الوطني ...، المصدر السابق، ص 50.

القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام، وبعد السيطرة على الوضع أعلنت حماس انها تحظى بالأغلبية الشعبية عبر صناديق الاقتراع والقوة العسكرية التي تحققت عبر الانقلاب والسيطرة على النظام، كانت المهمة الرئيسة للقوة التنفيذية بعد نجاحها في السيطرة على الأوضاع الاستيلاء على المقار والأسلحة والآليات وملاحقة كل من يحمل سلاحاً من منتسبي الأجهزة الأمنية، ومصادرة الآليات والممتلكات الموجودة في حيازة الموظفين غير المتعاونين مع الحركة[1].

كما أعلنت حركة حماس ان ما قامت به كان ضرورياً للدفاع عن النفس وتحرير القطاع من هيمنة المجموعات الفلسطينية المسلحة والمدعومة من الخارج، اما حركة فتح فقد وصفت أنصار حماس بالقتلة وان ما جرى هو انقلاب على السلطة الفلسطينية وان تأثيره لن يكون على القطاع والضفة فحسب بل يمتد على مجمل القضية الفلسطينية داخليا وخارجيا [2].

وعلى اثر ذلك أصدر الرئيس محمود عباس ثلاثة مراسيم رئاسية في 14 حزيران/ يونيو 2007م، فقد أصدر المرسوم رقم (1) بشأن تشكيل حكومة انقاذ وكلف الدكتور سلام فياض [3] وزير المالية بتشكيلها، واصدر المرسوم رقم (2) بشأن اقالة حكومة إسماعيل هنية، اما المرسوم رقم (3) فقد أصدره لإعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الفلسطينية، وفي 17

(1) أحمد سامح الخالدي، "المأزق الفلسطيني الراهن كيف وصلنا إلى هنا، وما العمل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 19، ع 74- 75، ربيع / صيف 2007م، ص ص 26- 28.

(2) جقمان وآخرون، مصير المشروع الوطني ...، المصدر السابق، ص 57.

(3) سلام فياض: سلام خالد فياض من مواليد عام 1952م ولدَ في إحدى قرى الضفة الغربية من طولكرم، بعد نكبة حزيران/ يونيو 1967م انتقل مع أسرته للعيش في الأردن، حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من الجامعة الأمريكية ببيروت عام 1975م، وحصل على شهادة الماجستير في المحاسبة عام 1980م من جامعة سانت ادورد الأمريكية، وفي عام 1986م حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تكساس الأمريكية، عمل بعد ذلك في رئاسة البنك الدولي بواشنطن واستمر في هذه الوظيفة من عام 1992- 1995م، وفي العام 2002م عين وزيراً للمالية في السلطة الفلسطينية، خاض الانتخابات التشريعية لعام 2006م بقائمة الطريق الثالث وحصل على مقعدين فيها، وعين وزيراً للمالية بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، كلف بتشكيل حكومة الانقاذ بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007م، للمزيد ينظر، شبكة فلسطين للحوار، "من هو سلام فياض"، على الرابط الآتي،http://www.paldf.net.

حزيران/ يونيو أصدر الرئيس مرسوم يقضي باعتبار القوة التنفيذية التابعة لحركة حماس خارجة عن القانون بسبب قيامها بالعصيان المسلح على شرعية السلطة الفلسطينية ومؤسساتها [1].

اعترفت حكومة حماس بقرار الاقالة لكنها لم تعترف بشرعية حكومة سلام فياض التي لم تنال الثقة في المجلس التشريعي المعطل رغم الاعتراف الدولي بها، وبذلك تم تشكيل حكومتين الأولى في غزة والثانية في الضفة الغربية، وكل منهما تدعي الشرعية ومسؤوليتها عن الشعب الفلسطيني وانعكس ذلك على دور المجلس التشريعي الذي يعد حلقة الوصل الوحيدة للتواصل ما بين الحكومتين او بالأصح الحركتين [2].

كان المجلس التشريعي الفلسطيني شبه معطل منذ تشكيله على اعتبار ان موقعه في مدينة رام الله بالضفة الغربية ويصعب على نواب حماس الوصول اليه، فضلا عن ان رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك قد منع من دخول مكتبه بناءً على أوامر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وغالباً ما كانت تعقد الجلسات بنظام الكونفرنس أي الدائرة الألكترونية ولا يتم التصويت فيها الا على عدد من القرارات الثانوية، اما القرارات المصيرية فكان الجدل يحتدم بين الحركتين فتح وحماس مما شكل انقسام داخل المجلس التشريعي أيضا [3].

شعرت حركة حماس بوجود اختلال في المجلس التشريعي بعد ان اعتقلت سلطات الاحتلال (الاسرائيلي) 43 نائباً من حركة حماس، الأمر الذي اثر سلباً على عقد جلسات المجلس، وعدت حركة حماس ان عملية الاعتقال أخلّت بالأغلبية العددية للمجلس، وتخوفت من اصدار قرارات وقوانين لا ترغب هي بإقرارها، وأسهم الانقلاب من قبل الحركة بتعطيل عمل المجلس بشكل كلي والذي انقسم إلى مجلسين الأول في غزة يمارس النواب فيه دورهم الرقابي ويصدرون قرارات لا تصادق عليها سلطة الرئاسة والآخر في الضفة الغربية يصدر نوابه

---

(1) رامي منسي محمد نصار، الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، 2016م، ص ص 49- 50.

(2) تقرير هيومن رايتس ووتش، الاقتتال الداخلي الفلسطيني انتهاكات فلسطينية في غزة والضفة، 2008م، ص10.

(3) جهاد حرب وسامي جبارين، تقرير أداء المجلس التشريعي الفلسطيني، مشروع تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية، ط 1، (رام الله، 2008م)، ص ص 6- 7.

قرارات تخدم السلطة ويصادق عليها من قبل الرئاسة، ومن الطبيعي ان تكون القوانين التي يصدرها الطرفان محل جدل واختلاف مما عزز الانقسام الفلسطيني على الرغم من ان النواب في المجلسين- ان صح التعبير- هم محسوبون على المجلس التشريعي الفلسطيني الموحد[1].

كذلك خلّف الانقسام حكومتين وسلطتين متناحرتين واحدة تحت الاحتلال والأخرى تحت الحصار، مما اعتبر تدميراً للقضية الفلسطينية والمشروع التحرري الفلسطيني الذي استمر لعقود من الزمن وخلّف مزيداً من التضحيات، فضلا عن انه أدى إلى اضعاف وتهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية التي طالما كانت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وفسحت المجال امام التشكيك بقدرة الفلسطينيين على حكم انفسهم بأنفسهم، وأوجد قوىً فلسطينيةً لم تعد صاحبة القرار بل أصبحت رهينة للقرارات الخارجية لعدد من الدول وارتبطت بالنزعات الفكرية والآيديولوجية والسياسية لهذه الدول التي برز بينها تجاذب سياسي، فعدد منها يدعم حركة حماس على رأسها إيران وسوريا وقطر والأخرى تدعم حركة فتح مثل مصر والأردن والسعودية، مما انعكس على تأثير هذه الدول والعلاقة فيما بينها على كل طرف من أطراف الانقسام الفلسطيني [2].

ان الانقسام الفلسطيني وتعطيل مشروع المصالحة الوطنية حتى فترة اعداد هذه الدراسة لا يزال قائماً، ويلقي بظلاله على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بشكل عام ولا يبدو ان هناك فرصة للخروج من هذا المأزق رغم كل الجهود التي بُذِلَت لإنهائه، فلم يعد هناك حديث عن الدولة الفلسطينية المستقبلية وعاصمتها القدس، والتي نجحت (اسرائيل) في تهويدها بشكل شبه كامل مستفيدة من هذا الانقسام والاقتتال في اضعاف وحدة الصف الفلسطيني.

مما سبق يتبين ان هناك تداعي سياسي واجتماعي واقتصادي للانقسام الفلسطيني، يمكن اجماله بالآتي:

---

(1) إبراهيم أبراش، " الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني "، شبكة الحوار المتمدن، على الرابط الآتي www.m.ahewar.org.

(2) عاطف أبو سيف، " النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير "، مجلة معهد السياسة العامة، رام الله، ع8، 2009م، ص ص 11- 14.

أولا/ التداعيات السياسية:

1. تقسيم الكيان الفلسطيني سياسياً وجغرافياً بين حكومتين وسلطتين وترسيخ مفهوم الحزب الواحد بين شطري فلسطين: الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. أصبحت (اسرائيل) المستفيد الأول من الانقسام، اذ تنصلت من الاتفاقات والالتزامات بحجة غياب شريك حقيقي لإنجازها.
3. زيادة تأثير التدخلات الخارجية في القضية الفلسطينية.

ثانياً/ التداعيات الاجتماعية:

1. تمزيق النسيج الاجتماعي، اذ أثر الانقسام على طبيعة العلاقات الأسرية.
2. تنامي ظواهر غريبة في المجتمع الفلسطيني، مثل تنامي الولاءات العشائرية والحزبية على حساب الولاء للوطن.
3. تفشي ظاهرة العنف وانعدام الثقة بين التنظيمات والفصائل الفلسطينية على خلفية الانقسام.

ثالثاً/ التداعيات الاقتصادية:

1. ظهور شريحة من الأثرياء الجدد أفرزتها تجارة الانفاق، شريحة سميت بأغنياء الحصار على حساب شريحة كبيرة من الشعب الفلسطيني المحاصر والمعدوم في غزة.
2. تنامي أعباء الترهل الوظيفي الحكومي.

المبحث الثالث

الموقف الأمريكي من الانقسام الفلسطيني 2006- 2007م

على الرغم من الضغوط التي مورست على الرئيس الفلسطيني محمود عباس من قبل الإدارة الأمريكية بغية منع حركة حماس من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006م، لكن ما لبث ان تراجعت تلك الإدارة عن معارضتها لمشاركة حركة حماس في الانتخابات نتيجة للجهود التي بذلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في اقناعها بجدوى مشاركة حركة حماس في الانتخابات.

أشادت الإدارة الأمريكية بنزاهة الانتخابات الفلسطينية التي جرت، بناءً على تقارير المراقبين الدوليين ومنهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، وما ان أعلِنت النتائج بفوز حركة حماس بـ 74 مقعد من مقاعد المجلس التشريعي حتى تبدل الموقف الأمريكي من هذه الانتخابات والنتائج، والذي جاء بضغط مباشر من اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، فضلا عن موقفها من الانقسام والاقتتال بين حركتي فتح وحماس ودعمها المباشر لحركة فتح على حساب حركة حماس من أجل تغيير المعادلة السياسية في الأراضي الفلسطينية بما يخدم (اسرائيل) بالدرجة الأولى، كل هذا سيتم تناوله بشيء من التفصيل في هذا المبحث.

بدأت الإدارة الأمريكية بتنسيق المواقف مع اللجنة الرباعية التي أخذت تطالب حماس بالاعتراف بـ (اسرائيل) والتخلي عن خيار المقاومة والعنف بحسب رأيهم والالتزام بتنفيذ كل الاتفاقات والقرارات الدولية السابقة بدون قيد أو شرط، وعندما رفضت حماس هذه المطاليب شرعت الإدارة الأمريكية باستخدام المساعدات والمنح المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية كورقة ضغط من أجل عرقلة تشكيل الحكومة الفلسطينية من قبل حماس، وبدأت بتنفيذ حصار سياسي واقتصادي أسهمت دول أوربية وعربية في تنفيذه ضد حماس، ومن الدول العربية التي اعلنت مقاطعتها لحكومة حماس مصر والأردن والسعودية والامارات[1].

(1) عبد الآله بلقزيز، "حماس وفتح لعبة الأخطاء القاتلة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 330، 2006م، ص 23.

كان التصريحات الأمريكية سواء قبل الانتخابات او بعدها مغلفة بلغة التهديد والوعيد لحماس لاسيما بعد سعي الأخيرة لتشكيل الحكومة، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية عن نيتها حجب المساعدات عن الشعب الفلسطيني وهي تدرك تماما ما تعنيه هذه المساعدات للشعب والحكومة الفلسطينية على حد سواء [1].

في هذا السياق طالب الرئيس الأمريكي بوش الابن حركة حماس بتفكيك الجزء المسلح من حركتها (كتائب عز الدين القسام) وعلى الحركة ان تتخلص من برنامجها السياسي الذي يدعو إلى تدمير (اسرائيل)، واذا لم تفعل ذلك فلن يتعامل معها أحد ولن يتم تقديم برنامج المساعدات لحكومتها [2].

على ما يبدو ان الديمقراطية التي تسعى الولايات المتحدة إلى نشرها واقامتها هي تلك التي تأتي بنظام حكم موالي لها ويكون دائما على عكس رغبات الشعوب، فعلى الرغم من اشادتها بالانتخابات الفلسطينية ونزاهتها وجلبها إلى الحكم حكومة اسلامية منتخبة ديمقراطيا وبإجماع جميع المراقبين لكن ذلك لم يرضِ الإدارة الأمريكية التي خشت أن يكون هناك تطبيق مماثل يأتي بحكومات ذات طبيعة اسلامية في المنطقة العربية والتي أغلب دولها حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة، وان ذلك سيشكل خطراً وتهديداً لمصالحها في المنطقة، فضلا عما سيشكله من مجيئ حكومات اسلامية تمثل تهديداً لأمن (اسرائيل)، وان فوز حماس سيكون أول اختراق اسلامي مرتبط بجماعة الاخوان المسلمين للحكم في العالم العربي، فكان لا بد من التحرك وقطع الطريق على حركات الاسلام السياسي في الوطن العربي من الوصول إلى الحكم، الا اذا كانت متوافقة مع الرؤية الأمريكية وسياستها.

وجدت الإدارة الأمريكية ان الحصار السياسي غير كافٍ لتغير موقف حركة حماس، فلجأت إلى الحصار الاقتصادي لقطع التمويل عن حكومة حماس خشية ان تذهب تلك الأموال إلى الجناح العسكري للحركة، أو تشتري الحركة شعبيتها في الشارع الفلسطيني بأموال أمريكية، فلا بد من تجويع الشعب الفلسطيني من أجل الضغط على الحركة لتغير موقفها خصوصا انّ

(1) أبو بكر الدسوقي، "الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة" مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ع 164، 2006م، ص 122.

(2) الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية ...، المصدر السابق، ص 137.

بوادر العجز بدأت تظهر عليها بعدم قدرتها على دفع رواتب الموظفين ورجال الأجهزة الأمنية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى الخروج بمظاهرات للمطالبة بالرواتب، لا سيما اذا ما علمنا ان السلطة الفلسطينية ليس لديها واردات مالية سوى ما تدفعه لها (اسرائيل) من مستحقاتها من أموال الضرائب والمعابر والتي لا تكفي لدفع رواتب الموظفين في الحكومة الفلسطينية، اذ إن تمويل الحكومة قائم على المساعدات الدولية والمنح المالية المقدمة لها، لذلك لجأت الإدارة الأمريكية إلى الكونغرس من أجل اصدار قوانين لوقف الدعم المالي للسلطة، فصوت الكونغرس بغالبية 397 صوت ضد 17 صوت بوقف الدعم المالي المباشر للسلطة الفلسطينية في حالة المشاركة مع حماس في تشكيل الحكومة، وصدر القرار في 15 شباط/ فبراير 2006م، كل هذا من أجل الضغط على حركة حماس لتغير موقفها [1].

أولاً/ خطة أبرامز 2006 م:

سارت التوجهات الأمريكية بالاتجاه الذي يحول دون اعطاء حماس الفرصة لعرض برنامجها السياسي على السلطة الفلسطينية، والعمل على اشغالها بمشاكل الحكم وتوفير الاحتياجات المالية لها، وان علاقتها مع السلطة الفلسطينية من المؤكد انها ستصبح شائكة ومعقدة نتيجة للظرف المالي الذي سوف تمر به حركة حماس، فضلا عن اختلاف البرنامجين السياسيين لكل منهما، وهو ما سيؤدي إلى توجه حماس إلى عدم بلورة برنامجها السياسي وفرضه على السلطة الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى تبني الإدارة الأمريكية التوصيات التي طرحها نائب مستشار الأمن القومي اليوت ابرامز (Elliott Abrrams) [2] التي وضعها من أجل رسم

---

(1) المصدر نفسه، ص 142.

(2) اليوت ابرامز (Elliott Abrrams) مواليد 24 كانون الأول / ديسمبر عام 1948م ولدَ في مدينة نيويورك، وهو محامي أمريكي، خدم في مناصب سياسية خارجية لاثنين من الرؤساء الأمريكيين الجمهوريين وهم رونالد ريغان وجورج بوش الابن، ويوصف على انه من زعماء المحافظين الجدد، حاصل على شهادة الحقوق من جامعة هارفرد، أهم المناصب التي شغلها في عهد ريغان مساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الانسان 1981- 1985م ومساعد وزير الخارجية لنصف الكرة الغربي 1985- 1989م، ادين ابرامز في قضية إيران كونترا التي باعت بموجبها الولايات المتحدة أسلحة لإيران عن طريق (اسرائيل) في آب/ أغسطس 1985م بطريقة غير قانونية، واستخدمت اموالها لدعم متمردي كونترا في نيكاراغوا، وأدين أبرامز قضائياً بحجب المعلومات عن الكونغرس/ وفي عهد بوش الابن شغل منصب مستشار الأمن القومي لشؤون الشرق الادنى وشمال افريقيا 2002- 2005م، للمزيد ينظر، شبكة المعرفة، اليوت أبرامز، على الرابط الآتي، http://www.marefa.org.

الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع حركة حماس بعد فوزها في انتخابات عام 2006م [1].

اجتمع اليوت أبرامز بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م مع رجال أعمال فلسطينيين في مكتبه بالبيت الأبيض واثنى على الشفافية التي أوصلت الحركة إلى الحكم، لكنه فاجأ الحاضرين حين أوضح عن نيته بتوجيه ضربة مؤلمة ضد حكومة حماس ومحاولة الاطاحة بها بموافقة من الإدارة الأمريكية التي تعهدت بتقديم أسلحة خفيفة ومساعدات عاجلة تسلم إلى رئيس السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية التابعة له، وقال أيضا انه من واجب الولايات المتحدة مد يد المساعدة إلى فتح المنافس المباشر والقوي لحماس عن طريق تزويدها بالأسلحة والذخيرة حتى تتمكن من مجابهة حماس النشطة والسيطرة على مقاليد الامور في الحكومة الفلسطينية، فضلا عن تقديم مساعدة مالية للسلطة الفلسطينية قدرت بـ 4 , 86 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأمنية، وكانت شحنات أسلحة قد وصلت من مصر والأردن بطلب من الولايات المتحدة، اذ ارسلت مصر 1900 بندقية، بينما أرسلت الأردن 3000 بندقية، ولم تكن هذه الأسلحة كما قيل في حينها لتقوية السلطة الفلسطينية لتنفيذ التزامات خطة خارطة الطريق وتفكيك البنية التحتية لفصائل المقاومة الفلسطينية، بل كانت لتعزيز قوة السلطة وحركة فتح لمجابهة التطورات التي قد تحصل مستقبلاً بالضد من حركة حماس [2].

كشف ديفيد روز الصحفي في مجلة فانيتي فير وبالوثائق ان الرئيس الأمريكي بوش الابن ووزيرة الخارجية كوندليزا رايس ونائب مستشار الأمن القومي اليوت أبرامز أبدوا مساندتهم لقوة مسلحة تحت قيادة رجل فتح القوي محمد دحلان مشعلين بذلك حرباً أهلية دامية في غزة استطاعت حماس عن طريقها ان تكون أقوى من أي وقت مضى.

لقد كان اهتمام إدارة بوش الابن بشخص محمد دحلان لدرجة انه التقى الاثنين في ثلاث مناسبات على الاقل، وفيها امتدح الرئيس الأمريكي بوش الابن دحلان قائلاً: " انه قائد

---

(1)Elliott Abrrams, uncivil war , January 2007 , avail ale online at: http://conflictsforum. org/2007/ elliott abrrams-uncivil-war.

(2) شبكة فلسطين للحوار، "تفاصيل خطة الانقلاب الأمريكي على حماس"، على الرابط الآتي، http://www.paldf.net.

جيد وصلب " كذلك أشار مسؤولون أمريكيون ان بوش وصف دحلان في جلسات خاصة بأنه رجلنا القوي القادر على تغيير الوضع في الأراضي الفلسطينية مستقبلاً [1].

قضت خطة أبرامز بأن تكون القوات التي يتزعمها محمد دحلان والمدعومة بأسلحة حديثة تم تزويدها بها بناء على أوامر أمريكية، بمنزلة القوة التي تحتاجها فتح للقضاء على الحكومة المنتخبة ديمقراطيا حماس، غير ان الخطة السرية اتت بنتائج عكسية، اذ تسببت في انتكاسة أخرى لسياسة أمريكا الخارجية في ظل إدارة بوش، فبدلاً من طرد الاعداء من السلطة قام مقاتلوا فتح المدعومون من الولايات المتحدة عن غير قصد باستفزاز حماس مما تسبب باستيلائها الكامل على قطاع غزة [2].

ارتكزت خطة أبرامز على الجمع بين المتطلبات الأمنية والاقتصادية والسياسية من أجل مواجهة حكومة حماس ومنعها من تطبيق برنامجها السياسي وفرضه على السلطة، والضغط عليها من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والعمل دولياً ومحلياً وفق استراتيجية موحدة لوضع المعرقلات أمام اداراتها للحكم، الأمر الذي قد اضطرها للقبول بشروط الولايات المتحدة واللجنة الرباعية، وقد سرع ذلك في اسقاطها وتخليها عن الحكم، من بين الأهداف التي سعت الإدارة الأمريكية لتحقيقها هو العمل على ضرب القاعدة الشعبية لحماس وخلق ظروف مبررة لعدد من قياداتها ودفعهم للقيام بما يشبه الانقلاب الداخلي في محاولة من الإدارة الأمريكية لشق وحدة الصف داخل الحركة [3].

بناءً على ذلك ووفقاً لخطة أبرامز استندت الإدارة الأمريكية على التحرك في أربعة محاور رئيسة وهي:

1. المحور الاقتصادي: هو العمل بالضغط على حكومة حماس بعد تجميد برامج المساعدات المالية الموجهة للسلطة الفلسطينية، وفي الواقع ان الضغط الاقتصادي على الحركة بدأ قبل فوزها بالانتخابات التشريعية، اذ قامت الإدارة الأمريكية بقطع المساعدات عن البلديات

---

(1) شبكة فلسطين للحوار، "إدارة بوش خططت سراً لإطاحة حكومة حماس بعد فوزها"، على الرابط الآتي، http://www.paldf.net.

(2) شبكة فلسطين للحوار، "خطة بوش- رايس- ابرامز- دحلان: للانقلاب على حماس"، على الرابط الآتي، http://www.paldf.net.

(3) Elliott Abrrams , uncivil …, op , cit.

التي كانت مسيطرة عليها حركة حماس ادارياً، في محاولة للضغط عليها ودفعها لإعادة رسم سياستها بما يتناسب مع مقتضيات الحصول على الاعتراف بها، وبعد تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة زادت الإدارة الأمريكية من الضغط عليها وصرحت هذه الإدارة انه لا يمكن تقديم المساعدات لحكومة تسعى إلى تدمير (اسرائيل)، وبناءً على ذلك أصدر الكونغرس قراراً منع بموجبه أي تعامل مالي مع الحكومة الفلسطينية وحظر أي تحويل مالي أمريكي مباشر إلى حماس، كما هدد بأنه سوف يتم فرض عقوبات على أي أمريكي يتعامل معها [1]، كذلك تبنى الكونغرس الأمريكي مشروع قانون تحت عنوان مكافحة الارهاب الفلسطيني نص على حظر أي اتصال بالحكومة الفلسطينية وعزل حكومة حماس عن طريق منع الولايات المتحدة من مساعدة السلطة ومنع اعطاء أعضاء السلطة تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة طالما استمرت حماس في رئاسة الحكومة، بعد ذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى العمل على عدم ترك الساحة الفلسطينية لسيطرة حماس، وطلبت من الكونغرس بتخفيض الضغط على السلطة الفلسطينية وتقديم الدعم المباشر لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بوصفه شخصية معتدلة، الأمر الذي ادى إلى تقوية مركزه وفرض سيطرته على الأوضاع والصمود أمام حركة حماس، فضلا عن شمول المؤسسات التابعة للرئاسة والتي تشرف عليها السلطة بوصول المساعدات اليها عن طريق مكتب الرئيس، وبذلك لم تسمح الإدارة الأمريكية بوصول المساعدات إلى يد وزراء حكومة حماس [2]، ومن بين الاجراءات التي دعت الخطة لتطبيقها هي منع تحويل الاموال من الخارج إلى حكومة حماس لاسيما الدول التي تقدم المساعدات للشعب الفلسطيني كالسعودية وإيران وقطر، وتم ذلك عن طريق ممارسة الضغوط على البنوك والمصارف العربية في الشرق الاوسط لمنع تحويل الاموال إلى حكومة حماس، واعتبرت الإدارة الأمريكية ان تقديم اية أموال لحكومة حماس في هذا الإطار يعد عملا داعما للإرهاب [3]، وقد كان الهدف من سياسة الإدارة الأمريكية هذه اثارة الداخل الفلسطيني على حكومة

(1) International crisis croup: Enter Hamas: The challenges of political integration.

(2) Congressional records: the senate passed the resolution , 1 February , 2006 .

(3) أبو بكر الدسوقي، "حماس والحصار الدولي بين التراجع والصمود"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ع 165، 2006م، ص 133.

حماس نتيجة لعدم قدرتها على توفير الاموال اللازمة لدفع رواتب الموظفين، الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة استقرار الحكومة داخلياً وسيؤدي إلى فقدانها لمصداقيتها ومصداقية برنامجها الانتخابي الذي تبنته والذي كان قائماً على التغيير والاصلاح، خصوصا بعد أن منحها الشعب الفلسطيني الثقة من أجل ذلك [1].

2. المحور السياسي: ويهدف إلى منع حماس من الحصول على أي دعم معنوي يمكن أن تحظى به وعدم اعطائها الفرصة للانفتاح على العمقين العربي والاسلامي والضغط على المجتمع الدولي من أجل عدم لقاء واستقبال قادة حماس وعزلها سياسياً، وذلك لن يتم دون جهود اللجنة الرباعية بإقناع المجتمع الدولي من جدوى عزل حماس سياسياً، وقد استغلت الإدارة الأمريكية علاقتها القوية مع عدد من الدول العربية لإقناع سوريا وقطر لوقف مساعداتها لحركة حماس لكنها تفلح في ذلك، فالدعم السوري والقطري للحركة استمر سياسياً واقتصادياً [2].

3. المحور الأمني: هذا المحور اعتمد على ضمان سيطرة الرئاسة الفلسطينية على الأجهزة الأمنية بالرغم من ان الضغوط الأمريكية كانت منصبة من أجل موافقة حماس على شروط اللجنة الرباعية، كذلك ارتكزت من جهة أخرى على عدم السماح لحركة حماس بالسيطرة على الأجهزة الأمنية وقطع الطريق عليها في ترسيخ مفاهيمها العقائدية لدى الأجهزة الأمنية، وفي هذا الإطار ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية على عاملين، الأول: استخدام الرئيس محمود عباس لصلاحياته في اصدار المراسيم ونقل المسؤوليات الأمنية التابعة للرئاسة في يده ومحاولة تقييد صلاحيات حكومة حماس في هذا الاتجاه، والثاني: محاولة الضغط ودفع الأجهزة الأمنية على عدم التجاوب مع قرارات وزير الداخلية أو من يعينه[3] وهو ما تم ذكره سابقاً.

---

(1) Jamie Allinson , " Hamas- Gaza and the blocked , International Socialism , 30 October 2010 .

(2) الدسوقي، الموقف الدولي واستراتيجية ...، المصدر السابق، ص 121.

(3) محمد جمعة، " حماس وفتح واحتمالات الصراع المفتوح "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ع 165، 2006م، ص 125.

4. ارتكز المحور الرابع على العمل على تمكين مؤسسات المجتمع المدني من سد الفراغ الـذي قـد يحـدث نتيجة عدم قدرة حماس على إدارة السلطة، والتركيز أيضا على عدم اعطاء المؤسـسات المدعومـة مـن حماس فرصة للاستمرار في دورها، لـذا عملـت الإدارة الأمريكيـة عـلى اسـتغلال التـذمر مـن حكومـة حماس على نحو يمكنها من تقوية المؤسسات التي تدعم الديمقراطية المعتدلة [1].

إن توجهات السياسة الأمريكية تجاه التعامل مع حركة حماس لم تصل إلى حـد الـدفع نحـو القيـام بانقلاب على شرعية الانتخابات على الاقل أثناء الشهور الأولى من تشكيل حكومة حماس كالدفع نحـو حـل المجلس التشريعي والدعوة إلى انتخابات مبكرة لأن هذه من صلاحيات الـرئيس الفلـسطيني، وعـلى الـرغم من اصداره قرار بذلك الاَّ انه لم يحدث، أو الدعوة لحل حكومة حماس وتشكيل حكومة طوارئ وهذه مـن صلاحيات المجلس التشريعي، لكن هذا لم يحدث إلاّ بعد أحـداث حزيـران/ يونيـو 2007م، الأمـر الـذي أدى بالإدارة الأمريكية على اتباع سياسـة (الخطوة خطوة) من أجل اسـقاط حكومـة حـماس وهـو مـا لم تـنجح به[2].

ثانياً/ خطة دايتون 2007 م:

حالة الضعف التي سببها اتفاق المرغمين او اتفاق مكة للرئاسـة الفلـسطينية كانـت موضـع تفكـير مـن جانب مستشارين في السلطة الفلسطينية، الأمر الذي دفعهم للتعاون مع الجانب الأمريكي من أجل وضـع خطـة للنهوض بالرئاسة واعادة تقويتها داخلياً ودولياً، فقد وجدوا ان مصداقية الرئيس الفلسطيني محمـود عبـاس قـد تعرضت لانتكاسة خارج الأراضي الفلسطينية بعد توقيعه لاتفاق مكة وعدم اسـتجابة حكومـة الوحـدة الوطنيـة لشروط اللجنة الرباعية، وهو ما دفع دولا عديدة بما فيها الولايات المتحدة والاتحـاد الأوربي للبحـث عـن شركـاء فلسطينيين أكثر قبولاً ومصداقية لديهم ويمكنهم عن طريقهم ان يحققـوا انجـازات عـلى صـعيد الحكـم والأمـن، ولهذا كان لا بد من وضع خطة تهدف إلى ابقاء مؤسـسة الرئاسـة وحركـة فـتح في عـين المجتمـع الـدولي كمركـز

(1) محـسن محمـد صـالح وآخـرون، قـراءة نقديـة في تجربـة حـماس وحكومتهـا، 2006- 2007، مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشارات، ط 1، (بيروت، 2007م)، ص 267.

(2) عمرو حمزاوي، " صراع فتح وحماس والتصعيد الأمريكي الأوربي لأهداف اقليميـة "، مجلـة الـسياسة الدوليـــة، مؤسـسة الأهرام، القاهرة، ع 170، 2007م، ص 123.

ثقل للمشهد السياسي الفلسطيني، وهو ما يساعد على توفير الدعم المالي والسياسي للرئيس الفلسطيني محمود عباس ولحركة فتح من أجل تمكين الاثنين من بناء رصيد سياسي يمكنهما من الانتقال إلى الخطة (ب) " انتخابات برلمانية مبكرة داخل الأراضي الفلسطينية " وضرب القوة السياسية لحماس، لهذا درست الإدارة الأمريكية هذا الوضع والمتطلبات التي يجب القيام بها لإنجاز ذلك [1].

بعد الإعلان والتوقيع على اتفاق مكة في شباط/ فبراير عام 2007م والتوصل إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وجدت الإدارة ان ذلك سيعطي حركة حماس مجال للمناورة والخروج من عزلتها السياسية وتدعيم علاقاتها مع أطراف دولية واقليمية والفرصة لدخولها في العمق الدولي، مما قد يؤدي إلى فك الحصار السياسي والاقتصادي عنها، لا سيما ان الكثير من التصريحات الدولية كانت تشير إلى انه يجب اعطاء فرصة لهذه الحكومة، وهو ما عكس رغبة وتوجهات الإدارة الأمريكية في أحكام المقاطعة والضغط السياسي والاقتصادي على حركة حماس للقبول بشروط الرباعية الدولية [2].

كان الموقف الأمريكي من توصل الفلسطينيين لاتفاق تشكيل حكومة وحدة وطنية غامضاً في البداية، فلم يكن موقفها رافضاً أو مؤيداً للاتفاق بل كان متحفظاً عليه، فاعتراضها الصريح على الاتفاق قد يؤدي إلى تأزم موقفها الرسمي مع الدول العربية لاسيما مع السعودية التي رعت الاتفاق وما تتمتع به من علاقات قوية مع الولايات المتحدة فبدأ موقفها يتضح شيئاً فشيئاً ولم يخرج عن الإطار الذي عاملت به حركة حماس عند فوزها بالانتخابات فعادت للتأكيد على الموافقة على شروط اللجنة الرباعية كأساس للتعامل مع أي حكومة حتى لو كانت حكومة وحدة وطنية، اذ ان القيادة ستبقى لحماس وهي ترفض التعامل معها [3].

---

(1) جريدة الأخبار، "((خطة دايتون- دحلان)) لتقوية عباس ضد حماس"، لبنان (د. ع)، 14 أيار 2007م.
(2)Henry Siegman , The Great middle east peace process scam , London review of books , August 2007 , available on line at: www.lrb.co.uk/v29/n16/sieg01.
(3) محمد عبد العليم، " اتفاق مكة نواة لاستراتيجية جديدة "، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، شباط 2007، على الرابط الآتي، http://acpss.ahram.org/ahram/2007.

لقد تحول الرفض الأمريكي غير المباشر لاتفاق مكة وما نجم عنه من تشكيل حكومة وحدة وطنية إلى تحرك عملي لإحباط هذا الاتفاق، وكان ذلك عن طريق خطة أعدها المنسق الأمريكي كيث دايتون (keith Dayton) [1] والتي كانت امتداد لخطة أبرامز السابقة الذكر.

جاءت خطة دايتون في سياق تسعى الإدارة الأمريكية عن طريقه إلى ايجاد سبيل لإطلاق عملية سياسية تأخذ فيها الرئاسة الفلسطينية والفصائل المعتدلة معها دور القيادة وتبقى مع حركة فتح في مركز الصدارة للمشهد السياسي الفلسطيني على نحو يؤدي إلى التخلص من سيطرة حماس على النظام السياسي واعادة سيطرة فتح عن طريق توفير الدعم اللازم سياسياً ومالياً للرئاسة الفلسطينية من أجل تمكينها من المضي من المفاوضات السياسية وبناء رصيد سياسي وجماهيري يؤدي إلى اضعاف حماس [2].

ركزت الخطة على ثلاثة جوانب لتمكين الرئاسة الفلسطينية من السيطرة واستعادة نفوذها لدى الشارع الفلسطيني وهي:

1. الجانب الاقتصادي: ويتم ذلك عن طريق تزويد الشعب الفلسطيني بالمتطلبات الاقتصادية المباشرة عن طريق مؤسسة الرئاسة، اذ كان الاعتقاد الأمريكي ان انعاش الوضع الاقتصادي الصعب للشعب الفلسطيني وتوظيف أموال المعونات سيوسع من قاعدة الولاء للرئيس الفلسطيني محمود عباس وسيساهم في رفع شعبية حركة فتح، لذا وضعت الخطة

---

(1) كيث دايتون: من مواليد 1949م، جنرال متقاعد وأصبح مدير مركز جورج مارشال الأوربي للدراسات الأمنية، مسؤول عن تنظيم الدراسات وبرامج التوعية التي تضم شبكة دولية مؤلفة من اكثر من ثمانية الآف موظف في جميع انحاء أوربا وآسيا الوسطى في مجالات الدراسات الأمنية والدفاع والشؤون الخارجية، حاصل على الشهادة الأولى في التاريخ، وشهادة الماجستير في العلاقات الدولية، عمل ملحقاً عسكرياً في موسكو، كما سبق له وان عمل في فرع التدريب على استخدام الأسلحة السوفيتية، كما عمل أيضا في لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق في تسعينيات القرن الماضي، يتكلم الروسية والالمانية، عين منسقاً أمنياً بين الفلسطينيين و (الاسرائيليين) عام 2005م بسبب خبرته الأمنية والعسكرية، ولم تكن مهمته بالأساس مجرد التنسيق الأمني وانما قيادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بما يضمن امن (اسرائيل) واستقرار الوضع في الضفة والقطاع، للمزيد ينظر،

George. C. Marshall European center for security studies , keith. w. Dayton , Gen. u. s. Arey. (ret).

(2)Avi Issacharoff , " Keith Dayton to reter after five years of rebuilding P. A forces " , Ha'aretz , 8 October 2010.

برامج تنموية لتنفيذ مشاريع ذات نتائج ملموسة تهدف إلى خلق فرص عمل وتوقف من حدة البطالة والفقر، فضلا عن انها طالبت (اسرائيل) بتخفيف الضغط والقيود على نقل البضائع وانتقال العمال من الأراضي الفلسطينية إلى داخل (اسرائيل) وايجاد آلية لصرف رواتب الموظفين الفلسطينيين[1].

2. الجانب الأمني: هدفت الخطة إلى السعي لتقوية القوات الأمنية التابعة للرئاسة الفلسطينية والعمل على تطوير اداء الأجهزة الأمنية على نحو يبرز انها قادرة على الحفاظ وضبط الأمن في الأراضي الفلسطينية، وان تضع مؤسسة الرئاسة الخطط التي تمكنها من إنهاء فوضى السلاح غير المسيطر عليه في الشارع الفلسطيني، وبناءً على ذلك أصبح الجنرال دايتون مسؤولاً عن برنامج الدعم واعادة هيكلة الأجهزة الأمنية ووضع بنية تنظيمية جديدة لها، وتوفير المخصصات المالية للتدريب والمعدات والسلاح [2].

3. الجانب الاصلاحي: ركزت الخطة على اصلاح حركة فتح نفسها ومعالجة الأمور السلبية التي أدت إلى فوز حركة حماس في الانتخابات وتراجع شعبية فتح لدى الشارع الفلسطيني ومعالجة الانقسام داخل الحركة وتضارب المصالح وتعدد المرجعيات لها، لذا رأت الإدارة الأمريكية ان تقوية حركة فتح واعادة بنائها على أسس قوية قد تعزز فرص احتمال عودتها للسيطرة على الحكومة عن طريق الانتخابات، وان تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الاصلاح ينبغي أن تتم عن طريق تعزيز قوة فتح بحيث تعمل على حل الفصائل المسلحة داخلها والسيطرة على كتائب الأقصى الجناح العسكري للحركة، مما قد يمكنها من التقدم بقائمة موحدة وقوية في اية انتخابات، واقرت الخطة ان ذلك لن يتم الاّ بالسماح لأعضاء شباب بتبوء مناصب عليا داخل حركة فتح، وانتخاب لجنة مركزية جديدة وتقوية الحرس الجديد وتعزيز التضامن داخل الحركة، فضلا عن محاولة الحركة من دمج الفصائل المسلحة داخل الأجهزة الأمنية التابعة لها بالتدريج [3].

---

(1) قصي أحمد حسن حامد، دور الولايات المتحدة في أحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001- 2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص 185.
(2) حمزاوي، صراع فتح وحماس ...، المصدر السابق، ص 123.
(3)Mark Perry , " Dayton’s mission: Areoder’s guide " , News Aljazeera , 25 January 2001 ,

بعد اعداد الخطة الأمريكية لتعزيز قدرات قوات الأمن الفلسطينية انطلق دايتـون لتنفيـذ الخطـة علما انه كان يعمل منذ العام 2005م منسقاً أمنياً كما اشير سابقاً، يساعده في مهمته عدد مـن الـضباط مـن كندا والمملكة المتحدة وتركيا، وبعد سيطرة حماس على قطاع غـزة في حزيـران/ يونيـو 2007م تركـز اهـتمام دايتون وفريقه الأمني في الضفة الغربية عن طريق تدريب عناصر الحرس الرئاسي التي بلغ تعداد عناصرهـا المدربة 400 عنصر فضلاً عن 1700 عنصر من عناصر الأمن الوطني، لقد كانـت مهمـة دايتـون الأمنيـة جـزءاً من عملية دعم أمني أمريكي للسلطة الفلسطينية، وبناءً على ذلك بلـغ مجمـوع قـوات الأمـن الفلـسطينية التي دربت في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن برعايـة أمريكيـة زهـاء عـشرة فيـالق قوامهـا خمـسة الآف جندي، فيلق واحد لكل محافظة من المحافظات الفلسطينية التسع في الضفة الغربية والعاشر يـشكل قوة احتياطية استراتيجية، تكـون مهمتهـا حفـظ النظـام وتعطيـل الـشبكات الارهابيـة في الـضفة الغربيـة، وبالفعل نجحت هذه القوات في الفترة من تموز/ يوليو إلى آب/ أغسطس عام 2007م في اعتقال ألـف عنـصر من حركة حماس [1].

واستكمالا لدعم التنسيق الأمنـي تـم تحويـل مبلـغ 161 مليـون دولار مـن الأمـوال الأمريكيـة عـبر حساب الهيئات الدولية لمراقبة المخدرات بموجب قـانون اصـدرته وزارة الخارجيـة الأمريكيـة، والـذي كـان الغرض منه الطلب من السلطة الفلسطينية الاسراع من وتيرة اصلاح القطاع الأمني فيها [2].

كان دايتون متخوفا من تنامي قوة حماس بفضل حصولها على أسلحة ومعدات من إيـران مما جعلها مؤهلة أكثر من القوات التابعة للرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقـد قـدم تقريـره لزعماء في الكونغرس ومسؤولين أمنيين، وتم عقد اجتماعات مغلقـة لمناقـشة هـذه التطـورات في الأراضي الفلسطينية، وأشار دايتون في تقريـره عنـد تقييمـه للاشـتباكات التـي حـدثت في الأراضي الفلسطينية قبل اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ان القوة التنفيذية التابعة لحركـة

على الرابط الآتي، http://www.aljazeera.com/paletine peapers/2011 .

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الملف الأمني بـين الـسلطة الفلـسطينية واسرائيـل، قـسم الارشـيف والمعلومـات، (بيروت، 2009م)، 39.

(2) المصدر نفسه، ص 41.

حماس والتي بلغ تعدادها 12 ألف مقاتل، يضاف اليها كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس تغلبتا على القوات المنافسة لها من حركة فتح، وحذر ان قوات الرئيس الفلسطيني لن تمتلك القوة الكافية للتصدي لقوات حماس دون مساعدة خارجية [1].

أما أهم أهداف الخطة:

أوضحت الخطة أهم الأهداف التي يجب على السلطة الفلسطينية و (اسرائيل) القيام بها واتخاذها من أجل تعزيز قدرة قوات الأمن الفلسطينية وخفض تنامي قوات حماس وهي:

1. تولي الجانب الفلسطيني وقوات رئيس السلطة وقف الهجمات بالصواريخ على المستوطنات ووقف تهريب الأسلحة والاموال القادمة من مصر إلى قطاع غزة ومنع حفر الانفاق وتحسين العلاقات بين الأجهزة الأمنية الموالية للرئيس الفلسطيني والجيش (الاسرائيلي)، وتحسين قدرات الأجهزة الأمنية للقيام بواجباته بحيث يتولى تنسيق هذه المهمات مستشار الرئيس الفلسطيني للأمن القومي محمد دحلان الذي ستوكل اليه مهمات ادخال الاصلاحات الأمنية والاشراف عليها.
2. يقوم الجانب (الاسرائيلي) مقابل ذلك بالموافقة على رفع الحواجز الأمنية عن الطرق في الضفة الغربية والموافقة على طلبات شراء الأسلحة والامدادات اللازمة لتلك القوات والسماح للفلسطينيين بإعادة تسيير قوافل الحافلات المتجهة بين الضفة وقطاع غزة وتسهيل حركة انتقال الاشخاص والبضائع عبر معبري رفح وكرم أبو سالم وتقليل المعوقات والعراقيل التي تعوق حياة المواطنين الفلسطينيين.
3. يقوم الجانب الأمريكي بموازاة ذلك بتأهيل قوات الأمن الفلسطينية عن طريق تحسين قدرات تلك القوات وتدريبها، وتجهيز المقرات بتزويدها بالسلاح، وقد وافق الكونغرس على منح 59 مليون دولار لهذا الغرض [2].

---

(1) صحيفة الرياض، " المنسق الأمريكي الأمني بين اسرائيل والسلطة قوات حماس تتصاعد عدة وعددا "، الرياض، ع 14150، في 22 آذار / مارس 2007 م.

(2) المكتب الاعلامي، الكتاب الأبيض ...، المصدر السابق، ص ص 27- 28، للمزيد من التفاصيل عن خطة دايتون، ينظر، الملحق رقم (7).

ثالثا/ مؤتمر أنابوليس 2007 م:

لم يكن عقد مؤتمر أنابوليس ضمن السياق العملي والطبيعي لإحياء عملية السلام مثلما أشير اليه بقدر ما كان فكرة الهدف منها اعطاء دعم معنوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس بوصفه يمثل الشرعية والاعتدال في الشارع الفلسطيني والذي يمكن لـ (اسرائيل) ان تفاوضه، ودعمه في مواجهة صعود ونفوذ قوة حماس على الساحة الفلسطينية مما يؤكد أن المؤتمر هو لتعزيز الانقسام الفلسطيني.

أ- عقد المؤتمر:

وجه الرئيس الأمريكي بوش الابن الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام بين الفلسطينيين و(الاسرائيليين) يوم 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007م الذي عقد ليوم واحد وبحضور أكثر من أربعين دولة معظمها لا علاقة لها بالصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي)، ومن بين الدول التي دعيت إلى المؤتمر (السعودية، سوريا، السودان، البحرين، تونس، اليمن، الأردن، لبنان، الجزائر، المغرب، قطر)، وقد حضرت أغلب هذه الدول الى المؤتمر بفعل الضغوطات الأمريكية، فضلا عن ان الولايات المتحدة الأمريكية أرادت تكوين تحالف يضم الدول العربية لمواجهة ايران عن طريق المؤتمر، كذلك سعيها لتطبيع العلاقات ما بين الدول العربية و(اسرائيل)، علما أن أغلب هذه الدول لا ترتبط بعلاقات دبلوماسية أو تطبيع مع (اسرائيل)[1].

أعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن أن غاية هذا المؤتمر تتمثل في اعادة اطلاق مفاوضات السلام في الشرق الاوسط عن طريق سعي الولايات المتحدة لإعادة احياء خطة خارطة الطريق التي كان قد توقف العمل بها نتيجة للأحداث التي مرت بها الأراضي الفلسطينية عامي 2006 و2007م، والعمل في نهاية المطاف على تحقيق السلام وإعلان الدولة الفلسطينية نهاية عام 2008م[2].

---

(1) أسامة الغزالي حرب، " مؤتمر فاشل آخر للسلام "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 170، 2007م، ص 6.

(2) مجلة الدراسات الفلسطينية، " كلمة الرئيس جورج بوش الابن في افتتاح مؤتمر انابوليس "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 72، 2007م، ص 175.

ان رؤية الرئيس الأمريكي بوش الابن للسلام انطلقت من رؤيته للانقسام الفلسطيني والفرق حسب وصفه بين رؤية حماس للسلام واستخدامها للقوة والعنف في تحقيقه ورؤية الرئيس الفلسطيني محمود عباس للسلام بوصفه شخصية معتدلة تنبذ العنف لتحقيق السلام[1].

إن التوقيت الذي عقد فيه المؤتمر له دلالة واضحة على ان الإدارة الأمريكية تتوافق رؤيتها مع الرؤية (الاسرائيلية) من أجل استثمار الظروف الفلسطينية الداخلية وللتأكيد على ان الانقسام الفلسطيني هو الذي مهد لعقد المؤتمر، فطول فترة حكم الرئيس الأمريكي بوش الابن من عام 2001م لم يعلن عن عقد مؤتمر للسلام الاّ في خريف عام 2007م، مع العلم ان الفترة السابقة كانت في الاجواء مهيأة لعقد مؤتمر للسلام، لاسيما ان اغلب دول العالم كانت متضامنة مع الإدارة الأمريكية في حربها على الارهاب، فضلا عن طرح الرئيس الأمريكي لمبادرة حل الدولتين وفق خطة خارطة الطريق برعاية اللجنة الرباعية، لكن ذلك لم يحدث وما ان حصل الانقسام الفلسطيني حتى جاءت الدعوة لعقد المؤتمر، وهذا ما يؤكد انه أشارة واضحة لتعزيز الانقسام بدعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس دون دعوة حكومة حماس اليه [2].

ان الغاية الرئيسة للمؤتمر لم تكن مسألة إنهاء الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) الذي دام لعقود عدة، بل ان المؤتمر كان له ثلاثة أبعاد، الأول: ان الرئيس الأمريكي بوش الابن أراد تحقيق انجاز تاريخي يحسب له قبل انتهاء فترته الرئاسية حتى لو كان مجرد خطوة واحدة نحو السلام ليكملها من يخلفه في إدارة البيت الأبيض، الثاني: محاولة تكوين تحالف عربي يضم (اسرائيل) لمواجهة طموحات إيران النووية التي تشكل خطراً على العرب أكثر مما تشكله على (اسرائيل)، الثالث: هناك رؤية أمريكية لمنطقة الشرق الأوسط تأخذ (اسرائيل) عن طريقها الصدارة سياسياً واقتصادياً، وان يكون لها بُعداً اقليمياً على نطاق واسع في المنطقة [3].

---

(1) عصام زيدان، " أنابوليس .. اللعبة الأمريكية والأهداف ((الاسرائيلية)) "، شبكة فلسطين للحوار، متاح على الرابط الآتي، http://www.paldf.net.

(2) آلان وودز، " الشرق الأوسط مؤتمر انابوليس والقضية الفلسطينية: المزيد من المحادثات حـــول المحادثات "، لندن، 6 ديسمبر / كانون الأول 2007م، متاح على الرابط الآتي، www.marxy.com.

(3) أسمر، الموقف الأمريكي من اقامة ...، المصدر السابق، ص 125.

هناك تساؤلات عدة حول الأهداف التي تريد الإدارة الأمريكية تحقيقها من عقد المؤتمر والتي يمكن الإشارة اليها على النحو الآتي:

1. العمل لجعل القضية الفلسطينية تخرج عن إطار الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي) إلى الصراع الفلسطيني- الفلسطيني والصراع بين معسكر الاعتدال الذي يمثله الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبين معسكر التطرف الذي تمثله حركة حماس، ويجب ان يكون هناك تمايز بينهما من قبل جميع الدول والأطراف والتركيز على دعم الرئيس الفلسطيني وعدم الاعتراف بحكومة حماس والتضييق عليها، مما سيؤدي إلى تعزيز الانقسام الفلسطيني وليس ايجاد حل له.
2. في ظل هذا الوضع الفلسطيني القائم على الأرض والمتمثل بالانقسام، فقد تم تفريغ الدولة الفلسطينية من محتواها، فلم يعد هناك امكانية لقيامها على الرغم من الطروحات الأمريكية بشأن ذلك، حتى لو أعلن عن قيامها ستبقى دولة على جزء من الأرض محكومة بسياسة الاحتلال في الضفة الغربية، وخروج الجزء الآخر قطاع غزة عن سلطة الدولة الفلسطينية المستقبلية [1].

ب- المواقف من مؤتمر أنابوليس:

في الوقت الذي كان فيه الاعداد جارياً لعقد مؤتمر أنابوليس كان هناك اتصالات تجري بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الحكومة (الاسرائيلية) إيهود أولمرت (Ehud Olmert) [2]، فضلا عن جولات مكوكية قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس

---

(1) غنام، الدور الأمريكي في تسوية ....، المصدر السابق، ص 165.

(2) إيهود أولمرت: ولد في بلدة بنيامينا في 30 أيلول/ سبتمبر عام 1945م، حاصل على شهادة البكالوريوس في علم النفس من الجامعة العبرية بالقدس عام 1968م، كما حصل عل شهادة البكالوريوس في الحقوق عام 1973م، شغل منصب وزير شؤون الاقليات (الاسرائيلي) 1988- 1990م، ثم شغل منصب وزير الصحة 1990- 1992م، وتولى منصب رئيس بلدية القدس 1993- 2003م، ثم أصبح وزيراً للمالية في حكومة أرييل شارون 2005- 2006م، وأصبح رئيساً للوزراء بالوكالة بعد اصابة شارون بجلطة دماغية وأدى اليمين ليصبح رئيساً للوزراء في 4 أيار / مايو 2006م، أثناء فترة رئاسته للحكومة خاض حرب تموز / يوليو 2006م ضد حزب الله في لبنان والتي أدت إلى انخفاض شعبيته، الأمر الذي دفعه للاستقالة من رئاسة الحكومة عام 2009م، اتهم بقضايا فساد وتلقي رشاوى أثناء فترة رئاسته لبلدية القدس حول مشروع اسكان (هولي لاند) وحكم عليه بالسجن 9 سنوات وخفض الحكم إلى سنة ونصف ليطلق سراحه عام 2017م، وبذلك يكون أولمرت أول رئيس وزراء (اسرائيلي) يحكم عليه بالسجن، للمزيد ينظر، إيهود أولمرت، على الرابط الآتي، www.wikipedia.org.

اتفق فيها الطرفان الفلسطيني و(الاسرائيلي) من أجل التوصل إلى صيغة تفاهم حول البيان المشترك الذي سيصدر بعد المؤتمر، الحكومة (الاسرائيلية) كانت ترغب في التوصل إلى إعلان نوايا غير ملزمة، أي صياغة بيان سياسي قابل للتأويل والتفسير وغير ملزم للحكومة (الاسرائيلية) الذي يتيح لها في نهاية المطاف الموافقة على ما يخدم سياستها وتجاهل ما يتعارض معها، خصوصاً فيما يتعلق بمناقشة قضايا الحل النهائي[1].

وبناءً على ذلك كان لا بد من طرح الموقفين الفلسطيني من عقد مؤتمر انابوليس:

1. الموقف الفلسطيني:

ذهب الفلسطينيون إلى المؤتمر ممثلين بالرئيس الفلسطيني محمود عباس وفريقه المفاوض، وهم في أضعف حالة يحملون أعباء جمة منها الانقسام والاقتتال الفلسطيني الذي أفضى إلى انقسام على الأرض بين حكومتين واحدة معترف بها دوليا والأخرى غير معترف بها ومفروض عليها حصار سياسي واقتصادي يعاني منه جزء كبير من الشعب الفلسطيني، ومماطلة وتسويف الحكومة (الاسرائيلية) من أجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه سابقاً دون التوصل إلى حل لقضايا الوضع النهائي (القدس، اللاجئين، الحدود، المستوطنات، المياه، الأمن)، كل ذلك شكل عبئاً ثقيلاً واضعف موقف الفلسطينيين الذين قد يضطروا إلى تقديم المزيد من التنازلات لـ (اسرائيل)[2].

قبل عقد المؤتمر طالب الجانب الفلسطيني بوضع وتحديد جدول زمني واضح لكيفية ووقت إعلان قيام الدولة الفلسطينية، على ان يكون ذلك تحت إشراف طرف ثالث سواء من الولايات المتحدة او الاتحاد الأوربي[3].

---

(1) غنام، الدور الأمريكي في تسوية ...، المصدر السابق، ص 167.

(2) RT Aribic، " ردود الأفعال حول مؤتمر أنابوليس"، 28 نوفمبر 2007، على الرابط الآتي، http://arbic.rt.com.

(3) الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية ...، المصدر السابق، ص 159.

كما طالب الفلسطينيون من الجانب الأمريكي الضغط على (اسرائيل) لتطبيق المرحلة الأولى من خارطة الطريق، التي اكدت عليها الإدارة الأمريكية كمرجعية والأساس لمؤتمر أنابوليس، علماً ان (اسرائيل) لم تطبق المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق والتي تقضي بالانسحاب من الأراضي التي اعادت الانتشار فيها بعد انتفاضة 28 أيلول/ سبتمبر 2000م، وقيامها بتفكيك المستوطنات العشوائية ووقف التوسع في باقي المستوطنات، كذلك لم تلتزم (اسرائيل) بتنفيذها رغم المطالبة الأمريكية والفلسطينية بذلك حتى وقت عقد مؤتمر انابوليس[1].

أما بشأن موقف حكومة حماس من المؤتمر، فقبل انعقاد المؤتمر بساعات رفض رئيس وزراء الحكومة المقالة اسماعيل هنية التطبيع مع (اسرائيل)، وأشار إلى أن أية تنازلات يقدمها الوفد الفلسطيني المشارك في المؤتمر ستكون غير ملزمة للشعب الفلسطيني، وطالب زعماء الدول العربية المشاركين فيه ان لا يكونوا شهود زور، وان يدعموا الشعب الفلسطيني الذي يعاني من محنة الحصار المفروض عليه، وحذر من خطورة وجود وفود عربية إلى جانب (اسرائيل) في المؤتمر الذي عده خطوة نحو مزيد من التطبيع معها وهو غاية المؤتمر الرئيسة، وان المؤتمر لم يكن الا لتكسب (اسرائيل) المزيد من الوقت لتهويد القدس بصورة كاملة، وان حركة حماس تؤكد ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس لا يملك تفويضاً من غالبة الشعب الفلسطيني كي يفاوض باسمه، ووقع نواب من حركة حماس وعدد من قادتها على وثيقة تؤكد بأن الرئيس محمود عباس لا يملك الحق في تقديم أية تنازلات في أي اتفاق للسلام مع (اسرائيل)[2].

2. الموقف (الاسرائيلي):

وافقت الحكومة (الاسرائيلية) على حضور المؤتمر كونها هي من حددت الإطار العام للمؤتمر وأهدافه مسبقاً، ودليل ذلك رفضها طلباً من الجانب الفلسطيني بضرورة التوصل إلى إعلان مبادئ مشتركة، ورفضت تحديد جدول زمني لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، على الرغم

(1) مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة الرئيس محمود عباس امام مؤتمر أنابوليس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 18، ع 72، خريف 2007م، ص 176.

(2) BBC Arabic، بوش يفتتح مؤتمر انابوليس، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، على الرابط الآتي، www.news.bbc.co.uk.

من إشارة رئيس الحكومة (الاسرائيلية) ايهود أولمرت ان الواقع على الأرض والذي نشأ بعد العام 1967م يمكن ان يتغير عن طريق مفاوضات ثنائية مستمرة مع الفلسطينيين من أجل ايجاد حل للمسائل الست التي تعد حجر عثرة في اية مفاوضات ما بين الجانبين، لكن ذلك لم يكن أكثر من مراوغة (اسرائيلية) لاسيما اذا ما علمنا انها ترفض ولا تزال مناقشة أياً من هذه المسائل مع الجانب الفلسطيني، على اعتبار ان أي حديث ومناقشة لها ستصبح التزاماً على الحكومة (الاسرائيلية) لاحقا [1].

ج- نتائج المؤتمر:

توصل الجانبان الفلسطيني و(الاسرائيلي) في ختام مؤتمر أنابوليس وتحت الرعاية الأمريكية إلى وثيقة تفاهم مشترك تقضي إلى الانخراط في مفاوضات نشطة ومستمرة ومتواصلة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم قبل نهاية عام 2008م، وقد الزمت الوثيقة الجانبين الفلسطيني و(الاسرائيلي) بالقيام بتطبيق ما يترتب عليها من التزامات وواجبات اقرتها خارطة الطريق والتي ستؤدي في النهاية إلى حل الدولتين، كما تمت الموافقة على تشكيل لجنة أمريكية- فلسطينية- (اسرائيلية) من أجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه على ان تعقد أولى جلسات التفاوض في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2007م في القدس، الاّ أن المعضلة الرئيسة التي سببت وقف المفاوضات هي استمرار (اسرائيل) في سياستها الاستيطانية خصوصاً في القدس الشرقية التي يطالب بها الفلسطينيون عاصمة لدولتهم المستقبلية، اذ اقرت الحكومة (الاسرائيلية) تخصيص مبلغ 45 مليون دولار لبناء وتوسيع المستوطنات ضمن موازنة عام 2008م، فقد تمت المصادقة على بناء 740 وحدة استيطانية بواقع 500 وحدة في جبل أبو غنيم و240 وحدة في مستعمرة معاليه ادويم، الأمر الذي أدى إلى شعور الفلسطينيين بعدم جدوى المفاوضات، ما دامت (اسرائيل) مستمرة في سياستها الاستيطانية ولا تلتزم بأية قرارات دولية [2].

بناءً على ما سبق فإن مؤتمر أنابوليس يعد من أسوء المؤتمرات التي عقدت من أجل احلال السلام وإنهاء الصراع ما بين الفلسطينيين و (الاسرائيليين)، وذلك لكونه لم يقدم

---

(1) جريدة الأخبار، " أولمرت يعلن مخططاً جديداً للتفاوض "، 13 تشرين الثاني 2007، على الرابط الآتي، http://www.al-akbar.com.

(2) عبد المنعم سعيد، "ملاحظات أولية حول مؤتمر الخريف، تحليلات عربية "، منشورات مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 2007، على الرابط الآتي، http://www.ahram.org.eg/acpss.

للفلسطينيين اية حلول سواء اكانت دائميه او مؤقتة، بل كرس عقده زيادة الانقسام وشق وحدة الصف الفلسطيني واشغال الفلسطينيين بالمشاكل الداخلية فيما بينهم، كذلك فإن عقد المؤتمر ولمدة يوم والاقرار بضرورة التوصل إلى حل دائم في نهاية عام 2008م، هذا يثير الاستغراب فكيف يمكن تحقيق ذلك في عام واحد، وهو ما عجزت عنه جميع الاتفاقيات السابقة لتحقيقه، مثل اتفاقية كامب ديفيد 1978م التي أقرت بأنه يجب التوصل إلى اتفاق نهائي في مدة أقصاها خمس سنوات أي نهاية عام 1983م ولم يتحقق شيء، وكذلك اتفاق أوسلو عام 1993م الذي أشار إلى اتفاق الحل الدائم وإعلان الدولة الفلسطينية بعد خمس سنوات ولم يتحقق ذلك أيضا، وعندما تم الإعلان عن خارطة الطريق عام 2003م والتي أشارت إلى قيام الدولة الفلسطينية وإعلان الحل الدائم في نهاية عام 2005م ولم يتم ذلك، فكيف لصراع فلسطيني (اسرائيلي) استمر لعقود عدة يحل في عام واحد، هذا ما لا يقبله العقل والمنطق السياسي.

لقد توهم الفلسطينيون بأن حَلاً ما يلوح في الأفق وان مفاوضات يوم واحد ستفضي إلى حل دائم وقيام دولة فلسطينية، هذا الأمر صعب تحقيقه في ظل المعطيات على أرض الواقع، فـ(اسرائيل) مستمرة بالتوسع الاستيطاني وهي رافضة لأية مناقشات حول المسائل المصيرية الستة، والفلسطينيون يعانون من الانقسام سياسياً وجغرافياً ولا يبدو انه يلوح في الأفق أي امل في حل الصراع الفلسطيني- (الاسرائيلي)، هذا اذا ما تغاضينا عن المعضلة الأشد تعقيداً وتأزماً وهي معضلة الانقسام والصراع الفلسطيني- الفلسطيني المدعوم أمريكياً و (اسرائيلياً).

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الخاتمة التالية:

1. ان المتتبع للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية يجدها سياسة تسويف ومماطلة وخداع للعرب عموما وللفلسطينيين بشكل خاص في محاولة لكسب مزيد من الوقت لتعزيز قوة ونفوذ (اسرائيل) على حساب مصلحة الفلسطينيين، فجميع المشاريع التي طرحتها الادارات الأمريكية المتعاقبة هي حلول وقتية وترقيعيه لا تمت بصلة إلى جوهر القضية وهي انهاء الاحتلال (الاسرائيلي) للأراضي الفلسطينية واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى اراضيهم في ظل تعنت (اسرائيل) ورفضها حتى مناقشة ذلك جملة وتفصيلا، يقف وراء رفضها هذا دعم اللوبي اليهودي القوي الذي يؤثر في السياسة الأمريكية التي لا تبخل جهداً في استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار أممي حتى لمجرد ادانة (اسرائيل) في أعمالها ضد الفلسطينيين.
2. ان انتفاضات الشعب الفلسطيني عفوية بطبيعتها، وهي تصدر من أناس بسطاء يحتجون على ممارسات سلطات الاحتلال، لكن ما أن تحدث تلك الانتفاضات حتى تزج القوى والفصائل الفلسطينية نفسها فيها، ومحاولتها تحقيق مكاسب سياسية تمكنها من فرض نفسها على الشارع الفلسطيني، متناسية تضحيات هذا الشعب المقاوم، الأمر الذي يؤدي إلى التفرقة والانقسام لكثرة الفصائل والقوى الفلسطينية سواء أكانت يسارية أم اسلامية أم تدعي القومية، وبدلاً من التوحد في جبهة واحدة لمواجهة العدو الواحد نرى ان هذه الفصائل تحاول تسقيط بعضها بعضاً باتهام كل طرف منها للآخر بتبعيته وعمالته للاحتلال، ولو ترك الشعب الفلسطيني بانتفاضته العفوية دون تدخل هذه الحركة أو تلك لتغيرت معادلة الصراع مع الاحتلال (الاسرائيلي) ومنذ وقت بعيد.
3. لم يستفد الجانب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير من الاتفاقات التي وقعها مع (اسرائيل) الا الشيء القليل، فإعلان تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1994م في الضفة والقطاع لم يغير من الأمر شيئاً فالاحتلال موجود على الأرض والمستوطنات تتوسع وتبتلع المزيد من الاراضي الفلسطينية، وليس للسلطة من أمر سوى تنفيذ الالتزامات التي فرضت عليها لا سيما فيما يتعلق بالجانب الامني الذي يقوم على منع هجمات المقاومة الفلسطينية ومن

الفصائل كافة ضد (الاسرائيليين) مما أوجد تناقض في التوجهات للأطراف الفلسطينية خصوصا فيما يتعلق بحركة حماس التي وجدت ان تلك الإجراءات موجهة ضدها على وجه الخصوص، مما أربك المشهد السياسي الفلسطيني ليتعزز الانقسام والصراع ما بين حركتي فتح وحماس.

4. مع كل انتفاضة وتطور في الأراضي الفلسطينية، نرى التحركات الأمريكية تكون سريعة لاحتواء الموقف وان لم تنجح في ذلك تحاول استغلال الأزمات لتبعد الرأي العام العالمي المتعاطف مع نضال الشعب الفلسطيني، فمع انتفاضة عام 1987م حدثت أزمة الخليج الثانية عام 1990م، والتي أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام الدولي الاعلامي والسياسي، فتناسى العالم محنة شعب أعزل يواجه آلة حرب مدمرة، ومع انتفاضة الاقصى عام 2000م حدثت أحداث أيلول/ سبتمبر عام 2001م، ليتناسى العالم ايضا هذه الانتفاضة ومعطياتها، بل ان الإدارة الأمريكية غيرت تفسير العالم لمقاومة الاحتلال وعدته ارهاباً وزادت من ضغوطها على السلطة الفلسطينية ليكون تعاملها مع حركة حماس على أساس قانون مكافحة الارهاب الذي صاغته الادارة الأمريكية، اذا ما علمنا ان انتفاضة الأقصى وحدت الفصائل الفلسطينية جميعها، اسلامية ً كانت أم علمانية.
5. إن جوهر طروحات الرئيس الأمريكي بوش الابن حول حل الدولتين لم يلقَ اي تجاوب مع (اسرائيل) التي ترفض رفضا قاطعا قيام دولة فلسطينية مهما كان حجمها او شكلها، حتى لو كانت منزوعة السلاح والسيادة، وحسب وجهة نظرها فإن ذلك تهديد لوجود (اسرائيل) وأمنها، وان خطة خارطة الطريق التي تم طرحها لم تلق موافقة (اسرائيلية) إلاّ بعد ادخال التعديلات عليها وبضغط من اللوبي اليهودي، ومن أهم التعديلات المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ولغايات عدة أهمها اثارة الشارع الفلسطيني على سلطته بعدما أظهرت الخطة جوانب الفساد فيها، والتي استفاد منها من هم في السلطة فعلا دون عامة الشعب، والتغير الثقافي الذي فُرض على المناهج الدراسية لكي يتناسى أبناء فلسطين أن هناك احتلال ومستوطنين، وان الخطر الحقيقي عليهم هو من الطبقة التي تحكمهم فيجب اجراء تغيير شامل وواسع لها.
6. ان الخلاف والصراع ما بين حركتي فتح وحماس هو خلاف عقائدي وآيديولوجي وفكري عميق على الرغم من ان الحركتين خرجتا من رحم حركة الاخوان المسلمين، فهو صراع

على المصالح والنفوذ والسلطة، وليس من أجل مواجهة الاحتلال، لاسيما مع تصاعد الخلاف بينهما بعد زوال الشخصيات القيادية التي كانت تتصف بالحكمة والتأثير وتمنع وصول الأمور إلى أقصى حد، ويتمثل ذلك بشخصيتي الرئيس الراحل ياسر عرفات والشيخ أحمد ياسين، ووصول قيادات شابة وطموحة تميل إلى حب مصالحها الشخصية على حساب المصلحة الوطنية، جعل من التفاهم ما بين الطرفي أمر شبه مستحيل.

7. ان الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006م جسدت رغبة الشعب الفلسطيني بالتغيير السلمي للحكم، فقد جرب وعلى مدى ثلاثة عشر سنة منذ تشكيل السلطة الفلسطينية الحكم العلماني الذي لم يقدم شيئاً يذكر له، والمستفيد الأول والأخير رجال السلطة أنفسهم، فحاولوا ايجاد بديل حتى لو كان ذا طابع اسلامي، على الرغم من عدم قناعتهم بجدوى ذلك، عن طريق ما سيتم فرضه على المجتمع من أحكام وتقييد للآراء والحريات الشخصية والعامة، لكنه شعر أن ذلك أفضل من العيش في زيف ووهم يحاول رجال السلطة الفلسطينية اقناع الشعب بها، فالمسؤول في السلطة لم يعانِ من الوقوف في طوابير على أحد المعابر لساعات طويلة، ولم يعانِ من الجوع والبطالة وهدم المنازل، لذلك شعر الفلسطينيون بوجوب ان يكون هناك في الحكم من عاش هذه المعاناة.

8. إن السياسة الأمريكية التي أرادت التعامل بها مع فوز حركة حماس هو الخوف من ان ينتقل ذلك إلى دول عربية موالية لها، فأرادت قطع الطريق على الاسلام السياسي من أن يفكر أصحابه بالوصول إلى السلطة، ففرضت حصار سياسي واقتصادي على حكومة حماس لإسقاطها ولم تفلح في ذلك فأخذت بوضع الخطط من أجل تقوية حركة فتح على حساب حركة حماس بدفع أموال وتسليح إلى حركة فتح، ولم تفلح في استعادة السيطرة على قطاع غزة، وهذا ما يزيد من حدة الانقسام وتعزيزه، ولا يوجد هناك أمل في إعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي قد تساهم في إقامة الدولة الفلسطينية، وحتى لو تم ذلك فإن الحالة الفلسطينية ستكون أشبه بالحالة العراقية بين حكومة اقليم كردستان والحكومة المركزية أي حكومتين في دولة واحدة، وهو أسلم حل للانقسام الفلسطيني حكومة في غزة لها سلطتها وبرلمانها وشبه مستقلة عن حكومة الضفة التي سيكون لها برلمان وحكومة تشارك فيها حركة حماس ولها حصة من الموازنة مخصصة للقطاع، وبذلك لن يكون هناك دولة فلسطينية موحدة تشمل الضفة والقطاع بل دولة مقسمة في ظل احتلال قائم على الأرض.

المـــلاحق

ملحق رقم (١)

وثيقة اعتراف أمريكا بـ (اسرائيل)[1]

OUTGOING TELEGRAM

Department of State

Washington

CLASSIFICATION

TOP SECRET.

Collect

Charge Department

Charge to

NO DISTRIBUTION

US URGENT

TO

CERTAIN AMERICAN DIPLOMATIC AND CONSULAR OFFICERS

NIACT

For your secret info and for such precautions as you may consider it necessary to take this Govt may within next few hours recognize provisional Jewish govt as de facto authority of new Jewish state.

Send to following posts:

MISSIONS

Cairo
Jidda
Baghdad
Basra
Beirut
Damascus

CONSULATES

Alexandria
Port Said
Dhahran
Jerusalem
Haifa
Aden

DISTRIBUTION DESIRED (OFFICES ONLY)

NEA:LWHenderson:mw 5/14/48

TOP SECRET

DECLASSIFIED

CM CLEARANCE

867N.01/5-1448

A/MJS TOP SECRET

Document 1: Telegram from Department of State

(1) https://archive.org/downlod.

This Government has been informed that a Jewish state has been proclaimed in Palestine, and recognition has been requested by the provisional Government thereof.

The United States recognizes the provisional government as the de facto authority of the new ~~Jewish~~ State of ~~state.~~ Israel.

Harry Truman

Approved,
May 14, 1948.

6.11

Document 2: Press Release on Recognition of Israel

U.S. NATIONAL ARCHIVES & RECORDS ADMINISTRATION

www.archives.gov June 21, 2002

TEACHING WITH DOCUMENTS

The U.S. Recognition of the State of Israel

National Archives and Records Administration
700 Pennsylvania Avenue, N.W.
Washington, D.C. 20408
1-866-325-7208

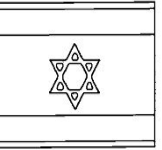
http://www.archives.gov/digital_classroom/lessons/us_recognition_of_israel
/us_recognition_of_israel.html

2002

Teaching With Documents Lesson Plan:

The U.S. Recognition of the State of Israel

Background



In 1917 Chaim Weizmann, scientist, statesperson, and Zionist, persuaded the British government to issue a statement favoring the establishment of a Jewish national home in Palestine. The statement, which became known as the Balfour Declaration, was, in part, payment to the Jews for their support of the British against the Turks during World War I. After the war, the League of Nations ratified the declaration and in 1922 appointed Britain to rule Palestine.

This course of events caused Jews to be optimistic about the eventual establishment of a homeland. Their optimism inspired the immigration to Palestine of Jews from many countries, particularly from Germany when Nazi persecution of Jews began. The arrival of many Jewish immigrants in the 1930s awakened Arab fears that Palestine would become a national homeland for the Jews. By 1936 guerrilla fighting had broken out between the Jews and the Arabs. Unable to maintain peace, Britain issued a white paper in 1939 that restricted Jewish immigration into Palestine. The Jews, feeling betrayed, bitterly opposed the policy and looked to the United States for support.

While President Franklin D. Roosevelt appeared to be sympathetic to the Jewish cause, his assurances to the Arabs that the United States would not intervene without consulting both parties caused public uncertainty about his position. When Harry S. Truman took office, he made clear that his sympathies were with the Jews and accepted the Balfour Declaration, explaining that it was in keeping with former President Woodrow Wilson's principle of "self-determination." Truman initiated several studies of the Palestine situation that supported his belief that, as a result of the Holocaust, Jews were oppressed and also in need of a homeland. Throughout the Roosevelt and Truman administrations, the Departments of War and State, recognizing the possibility of a Soviet-Arab connection and the potential Arab restriction on oil supplies to this country, advised against U.S. intervention on behalf of the Jews.

Britain and the United States, in a joint effort to examine the dilemma, established the "Anglo-American Committee of Inquiry." In April 1946, the committee submitted recommendations that Palestine not be dominated by either Arabs or Jews. It concluded that attempts to establish nationhood or independence would result in civil strife; that a trusteeship agreement aimed at bringing Jews and Arabs together should be established by the United Nations; that full Jewish immigration be allowed into Palestine; and that two autonomous states be established with a strong central government to control Jerusalem, Bethlehem, and the Negev, the southernmost section of Palestine.

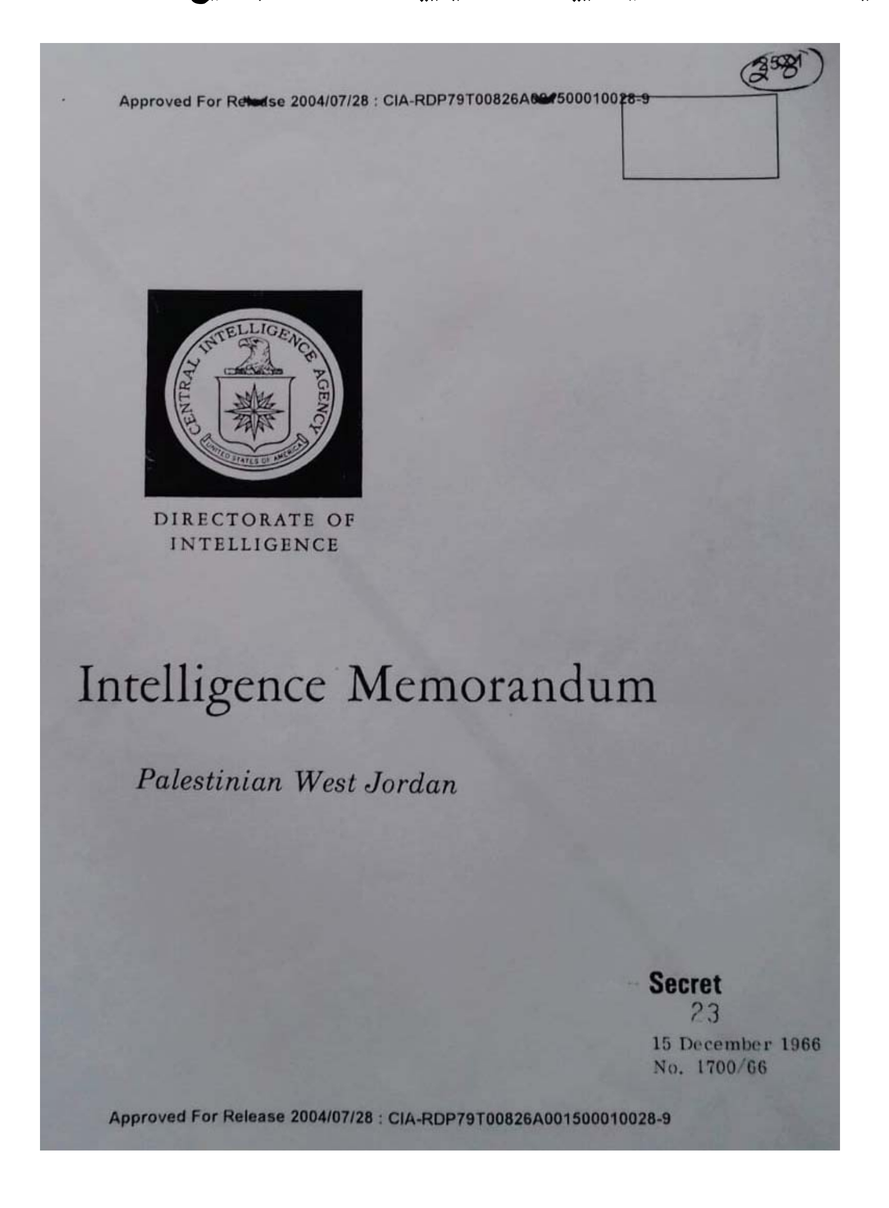
British, Arab, and Jewish reactions to the recommendations were not favorable. Jewish terrorism in Palestine antagonized the British, and by February 1947 Arab-Jewish communications had collapsed. Britain, anxious to rid itself of the problem, set the United Nations in motion, formally requesting on April 2, 1947, that the U.N. General Assembly set up the Special Committee on Palestine (UNSCOP). This committee recommended that the British mandate over Palestine be ended and that the territory be partitioned into two states. Jewish reaction was mixed--some wanted control of all of Palestine; others realized that partition spelled hope for their dream of a homeland. The Arabs were not at all agreeable to the UNSCOP plan. In October the Arab League Council directed the governments of its member states to move troops to the Palestine border. Meanwhile, President Truman instructed the State Department to support the U.N. plan, and, reluctantly it did so. On November 29, 1947, the partition plan was passed by the U.N. General Assembly.

At midnight on May 14, 1948, the Provisional Government of Israel proclaimed a new State of Israel. On that same date, the United States, in the person of President Truman, recognized the provisional Jewish government as *de facto* authority of the Jewish state (*de jure* recognition was extended on January 31, 1949). The U.S. delegates to the U.N. and top-ranking State Department officials were angered that Truman released his recognition statement to the press without notifying them first. On May 15, 1948, the first day of Israeli Independence and exactly one year after UNSCOP was established, Arab armies invaded Israel and the first Arab-Israeli war began.

The telegram reproduced here is from decimal file 867n.01/5-1448, Records of the Department of State, Record Group 59, National Archives and Records Administration, Washington, DC. The press release is from the records of Charles G. Ross, Alphabetical File, Handwriting of the President at the Harry S. Truman Presidential Library, Independence, MO. The Library is part of the Presidential Libraries system of the National Archives and Records Administration.

ملحق رقم (2)

وثيقة (cia) طرد الراديكاليين الفلسطينيين من الأردن بتاريخ 15/ 12/ 1966م


Approved For Release 2004/07/28 : CIA-RDP79T00826A001500010028-9

DIRECTORATE OF INTELLIGENCE

Intelligence Memorandum

Palestinian West Jordan

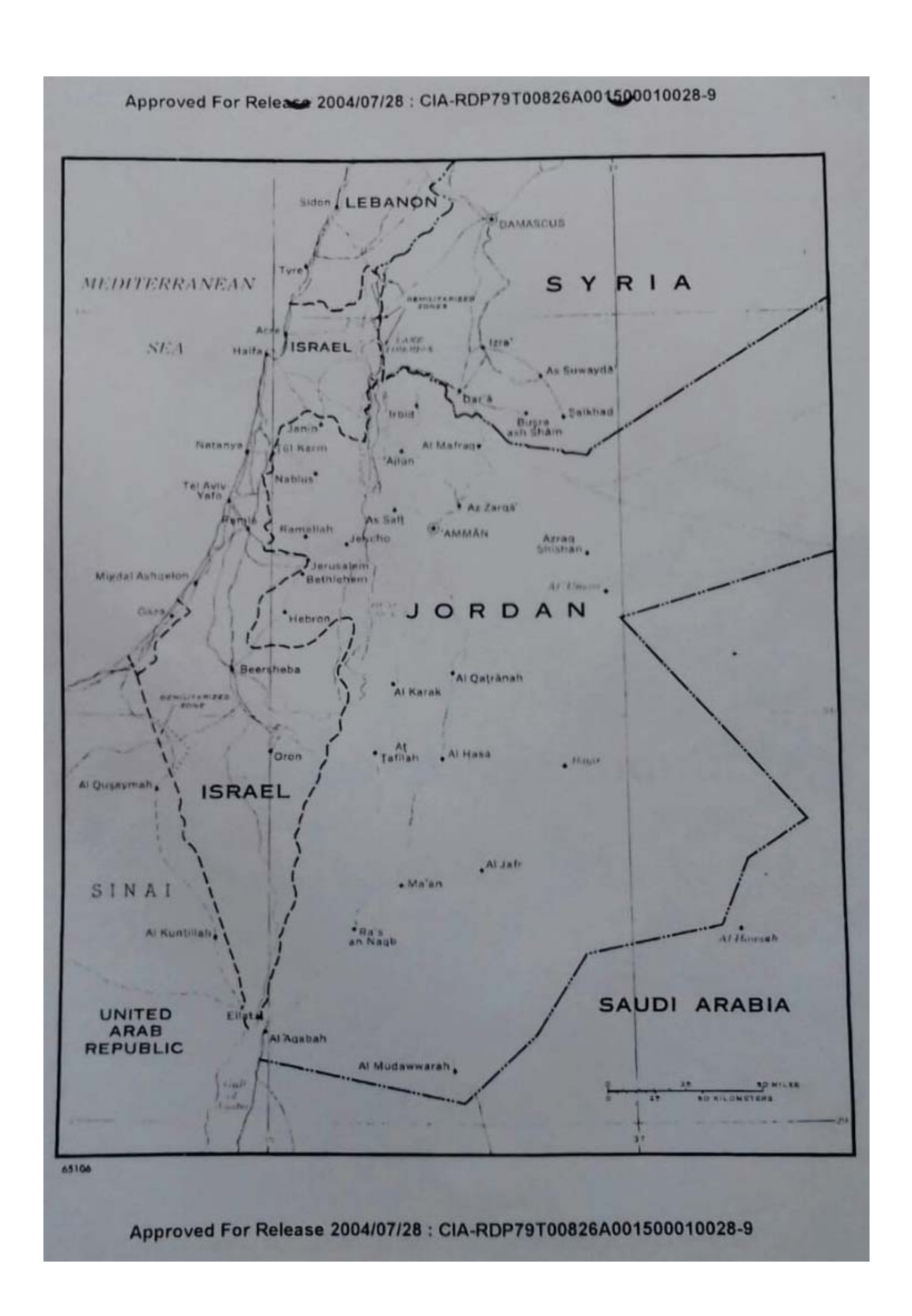
Secret

23

15 December 1966

No. 1700/66

Approved For Release 2004/07/28 : CIA-RDP79T00826A001500010028-9



Approved For Release 2004/07/28 : CIA-RDP79T00826A001500010028-9
LEBANON
Sidon
Tyre
DAMASCUS
SYRIA
MEDITERRANEAN
SEA
DEMILITARIZED ZONES
Acre
Haifa
ISRAEL
Izra'
As Suwayda'
Dar'a
Irbid
Salkhad
Busra ash Sham
Janin
Natanya
Tul Karm
Al Mafraq
'Ajlun
Nablus
Tel Aviv Yafo
Az Zarqa'
Ramla
Ramallah
As Salt
Jericho
'AMMAN
Azraq Shishan
Migdal Ashqelon
Jerusalem
Bethlehem
Gaza
Hebron
JORDAN
Beersheba
Al Qatranah
Al Karak
DEMILITARIZED ZONE
Oron
At Tafilah
Al Hasa
Al Qusaymah
ISRAEL
Al Jafr
Ma'an
SINAI
Al Kuntillah
Ra's an Naqb
UNITED ARAB REPUBLIC
Elath
Al 'Aqabah
SAUDI ARABIA
Al Mudawwarah
65106
Approved For Release 2004/07/28 : CIA-RDP79T00826A001500010028-9

CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY
Directorate of Intelligence
15 December 1966

INTELLIGENCE MEMORANDUM

Palestinian West Jordan

Summary

Palestinian west Jordan--2,100 square miles of hilly plateau between the west bank of the Jordan River and the Dead Sea on the east and the Israeli frontier on the west--was a bone of contention between Israel's Arab neighbors even during the Arab-Israeli War of 1948-49 when these neighbors ostensibly were allies. From the time of Jordan's formal annexation of the area in 1950 it has been a thorn in the side of the Amman government because its Palestinian inhabitants have never fully accepted Amman's authority.

West Jordan is both a bone of contention and a thorn because it is Palestinian and therefore a focal point of Arab hostility toward Israel. For radical Arab Palestinians it is the territorial base which they must use to recapture their lost lands in Israel and the nucleus for an eventual independent Palestinian state. The problem for King Husayn has been to restrain these radical Palestinians without antagonizing them to the point where they would openly revolt. Husayn's problem was greatly exacerbated by Israel's 13 November 1966 raid into west Jordan; the raid exposed his de facto modus vivendi with Israel as a failure and thus revived Palestinian antagonism toward his rule.

NOTE: This memorandum was produced by the Central Intelligence Agency's Office of Current Intelligence.

ملحق رقم (3)

قرار مجلس الأمن (1397)[1]

S/RES/1397 (2002)*

الأمـم المتحـدة



Distr.: General
12 March 2002

القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٤٨٩، المعقودة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)،

وإذ يؤكد رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار أحداث العنف المأساوية التي وقعت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وبخاصة الهجمات الأخيرة وتزايد عدد القتلى والجرحى،

وإذ يشدد على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف المعنية سلامة المدنيين،

وإذ يشدد أيضا على ضرورة احترام قواعد القانون الإنساني المقبولة عالميا،

وإذ يرحب بالجهود الدبلوماسية للمبعوثين الخاصين للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والمنسق الخاص للأمم المتحدة وغيرهم، الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، **وإذ يشجعهم** على بذل هذه الجهود،

وإذ يرحب بمساهمة الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية،

١ - **يطالب** بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير؛

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

130302 130302 02-28357 (A)
0228357

(1) https://www.diplomatie.gouv.fr.

٢ - **يدعو** الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما إلى التعاون في تنفيذ خطة عمل تنت وتوصيات تقرير ميتشل بهدف استئناف المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية؛

٣ - **يعرب** عن تأييده لجهود الأمين العام والجهات الأخرى الرامية إلى مساعدة الطرفين على وقف العنف واستئناف عملية السلام؛

٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

ملحق رقم (4)[1]

S/2003/529*

الأمم المتحدة



Distr.: General
7 May 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص خريطة طريق لتحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، كما هو مؤكد في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) (انظر المرفق).

وقد أعدت هذا النص اللجنة الرباعية المؤلفة من ممثلين للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة، وقُدم إلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وأرجو ممتنا عرض هذا النص على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

200503 190503 03-34877 (A)
0334877

(1) www.un.org/ar/sc/document/letters2003.shtml.

المرفق

خريطة طريق معتمدة على الأداء تفضي إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قائم على وجود دولتين

في ما يلي خريطة طريق معتمدة على الأداء مستندة إلى أهداف، وذات مراحل ومسارات زمنية واضحة ومواعيد لتحقيق الأهداف ومقاييس للإنجاز، بهدف إحراز تقدم من خلال اتخاذ الطرفين خطوات متناظرة في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وفي مجال بناء المؤسسات، تحت رعاية اللجنة الرباعية. والغاية هي التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بحلول عام ٢٠٠٥، على النحو الذي ذكره الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه في ٢٤ حزيران/يونيه ورحب به الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في البيانين الوزاريين الصادرين عن اللجنة الرباعية في ١٦ تموز/يوليه و ١٧ أيلول/سبتمبر.

ولن يتحقق حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس وجود دولتين إلا عن طريق إنهاء العنف والإرهاب، عندما يكون لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصدى بحزم للإرهاب ومستعدة بل وقادرة على بناء ديمقراطية فعلية قائمة على التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما يلزم من أجل إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية، وقبول الطرفين قبولا واضحا لا لبس فيه لهدف التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض على النحو المبين أدناه. وستساعد اللجنة الرباعية على تنفيذ الخطة وتيسير ذلك التنفيذ، بدءا بالمرحلة الأولى، بما في ذلك تنظيم مناقشات مباشرة بين الطرفين حسب الاقتضاء. وتنص الخطة على مسار زمني واقعي للتنفيذ. بيد أنه نظرا لكون الخطة تقوم على الأداء، فإن إحراز التقدم سيتطلب بذل الجهود من جانب الطرفين بحسن نية، وامتثالهما لكل التزام من الالتزامات المبينة أدناه بل وسيعتمد على ذلك. وإذا وفّى الطرفان بالتزاماتهما على وجه السرعة، فقد يتحقق تقدم ضمن كل مرحلة من المراحل وخلال هذه المراحل جميعا قبل المواعيد المحددة في الخطة. أما عدم الامتثال للالتزامات فسيعوق التقدم.

وستفضي أي تسوية يتفاوض الطرفان بشأنها إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قادرة على البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وبقية جيرانها. وستؤدي هذه التسوية إلى حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وذلك استنادا إلى الأسس التي أرساها مؤتمر مدريد، والى مبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧، وإلى الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا، وإلى مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي أقرها مؤتمر قمة

الجامعة العربية في بيروت والداعية إلى قبول إسرائيل جارة تعيش في سلام وأمن، في إطار تسوية شاملة. وهذه المبادرة عنصر حيوي في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التوصل إلى سلام شامل على جميع المسارات، بما فيها المساران السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي.

وستجتمع اللجنة الرباعية بانتظام على المستويات العليا لتقييم أداء الطرفين في ما يتعلق بتنفيذ الخطة. ويتوقع من الطرفين أن يفيا في كل مرحلة بالتزاماتهما بصورة متوازية، ما لم يحدد خلاف ذلك.

المرحلة الأولى:
إنهاء الإرهاب والعنف وإعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها، وبناء المؤسسات الفلسطينية
من الآن حتى أيار/مايو ٢٠٠٣

في المرحلة الأولى، يقوم الفلسطينيون فورا بوقف العنف بلا شروط وفقا للخطوات المبينة أدناه؛ وينبغي أن تصحب هذا الإجراء تدابير داعمة تتخذها إسرائيل. ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل تينيت لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال إعادة هيكلة الخدمات الأمنية الفلسطينية وتفعيلها. ويقوم الفلسطينيون بإصلاح سياسي شامل استعدادا لبناء الدولة، بما في ذلك صياغة دستور فلسطيني وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة على أساس تلك التدابير. وتتخذ إسرائيل جميع الخطوات اللازمة للمساهمة في إعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها. وتنسحب إسرائيل من المناطق الفلسطينية التي تحتلها منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويعود الجانبان إلى الوضع الذي كان قائما في ذلك الوقت، بقدر ما يجري إحرازه من تقدم في الأداء والتعاون الأمنيين. وتجمد أيضا إسرائيل كل النشاط الاستيطاني، وفقا لتقرير ميتشيل.

وفي بداية المرحلة الأولى:

- تصدر القيادة الفلسطينية بيانا لا لبس فيه تكرر فيه تأكيد حق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن وتدعو فيه إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار من أجل إنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد إسرائيل في أي مكان. وتتوقف جميع المؤسسات الفلسطينية الرسمية عن التحريض ضد إسرائيل.

- وتصدر القيادة الإسرائيلية بيانا لا لبس فيه تؤكد فيه التزامها بالرؤية القائمة على وجود دولتين التي تتوخى قيام دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء وذات

سيادة تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل، والتي أعرب عنها الرئيس بوش، وتدعو فيه إلى إنهاء العنف فورا ضد الفلسطينيين في أي مكان. وتتوقف جميع المؤسسات الإسرائيلية الرسمية عن التحريض ضد الفلسطينيين.

الأمن

- يعلن الفلسطينيون إنهاء العنف والإرهاب إنهاء قاطعا ويبذلون جهودا مشهودة على أرض الواقع لإلقاء القبض على الأفراد والمجموعات التي تقوم بهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان، أو تخطط لمثل تلك الهجمات، ووقف هؤلاء الأفراد والمجموعات وكبحهم.
- إعادة بناء الجهاز الأمني التابع للسلطة الفلسطينية وإعادة تركيز مجال عمله ليشرع في تنفيذ عمليات مستمرة ومحددة الأهداف وفعالة بهدف مواجهة جميع العناصر التي تمارس الإرهاب وتفكيك القدرات والهياكل الأساسية الإرهابية. ويشمل ذلك بدء مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتدعيم السلطة الأمنية، فتحرر من أي ارتباط بالإرهاب والفساد.
- لا تتخذ حكومة إسرائيل أي إجراءات لزعزعة الثقة، بما في ذلك عمليات الترحيل، وشن الهجمات ضد المدنيين؛ ومصادرة و/أو هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، كإجراءات تأديبية أو بهدف تيسير أعمال البناء الإسرائيلية؛ وهدم المؤسسات والهياكل الأساسية الفلسطينية؛ وسائر التدابير المحددة في خطة عمل تينيت.
- يشرع ممثلو اللجنة الرباعية، اعتمادا على الآليات القائمة والموارد الموجودة على أرض الواقع، في عملية رصد غير رسمية، ويتشاورون مع الطرفين بشأن إنشاء آلية رصد رسمية وتنفيذ هذه الآلية.
- تنفيذ خطة الولايات المتحدة لإعادة البناء والتدريب واستئناف التعاون في مجال الأمن بالاشتراك مع هيئة مراقبة خارجية (الولايات المتحدة ومصر والأردن)، وذلك على النحو المتفق عليه سابقا. ودعم اللجنة الرباعية للجهود الرامية إلى تحقيق وقف دائم وشامل لإطلاق النار.
  - دمج جميع المنظمات الأمنية الفلسطينية في ثلاث دوائر تابعة لوزير داخلية مخول الصلاحيات اللازمة.
  - تقوم قوات الأمن الفلسطينية المعاد تنظيمها/تدريبها والقوات المناظرة لها في قوات الدفاع الإسرائيلية، تدريجيا باستئناف التعاون الأمني والإجراءات

الأخرى، تنفيذا لخطة عمل تينيت، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة على مستوى كبار المسؤولين، بمشاركة مسؤولين أمنيين من الولايات المتحدة.

- توقف الدول العربية التمويل العام والخاص وجميع أشكال الدعم الأخرى للمجموعات التي تدعم العنف والإرهاب وتمارسهما.
- يقوم جميع المانحين الذين يقدمون الدعم للميزانية الفلسطينية بتحويل هذه الأموال إلى حساب الخزانة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية.
- ومع إحراز تقدم في مجال الأداء الأمني الشامل، تنسحب قوات الدفاع الإسرائيلية تدريجيا من المناطق التي تحتلها منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ويعود الطرفان إلى الوضع الذي كان قائما قبل ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. ويعاد نشر قوات الأمن الفلسطينية إلى المناطق التي تنسحب منها قوات الدفاع الإسرائيلية.

بناء المؤسسات الفلسطينية

- اتخاذ إجراءات فورية للقيام بعملية جديرة بالثقة تهدف إلى وضع مشروع دستور لدولة فلسطينية. وتقوم اللجنة الدستورية في أسرع وقت ممكن بتعميم مشروع دستور فلسطيني يستند إلى ديمقراطية برلمانية وطيدة ومجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء يتمتع بالصلاحيات اللازمة، من أجل إبداء التعليقات عليه وإجراء مناقشة بشأنه. وتقترح اللجنة الدستورية مشروع وثيقة يعرض بعد الانتخابات على المؤسسات الفلسطينية المعنية للموافقة عليه.
- تعيين رئيس وزراء مؤقت أو مجلس وزراء مؤقت لديه هيئة تنفيذية/هيئة لاتخاذ القرارات، مخولة الصلاحيات اللازمة.
- تيسر حكومة إسرائيل تيسيرا تاما سفر المسؤولين الفلسطينيين للمشاركة في دورات المجلس التشريعي الفلسطيني ودورات مجلس الوزراء، وإعادة التدريب الأمني بإشراف دولي، والإصلاح الانتخابي وغيره من الأنشطة الإصلاحية، والتدابير الداعمة الأخرى المتعلقة بجهود الإصلاح.
- مواصلة تعيين وزراء فلسطينيين لديهم صلاحيات القيام بإصلاح جذري. وإتمام خطوات إضافية لتحقيق فصل حقيقي بين السلطات، بما في ذلك أية إصلاحات قانونية فلسطينية ضرورية لهذه الغاية.

- إنشاء لجنة انتخابات فلسطينية مستقلة، وقيام المجلس التشريعي بمراجعة وتعديل قانون الانتخابات.
- يجري الأداء الفلسطيني في القضاء والإدارة والاقتصاد وفقا للمعايير التي حددتها فرقة العمل الدولية المعنية بالإصلاح الفلسطيني.
- يبادر الفلسطينيون في أبكر وقت ممكن، استنادا إلى التدابير المذكورة أعلاه، إلى إجراء انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة في إطار من النقاش المفتوح والشفافية في اختيار/انتخاب المرشحين، على أساس عملية حرة ومتعددة الأطراف.
- تقوم الحكومة الإسرائيلية بتسهيل مساعدة فرقة العمل على إجراء الانتخابات، وتسجيل الناخبين، وتنقل المرشحين والمشرفين على عملية التصويت، وتدعم المنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية الانتخابات.
- تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية على أن تتعهد هذه المؤسسات بالعمل في إطار التقيد التام بالاتفاقات السابقة بين الطرفين.

الاستجابة للأوضاع الإنسانية

- تتخذ الحكومة الإسرائيلية خطوات لتحسين الأوضاع الإنسانية. وتقوم إسرائيل والفلسطينيون بتنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير بيرتيني تنفيذا كاملا من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية وإنهاء حظر التجوال وتخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، والسماح بوصول الموظفين الدوليين وموظفي المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن وبلا عوائق.
- تقوم لجنة الاتصال المخصصة لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني باستعراض الأوضاع الإنسانية وإمكانيات التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطلق حملة كبرى لجمع المساعدات من الجهات المانحة، بما في ذلك تقديم المساعدة لجهود الإصلاح.
- تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية عملية الترخيص لتحصيل العائدات وتحويل الأموال، بما في ذلك المتأخرات، وفقا لآلية رصد شفافة ومتفق عليها.

المجتمع المدني

- تواصل الجهات المانحة تقديم الدعم، بما في ذلك زيادة التمويل عن طريق المنظمات الطوعية الخاصة/المنظمات غير الحكومية، لبرامج المعونة المقدمة من شعب إلى شعب، وتنمية القطاع الخاص ومبادرات المجتمع المدني.

المستوطنات

- تقوم الحكومة الإسرائيلية على الفور بإزالة المواقع الاستيطانية المتوغلة التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.
- تقوم الحكومة الإسرائيلية، انسجاما مع تقرير ميتشيل، بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

المرحلة الثانية: الفترة الانتقالية

حزيران/يونيه ٢٠٠٣ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

في المرحلة الثانية، تتركز الجهود على خيار إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة وخصائص سيادية على أساس الدستور الجديد، كمحطة على الطريق نحو تسوية الوضع الدائم. وكما ذكر آنفا، فإن هذا الهدف يمكن أن يتحقق عندما يكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحزم على مكافحة الإرهاب، ولديها الرغبة والقدرة على بناء نظام ديمقراطي فعلي يقوم على التسامح والحرية. وبوجود مثل هذه القيادة، ومع إصلاح المؤسسات المدنية والهياكل الأمنية، سيحظى الفلسطينيون بالدعم الفعال من جانب اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي الأوسع في إقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء.

يستند الانتقال إلى المرحلة الثانية إلى قرار تتخذه اللجنة الرباعية بتوافق الآراء بشأن ما إذا كانت الظروف ملائمة للمضي قدما، مع أخذ أداء الطرفين بعين الاعتبار. وتبدأ المرحلة الثانية، المتمثلة في تعزيز ومواصلة الجهود لإعادة حياة الفلسطينيين إلى طبيعتها وبناء المؤسسات الفلسطينية، بعد إجراء الانتخابات الفلسطينية وتنتهي بإمكان إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة في العام ٢٠٠٣. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المرحلة في مواصلة الأداء الأمني الشامل والتعاون الأمني الفعال، ومواصلة الجهود الرامية إلى إعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها وبناء المؤسسات، والمضي في البناء على الأهداف التي حددت

في المرحلة الأولى ودعمها، والمصادقة على دستور فلسطيني ديمقراطي، وإنشاء منصب رئيس وزراء رسميا، وتدعيم الإصلاح السياسي، وإنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

- **المؤتمر الدولي**: تعقده اللجنة الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، فور إنجاز الانتخابات الفلسطينية بنجاح، لدعم إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق عملية تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة.

   - يكون هذا الاجتماع شاملا، انطلاقا من هدف تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط (بما في ذلك السلام بين إسرائيل وسوريا، وإسرائيل ولبنان)، واستنادا إلى المبادئ التي وردت في ديباجة هذه الوثيقة.

   - تعيد الدول العربية الصلات التي كانت قائمة بينها وبين إسرائيل قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية، الخ).

   - إحياء الاتصالات المتعددة الأطراف بشأن قضايا مثل موارد المياه الإقليمية، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، واللاجئين، وتحديد الأسلحة.

- تتولى المؤسسات الفلسطينية المختصة وضع دستور جديد لدولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية في صيغته النهائية وإقراره. وينبغي، إذا اقتضى الأمر، إجراء انتخابات أخرى عقب إقرار الدستور الجديد.

- إنشاء مجلس وزراء للإصلاح يتمتع بالصلاحيات اللازمة مع إنشاء منصب رئيس الوزراء رسميا، بما ينسجم مع مشروع الدستور.

- مواصلة الأداء الأمني الشامل، بما في ذلك التعاون الأمني الفعال على الأسس الموضوعة في المرحلة الأولى.

- إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة من خلال عملية ارتباط إسرائيلية - فلسطينية يطلقها المؤتمر الدولي. ويتم، كجزء من هذه العملية، تنفيذ الاتفاقات السابقة، بغية تحقيق أقصى قدر من التقارب الإقليمي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تترافق مع إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

- تعزيز دور المجتمع الدولي في رصد المرحلة الانتقالية، جنبا إلى جنب مع الدعم الفعال والمستمر والتنفيذي من جانب اللجنة الرباعية.

• يعمل أعضاء اللجنة الرباعية على تأمين الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك إمكانية قبولها عضوا في الأمم المتحدة.

المرحلة الثالثة: اتفاق الوضع الدائم وإنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني
٢٠٠٤-٢٠٠٥

يتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة بناء على قرار تتخذه اللجنة الرباعية بتوافق الآراء، مع أخذ التدابير التي يقوم بها الطرفان في الاعتبار، وعلى أساس عملية الرصد التي تقوم بها اللجنة الرباعية. وتتمثل أهداف المرحلة الثالثة في تدعيم الإصلاح وتثبيت المؤسسات الفلسطينية، ومواصلة الأداء الأمني الفلسطيني بصورة فعّالة، وإجراء مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية تهدف إلى التوصل في عام ٢٠٠٥ إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم.

• **المؤتمر الدولي الثاني:** تعقده اللجنة الرباعية بالتشاور مع الطرفين في مطلع عام ٢٠٠٤ لإقرار الاتفاق الذي يكون قد تم التوصل إليه بشأن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وللقيام رسميا، بدعم فعال ومستمر وتنفيذي من قبل اللجنة الرباعية، بإطلاق عملية تفضي إلى حل نهائي بشأن الوضع الدائم في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك ما يتعلق بالحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات، ودعم التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل وسوريا، يتم التوصل إليها في أسرع وقت ممكن.

• مواصلة التقدم الشامل والفعال بشأن برنامج الإصلاحات الذي وضعته فرقة العمل الدولية تحضيرا لاتفاق الوضع النهائي.

• مواصلة الأداء الأمني المستمر والفعال والتعاون الأمني المتواصل والفعال على الأسس الموضوعة في المرحلة الأولى.

• بذل جهود دولية من أجل تيسير عملية الإصلاح وتثبيت المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، تحضيرا لاتفاق المركز النهائي.

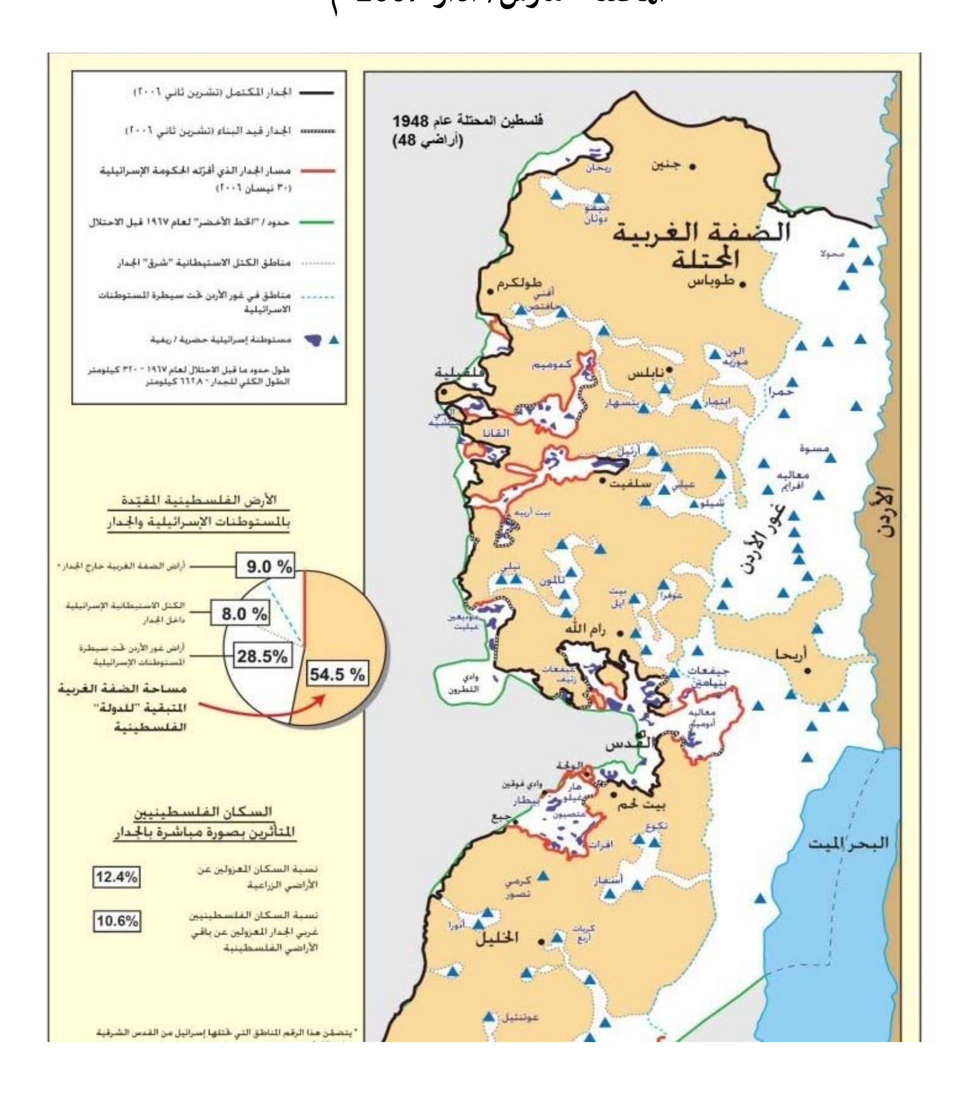
• يتوصل الطرفان في عام ٢٠٠٥ إلى اتفاق نهائي وشامل بشأن الوضع الدائم ينهي الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، من خلال تسوية يتوصل إليها الطرفان عن طريق التفاوض، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧، تسوية تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتشمل حلا عادلا ومنصفا وواقعيا

يتم الاتفاق عليه لمسألة اللاجئين، وحلا لوضع مدينة القدس يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض، ويأخذ في الاعتبار الشواغل السياسية والدينية التي تساور كلا الطرفين، ويحمي المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين في العالم أجمع، ويحقق الرؤية القائمة على وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين المستقلة الديمقراطية ذات السيادة، القادرة على البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

- تقبل الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل وضمان أمن جميع دول المنطقة في إطار سلام عربي – إسرائيلي شامل.

ملحق رقم (5)

خريطة توضح مسار الجدار ومواقع المستوطنات (الاسرائيلية) في الضفة الغربية المحتلة- مارس/ اذار 2007 م[1]



(1) www.shanti.jordonforum.net.

ملحق رقم (6)[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله"

صدق الله العظيم

بناء على المبادرة الكريمة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي فتح وحماس، في الفترة من 19-21 محرم 1428 هجرياً الموافق ل 6-8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً : التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني وإتخاذ كافة الاجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للإحتلال، وتحقيق الاهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية. وفي هذا الاطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق إتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في إتخاذ الاجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً: المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية إستناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً : تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق إتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق الى جماهيرنا الفلسطينية وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد إلتزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال وإستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الاساسية، وفي مقدمتها قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق

مكة المكرمة في 21 محرم 1428 ﻫ

(الموافق ل 8 فبراير 2007)

خالد مشعل

(1) https://ar_m.wikpedia.org.

ملحق رقم (7)

النص الكامل لخطة دايتون 1 اذار/ مارس 2007م[1]

اولا: القضية:

تعرضت مصداقية الرئيس الفلسطيني محمود عباس لانتكاسة خارج الأراضي الفلسطينية بعد توقيعه على اتفاق مكة وعدم استجابة حكومة الوحدة الوطنية لمتطلبات اللجنة الرباعية أو شروط عباس الأساسية وبغياب جهود عباس القوية للحفاظ على موقع الرئاسة كمركز للثقل في القيادة الفلسطينية، من المتوقع أن يتراجع الدعم الدولي لعباس ولن يكون التعامل معه بشكل حصري (على اعتبار أن عدم فاعليته في ازدياد دائم) وسوف تبدأ العديد من الدول بما فيها الاتحاد الأوربي ومجموعة الثماني بالبحث عن شركاء فلسطينيين أكثر قبولا ومصداقية ويمكنهم أن يحققوا انجازات ما على صعيد الأمن والحكم وهذا ما سيقوي موقف حماس داخل المجتمع الفلسطيني ويؤدي إلى المزيد من إضعاف فتح والرئاسة الفلسطينية, وسوف يقلل كذلك من إمكانية إجراء انتخابات مبكرة, ولذلك يحتاج الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى تقديم أداء فعال وقوي مبني على خطة عملية تجعله أكثر قبولا ومصداقية قبل إجراء مباحثات مع الإسرائيليين والأمريكان خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس المتوقعة في آذار/ مارس 2007م, فضلا عن ذلك فإن الخطة سوف تُبقي اهتمام وتركيز المجتمع الدولي والولايات المتحدة منصباً على تقديم الدعم اللازم لتحريك العملية السياسية إلى الأمام من خلال قنواته الصائبة, ويجب اعتبار عناصر هذه الخطة بمثابة مكونات ضرورية في عملية بناء الدولة الفلسطينية (الحكم، الإدارة الاقتصادية السلمية، بناء المؤسسات, سيادة القانون).

ثانيا: الأهداف:

أ- إبقاء الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح في عين المجتمع الدولي مركز الثقل في المشهد السياسي الفلسطيني.

---

(1) المكتب الإعلامي، الكتاب الأبيض.... المصدر السابق, ص ص129-134؛ شبكة فلسطين للحوار، التفاصيل الكاملة لخطة دايتون بعد اتفاق مكة, على الموقع الالكتروني، https://www.paldf.net

ب- تحديد أسس العملية السلمية والمتطلبات التي يجب على كل طرف أن يلتزم بها , وذلك من خلال بناء معايير دولية يتم وضعها , وهذا يعني تجنب تضيع الوقت الثمين في محاولة تعديل أيديولوجية حماس , وإرجاع الساعة إلى ما قبل مدريد فتضيع الوقت الثمين والجهد السياسي في جعل حماس تنضم إلى الركب سوف يُضعف كل أُسس التسوية السلمية.

ت- توفير الدعم اللازم سياسيا وماليا لعباس وفتح من اجل تمكين الرئيس الفلسطيني من المضي قدما في المفاوضات السياسية من اجل إقامة الدولة الفلسطينية وبناء رصيده السياسي الذي يمكنه من الانتقال إلى الخطة (ب) وهي (انتخابات برلمانية مبكرة).

ث- ضرب القوة السياسية لحماس من خلال تزويد الشعب الفلسطيني بمتطلباته الاقتصادية المباشرة عبر الرئاسة وفتح , فضلا عن تحسين وتقوية أجهزة الحكم ومؤسسات القانون داخل السلطة الفلسطينية.

ج- توفير الأدوات الضرورية اللازمة للرئاسة الفلسطينية للسيطرة على الأجهزة الأمنية وفرض النظام والأمن اللازمين في الشارع الفلسطيني, فهذا الأمر سوف يردع حماس او غيرها من الفصائل الأخرى عن محاولة تصعيد الأمور طالما ان سيادة قوى السلطة الفلسطينية وحركة فتح وسيطرتها قد بنيت على أسس متينة.

ح- ربط الخطة بوقت زمني محدد يركز جهود جميع الأطراف على بذل الجهود لتحقيق أهداف محدودة خلال فترة زمنية قصيرة من الوقت تمتد من ثلاثة إلى تسعة أشهر.

خ- التأكيد على تعاون كل من الولايات المتحدة وإسرائيل على تحقيق الأهداف المذكورة.

ثالثا: مكونات الخطة:

سياسيا (المدة المحددة تسعة أشهر)

إن التقدم على صعيد المفاوضات السياسية وإقامة الدولة الفلسطينية بحيث تشتمل هذه المفاوضات مناقشة موضوع الوضع النهائي فضلا عن الخطوات اللازمة لتغيير الوضع الحالي على الأرض خلال مدة قصيرة, هي أمور ضرورية من أجل بناء الرصيد السياسية لمحمود عباس وحركة فتح, من ناحية أخرى فإن إطلاق المفاوضات السياسية علناً ثم متابعتها بشكل سري كفيل بأن يشيع التفاؤل اللازم بهذا الخصوص، وفي الوقت نفسه يحمي الأطراف المشاركة من الضغط السياسي, كما أن معايير جدولة الانسحابات وبناء الثقة المرتبطة بالتقدم في الخطة

الأمنية ستساعد السياسية (كالانسحابات المبرمجة, إزالة الحواجز ونقـاط التفتـيش, إطـلاق سراح الـسجناء, وقف بناء المستوطنات ووقف أنشطة الحفر في القدس).

من المهم ان تؤكد السلطة الفلسطينية على التزامها بالنقاط التالية في خطتها السياسية:

1- من اجل تأكيد التزامها بـالقرارات الدوليـة والحفـاظ عـلى الأمـن الـداخلي في الأراضي الفلـسطينية, سوف تتعاون الحكومة الفلسطينية مع رئـيس الـسلطة الوطنيـة الفلـسطينية مـن أجـل التوصـل إلى اتفاق على تعليق أعـمال العنـف (والإقـرار بـان وضـع حـد لأعـمال العنـف والحـد مـن الاعتـداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين مصلحة وطنية) مثل هذه الخطوات يجب أن تنهي فـوضى الـسلاح غـير المسيطر عليه، والوضع الأمني الداخلي المتدهور وذلك من خلال تعزيز النظام والقانون.

2- سيركز برنامج الحكومة على الأجندة الداخلية , وخاصة المحافظـة عـلى الأمـن الـداخلي وضـع حـد للفقر ولتزايد البطالة, ودعم المجموعات التي تحملت التبعات التي جرتها أنشطة المقاومة.

الحكم (المدة الزمنية: تسعة أشهر)

يجب ان تشمل الخطة على خطوات ملموسة تضمن تقوية سلطة الرئيس الفلـسطيني , وتـوفر لـه الأدوات القانونية والإدارية الضرورية للحكم وتقوي مصداقيته وشرعيته بحيث يكـون قـادرا بـشكل مـريح على الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة مع حلول خريف 2007م ويقع موضوع إصلاح حركـة فـتح ضـمن هـذا المكون من الخطة، يجب ان تقدم الخطة مرفقة مع أهداف ونقاط ارتكاز تستند أليها حركة فتح فضلا عـن تأمين ما يلزم من ميزانية لمثل هذا البرنامج بحيث ينتهي في فترة تمتد ما بين ثلاثة إلى تسعة أشهر ومنها:

1- تسليم أعضاء من الحرس الجديد مناصب أعلى في السلطة داخل فتح.

2- انتخاب لجنة مركزية تقوي الحرس الجديد.

3- تعزيز التضامن داخل الحركة بحيث تكون قادرة على تقديم لائحة موحدة في الانتخابات المقبلة.

4- حل القوى المسلحة داخل حركة فتح والسيطرة على كتائب شهداء الأقصى.

ووفق هذه الخطة سوف يتلقى موقع الرئاسة المزيد من الدعم والتقوية لـكي يـتمكن مـن تحقيـق تولي مسؤولياته الاقتصادية والسياسية والأمنية.

الأمن (المدة الزمنية: ستة أشهر)

ضمان تنفيذ سياسة سلطة واحدة ذات قوة واحدة" التي دعا إليها عباس والبدء بمناقشة الخطوات الضرورية ضد المجموعات التي تخرق وقف النار بهدف ضمان السيطرة التامة على المنظمات المسلحة ودمج كل القوى المسلحة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالتدريج (ما بين عامي 2007 و2008) بما يتوافق مع المعايير التي وضعها المجتمع الدولي, وسوف يبنى المكون الأمني للخطة وفق الالتزامات الأمنية التي تم الاتفاق عليها مسبقا بين الفلسطينيين والإسرائيليين , والتفاهمات التي تم التوصل إليها مع الرباعية العربية والولايات المتحدة , ويجب ان يكون هناك خط زمني محدد ومعايير معتمدة من أجل ضمان جدية التزامات السلطة الفلسطينية , وضمان ان تكون هذه السلطة مقبولة ومدعومة من قبل إسرائيل والأطراف الأخرى.

اقتصاديا (المدة الزمنية ثلاثة إلى تسعة أشهر)

أ- المرتبات: يجب بلورة آلية لتوزيع المرتبات في مكتب الرئيس الفلسطيني على أن يتم التنسيق حولها مع وزير المالية في ظل رفض الحكومة الفلسطينية التام لشروط الرباعية , وذلك من اجل ضمان وصول المرتبات إلى القطاعات المتفق عليها من الموظفين دون أن تتحول إلى أي فصيل أو منظمة , ومثل هذا النظام يجب أن يعطي مصداقية للرئيس كضامن للتمويل اللازم لتسديد المرتبات داخل السلطة الفلسطينية خاصة مع استمرار حماس في رفضها للالتزامات الدولية.

ب- المشاريع التنموية: على الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبالتنسيق مع البنك الدولي والاتحاد الأوربي طرح خطة عمل تحدد القطاعات الأساسية والمجالات والمشاريع التي تحتاج للتمويل والتي هي ذات نتائج نافعة وملموسة على ارض الواقع خلال مدة من 6 الى 9 أشهر تركز بشكل أساسي على مواجهة وتخفيف الفقر والبطالة , وتمويل هذه المشاريع سيتم عبر صندوق تابع للرئاسة يوضع في خدمة المنظمات والهيئات غير الحكومية والمجتمع الدولي لتطبيق البرامج التنموية المستعجلة , وبما ان مثل هذه المشاريع ستستغرق وقتا أطول من التسعة أشهر فأنه من الضروري ضمان تحقيق تقدم كافٍ خلال فترة التسعة أشهر , وذلك لضمان الاستفادة القصوى من هذه المشاريع قبل موعد الانتخابات (معدل الوقت اللازم لإنهاء معاهد التدريب المهني والوظيفي المدارس والمراكز الصحية هو حوالي 15 شهراً).

ج- حركة البضائع والعمال: يتم التنسيق بين مكتب الرئاسة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية لتأمين "ممرات سلام" ومبادرات خاصة لزيادة الصادرات وتجنب القيود الإسرائيلية وكذلك التعاون الإسرائيلي في إزالة بعض الحواجز وتسهيل مرور العمال.

د- تطبيق الخطة (قبل 15 اذار/مارس): يمكن تقديم خطة العمل للفلسطينيين بوصفها اقتراحا لهم ليتبنوها ويحصلوا على موافقة الولايات المتحدة والرباعية العربية كخطوة أولى, وهذا المقترح سيكون كذلك بين يدي إسرائيل والأوربيين من اجل الإثبات بان عباس لديه خطة عملية وهو ملتزم بها جدياً, ويمكن للولايات المتحدة او الأردن ومصر والسعودية أن تشكل لجنة مشتركة (تضم ممثلا عن كل طرف) من اجل التوصل إلى وضع المسودة النهائية التي يمكن أن تضمن مشاركة إسرائيل بها, ولكن من الضروري أن تكون الخطة واضحة حتى لا تخضع للتأويلات والتفسيرات المختلفة وتقع الإشكاليات نفسها التي وقعت فيها خطة خارطة الطريق جراء ذلك.

ما يتوجب على إسرائيل ان تفعله:

يجب على إسرائيل أن تتعهد بالتزامات موازية في المقابل فيما يتعلق بتقديم هذه الخطة خلال القمة المقبلة كما ورد في مقترح مسودة الإعلان المشترك لرايس وعباس واولمرت في نهاية القمة في شهر اذار مارس عام 2007م, كما ومن المتوقع ان يقدم الفلسطينيون خطة فإن على الإسرائيليين ان يظهروا التزامهم وجديتهم بالتقدم الى الأمام وهذا الأمر ضروري إذا ما كانت إسرائيل ترنوا أن ترى الانخراط العربي الذي طالما كانت تأمل ان تراه ويمكن لإسرائيل أن تشكل لجنة او هيئة حول مبادرة السلام العربية لعام 2002م , وهذه الهيئة ستكون مسؤولة عن تقديم المبادرة والبحث في السبل التي يمكن لإسرائيل أن تمضي بها باتجاه أرضية مشتركة لتعزيز المفاوضات السياسية مستفيدة من المبادرة, وهذا ما سيكون بمثابة رسالة مهمة تظهر رغبة إسرائيل في إيجاد هذه الأرضية المشتركة مع الدول العربية من اجل التوصل إلى تسوية نهائية.

المتطلبات:

يتطلب تنفيذ الأهداف المذكورة أعلاه والوصول إلى وضع امني أفضل في المرحلة المقبلة التي تمتد من ستة إلى اثنا عشر شهرا دعما فوريا وسياسيا وتقنيا واقتصاديا وماديا ولوجستيا كمايلي:

1- الدعم التقني من خلال توفير خبراء ومستشارين دوليين من اجل دعم الفريق التقني بما يتوافق مع أفضل أداء في المنطقة.

2- بذل الجهود من اجل إيجاد بيئة إقليمية تسمح بإنجاح برنامج إصلاح القوى الأمنية الفلسطينية (بما في ذلك التعاون الايجابي من الحكومة الإسرائيلية).

3- الدعم المادي الجاد للتدريب بما في ذلك تدريب عناصر الأمن الفلسطيني في الأردن ومصر وهذا يشمل تدريب الحرس الرئاسي وعناصر الأمن القومي وحرس الحدود وكل ذلك بناء على برنامج تدريب مفصل (96 مليون دولار للسنة الأولى فقط).

4- جهود جدية لدفع مرتبات ومستحقات عناصر الأمن الفلسطيني (53 مليون دولار في الشهر, 640 مليون دولار في السنة).

5- تغطية النفقات العملياتية لعناصر الأمن القومي الفلسطيني (95 مليون دولار سنويا).

6- تغطية المصاريف الأساسية (49مليون دولار سنويا).

7- توفير التجهيزات الأمنية المطلوبة (القاتلة وغير القاتلة).

8- توفير الوسائل المادية اللازمة من اجل بناء المؤسسات وتوسيع قدرتها على الاستيعاب (46 مليون دولار سنويا).

9- تطوير مراكز تدريب في الضفة الغربية (53 مليون دولار).

المجموع الكلي مليار و27 مليون دولار, التكاليف والميزانية بشكل عام تم وضعها بشكل مشترك من قبل فريق الجنرال دايتون والفريق التقني التابع للسلطة الفلسطينية.

المصادر

القرآن الكريم

أولا- الوثائق المنشورة:

أ- العربية:

1- وثائق الجامعة العربية، وثائق فلسطين، وثيقة رقم 19مج 2، (القاهرة، 1945).

2- الوثائق الفلسطينية لعام 1981، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1982).

3- قرار المجلس التشريعي الفلسطيني رقم 8/1/674 في 31/3/2008.

4- وثائق مؤتمر هرتسيليا الرابع 2003، المركز الفلسطيني للدراسات (مدار).

5- قرار مجلس الأمن الدولي 1397, الوثيقة رقم S/RES/1397., 2 March 2002

6- وثيقة اتفاق مكة في 8 شباط/ فبراير 2007.

ب- الأجنبية:

1- The U.S Recognition of the stat Israel ,No.867N.01/5-1448, 14 MMMay,1948.

2- Central Intelligence Agency ,Intelligence Memorandum Palestinian West Jordon , No1700/66 ,15 December 1966.

3- United Nation Document , A/491/180/,1994/727, 20 January 1994.

4- ________________, A/51/889-51997/357, 5 May 1997.

5________________, S/2003/529 , 7 May 2003

6- A/ RE/ ES/ - 10/ 4 , December 2003

7- Wikileaks Document release, -98-911F, November 1998.

8- Puplic papers of the presidents of the United stats Georg.W.Bush, Book2 1 January to 31December 2001, Washigton,2003.

9-________________________________, B00k2 1July to 31 December 2002 , Washington ,2005.

10- Israel Ministry of foreign Affairs Documents ,Exchange of letters between P.M Sharon and president Bush,4 April 2004.

11- ____________________, The Disengagement plan General out line, 12 April 2004.

12- ____________________, The cabinet Resolution Regarding the Disengagement plan ,6 July 2004.

13- __________________, Statement by P.M Aril Sharon at the Sharmelsheik summit , 8 February 2005. ss

14- Israel Disengagement renewing the peace process plan ,April 2005.

ثانيا- الكتب الوثائقية:

أ- العربية:

1- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1976).

2- ___________ لعام 1976، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1979).

3- يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1994).

4- ___________ 1995، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، (بيروت، 1996).

ب- الأجنبية:

1- Year book of the United Nation 1998,Vol.52,Newyork.

2- Congressional record:Palestinian Education teaching peace or war, special Hearing ,Washington, 3 October 2003.

3- The senat passed the resolution ,1Fbruary 2006.

ثالثا- المذكرات الشخصية:

أ- المذكرات المنشورة باللغة العربية:

1- اولبرايت، مادلين، الجبروت والجبار، ترجمة عمر الايوبي، الدار العربية للعلوم، ط1، (القاهرة، 2007).

2- بيكر، مذكرات جيمس، سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، ط2، (القاهرة، 2002).

3- تشيني، مع ويلز تشيني، ديك، في زماني مذكرات شخصية وسياسية، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، (د، ط) ،(لبنان، 2012).

4- رابين، مذكرات إسحاق، ترجمة دار الجليل، القسم الثاني، (عمان، 1993).

5- رايس، كوندليزا، أسمى مراتب الشرف ذكريات من سني حياتي في واشنطن، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، (د، ط)، (بيروت، 2012).

6- رياض، مذكرات محمود، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، (بيروت، 1981).

7- شولتز، مذكرات جورج، اضطراب ونصر، ترجمة محمد محمـود دبـور، الأهليـة للتوزيـع والنـشر ،ج1، ط1، (عمان، 1994).

8- فانس، مذكرات سايروس، خيارات صعبة، المركز العربي للمعلومات، ط2، (بيروت، 1984).

9- كارتر، مذكرات جيمي، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي، (بيروت، 1985).

ب. المذكرات المنشورة باللغة الانكليزية:

1- Kofi Annan with Nader Mouavizaden, Intervtions A life in war and peace , pengin book ,2012.

رابعا- الرسائل والأطاريح:

أ- رسائل الماجستير العربية:

1- إبراهيم، محمد غازي محمد، الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منـشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.

2- إبراهيم، سداد مولود سبع، انتفاضة الأقصى والسياسة العامة للكيـان الـصهيوني، رسـالة ماجـستير غـير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2003.

3- أبو الروس، عماد عبد المحسن، تجربة حركة حـماس وإشـكالية الجمـع بـين المقاومـة والحكـم، رسـالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة، جامعة الأقصى، 2014.

4- أبو رمح، حازم محمد وهيب علي، الصراع بين حركتي فتح وحماس وأثـره عـلى التـسوية الـسلمية مـن وجهة نظر طلبة أقسام العلوم السياسية في جامعات الضفة الغربيـة وقطـاع غـزة (2006- 2010)، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

5- أحمد، محمد شهيل يوسف، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها عـلى التنميـة الـسياسية في فلسطين (1993-2006)، رسالة ماجستير غير منـشورة، كليـة الدراسـات العليـا، جامعـة النجـاح الوطنيـة، 2007.

6- أسمر، أحمد جميل يوسف، الموقف الأمريكي مـن إقامـة الدولـة الفلـسطينية مـن كلينتـون إلى اوبامـا (1993- 2012م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، عزة، 2014.

7- البكاء، طاهر خلف، مشاريع تقسيم فلسطين (1936-1948)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.

8- بني نمرة، ليلى ياسر عبد الغني، المقاومة الشعبية من وجهة نظر التنظيمات الفلسطينية وأثر ذلك على التنمية السياسية حركة فتح نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014.

9- الجبوري، محمد أحمد خلف، الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي- الاسرائيلي 1991- 2000 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2012.

10- جلاد، امجد محمود منصور، دور الفصائل الفلسطينية في اقامة الوحدة الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2016.

11- حامد، قصي أحمد حسن، دور الولايات المتحدة في أحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن (2006- 2012م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008.

12- خطاطبة، إبراهيم حافظ عبدالرحمن، اصلاح القطاع الامني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية في الضفة الغربية أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2013.

13- داؤد، مقداد فليح حسن، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية 1993-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة سامراء، 2017.

14- الدجني، حسام علي يحيى، فوز حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية (2006) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

15- دحبور، إبراهيم محمد صالح، التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس 2006-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2013.

16- الراشدي، سعود محمد حسن، الحركات الاسلامية في فلسطين حماس أنموذجا 1978-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل 2010.

17- رحيمة، عزري، الغزو الأمريكي للعـراق 2003، رسـالة ماجـستير غـير منـشورة، كليـة العلـوم الانـسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير- بسكرة، 2015.
18- الرشق، عمران ناصر عمران, اصول الشرعية داخل الحقل الـسياسي الفلـسطيني حـماس مثـالا، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2009.
19- زين الدين، سـلام، جريمـة الفـصل العنـصري (الجـدار العـازل)، رسـالة ماجـستير غـير منـشورة، كليـة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2016.
20- سـعيد، عبـد التـواب أحمـد، العـراق والقـضية الفلـسطينية بـين (1936-1947)، رسـالة ماجـستير غـير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1978.
21- سليمان، مازن إبراهيم حسن، تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الـضفة العربيـة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.
22- الطويل، يوسف عاصي، البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود واسرائيل وأثره عـلى القـضية الفلـسطينية خلال الفترة (1948- 2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهـر، غزة، 2011.
23- العارضة، ريم تيسير خليل، جدار الفصل الاسرائيلي في القانون الـدولي، رسـالة ماجـستير غـير منـشورة ،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007.
24- عمر، ناظم عبد المطلب محمود، الفكر السياسي لحركة الجهاد الاسلامي في فلـسطين وانعكاسـه عـلى التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجـاح الوطنيـة، نـابلس، 2008.
25- عـودة، كفـاح حـرب محمـد، أحـداث حزيـران 2007 في قطـاع غـزة وتأثيرهـا عـلى المـشروع الـوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيا، رسالة ماجستير غير منـشورة، كليـة الدراسـات العليـا، جامعـة النجـاح الوطنية، نابلس، 2009.
26- عودة، عـواد جميـل عبـد القـادر، اشـكالية العلاقـة بـين فـتح وحـماس وأثرهـا عـلى عمليـة التحـول الديمقراطي في فلسطين 2004- 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجـاح الوطنية، نابلس، 2011.

27- غنام، أحمد هشام محمد، الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي حل الدولتين أنموذجا 1991-2010، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

28- المبحوح، وائل عبد اللطيف، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) 1994-2006 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

29- محمد، لبنى ناجي، جون فوستر دلاس ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية 1888- 1953م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 2018 م.

30 - مخيمر، عماد مصباح محمد، ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس), رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

31- معبد، امنة إبراهيم، العلاقات الأمريكية الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى اصدار خارطة الطريق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2004.

32- معروف، خلدون ناجي، مشاريع الحلول السلمية لحل ازمة الشرق الأوسط دراسة في الدبلوماسية الاسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1978.

33- المملوك، محمد سعيد محمد، الضفة الغربية دراسة جيوبولكتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الجغرافية، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.

34- ناصر، عمر رشاد سليم، حركة فتح الاشكاليات والتحدي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2015.

35- نصار، رامي منسي محمد، الانقسام الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى، غزة، 2016.

36-الهقيش، علي دعسان، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الاسلام السياسي في العالم العربي (2001-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

ب- الاطاريح العربية:

1- الجبوري، قحطان عدنان أحمد، المسار الأردني في تسوية القضية الفلسطينية (1991- 2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2005.

2- حجازي، اكرم، بعد نصف قرن الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس، 2010.

الاطاريح الاجنبية:

1-Sexlon ,Mary ,Du Bois the wages of prici pleand power:Cyrus.R. Vace and the making of foreign policy in the Carter and Ministration, dgree of dotor of philosophy in history , Washington, 2009.

خامسا: الكتب العربية والمعربة:

1- أبو جابر وآخرون، إبراهيم، الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة، مركز دراسات الشرق الأوسط، (عمان، 2002).

2- أبو دية، أحمد، عملية الاصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (رام الله، 2004).

3- أبو عزة، عبدالله، مع الحركة الاسلامية في الدول العربية، دار القلم للنشر والتوزيع، (الكويت، 1986).

4- أبو علاء، أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب 1، ط2، (بيروت، 2005).

5- ____________، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق مفاوضات كامب ديفيد (طابا ستوكهولم)1995-2000، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب 2، ط1، (بيروت، 2006).

6- أبو عودة، عدنان، اشكاليات السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط1، (عمان، 1995).

7- أحمد، عائشة مصطفى، عملية الاصلاح في الجهاز القضائي، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (رام الله، 2004).

8- اجارشيف، اناتولي، التآمر ضد العرب ،ترجمة فهدكم نقش، دار التقدم، (موسكو، 1988).

9- الازعر، خالد محمد، المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1990).

10- اوليبيه، جان ايف، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948-1951، ترجمة نصير مروة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1991).

11- بارودي ومروان بحيري، ليلى، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نيكسون فورد , كارتر, ريغان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1984).

12- برتش، تشارلس.أ.د، الحرب الباردة وما بعدها، ترجمة فاضل محمد زكي، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1976).

13- البكاء، طاهر خلف، فلسطين من التقسيم إلى أوسلو (1937-1995)، دار الشؤن الثقافية العامة، ط1، (بغداد، 2001).

14- بلقزيز، عبد الاله، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد، دار الطليعة، ط1، (بيروت، 1993.

15- تشومسكي، نعوم، 9-11، تعريب إبراهيم حمد إبراهيم، مكتبة الشروق الدولية، ط1، (القاهرة، 2002).

16- جبريل، امجد أحمد، الانتفاضة الفلسطينية وخريطة الطريق، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، (القاهرة، د.ت).

17- جبور وآخرون، جورج، انتفاضة الاقصى وقرن من الصراع، دار الشروق، ط1، (عمان، 2002).

18- جرار، ادهم، من أحداث القضية الفلسطينية خلال ستين عاما الشهيد عبدالله عزام رجل دعوة ومدرسة جهاد، دار الضياء للنشر والتوزيع، (عمان، 1990).

19- الجهماني، يوسف، تورا بورا اولى حروب القرن، دار حوران للطباعة، ط4، (دمشق، 2002).

20- حرب، جهاد، الاصلاح المالي في السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (رام الله، 2044).

21- الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، (بيروت،1997).

22- الحسن وآخرون ،محمد، موقف الاسلامين من قضية فلسطين، مكتبة الغزالي، ط1، (قطر، 1995).

23- حسين، شريف، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي 1980-1995، الهيئة المصرية العامة للكتب، ج4، (القاهرة ،1996).

24- الحمد، جواد، انتفاضة الاقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، مركز دراسات الشرق الأوسط، (عمان،2001).

25- الحمزاوي، نسمة محسن، أثر الانقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية الفلسطينية (يونيو2007- ابريل2011)، المكتب العربي للمعارف، (القاهرة، 2008).

26- حمزة ،محمد، حرب الاستنزاف دراسة في التحليل السياسي والتوثيق العسكري للحرب الفلسطينية اللبنانية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي في لبنان1982-1984، دار الجليل للنشر، ط1، (عمان، 1985).

27- حوات، محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي مكتبة مدبولي، ط1، (القاهرة، 2004).

28- خلف، صلاح، فلسطيني بلا هوية، دار الجليل للنشر، ط2، (عمان، 1996).

29- خواجة، محمد، اسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنا عام 1982، تقديم الرئيس نبيه بري، دار الفارابي، ط1، (بيروت،2011).

30- الخولي وآخرون، اسامة، العرب إلى اين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2002).

31- داؤد ،محمد، جيوبوليتيكا الجدار الفاصل واثاره على الشعب الفلسطيني، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، (د.ت).

32- روا، اوليفيه، تجربة الاسلام السياسي، ترجمة نصير مروة، دار الساقي، ط2، (بيروت، 1996).

33- روزماي، سعيد زحلان، فلسطين ودول الخليج العلاقات الفعلية، ترجمة عمر الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2011).

34- روس، دينس، السلام المفقود خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، ترجمة عمر الايوبي وسامي الكعكي، دار الكتاب العربي، (بيروت، 2001).

35- روكارد وآخرون،ميشيل، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية برعاية مجلس العلاقات الخارجية- واشنطن، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (رام الله،1999).

36- زاوتر، ادوارد، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، (لندن، 2006م).

37- زيادة، رضوان، السلام الداني المفاوضات السورية الاسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت،2005).

38- ساوندرز، هارولد، الجدران الاخرى عملية السلام العربية الاسرائيلية، ترجمة حسن عبد الفتاح، معهد المشاريع الأمريكية، (واشنطن، 1985).

39- سعودي، هالة أبو بكر، هالة، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي 1967-1973، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت، 1982).

40- سلامة (وآخرون)، غسان، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، (بيروت،1991).

41- سيفر، اوري، السلام اولا تحديث مسارات السلام، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، ط1، (عمان، 2008).

42- شرقية (وآخرون)، إبراهيم، ازمة المشروع الوطني الفلسطيني الآفاق المحتملة، تحرير محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت،2013).

43- شريدة، محمد، شخصيات اسرائيلية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، (بيروت، 1995).

44- شعبان (وآخرون)، خالد، أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني، باحث للدراسات، (بيروت، 2004).

45- شلبي، السيد امين، أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية 2000-2005، عالم الكتب، ط1، (القاهرة، 2005).

46- الشوبكي، بلال، الجدار الفاصل الدوافع والاثار مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والاستراتيجية، (لندن،2005).

47- صالح (وآخرون)، محسن محمد، قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،ط1، (بيروت، 2007).

48- صقر (وآخرون)، محمد، المعاهدة الأردنية الاسرائيلية (دراسة تحليلية)، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط2، (عمان،2002).

49- طوالبة ،حسن، الانتفاضة سنة اولى، دار الكرمل صامد، (عمان، 1990).

50- طوق، جوزيف الخوري، الاتفاقات العربية الاسرائيلية اتفاق غزة اريحا وماذا بعد، الكتاب1، دار أنابوليس، ط2، (بيروت، 2000).

51- ____________، الاتفاقات العربية الاسرائيلية الاتفاق الأردني الاسرائيلي، دار انابوليس، ط2، (بيروت، 2002).

52- عبد الرزاق،عمر، تقييم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، (د.ط)، (رام الله،2016).

53- عبد الستار، قاسم، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب، مركز البراق للبحوث والثقافة، (رام الله، 2004).

54- عبد اللطيف، صلاح، مأزق السلام في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، الرأي المؤسسة الصحفية الأردنية، (عمان، 1997).

55- عبيدة، فارس الجدار الامني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، (عمان، 2002).

56- عرسان، علي عقلة، صمود وانهيار مسارات التفاوض العربية الاسرائيلية بعد مؤتمر مدريد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ج4، (دمشق، 2003).

57- العلوان، شريف، جويد، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي- الصهيوني، دار واسط للنشر، (بغداد، 1982).

58- العلوي، محمد جمال الدين حسين، الشرق الأوسط والصراع العربي- الصهيوني 1973-1979، دارسة تاريخية سياسية، مركز الدراسات الاقليمية، (الموصل، 2012م).

59- عماد، عبد الغني، الحركات الاسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2003).

60- غنيم، عادل حسن، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917-1937، المؤسسة المصرية للكتب، (القاهرة، 1974).

61- الفرا، محمد علي عمر، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الاقصى 1991-2000، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، (عمان، 2001).

62- الفالوجي، عماد عبد الحميد، درب الاشواك حماس....الانتفاضة....السلطة، دار الشروق، (عمان، 2002).

63- فندلي، بول، الخداع، ترجمة محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط5، (بيروت، 2005).

64- قباجة، أحمد، الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، (د.ط)، (رام الله، 2012).

65- قرم، جورج، انفجارات المشرق من تأميم السويس إلى غزو العراق (1956-2003)، ترجمة نسيب عون، دار الفارابي، (د.م، د.ت).

66- كوانت، وليم.ب، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي منذ 1967، تعريب هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2000).

67- كولي، جون، التحالف ضد بابل، ترجمة ناصر عفيفي، مكتبة الشروق الدولية، (د.ط)، (القاهرة، 2006).

68- الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة الفكرية للدراسات والنشر، ط2، (بيروت، 1973).

69- كيسنجر، هنري، الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، المكتبة الاهلية، ط1، (عمان، 1995).

70- اللهيبي، عبد الرزاق خليفة رمضان، هنري كيسنجر ودوره في الصراع العربي الاسرائيلي 1923-1977، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، (عمان، 2019م).

71- ليتل، دوجلاس، الاستشراق الأمريكي الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ1945، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، ط1، (القاهرة، 2009).

72- محمد، نكتل عبد الهادي عبد الكريم، موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية الفلسطينية 1978- 1993، دار المعتز، (عمان، 2016م).

73- محمود (وآخرون)، أحمد إبراهيم، حال الامة 2006-2007 ازمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، (د. ط)، (بيروت، 2007).

74- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، معابر قطاع غزة شريان حياة ام اداة حصار، قسم الارشيف والمعلومات، ط2، (بيروت، 2009).

75- ـــــــــــــــ، الملف الامني بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، قسم الارشيف والمعلومات، (د.ط)، (بيروت، 2009).

76- المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، انتفاضة الاستقلال العام 1، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط1، (بيروت، 2002).

77- مطر، سليم المنظمات السرية التي تحكم العالم- اخطر اسرار الاستراتيجية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 2011).

78- المكتب الاعلامي حركة المقاومة الاسلامية حماس، الكتاب الابيض عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار، ط2، 2007.

79- النواتي مهيب سليمان أحمد، حماس من الداخل، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، (بيروت، 2002).

80- نوفل وآخرون، أحمد سعيد، القضية الفلسطينية في اربعين عاما، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1988).

81- نوفل، ممدوح، الانقلاب اسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الاسرائيلي مدريد –واشنطن"، دار الشروق للنشر والتوزيع، (عمان، 1996).

82- نيكسون، ريتشارد، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدق مراد، دار الهلال، ط1، (القاهرة، 1992).

83- الهور وطارق الموسى، منير، مشاريع تسوية القضية الفلسطينية 1947-1982، دار الجليل للنشر، ط1، (عمان، 1983).

84- هنتجتون، صامويل، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار سطور، ط2، (بغداد، 1999).

85- هندي، عليان، الجدار الفاصل وجهات نظر اسرائيلية في الفصل احادي الجانب الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية، (رام الله، 2004).

86- هيكل، محمد حسنين، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كأبول، المصرية للنشر العربي والدولي، ط2، (القاهرة، 2002).

87- ـــــــــ، سلام الاوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، ط3، (بيروت، 1996).

88- ـــــــــ، السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1994).

89- ـــــــــ، المفاوضات السرية العربية الاسرائيلية عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق، الكتاب الثاني، ط9، (القاهرة، 2004).

90- والت وجون مير شايمر، ستيفن، اللوبي الاسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1 (بيروت، 2007).

91- الوادية، أحمد جواد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت، 2013).

92- ياسين ومجموعة باحثين، عبد القادر، منظمة التحرير الفلسطينية التاريخ- العلاقات- المستقبل، باحث للدراسات، (بيروت، 2009م).

93- يوسف (وآخرون)، عماد، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني غزة اريحا اولا، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، (عمان، 1995).

سادسا: الكتب الاجنبية:

1-Biletzki, Anal ,Much ado about no thing:The Israeli Palestinian peace process ,Center for International studies, Cambridge, (London,2008).

2-Coban ,Helen, The Palestinian liberation organization ,Cambridge University press ,1984.

3- Hart, Alan , Arafat political Biography , Indiana University press, 1989.

4-Jones , Jeremy ,Negotiating change the new politics the Middle East I.B Tauris (London, 2007).

5-Khadduri, Jill, Palestine and the Arab- Israeli conflict, (Beirut, 1974).

6-Kissinger ,Henry, the whit house years ,Brown and company ,(Boston,1979).

7-Migdal0vitz,Careol ,The Middle East peace talks, Foreign Affairs, Defense and trad Division , the library of Congress,2006.

8-Pina , Aaron.d. ,Palestinian Education and the debate over text books , Congressional Research service (C.R.S),the library of Congress ,27 April,2005.

9-Siegman , Henry ,The Great Middle East peace process scam , London reviw books, August, 2007.

10- Simth and Tim Youngs ,Ben , Middle East peace process Historical bak groud from 1991 to present , House of commons library ,(L0ndon , 2010).

11- Warshaw , Shirley Anne, presidential profiles the Clinton years , Fact son file, united states of America, 2004.

12- Young , Tim ,The Middle East crisis: Cam David the Al AQsa Intifada and the prospects for the peace process ,hous of commons library ,(London ,2001).

سادسا: البحوث والمقالات:

أ- العربية:

1- ابراش، ابرهيم، "جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدرسات الفلسطينية، بيروت، مج 20، ع 78، ربيع 2009.

2- أبو دية، عودة،" سلاح النفط من الشعار إلى الواقع"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير، بيروت، ع 41-42، 1975.

3- أبو طالب، حسن، "تغيرات البيئة الدولية ومستقبل الصراع العربي الاسرائيلي"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير، بيروت، ع 203، 1990.

4- أبو عامود، محمد سعيد، "الانتفاضة الفلسطينية 1987- 1990 وانتفاضة الاقصى دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع143 ،2000.

5- أبو عمر، زياد، "المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 2، ع8، خريف 1990.

6- ـــــــ "الموقف في الاراضي المحتلة، مجلة قراءات سياسية"، مركز دراسات الاسلام والعالم، فلوريدا، ع 2، 1992.

7- أبو سيف، عاطف، " النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغير"، مجلة معهد السياسة العامة، رام الله، ع 8، 2009.

8- أحمد، محمد سيد، "11ايلول/ سبتمبر والقضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 13، ع52، خريف 2002.

9- أحمد، أحمد سيد،" خريطة الطريق اعادة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع151، 2003.

10- بحيري، مروان، "من ترومان إلى كيسنجر السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع29، 1981.

11- البرغوثي، مصطفى، "الثمن غالي لكن الحرية اغلى"، مجلة العربي، الكويت، ع 518، 2002.

12- بروم، شلومو، "خطة فك الارتباط اليوم التالي ما بعد فك الارتباط"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 16، ع63، صيف 2005.

13- بشارة، عزمي،" الدمار الاسرائيلي وبناء الذات الفلسطينية "، مجلة العربي، الكويت، ع 518، 2002.

14- بلقزيز، عبدالاله، "ممكنات ومستحيلات الصراع العربي-الاسرائيلي نحو رؤية مستقبلية "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 250، 1999..

15- ___________، " حماس وفتح لعبة الاخطاء القاتلة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 33، 2006.

16- جاد، عماد،" الأمم المتحدة بين التهميش والتفعيل"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع142، 2000.

17- _________، " نموذج شارون في ادارة الصراع وانعكاساته المستقبلية "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 149، 2002.

18- الجرباوي، علي، " حول الاجندة الخارجية (الاصلاح):الحالة الفلسطينية "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ع 55، 2003.

19- __________، " فلسطين والمرحلة الجديدة "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 17، ع66، ربيع 2006.

20- جقمان وآخرون، جورج، " مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 18، ع71، صيف 2007.

21- جمعة، محمد، "الازمة الداخلية الفلسطينية إلى اين"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 169، 2007.

22- ـــــــــــــــ، "اشكاليات الملف الامني في حوارات المصالحة الفلسطينية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع183، 2011.

23- حرب، اسامة غزالي، "مؤتمر فاشل اخر للسلام"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 170، 2007.

24- حمد، محمود، "محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع149، 2001.

25- حمزاوي، عمر، "حماس وفتح واحتمالات الصراع المفتوح "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 165، 2006.

26- الحوت، بيان نويهض، " القدس هي القضية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 253، 2000.

27- الحوت، شفيق،" ازمة الحركة الوطنية الفلسطينية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 14، 1996.

28- الخالدي، أحمد سامح،" المأزق الفلسطيني الراهن كيف وصلنا إلى هنا.. وما العمل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 19، ع 74-75، ربيع/ صيف 2007.

29- خطاب، نظيرة محمود، " الجهود الأمريكية لإنهاء الانتفاضة "، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع 2، 2011.

30- الخطيب، غسان،" الانقسام الفلسطيني والحوار بدروب متعاكسة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 20، ع 78، ربيع 2009.

31- خليل، عاصم، " عملية تحضير الدستور الفلسطيني وطريقة تبنيه لماذا؟ كيف؟ لماذا الان"، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ع2، 2009.

32- دورو، يحزقيل، "المشكلة الفلسطينية مخطط عام للخروج من الورطة"، مجلة الملف، القاهرة، ع 76، 1990.

33- الدسوقي، أبو بكر، "حماس والحصار الدولي بين التراجع والصمود"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 165، 2006.

34- ______________، " الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 164، 2006.

35- الدويك، موسى، " الجدار القاتل واثاره السلبية على الشعب الفلسطيني اجتماعيا، نفسيا، صحيا، تعليميا، وحضاريا "، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير- بسكرة، ع 120، 2006.

36- رباني، معين، " الحجارة والصواريخ نتيجة حتمية لاتفاق أوسلو"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 12، ع 47، صيف 2001.

37- ستاين وآخرون، كينث. و. " عملية صنع السلام بين العرب واسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 21 ،ع 84، خريف 1991.

38- سعادة، عمر، " الانتفاضة والقوى السياسية في اسرائيل "، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير، بيروت، ع203، 1990.

39- سويد، محمود، " أثر الانتفاضة في الكيان الصهيوني"، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، ع117-118، 1988.

40- السيد جلال، " انتفاضة الحجارة والثورة المستمرة"، مجلة المنار، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، باريس، ع37، 1988.

41- شاهين، حسين، " جدلية الايديولوجي الوطني وأثرها في خيارات حركة حماس السياسية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، ع 41-42، 2004.

42- الشقاقي، خليل،" اتفاق طابا المرحلة الانتقالية استعراض وتقييم"، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ع 7-8، 1995.

43- الطناني، معين، "الموقف الفلسطيني الرسمي من خارطة الطريق"، مجلة مركز الدراسات والتخطيط الفلسطيني، غزة، ع 9-10، 2003.

44- عايد، خالد، "الاستيطان اليهودي ثمن واقع انتفاضة الاقصى"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 12، ع 45-46، شتاء/ ربيع 2001.

45- عبد، وحيد، "الحوار الأمريكي الفلسطيني شروط الفاعلية"، مجلة المنار، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، باريس، ع 49، 1989.

46- عبداللـــه، بدريـة صـالح، "الفـصائل الفلـسطينية وتطـورات الانتفاضـة"، مجلـة مركـز الدراسـات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع 1، 2004.

47- عبد الجواد، جمال، "صعوبات وامكانيات التسوية بعد الانتفاضة"، مجلة الـسياسة الدوليـة، مؤسـسة الأهرام، القاهرة، ع 143، 2001.

48- عبد السلام، محمد، "الافغان العرب صناعة العنف العابر للحدود"، مجلة السياسة الدوليـة، مؤسـسة الأهرام، القاهرة، ع 113، 1993.

49- عسيلة، صبحي، "السياسة الاسرائيلية تجاه خارطة الطريق"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهـرام، القاهرة، ع 53، 2003.

50- العلية، رياض علي، " خطة الانفصال الشارونية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القـاهرة، ع 162، 2005.

51- عواد، عربي، "دلالات الانتفاضة الجماهيرية"، مجلـة شـؤون فلـسطينية، مركـز الأبحـاث الفلـسطينية, منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع 10، 1980.

52- عوكل، طـلال، "اتفـاق مكـة قـراءة في المقـدمات والنتـائج"، مجلـة الدراسـات الفلـسطينية، مؤسـسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 18، ع 69، شتاء 2007.

53- فرسون، سميح، " الحملة الأمريكية لمناهضة الارهاب"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحـدة العربية، بيروت، ع 284، 2002.

54- الفتلاوي، سهيل، " هيكل سليمان ذريعة صهيونية لتهويد فلسطين "، مجلة العلوم السياسية، جامعـة بغداد، ع 21، 2000.

55- القاضي، ليلى سليم، "مشاريع التسوية السلمية للنزاع العـربي الاسرائـيلي (1948-1972)"، مجلـة شـؤون فلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية, منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع 22، 1972.

56- كتاب، داؤد، " لم الشمل العربي ودعم الانتفاضة "، مجلة الدراسات الفلـسطينية، مؤسـسة الدراسـات الفلسطينية، بيروت، ع 61، 1991.

57- كمال، محمد مصطفى، " أحداث 11 سبتمبر والامن القومي الأمريكي مرجعـة للأجهـزة والـسياسات "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 147، 2002.

58- كيالي، ماجد، " الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية التأثير والإشكاليات"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 13، ع52، خريف 2002.

59- ________، "الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 17، ع66، صيف 2006.

60- مجلة الدراسات الفلسطينية، " بيان الفصائل العشرة بشأن مقاطعة مفاوضات السلام"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 14، ع13، شتاء 1993.

61- ________، " بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بشأن تنفيذ خطة خارطة الطريق"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 14، ع55، صيف 2003.

62- ________ ،" التحفظات الاسرائيلية تجاه خارطة الطريق "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 14، ع 55، صيف 2003.

63- ________، " توصيات لجنة ميتشل"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 12، ع 48، خريف 2001.

64- ________،" خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 13، ع52، خريف 2002.

65- ________، " رسالة من الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى الحكومة الاسرائيلية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع58، 2004.

66- ________ " كلمة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 13، ع49، شتاء 2002.

67- ________، " كلمة الرئيس بيل كلينتون في اختتام قمة شرم الشيخ "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 11، ع44، خريف 2000.

68- ________،" كلمة الرئيس جورج بوش الابن في افتتاح مؤتمر أنابوليس"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع72، 2007.

69- ________." كلمة الرئيس محمود عباس امام مؤتمر أنابوليس"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج، ع72، خريف 2007.

70-____________، " مقابلة مع السيد محمد حسين فضل اللـه "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 13، ع 52، خريف 2002

71- ____________، " ميثاق حركة حماس "، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع13، 1993.

72- مجلة السياسة الدولية، " نص خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن الشرق الأوسط "، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع149، 2002.

73- مجلة شؤون فلسطينية، " اشتراطات على خطة بيكر"، مركز الأبحاث الفلسطينية, منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع 202، 1990.

74- مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، " وثيقة تنيت"، جامعة بغداد، ع2، 2001.

75- مجلة المنار، "الانتفاضة الفلسطينية، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، باريس، ع 37، 1988.

76- ____________،" ماذا بعد قرار الأردن الاخير"، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، باريس، ع 45، 1988.

77- ____________، "السلام المراوغ النقاط العشر والهدف الوحيد، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، باريس، ع58، 1989.

78- مجلة الوحدة، " الانتفاضة الفلسطينية في عامها الثاني ط، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ع 63-64، 1989-1990.

79- محمود، أحمد إبراهيم، " الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الاسرائيلي "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع149، 2002.

80- المدهون، ربعي، " الحركة الاسلامية في فلسطين"، مجلة شؤون فلسطينية ,مركز الأبحاث الفلسطينية, منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع987، 1988.

81- المصري، هاني، " المشروع الوطني الفلسطيني في خطر"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع70، 2007.

82- مغربي، فؤاد، " السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية نظرة تحليلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 53، 2003.

83- منصور، واصف، " بعد عام على مؤتمر مدريد اين نحن من السلام "، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ع 99، 1992.

84- منصور، كميل، " أحداث 11 ايلول /سبتمبر والمواجهة الفلسطينية "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 49، 2002.

85- نافعة، حسن، " القمة العربية وانتفاضة الاقصى "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 262، 2000.

86- نبهان، دياب ،" الثورات الشعبية الفلسطينية بعد عدوان 1967" مجلة المنار، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، باريس، ع 42، 1988.

87- النعيمي، هدى شاكر ،" الاستيطان في الرؤية الاسرائيلية "، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ع 5، 2001.

88- ____________، " وثيقة تنيت والامن الاسرائيلي احتمالات الانهيار"، مجلة مركز الدراسات الفسلطينية، جامعة بغداد، ع 2، 2001.

89- النمرة، ثامر جواد، " استراتيجية تطوير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة "، مجلة القادسية للعلوم الهندسية، جامعة القادسية، ع 12، 2014.

90- نوفل، ممدوح، "الترابط بين قيام الدولة الفلسطينية وامن اسرائيل"، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث الفلسطينية، نابلس، ع 21، 1999.

91- هلال، جميل، "اسئلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي من غزة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 63، 2005.

ب- الاجنبية:

1- Azzam ,Maha ,"The Culf crisis perceptions in the Muslim word " , International Affaris, Vol.67, No.3, 1991.

2- Erlich , Reuven ," Israel 's unilateral with drowals from Lebanon and Gaza stripe " , Military an strategic Affairs , the Institute for National security studies ,(I.N.S.S) , Israel, Vol.3, No1, May 2011.

3- Falah , Chazi ," the 1948 Israeli- Palestinian war and it aftermath ", Annals of the Assocation of American geographers , Vol.86, No.2,1996.

4- Gandsegui, Jrand Christopher.I. Clement , Marco. A.," Is the Soviet collapse Dragging the United states down ", Latin American perspectives , Vol. 34, No.6 ,2007.

5- Gerges , Fawaz ,"A.Islam and Muslims the mind of America:Influence of policy " , Journal of Palestine studies, Vol.29, No.2, 1997.

6- Hanih , Akram ," The Camp David papers", Journal of palestin studies, Vol.30 ,No.2 ,2001.

7- Mordechai , Bar-on ,"Israeli reactions to the Palestinian Uprising" , Journal of Palestine studies , V0l.17,No.4, 1988.

8- Peretz ,Don, " The Palestinian uprising " Foreign Affairs , Vol.66, No.6 ,1988.

9- Wheeler, Geoggtry , "Islam and the Soviet Union" , Middle East studies, Vol.13 , No.1 ,1977.

سابعا: الموسوعات:

1. سعدي، سعد، معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين)، مراجعة الأب الياس الخوري ومي زيادة العاقوري، دار الجيل، ط 1، (بيروت، 1988 م).

2. الكيالي وآخرون، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت).

3. __________، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت).

4. _______، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت).

5. ______, موسوعة السياسة, ج4 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت، د.ت).

6. _____، موسوعة السياسة، ج5 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، (بيروت، 1995).

7. ______، موسوعة السياسة، ج6, المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت, د.ت).

8. _______, موسوعة السياسة، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر, (بيروت,1994).

9. موسوعة الجزيرة، هنية الرئيس الجديد للمكتب السياسي لحماس، على الرابط الآتي, www.aljazera.net

10. واعي، توفيق يوسف، موسوعة الشهداء للحركة الاسلامية في العصر الحديث دار التوزيع والنشر, ط1, (القاهرة, 2006).

ثامنا: النشرات والدراسات:

1- أخبار الساعة نشرة أخبار يومية، عراقيل اسرائيل امام خارطة الطريق, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ع 2437, 2003.

2- أبو عيد وآخرون , عبدالـلـه, دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس 1987-1996, تحرير جـواد الحمـد واياد البرغوثي، مركز دراسات الشرق الأوسط.ط2, (عمان 1999).

3- أبو الهيجاء، إبراهيم، جدار الخـوف، سلـسلة دراسـات فلـسطينية رقـم 2, مركـز الاعـلام العـربي، ط1، (القاهرة, 2004).

4- تمراز, سعيد جميل, أثر المفاوضات الفلسطينية الاسرائيليـة عـلى الوحـدة الوطنيـة الفلـسطينية 1991- 2015, دراسة مقدمة ضمن التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعـد أوسـلو, المـؤتمر العلمـي الثامن لكلية الآداب, الجامعة الاسلامية, غزة, 2016.

5- الجلاد, عماد, أثر بناء المرحلة الاولى من جدار الفصل العنـصري عـلى القطـاعين التجـاري والـصناعي، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ادارة الدراسات والتخطيط، 2004.

6- الحمد وآخرون, جـواد, دراسـة تحليليـة لاتجاهـات النـاخبين وفـق نتـائج انتخابـات رئاسـة الـسلطة الفلسطينية 2005, مركز دراسات الشرق الأوسط، (عمان, 2005).

7- الزين ونبيل السهيلي، سمير, القدس معضلة السلام, دراسـات اسـتراتيجية, مركـز الامـارات للدراسـات والبحوث , ع7, ط1, (أبو ظبي, 1997).

8- سعيد , عبد المنعم, ملاحظات اولية حول مؤتمر الخريف تحليلات عربيـة , منـشورات مركـز الأهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, 2007.

9- صالح, محسن محمد, فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية, ط1, (ماليزيا, 2002).

10- عبد السلام وحمود السيد حسن داؤد, جعفر, الصراع العربي الاسرائيلي بين النضال المـسلح والتـسوية السلمية, سلسلة فكر المواجهة (15) ورابطة الجامعات الاسلامية, (القاهرة، 2004).

11 - ليستر, تشارلز, التنافس الجهادي الدولة الاسلامية تتحدى القاعدة, دراسة تحليلية صـادرة مـن مركـز بروكنجز, (الدوحة، 2016).

12- مركز الاعلام الحربي, شـهيد فلـسطين أحمـد ياسـين شـهادات مـن وحـي الـشهادة, سلـسلة دراسـات فلسطينية (3), ط1, (الجيزة, 2004).

13- المركز الفلسطيني للإعلام، كتب واصدارات, شهيد الامة يحيى عياش.

14- مزاحم, هيثم أحمد, حزب العمل الاسرائيلي 1968-1999, سلسلة دراسات استراتيجية, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ع 59, ط1, (أبو ظبي, 2010).

15- نوفل, أحمد سعيد, الرؤية الفلسطينية لمستقبل قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي, من اوراق عمل حلقة نقاش اقامها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في 2005/11/17.

16- George.C. Marshall European center for security studies, Keith.W. Dayton ,Gen.U.S.Arey (ret).

17- Lake, Eli.J., Israeli Lobby wins 200$ million fight, United press International (U.I.P), 11May,2002.

عاشرا: الصحف والمجلات:

أ- العربية:

1- أحمد, سائدة, " السلطة تسعى لضمان انسحاب اسرائيلي تام من غزة وموقف الفصائل الفلسطينية موحد على التزام التهدئة", صحيفة الحياة, لبنان, في 19 تموز/ يوليو, 2005.

2- أبو شريف, بسام, " فلسطين التحدي الاكبر امام الجنرال زيني", صحيفة الشرق الأوسط, لندن, ع4801, 28 نوفمبر 2001.

3- أبو فياض, محمد, " قريع يدعو إلى التحرك ضد (الجدار الفصل)"، صحيفة الشرق الأوسط, البحرين, ع 502, 20 كانون الثاني/ يناير 2004.

4- أبو هدية, أحمد, " جدار الفصل اسرائيل تسجن نفسها وتحلم بالترانسفير", مجلة الدفاع الوطني اللبناني, بيروت, ع 49, تموز/ يوليو 2004.

5- بركة, امين " محمد دحلان رجل المهمات القذرة " صحيفة الوطن, فلسطين, ع 8032, 30 اغسطس 2017.

6- جراز, برهان، " ذكرى الكرامة", جريدة الحياة الجديدة الفلسطينية, ع 5525, في 11/ 3/ 2011.

7- جريدة الأخبار, "اولمرت يعلن مخطط جديد للتفاوض", لبنان, (د.ع), 13 تشرين الثاني 2007.

8- ـــــــــــــ, "(خطة دايتون- دحلان) لتقوية عباس ضد حماس", لبنان, (د.ع), 14 ايار 2007.

9- جريدة الرأي العام, نقلا عن نيورك تايمز " اسرائيل مصدومة من موقف عرب 1948 في الانتفاضة الاخيرة " والكويت وع 8651, في 29/ 12/ 1987.

10- __________, " المنظمة تحدد 14 شرطا لوقف الانتفاضة " والكويت, ع 8684, في 30/ 7/ 1988.

11- جريدة السياسة," منظمة التحرير تناشد العالم لإنقاذ الشعب الفلسطيني من المذابح", الكويت, ع 6952, في 15/ 12/ 1987.

12- جريدة الشرق الأوسط," خطة المائة يوم للإصلاح تتضمن الامن الداخلي والمالية والاقتصاد ومجلات اخرى", لندن, ع 8612, 27 يونيو, 2002.

13- جريدة القبس, "يوري افيري صديقي العدو", الكويت, 5351, 6/ 4/ 1987.

14- الحسن, بلال, " قراءة في تناقضات قمة شرم الشيخ", صحيفة الشرق الأوسط, لندن, ع9574, شباط/ فبراير, 2005.

15- سراج, حسين, "عدوي الذي احببته واحبني قصة الاتصالات السرية بين الفلسطينيين والاسرائيلين", مجلة اكتوبر, القاهرة, ع536, 1987/2/1.

16- السعيد, سناء, "هل يأتي شولتز للمرة الثالثة إلى المنطقة", مجلة المصور, القاهرة, ع3309, 1988/3/11.

17- سيجمان, هنري، " اشكالية السياسة في الشرق الأوسط", مجلة اليوم السابع، فرنسا، ع8385, 12 نوفمبر/2001.

18- صحيفة دنيا الوطن, " الاستيطان الاسرائيلي في قطاع غزة", غزة, (د.ع), 2004/2/17.

19- صحيفة الرياض, " شرم الشيخ قمة نصف ساعة تتمخض عن إعلان فلسطيني إسرائيلي لوقف إطلاق نار متبادل", الرياض, ع 13379, 9 شباط/ فبراير, 2005.

20- __________," بيت الله الحرام يشهد يوماً تاريخياً في مسار القضية: اتفاق مكة يئد الفتنة الفلسطينية", صحيفة الرياض , ع 14109, 9شباط/فبراير, 2007.

21- __________, " المنسق الأمني بين إسرائيل والسلطة قوات حماس تتصاعد عدة وعدداً", الرياض, ع 14150, 22 اذار/ مارس 2007.

22- عازوري, نصير, " خطة شولتز أسوء من الكامب ديفيد ومن مبادرة ريغان، جريدة الوطن, الكويت, ع 4719, 1988/4/10.

23- عواد, صلاح, " استنكار عربي وارتياح إسرائيلي للفيتو الأمريكي ضد مشروع قرار ادانة الجدار الامنـي", صحيفة الشرق الأوسط , لندن , ع 9088, تشرين الاول/ اكتوبر 2003.

24- عودة , يونس, " غزة حروبها لم تنتهِ اخلاء المستوطنات بدايـة فلـسطينية ونهايـة اسرائيليـة " ومجلـة الدفاع الوطني اللبناني, بيروت, ع 244, تشرين الاول/ اكتوبر, 2005.

25- ___________, " جدار الفصل العنصري"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني, بـيروت, ع225, اذار/ مـارس, 2004.

26- القدوة، أحمد فائز, " صائب عريقات الحياة مفاوضات", صحيفة العرب الألكترونية, 31/ 8/ 2013.

27- مجلة اخر ساعة," مهمة شولتز الصعبة"، القاهرة, ع 2748, 1988/3/2.

28- مجلة فلسطين المسلمة, "دحلان يعيد بناء الاجهزة الامنية لتنفيـذ خارطـة الطريـق", لنـدن, ع8, اب/ اغسطس, 2003.

29- ملحم، هشام," لعبة الضغوط في جولة شولتز", مجلة اليوم السابع, فرنسا, ع 205, 1988/2/11.

30- النعامي, صالح, "مأزق السلطة", صحيفة الشرق الأوسط, لندن, ع10615, 2007/12/21.

31- ___________, " العالم في 2007: 2007 عنـوان فلـسطيني واحـد الـصراع بـين فـتح وحـماس", صـحيفة الشرق الأوسط, لندن, ع 10623, 29 كانون الاول/ديسمبر, 2007.

ب: الاجنبية:

1-Allen and John Lancater," Defiant Sharon losing supprtin whit house" ,Washington post ,11April ,2002.

2- Allinson , Jammie ," Hamas- Gaza and the blocked", International Socialism. 30 October ,2010.

3- Ayalon , Uri ," Resisting the Apartheid wall", feder azion DEI comunisti anarchic ,14 october,2004.

4-Benziman ,Uzi , " Right hand man ", Ha'aretz ,27 June ,2002.

5- ___________, " The cock's Arrogance", Ha'aretz ,15 June ,2003.

6- Bennel ,James ," Sharon in voke munich in waring U.S.A.on appeasement " ,The New York Times, 5 October , 2001.

7- Been , Aluf , " Sharon met secretly with U.S Emissary ", Ha'aretz, 24 November, 2003.

8- Cornwell, Rupert, " Sharon rejects Bush's call to take down scurity fence", Independent, 30 July, 2003.

9-Eilprinanl and Mike Allen, Peter, " Bush: Sharon aman of paece" , The Washington post, 2May, 2002.

10-Eldar, Akiva, "Turth or consequences", Ha'aretz, 12 December,2002.

11- Freedland, Jonthan, " George W.S bloody folly", The Gardian, 26 June, 2002.

12-Guttman , Nathan , " U.S. confirms fence prompted loan cuts ", Ha'aretz, 21 April,2004.

13- Ha'aretz ," Bush says world owes Sharon a thank you", 21 April, 2004.

14- Ha'aretz ,"No new Sharon ", 14 May ,2003.

15- International crisis croup ,"The meanings of Palestinian reform", Washington , 12 November ,2002.

16- Issacharoff , Avi ," Keith Dayton to reter after five yearsof rebuilding P.A. forces",Ha'aretz, 8 October, 2010.

17-Perlezand Katharine.Q.seel, Jane ," U.S. strongly rebukes Sharon for criticsof Bush calling it unacceptable ", The New York Times, 6 October, 2001.

18- Ross, Dennis, " Making reform a reality ", The Washington post, 23 May ,2002.

19- Rose, Tom, " Arafat's Naval adventure", The Weekly standard, 21 January,2002.

20-Sanger, Daivd.E.," president praises effortby Powell in the Middle East ", The New York Times, 4 April, 2002.

21-Slevin and Milke Allen ,Peter, "Bush:Sharon aman of peace", The Washington Post, 19 April, 2002.

22- The New York Times, "A plan with out map ", 25 June,2002.

23- The Washington Post ," Mr Sharon's promise",16 December, 2002.

24- Whitaker ,Brian , "The strange of fair of Karine.A." The Guardian , 21 January,2002.

25- Wright , Robin ," U.S. may punish Israel for building fence in. W.Bank", Los Angeles Times, 5 August, 2003.

الحادي عشر: التقارير:

1- حرب وسامي جبارين, جهاد, تقرير اداء المجلس التشريعي الفلسطيني ومشروع تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية, ط1, (رام الله, 2008).

2- تقارير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن (ديوان المظالم), التقرير السنوي الحادي عشر للعام 2005- التقرير السنوي الثاني عشر للعام 2006- التقرير السنوي الثالث عشر للعام 2007.

3- تقرير هيومن رايتس ووش, الاقتتال الداخلي الفلسطيني انتهاكات فلسطينية في غزة والضفة, 2008.
4- صالح وبشير موسى نافع, محسن محمد, التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, ط1, (بيروت, 2006).
5- صالح, محسن محمد, التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, ط1, (بيروت, 2008).
6- المجموع الدولية لمعالجة الأزمات, التعامل مع حماس, تقرير الشرق الأوسط رقم 1ح, (بروكسل, 2004).
7- مركز دراسات الشرق الأوسط , حماس تتسلم السلطة من فتح قراءة احصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني/ يناير 2005.
8- الهيئة المستقل لحقوق المواطن, وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2005, تقرير خاص حول حالة الانفلات الامني وضعف سيادة القانون في اراضي السلطة الفلسطينية, رام الله, تشرين الثاني, 2005.

9-International crisis croup:Enter Hamas the challenges of political in tergation.

الثاني عشر: وكالات الانباء:

1- قناة الجزيرة, خيارات حماس في ظل التغيرات الاقليمية, مقابلة مع خالد مشغل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس, 2003/5/24. على الرابط الآتي www.aljazeera.net
2-قناة الجزيرة, تداعيات هزيمة حركة فتح في الانتخابات الفلسطينية, جلسة حوار اجراها علي الظفيري بتاريخ 2006/1/28, متاح على الرابط الآتي، www.aljazeera.net
3-قناة العالم،" الضفة الغربية وقطاع غزة بين عام 1990-2010, 27 كانون الاول/ ديسمبر2010 ". على الرابط الآتي، News.www.alalam.ir
4-وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا), "رئيس السلطة يصدر مرسوما بتحديد موعد اجراء الانتخابات التشريعية , 2005/1/8 "على الرابط الآتي، https://www.wafa.ps
5- ______________," المستوطنات التي تم اجلاء المستوطنين عنها" , على الرابط الآتي، https://www.wafa.ps

6- _________," وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني", على الرابط الآتي، https://www.wafa.ps

7- الوكالة العربية السورية للأنباء (S A NA)," السير الذاتية للرئيس بشار الاسد"، على الرابط الآتي https://www.sans.sy

8- قناة RT Aribic, "ردود الافعال حول مؤتمر انأبوليس 28 نوفمبر 2007", على الرابط الآتي، http://arbic.rt.com

9- BBC Arabic "بوش يفتتح مؤتمر انأبوليس 27 نوفمبر 2007", على الرابط الآتيwww.news bbc.co.uk

الثالث عشر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

أ- المقالات الألكترونية:

1- العربية:

1- ابراش, إبراهيم, الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني, شبكة الحوار المتمدن, على الرابط الآتي، www.ahewar.org

2- أبو دياك, ماجد, السلطة وفتح والمقاومة, موقع دنيا الوطن, 2004/1/4, على الرابط الآتي، https://www.alwatanvoice.com

3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, التقرير السنوي لتعداد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة, على الرابط الآتي. www.pcbs.gov.ps

4- دودز, الان, الشرق الأوسط مؤتمر أنابوليس والقضية الفلسطينية المزيد من المحادثات حول المحادثات, لندن, 6كانون/ ديسمبر, 2007 على الرابط الآتي www.marxy.com

5-الزعاترة, ياسر, شارون والخروج من غزة الأسباب والرد الفلسطيني, موقع الجزيرة نت, على الرابط الآتي، www. Aljazeera.net

6-زيدان، عصام, أنابوليس.... اللعبة الأمريكية والأهداف ((الإسرائيلية))، شبكة فلسطين للحوار, على الرابط الآتي .http://www.paldf.net

7- سالم, سيدي أحمد, فتح النشأة والتاريخ, موقع الجزيرة نت, على الرابط الآتي www.aljazeera.net.

8- سليمان, مهند, مؤتمر الحوار الوطني الثالث القاهرة 15- 16/ 3/ 2005 المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات, على الرابط الآتي. http://www.malaf.info?/page=show

9- شاهين, حسين, ظاهرة الفلتان الأمني في فلسطين الجذور التجليات النتائج, شبكة الحوار المتمدن, على الرابط الآتي، www. M-ahewar.org

10- شبكة فلسطين للحوار, خطة بوش- رايس- ابرامز- دحلان: للانقلاب على حماس, على الرابط الآتي. http://www.paldf.net

11- ___________, تفاصيل خطة الانقلاب الأمريكي على حماس, على الرابط الآتي. http://www.paldf.net

12- ___________, ادارة بوش خططت سرا لاطاحة حكومة حماس بعد فوزها, على الرابط الآتي. http://www.paldf.net

13- _______, من هو سلام فياض, على الرابط الآتيhttp://www.paldf.net

14- __________, سيناريوهات ما بعد الانسحاب من غزة، مركز أبحاث المستقبل, حزيران/ يونيو 2005, على الرابط الآتي. http://www.paldf.net

15- الشبكة الفلسطينية الأخبارية, دراسة خاصة حول جدار الفصل العنصري, على الرابط الآتي. www.PNN.org

16- شبكة المعرفة, اليوت ابرامز, على الرابط الآتي، http://www.marefa.org

17- صحيفة المواطن الألكترونية, سيرة الملك عبدالله بن عبد العزيز ال سعود سيرة وطن, على الرابط الآتي. http://www.almowaten.net

18- عباس, خضير, قراءة في مؤتمر هرتسيليا ودوره في صياغة الاستراتيجية الصهيونية, على الرابط الآتي. https://drabass.wrodpress.com

19- عبد العليم, محمد، اتفاق مكة نواة لاستراتيجية جديدة, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، شباط 2007, على الرابط الآتي.

https://acpss.ahram.org/ahram/2007

20- علاونة, كمال, حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في الميزان من الانطلاقة إلى الان 1965-2009, شبكة الاسراء والمعراج في 1/ 1/ 2009, على الرابط الآتي. www.isrgj.net

21- قاسم, عبد الستار, لماذا ترتبك السلطة الفلسطينية ازاء الانسحاب الاسرائيلي من غزة, موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام في 2006/6/26, على الرابط الآتي,

www.alqassam.net

22- المحطات الاساسية في حياة بن لادن (1957-2011), على الرابط الآتي
www.archiveArabc.cnn.com

23- لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية, نتائج الانتخابات العام 1996, على الرابط الآتي.
http://www.election.ps./atemplate

24- لجنة الانتخابات المركزية قانون رقم 9 لسنة 2005 بشأن الانتخابات, موقع لجنة الانتخابات المركزية, على الرابط الآتي
http://www.election.ps/ar/tabid/807/language

25- مركز دراسات الشرق الأوسط, تداعيات فوز حماس بالانتخابات على القضية الفلسطينية واسرائيل حلقة نقاشية, على الرابط الآتي. www.mesc.com

26- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية, استطلاع للراي العام الفلسطيني رقم 19 شعبية حماس ترتفع وفتح تنخفض, على الرابط الآتي.www.pcper.org.

27- مركز المعلومات الفلسطيني, محمود عباس (أبو مازن) مسيرة عطاء, على الرابط الآتي
http://www.wafainfo.ps

28- مركز المعلومات الاسرائيلي عن حقوق الانسان في الاراضي المحتلة (بتسليم)، قائمة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة, على الرابط الآتي
https://www.btselem.org/arabic.

29- المسيري, عبد الوهاب, الجدار العازل واوهام الدولة الفلسطينية, مركز الاسرى للدراسات 2006, على الرابط الآتي. https://www.alasra.ps/ar

30- موقع الجزيرة, اسرائيل تبدأ بتدمير المستوطنات التي تم اخلاؤها 2005/8/19, على الرابط الآتي,
www.aljazeera.net

31- ________, اسرائيل تقر خارطة الطريق وترفض حق العودة, على الرابط الآتي www.aljazeera.net

32- موقع عرب 1948, جيش الاحتلال يغادر إلى غير رجعة قطاع غزة, على الرابط الآتي.
https://www.arab48.com

33- موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام, الفصائل الفلسطينية ترفض تهديدات أبو مازن وتحذر من المساس بالمقاومين, على الرابط الآتي.http://www.alqassam.net

34- موقع DW, من سيقطف ثمرة الانسحاب من غزة, في 18/ 7/ 2005, على الرابط الآتي
.https://m.dw.com

35- نيل, يولاند, الديمقراطية الفلسطينية في ركود بعد سنوات من حكم عباس, شبكة BBC news Arabic,

على الرابط الآتي. www.bbc.com

2-الاجنبية:

1- Beinin, Joel ,The Israeliztion of American Mddile East policy Dicourse, Stanford university.

على الرابط الآتي. http: // web. stanford.edu

2- Carothers, Tom, Promoting Democracy and fighting terror, Reprintid by permission of Foreign Affairs(January, February,2003)

على الرابط الآتي. http://www.foriegnaffairs.com.

3- Elliott Abrrams, Uncivil war , January,2007.

على الرابط الآتي. http://conficts from.org/2007/alliot Abrams.uncivil-war.

4- Entous, adan, Bush says world owe Ireal Sharon a thank you.

على الرابط الآتي. https://www.rense.com

5-George Mitchell: American politicion and Diplomatic, written by: Michael Ray.

على الرابط الآتي. https://www.bartannica.com.

6- Hilal, Jamil, reform and resistaance, the Best of Bitterlemons

على الرابط الآتي. http://www.bitterlemons.org/new book/pdf.

7- Javier Solana, Spanish politication,written by,Athony.G.Craine.

على الرابط الآتي. https://www.britannice.com.

8- president Bush welcome primeminster Abbas to white hous,for lmmediate Release office of the press secretary,25 July,2003.

على الرابط الآتي. https://george.w.bush white house –archives.ogv

ب: المواقع الألكترونية:

1- www.wikipedia.org.

2- www.archive.aawsat.com.

3- https://www.marefa.org.

4-https://www.albayan.ae/one-world.

5- www.aljazeera.net.

6- موقع وزارة الخارجية الأمريكية

https://history.stat.gov/d.e partmenthistory/people/powel-colin-luther

7- http://books.google.iq/books?id